

مِلَّةُ الْأَخْيَارِ

فِي قَلْبِ نَفْسِ الْأَخْيَارِ

تَأليف
العلامة المحجة فخر الأمة المولى
الشيخ محمد باقر المجلسي

الجزء الثاني عشر

BOBST LIBRARY



3 1142 01409 9520

DATE DUE

A rectangular white label with a header section containing the text "DATE DUE". Below the header, there are three horizontal dashed lines, each defining a row for writing a date. The label is oriented vertically on the page.

29

مجلس العلماء
بجامعة القاهرة
البحر الأحمر

البحر الأحمر

البحر الأحمر

البحر الأحمر

البحر الأحمر

r/

1
2

Majlisi, Muhammad Baqir ibn Muhammad Taqi

"

/Maladh al-akhyar fi fahm Tadhhib al-akhbar/

مخطوطات

مكتبة آية الله المرعشي العامة

(١٥)

مِلَّةُ الْأَخْيَارِ

فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ

تأليف

العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى

الشيخ محمد باقر المجلسي

الجزء الثاني عشر

(كتاب النكاح)

باهتمام

السيد محمود المرعشي

تحقيق

السيد مهدي الرجائي

IR-AR-88-931343

تذکرہ
تذکرہ خاندانہ انبیاء
(۵۱)

V.12,

أعاد النظر فيه وأشرف على طبعه

السيد أحمد الحسيني

BP

156

T853

1985

V.12

C. 1

* كتاب : ملاذ الاخييار

* تأليف : العلامة المجلسي

* تحقيق : السيد مهدي الرجائي

* نشر : مكتبة آية الله المرعشي - قم

* طبع : مطبعة الخيام - قم

* العدد : (٢٠٠٠) نسخة

* التاريخ : ١٤٠٧ هـ

للمهله
تذکرہ خاندانہ انبیاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد
سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، الى قيام يوم
الدين .

IR-AR 13-931313

٧١٢

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

١٣٥٣

١٩٨٥

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

مركز الدراسات والبحوث في اللغة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

(١)

باب السنة في النكاح

١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد بن ابن فضال
قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : كتمان بصلتهما المتزوج أفضل من سبعين ركعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

باب السنة في النكاح

كتاب النكاح

أى : في أنه سنة .

الحديث الاول : موثق .

مذہب انبیاء

يصلبها الأعزب .

٢ - وعنه عن علي بن محمد عن محمد بن علي عن عبدالرحمن بن خالد عن الاصم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :
رذال موتاكم العزاب .

وفي الكافي : عن ابن فضال عن ابن القداح ^(١) . وهو الظاهر . والاعزب من
لا زوج أو لا محللة له .

وقال في الصحاح : العزاب الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء . وقال
الكسائي : العزب الذي لا أهل له ، والعزبة التي لا زوج لها ، والاسم العزبة
والعزوبة ^(٢) . انتهى .

وكون صلاة المتزوج أفضل ، لان التزويج يردع عن كثير من المحرمات ،
وتركها سبب لقبول الطاعات وكمالها ، فان الله انما يتقبل من المتقين . وأيضاً
أجزاء الايمان بعضها سبب لكمال بعض ، وبها أجمع يكمل الايمان ويتم .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله صلى الله عليه وآله : رذال موتاكم العزاب

قال الوالد العلامة نورالله ضريحه : يعني اذا مات أحدكم أعزب لا يكون له
في الاخرة نجابة وشرف ولو دخل الجنة ، لانه لم يتبع سنة نبيه صلى الله عليه
وآله . انتهى .

وفي القاموس : الرذل والرذال والرذيل والارذل الدون الخسيس والردي من

(١) فروع الكافي ٣٢٨/٥ ، ج ١ ح .

(٢) صحاح اللغة ١٨٠/١ .

٣ - وعنه عن علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله عن ابن فضال وجعفر بن محمد عن ابن أبي القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل الى أبي عليه السلام فقال له : هل لك من زوجة ؟ فقال : لا . فقال : اني ما احب ان لي الدنيا وما فيها واني بت ليلة ليست لي زوجة . ثم قال : الركعتان يصليهما رجل متزوج أفضل من رجل اعزب يقوم ليله ويصوم نهاره ، ثم اعطاه أبي سبعة دنانير قال له : تزوج بهذه . ثم قال أبي عليه السلام : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اتخذوا الأهل فانه ارزق لكم .

٤ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري عن عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : ما استفاد امرؤ مسلم فائدة بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله .

كل شيء^(١) .

الحديث الثالث : موثق .

وفي الكافي « جاء رجل الى أبي عليه السلام »^(٢) وهو الظاهر . وعلى ما في الكتاب يكون « جاء » كلام ابن القداح .

الحديث الرابع : ضعيف .

(١) القاموس المحيط ٣/٣٨٤ .

(٢) كذا في المصدر المطبوع ، وفي الكافي ٣٢٩/٥ ، ح ٦ : جاء رجل الى أبي عبد الله

عليه السلام .

هـ - وعنه عن علي بن محمد بن بندار عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام مثل الحديث الاول وزاد فيه فقال محمد بن عبيدالله : جعلت فداك فأنا ليس لي أهل فقال : أليس لك جوار أو قال : امهات اولاد؟ فقال : بلى . فقال : انت ليس بعزب .

الحديث الخامس : مجهول .

وفي الكافي « وعنه عن أبيه عن عبدالله بن المغيرة »^(١) والضمير راجع الى أحمد بن أبي عبدالله ، ولعله اشتبهه على الشيخ رحمه الله ، ولا يخفى ما فيه من الغرابة .

قوله : مثل الحديث الاول

أي : المتقدم ، يعني الثالث .

..... : مثل الثالث

..... : مثل الثالث

.....

عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يحل الفرج ثلاثة: نكاح بميراث، ونكاح بلاميراث،
 ونكاح بملك اليمين .

(٢)

باب شروط النكاح

قال الشيخ رحمه الله : (النكاح على ثلاثة اضرب) الى آخر الباب .

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يحل الفرج ثلاثة: نكاح بميراث، ونكاح بلاميراث،
 ونكاح بملك اليمين .

باب شروط النكاح

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : ونكاح ملك اليمين

يشمل التحليل . ويمكن ادخاله في النكاح بلاميراث، فان الاصحاب اختلفوا
 في أن التحليل هل هو عقد أو تملك منفعة ، فعلى الاول يدخل في الثاني وعلى الثاني
 في الثالث كما اختاره الشيخ رحمه الله .

٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن العباس بن موسى عن محمد بن زياد عن الحسن بن زيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: يحل الفرج بثلاث: نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك اليمين.

٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسين عن عمر بن يزيد بياع السابري عن أبي عبد الله حفص الجوهري عن الحسن بن زيد قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عبد الملك بن جريح المكي فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما عندك في المتعة؟ قال: حدثني ابوك محمد بن علي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله خطب الناس فقال: أيها الناس إن الله أحل لكم الفروج على ثلاثة معان: فرج موروث وهو البتات، وفرج غير موروث وهو المتعة، وملك إيمانكم.

قال محمد بن الحسن المصنف لهذا الكتاب: وليس يخرج عن الأقسام الثلاثة ماروي من تحليل الرجل جاريتة لأخيه، لأن هذا داخل في جملة الملك لأنه متى أحل جاريتة له فقد ملكه وطأها فهو مستباح للفرج بالتمليك حسب ما قدمناه، والذي يدل على جواز ذلك ما رواه:

الحديث الثاني: مجهول أو حسن على الظاهر.

لأن الحسن بن زيد الظاهر أنه الحسين بن يزيد.

الحديث الثالث: مجهول.

وفي بعض النسخ «الحسين بن عمر بن يزيد» وهو الظاهر.

قوله صلى الله عليه وآله: فرج مورث

أي: موروث به. وفي بعض النسخ «موروث» علي صيغة التفعيل. ويدل

٤ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن الحسن ابن علي عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل يحل لأخيه فرج جاريتيه؟ قال: هي له حلال ما أحل له منها.

٥ - وعنه عن اخويه عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن ضريس بن عبدالمملك

على عدم الارث في المتعة ، وسيأتي الكلام فيه .

وقال في النهاية: البت القطع والجزم، ومنه الحديث «ابتوانكاح هذه النساء» أي: اقطعوا الامر فيه واحكموا بشرائطه ، وهي تعريض بالنهي عن نكاح المتعة ، لانه نكاح غير مبتوت مقدر بمدة^(١).

الحديث الرابع : موثق .

قوله عليه السلام : ما أحل له منها

قال الوالد العلامة قدس سره : أي ان أحل له وطئها ، فهو له حلال مع مقدماته ، وان أحل الخدمة لا يحل غيرها ، وان أحل النظر أو القبلة يقتصر عليهما ، وان أحل القبلة يجوز النظر الى محاسنها ، وان أحل النظر لا يتعدى الى القبلة ، وان أحل الوطء حل الجميع الا الخدمة . انتهى .

وقال في الشرائع: أما الصيغة فأن يقول أحللت لك وطئها ، أو جعلتك في حل من وطئها ، ولا يستباح بلفظ العارية ، وهل يستباح بلفظ الاباحة؟ فيه خلاف ، أظهره الجواز . ولو قال وهبتك وطئها أو سوغتك أو ملكتك ، فمن أجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ، ومن اقتصر على التحليل منع^(٢).

الحديث الخامس : موثق .

(١) نهاية ابن الاثير ١/٩٢ - ٩٣ .

(٢) شرائع الاسلام ٢/٣١٦ .

قال : لا بأس بأن يحل الرجل جاريتته لأخيه .

٦ - وعنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن كرام بن عمرو عن محمد بن

مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الرجل يحل لأخيه فرج جاريتته ؟

قال : نعم لا بأس به له ما حل له منها .

٧ - وعنه عن محمد بن عبد الله عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد

ابن مضارب قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا محمد خذ هذه العجارية تخدمك

وتصيب منها ، فإذا خرجت فاردها إلينا .

٨ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن

يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن

ابن رثاب عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أحلت لابنها

فرج جاريتها ؟ قال : هو له حلال . قلت : أفيحل له ثمنها ؟ قال : لا إنما يحل له

ما أحلت له .

ولعل في قولهم عليهم السلام « لأخيه » في تلك الاخبار دلالة على المنع من

التحليل للمخالفين .

الحديث السادس : مجهول أو ضعيف .

الحديث السابع : مجهول .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : يدل على الاكتفاء بالكنايات بدون لفظ

التحليل أو الإباحة، ولو كان دليل على ذلك أمكن أن يقال لم يذكر الراوي لفظيهما .

أقول : مع أنه ليس في الخبر صريحاً جواز الوطي .

الحديث الثامن : صحيح .

٩ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يحل لأخيه فرج جاريتيه ؟ قال : نعم له ما حل له منها .

١٠ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة احملت لي جاريتها . فقال : ذلك لك . قلت : فان كانت تمزح ؟ فقال : كيف لك بما في قلبها ؟ ! فان علمت انها تمزح فلا .

١١ - فأما الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال : سألته عن الرجل يحل فرج جاريتيه ؟ قال : لا احب ذلك .

الحديث التاسع : ضعيف .

وقال بعض الافاضل : في بعض الاصول المدونة التي وجد في هذا الزمان بالخط الكوفي صفوان عن العلا عن محمد وأحمد بن محمد عن عبد الكريم جميعاً عن أبي جعفر عليه السلام بدل أبي عبد الله عليه السلام كما في الكافي^(١) ، وما هنا أصح لان عبد الكريم بن عمرو الخثعمي الذي يروي عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي من رجال أبي عبد الله عليه السلام .

الحديث العاشر : صحيح .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه ، لأنه ورد مورد الكراهة ، وقد صرح عليه السلام بذلك بقوله « لا احب ذلك » ، والوجه في كراهية ذلك ان هذا مما لا يراه غيرنا ومما يشنع فيه مخالفونا علينا فالتنزه عما هذه سبيله أولى ، ويجوز أن يكون انما كره ذلك اذا لم يشترط في الولد أن يكون حراً ، فأما اذا شرط فقد زالت عنه الكراهية أيضاً ، والذي يدل على هذا ما رواه :

١٢ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن المرأة تحل فرج جاريتها لزوجها . فقال : اني اكره هذا كيف تصنع ان هي حملت ؟ قلت : تقول ان هي حملت منك فهي لك . قال : لا بأس بهذا . قلت : فالرجل يصنع هذا بأخيه ؟ قال : لا بأس بذلك .

قوله : لانه ورد مورد الكراهة

قال الوالد العلامة نورالله ضريحه : يمكن حمله على تحليل الامة للعبد كراهة أو حرمة . والظاهر حمله على التقية بقريظة كون الخبر عن الرضا عليه السلام أو الاتقاء .

الحديث الثاني عشر : موثق .

وقال في المسالك : اذا حصل من تحليل الوطء ولد ، فان شرط في صيغة التحليل كونه حراً كان حراً ولا قيمة على الاب اجماعاً ، وان شرط كونه رقياً بنى على صحة هذا الشرط في نكاح الامة وعدمه ، وان أطلقا فللاصحاب قولان ، أحدهما أنه حر فلا قيمة على أبيه ، وهو مذهب الشيخ في الخلاف والمتأخرين ، والثاني انه رق وهو قول الشيخ في المبسوط والنهاية وكتابي الاخبار^(١) .

١٣ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقول لزوجها : جاريتي لك ؟ قال : لا يحل له فرجها الا أن تبيعه أو تهب له .
فهذا الخبر محمول على أنه اذا قالت له : انها لك ما دون الفرج من خدمتها لأن المعلوم من عادة النساء أن لا يجعلن أزواجهن من وطء امائهن في حل ، واذا كان الأمر على ذلك لا يحل له فرجها على حال، واما المولى فلا يجوز له ان يجعل عبده في حل من جاريتيه الا بالعقد .

١٤ - روى ذلك محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الحسين أخيه عن أبيه علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل عن المملوك يحل له ان يطأ الأئمة من غير تزويج اذا احل له مولاه ؟ قال : لا يحل له .

الحديث الثالث عشر : موثق .

قوله عليه السلام : لا يحل له فرجها

قال الوالد العلامة طاب ثراه : يمكن حمله على الكراهة لثلاثا يصير ولده ملك المرأة .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

وقال في المسالك : اختلف الاصحاب في أن المولى اذا حلل أمته لعبده هل تحل له بذلك أم لا ؟ على قولين أحدهما عدم ، وهو مختار الشيخ في النهاية والعلامة في المختلف وولده فخر الدين ، لصحيفة علي بن يقطين ، ولانه نوع تمليك والعبد ليس أهلا له ، والثاني وهو مذهب ابن ادريس ، واختاره المحقق

وينبغي ان يراعى في هذا الضرب من النكاح لفظة التحليل ولا يسوغ فيه لفظة العارية ، يدل على ذلك ما رواه :

١٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير قال : اخبرني قاسم بن عروة عن أبي العباس البقباق قال : سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج فقال : حرام ، ثم مكث قليلاً ثم قال : لكن لا بأس بأن يحل الرجل جاريتته لأخيه .

ومتى جعل الرجل اخاه في حل من شيء من مملوكته مثل النظر أو الخدمة أو القبلة أو الملامسة فلا يحل له غير ما احل له ، ومتى احل له فرجها حل له ما سواه ، يدل على ذلك ما رواه :

الحلي لوجود المقتضي وانتفاء المانع ، ولم نقف على رواية تدل على الجواز ، لكن أشار اليها المحقق رحمه الله .

فلو تمت لامكان حمل رواية المنع على الكراهة . وأما حملها على تحليل المولى لعبده أمة الغير ، أو أنه أراد التحليل بغير الصيغة فبعيد . نعم حملها على التقية لا بأس به ، لأن العامة يمنعون التحليل مطلقاً ، ومع ذلك ففي تكلف الحمل مع عدم وجود المعارض اشكال . واعلم أنه لا فرق على القولين بين تحليل أمته لعبده وعبد غيره باذن سيده^(١) .

الحديث الخامس عشر : مجهول .

ولا خلاف ظاهراً في عدم وقوع التحليل بلفظ العارية ، كما يدل عليه الخبر ، وان أمكن أن يكون المنع او لا للتقية والتجويز أخيراً لزوال سببها .

(١) المسالك ١/٥٢٣ . ما كلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التحليل

١٦ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل بن يسار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ان بعض أصحابنا قد روى عنك انك قلت اذا أحل الرجل لأخيه جواريته فهي له حلال ؟ قال : نعم يا فضيل . قلت له : ما تقول في رجل عنده جارية نفيسة وهي بكر أحل لأخيه ما دون فرجها ألله ان يقتضها ؟ قال : لا ليس له الا ما أحل له منها ، ولو أحل له قبلة منها لم يحل له سوى ذلك . قلت : ارأيت ان أحل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فاقترضها ؟ قال : لا ينبغي له ذلك . قلت : فان فعل أيكون زانياً ؟ قال : لا ولكن يكون خائناً ويغرم لصاحبها عشر قيمتها ان كانت بكراً ، وان لم تكن بكراً فنصف عشر قيمتها .

الحديث السادس عشر : صحيح بسنده .

وقال في المسالك : اذا حلل له النظر لم يتناول غيره من ضروب الاستمتاع ، لعدم دلالتها عليها بوجه . ولو أحل له الوطى دل عليه بالمطابقة وعلى لمسها بالتضمن وعلى باقي مقدمات الاستمتاع من النظر والقبلة وغيرها بالالتزام ، فيدخل جميع ذلك في تحليله ، واللزوم عرفي وان لم يكن عقلياً ، ومثل ذلك كاف في مثل هذا . ولو أحل له بعض مقدماته غير النظر دخل فيه ما استلزمه دون غيره ، فاذا أحل له القبلة استباح اللمس المتوقع عليه ، وقد دل على ذلك رواية الحسن بن عطية وصحيفة الفضيل^(١) .

وقال أيضاً فيه : اذا حلل له ما دون الوطى أو الخدمة ، وكان الوطى بالنسبة اليه كغيره من الأجانب ، فان وطى حيث عد عاماً بالتحريم كان عاصياً وكان الولد لمولاه كما في نظائره ، لانفتاحه عن الزاني ، وينبغي ترتيب حكم الزنا من الحد

قال الحسن بن محبوب : وحدثني رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام بمثله
الا ان رفاعة قال : الجارية النفيسة تكون عندي .

١٧ - محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن البختري عن أبي
عبد الله عليه السلام في الرجل يقول لامرأته احلي لي جاريتك فاني اكره ان تراني
منكشفاً، فتحلها له . قال : لا يحل له منها الا ذاك وليس له ان يمسه ولا ان يطأها،
وزاد فيها هشام : أله أن يأتيها ؟ قال : لا يحل له الا الذي قالت .

والذي يدل على انه متى حل له فرجها حل له ما سواه ما رواه :
١٨ - محمد بن يعقوب عن علي عن الخشاب عن يزيد بن اسحاق شعر عن
الحسن بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا أحل الرجل من جاريتيه قبلة

وغيره عليه، لكن يظهر من الرواية عدمه، وأما ثبوت عوض البضع فينتى على ضمانه
من الامة مطلقاً، أو مع عدم البغي ، وقد تقدم الخلاف فيه ، وأن المصنف يشترط
في ثبوته جهلها أو اكرامها .

وحيث ثبت عوض فهو العشر ان كانت بكرأ ، ونصفه ان كانت ثيباً وأرش
البكارة مضافاً الى العشر، وقد دل على ذلك صحيحة الفضيل، ولعل اطلاق المصنف
الحكم بالعشر أو نصفه تبعاً لاطلاق الرواية ، وكذا حكمه بكونه عاصياً ولم يقل
زانياً ، وعدم تعرضه للحد كما ذكره غيره لتضمن الرواية جميع ذلك . ولو وطئ
جاهلاً فالولد حر وعليه قيمته يوم سقط حياً لمولاه كما سلف (١) .

الحديث السابع عشر : صحيح .

الحديث الثامن عشر : حسن .

لم يحل له غيرها ، وان احل له منها دون الفرج لم يحل له غيره ، وان احل له الفرج حل له جميعها .

وحكم المملوكة والمدبرة فيما ذكرناه سواء .

١٩ - روى علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن جارية بين رجلين دبراها جميعاً ثم احل احدهما فرجها لصاحبه؟ قال: هو له حلال، وايهما مات قبل صاحبه فقد صار نصفها حراً من قبل الذي مات ونصفها مدبراً . قلت : أرأيت ان اراد الباقي منهما ان يمسه؟ قال : لا الا ان يثبت عتقها ويتزوجها برضى منها تزويجاً بصداق متى ما اراد. قلت له : أليس قد صار نصفها حراً قد ملكت نصف رقبتها والنصف الآخر للباقي الذي دبرها؟ قال : فان جعلت هي مولاه في حل من نكاحها واحلت ذلك له . قال : لا يجوز ذلك له . قلت : لم لا يجوز له ذلك كما اجزت للذي كان له نصفها ان احل فرجها لشريكه؟ قال : ان الحرة لا تهب فرجها ولا تعيره ولا تحلله ولكن لها من نفسها يوم وللذي دبرها يوم، فان أحب ان يتزوجها متعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها فيتمتع منها بشيء قل أو كثر . ومتى ولدت هذه الجارية المحللة فان ولدها يكون رقاً لمولاه الا أن يكون قد شرط الحرية عليه الذي حلل له فانه يصير حراً بالشرط المتقدم ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

قوله عليه السلام : حل له جميعها

أي : من اللذات لا الخدمات .

الحديث التاسع عشر : موثق .

٢٠ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن أبان بن عثمان عن ضريس بن عبد الملك قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل

وقال في المسالك: قد اختلف الاصحاب في افادة تحليل الشريك الاباحة، فذهب الأكثر الى العدم، لاستلزامه تبعض سبب الاباحة، ومع أنه تعالى حصره في أمرين العقد والملك في قوله تعالى «الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم» وظاهر الانفصال منع الخلو والجمع معاً، وذهب ابن ادريس الى حلها بذلك، لان التحليل شعبة من الملك من حيث أنه تمليك المنفعة، ومن ثم لم يخرج عن الحصر المذكور، ويؤيده رواية محمد بن مسلم^(١).

وقال أيضاً فيه: لا شبهة في أن وطىء المالك للأمة التي انعتق بعضها غير جائز بالملك ولا بالعقد، ولا بأن تبيح الأمة نفسها، لانه ليس لها تحليل نفسها. وأما اذا هاياه وعقد عليها متعة في أيامها فالأكثر على منعه، لانه لا يخرج عن كونه مالكاً لذلك البعض بالمهاياة. وقال الشيخ في النهاية بالجواز، لرواية محمد بن مسلم وفي الطريق ضعف، فالقول بالمنع أصح. واعلم أنه لا يخفى أن المولى لو أذن لها في النكاح صح دواماً ومتعة، لاتحاد سبب الاباحة والمهر بينهما بقدر الاستحقاق^(٢). انتهى.

وسياتي الخبر في أواخر أبواب الطلاق في باب السراري وملك الايمان عن

محمد بن قيس بسند صحيح^(٣).

الحديث العشرون: موثق.

(١) المسالك ١/٥١٢.

(٢) المسالك ١/٥١٣.

(٣) تحت الرقم: ٢٣.

يحل لأخيه فرج جاريتيه؟ قال: له حلال. قلت: فإن جاءت بولد منه؟ قال: هو لمولى الجارية الآن يكون اشترط على مولى الجارية حين احلها له ان جاءت بولد فهو حر.

٢١ - وروى الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن الحسن الطعارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرغ؟ قال: لا بأس به. قلت: فإن كان منه ولد؟ فقال: لصاحب الجارية الا ان يشترط عليه.

٢٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن سليم الفراعن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحل فرج جاريتيه لأخيه؟ فقال: لا بأس

الحديث الحادي والعشرون: موثق كالصحيح على الظاهر.

وفي بعض النسخ «عن الحسن الطعارة» وفي كتب الرجال الحسن بن زياد الطعارة كوفي ثقة يروي عن أبي عبد الله عليه السلام. وأيضاً في بعض الاصول عن الحسن الطعارة، وهو الصحيح.

وقال الفاضل الأردبيلي رحمه الله: كأنه الحسن، لانه الموجود في الرجال وفي الاستبصار (في باب انه يراعى لفظ التحليل وان كان فيه أيضاً الحسين في باب حكم ولد الجارية، فالظاهر أنه الحسن بن زياد الطعارة الثقة، فالخبر لا بأس به بل صحيح للاجماع في أبان. انتهى.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على أنه يطلق العارية على التحليل، لا أنه يجوز بلفظ العارية، فانه تقدم أنه لا يجوز بلفظ العارية، ويدل على أن الولد رق الا مع الشرط لكن يفكه الوالد بقيمة يوم سقط حياً.

الحديث الثاني والعشرون: ضعيف.

بذلك . قلت : فانه أولدها ؟ قال : يضم اليه ولده ويرد الجارية على مولاها .
 ٢٣ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن داود بن
 النعمان عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : الرجل يحل
 جاريته لأخيه أو حرة حللت جاريتها لأخيه ؟ قال : يحل له من ذلك ما أحل له .
 قلت : فجاءت بولد ؟ قال : يلحق بالحر من أبويه .

٢٤ - وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن
 اسماعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن عبدالله بن محمد قال : سألت أبا عبدالله
 عليه السلام عن الرجل يقول لأخيه : جاريتي لك حلال ؟ قال : قد حلت له . قلت :
 فانها قد ولدت . قال : الولد له والام للمولى ، وانني لأحب للرجل اذا فعل بأخيه ان
 يمن عليه فيهبها له .

٢٥ - وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي
 عمير عن سليمان عن حريز عن زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : الرجل
 يحل جاريته لأخيه ؟ قال : لا بأس . قال : قلت فانها جاءت بولد . قال : يضم اليه
 ولده ويرد الجارية على صاحبها . قلت له : انه لم يأذن له في ذلك . قال : انه قد
 اذن له وهو لا يأمن ان يكون ذلك .

فليست هذه الاخبار مضادة لما قدمناه لأنه ليس في شيء منها انه يلحق الولد

الحديث الثالث والعشرون : موثق .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف .

الحديث الخامس والعشرون : حسن على الظاهر .

ولا يخفي ما في تأويل الشيخ من البعد ، وتأويله الثاني حسن جامع بين
 الأخبار .

بالحر أو يضم إليه ولده وان لم يشترط بل هو محتمل واذا وردت الاحاديث التي قدمناها مفصلة ، وانه متى شرط كان لاحقاً به ، ومتى لم يشترط كان مملوكاً ، حملنا هذه الاخبار على المفصلة ، وليس قوله عليه السلام : « انه اذن له وهو لا يأمن ان يكون ذلك » بمانع من أن يكون قد شرط أنه لو كان هناك لكان لاحقاً به ، وانما لم يأذن له في الافضاء اليها على وجهه يكون منه الولد واوجب عليه التحرز وان كان قد شرط ان لو كان حصل ولد لكان لاحقاً بالحرية حسب ما قدمناه ، ويحتمل ان يكون اراد عليه السلام يضم اليه ولده بالثمن لأن ولده لا يجوز ان يسترق بل يباع عليه ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

٢٦ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ضريس بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحل لأخيه جاريتته وهي تخرج في حوائجه . قال : هي له حلال . قلت : رأيت ان جاءت بولد ما يصنع به ؟ قال : هو لمولى الجارية الا ان يكون اشترط عليه حين احلها له انها ان جاءت بولد فهو حر . قال : ان كان فعل فهو حر . قلت : فيملك ولده ؟ قال : ان كان له مال اشتراه بالقيمة .

٢٧ - محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام في امرأة قالت لرجل فرج جاريتي لك حلال ، فوطئها فولدت ولداً ؟ قال : يقوم الولد عليه بقيمته .

الحديث السادس والعشرون : صحيح .

وفي الفقيه : عن جميل بن دراج (١) .

الحديث السابع والعشرون : مجهول .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٢٩٠ ، ح ٢٢ . ٢٦٥٢٢ نسخة بخطه (١)

فيما اشبهه كما تارة في المنع من ذلك في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 للحد الذي يملكه فلا يملكه في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها
 فان كان ذلك في وقتها او في وقتها فان كان ذلك في وقتها او في وقتها

(٣)

باب تفصيل احكام النكاح

قال الشيخ رحمه الله : (ومن نكح نكاحاً غبطة) الى قوله : (ومن اراد أن
 يعقد على امرأة متعة فأما الاشهاد والخطبة والاعلان فهو من السنة وان لم يفعل كان
 جائزاً والعقد ماضياً الا ان فعله احوط وأفضل) .

باب تفصيل أحكام النكاح

قوله : ومن نكح نكاحاً غبطة

قال في القاموس : أغبط الرجل على الدابة أدامها والسماء مطرها وعليه الحمى
 دامت ، والغبطة بالكسر حسن الحال والمسرة^(١) .

قوله : أما الاشهاد

هذا كلام الطوسي رحمه الله .

(١) القاموس المحيط ٢ / ٣٧٥ . ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠

- ١ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد أو غيره عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنما جعلت البينة في النكاح من أجل المواريث .
- ٢ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج ممتعة بغير شهود؟ قال: لا بأس بالتزويج البتة بغير شهود فيما بينه وبين الله ، وإنما جعل الشهود في تزويج البتة من أجل الولد ولولا ذلك لم يكن به بأس .
- ٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن

الحديث الاول : مرسل .

وعدم اشتراط الاشهاد في النكاح مذهب الأصحاب ، ونقل فيه المرتضى الاجماع ، ونقل عن ابن أبي عقيل أنه اشترط في النكاح الدائم الاشهاد ، وهو ضعيف تنفيه الأخبار .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : بالتزويج البتة

أي : فكيف الممتعة .

الحديث الثالث : مجهول .

قوله : بغير خطبة

بضم الخاء أو كسرهما ، والجواب أنه كثيراً ما نوقع العقد عند أكل الطعام على

الخبز من غير تقديم خطبة أو خطبة .

ابن علي بن فضال عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التزويج بغير خطبة. فقال: أو ليس عامة ما تتزوج فتياتنا ونحن نتعرق الطعام على الخوان نقول يا فلان زوج فلاناً فلانة فيقول: نعم قد فعلت؟!

ونحن نبين ما ذكره من أحكام الطلاق والعدة في مواضعه ان شاء الله .

وقوله عليه السلام « ونحن نتعزف » في أكثر نسخ الكتاب بالزاي المعجمة.

وفي القاموس: اعزف يعزف أقام في الأكل والشرب^(١).

وفي بعض النسخ بالراء المهملة، وهو تصحيف، وفي الكافي « نتعرق »^(٢)

بالراء المهملة والقاف، وهو الصواب .

قال في النهاية: تعرقت اللحم أخذت من اللحم بأسنانك^(٣). انتهى .

وفي المصباح: الخوان ما يؤكل عليه معرب، وفيه ثلاث لغات: كسر الخاء

وهي الأكثر، وضمها حكاه ابن السكيت، واخوان بهمزة مكسورة حكاه ابن

فارس^(٤). انتهى .

وقيل: المراد انا نكتفي في ولائنا بشيء يسير، وما ذكرنا أظهر، ويؤيده

مأسياتي في باب السنة في عقود النكاح أن علي بن الحسين عليه السلام كان يتزوج

وهو يتعرق عرقاً يأكل^(٥). ومعناه أنه كان يأخذ اللحم عن العظم بالأسنان، فهذه

النسخة متعينة تصحيف غيرها .

(١) القاموس ١٧٥/٣ .

(٢) فروع الكافي ٣٦٨/٥، وكذا في المطبوع من المتن .

(٣) نهاية ابن الاثير ٢٢٠/٣ .

(٤) المصباح المنير ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٥) يأتي في الباب المزبور تحت الرقم: ٢ .

قال الشيخ رحمه الله: (ومن اراد أن يعقد النكاح متعة) الى قوله: (ونكاح ملك الايمان) الذي يدل على اباحة المتعة اجماع المسلمين على أن النبي صلى الله عليه وآله كان قد اباحها في وقت، ولم يقوم دليل قاطع على حظره لها بعد ذلك، فينبغي أن تكون مباحة على ما كانت حتى يقوم دليل، ولادليل في الشرع يدل على ذلك، ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: «واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين» الى قوله: «فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن» فأباح بقوله: «فما استمتعتم به منهن» نكاح المتعة، لأن الاستمتاع اذا اطلق في الشرع لا يستفاد به الا النكاح المخصوص دون ما وضع له في اصل اللغة من الالتئاذ، ثم قال: «فآتوهن أجورهن» مؤكداً بذلك على ان المراد به نكاح المتعة لأن نكاح الدوام ما يستحق به من المهر لا يسمى أجراً في الشرع، وانما يسمى الاجر بما يستحق بنكاح المتعة حسب ما قدمناه، ويدل على ذلك أيضاً ما رواه:

٤ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعة فقال: نزلت في القرآن «فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة».

٥ - وعنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان علي عليه السلام

الحديث الرابع: حسن كالصحيح.

الحديث الخامس: مجهول كالصحيح.

قوله صلوات الله عليه: ما زنا الا شفا

الذي صححه ابن ادريس في السرائر أنه ما زنا الا شفا بالسين والفاء مقصوراً

يقول : لولا ما سبقني اليه بني الخطاب ما زنى الا شقي .
 ٦ - وعنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال :
 جاء عبدالله بن عمير الليثي الى أبي جعفر عليه السلام فقال له : ما تقول في متعة
 النساء ؟ فقال : احلها الله في كتابه على لسان نبيه صلى الله عليه وآله فهي حلال
 الى يوم القيامة . فقال : يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرمها عمر ونهى عنها !!
 فقال : وان كان فعل . قال : واني اعينك بالله من ذلك أن تحل شيئاً حرمه عمر . قال :
 فقال له : فأنت على قول صاحبك وانا على قول رسول الله صلى الله عليه وآله فهل
 الأعمى ان القول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وان الباطل ما قال صاحبك
 قال : فأقبل عبدالله بن عمير فقال : يسرك ان نساءك وبناتك واخواتك وبنات عمك
 يفعلن ذلك ؟ فأعرض أبو جعفر عليه السلام حين ذكر نساءه وبنات عمه .

أي قليل من الناس ، كما نقله عن أهل اللغة ، وقال : ان بعضهم يصحفها بالقاف
 والياء المشددة^(١) ، والأول هو الصحيح .

وقال في النهاية : في حديث ابن عباس « ما كانت المتعة الا رحمة رحمة الله
 بها أمة محمد لولا نهيه عنها ما احتاج الى الزنا الا شفا » أي : الا قليل من الناس ،
 من قولهم غابت الشمس الاشفاء ، الا قليلا من ضوئها عند غروبها . وقال الأزهري
 قوله « الا شفا » أي الا أن يشفي يعني يشرف على الزنا ولا يواقعها ، فأقام الاسم
 وهو الشفا مقام المصدر الحقيقي وهو الاشفاء على الشيء^(٢) . انتهى .

والشفا على الوجهين بفتح الشين .

الحديث السادس : حسن .

(١) السرائر ص ٣١٢ - ٣١٣ .

(٢) نهاية ابن الأثير ٤٨٨/٢ - ٤٨٩ .

٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله .

٨ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي السائي قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك اني كنت اتزوج المتعة فكرهتها وتشأمت بهسا فأعطيت الله عهداً بين الركن والمقام وجعلت على ذلك نذراً وصياماً أن لا اتزوجها ، ثم ان ذلك شق علي وندمت على يميني ولكن بيدي من القوة ما اتزوج في العلانية . قال : فقال لي : عاهدت الله أن لا تطيعه والله لئن لم تطعه لتمصينه . وقد رويت الكراهية في ذلك اليوم لما فيه من ارتفاع الثقة بالنساء .

٩ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبان عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام انه سئل عن المتعة فقال: ان المتعة اليوم ليست كما كانت قبل اليوم انهن كن يومئذ يؤمن فاليوم لا يؤمن

الحديث السابع : مجهول .

الحديث الثامن : حسن .

قوله عليه السلام : والله لئن لم تطعه

أي: معرضاً عنه وكارهاً له. ويحتمل بعيداً أن يكون المراد من العصيان الزنا.

الحديث التاسع : موثق .

قوله عليه السلام : يؤمن

على البناء للمفاعل أو المفعول ، وعلى الاول فالمراد اما الايمان مطلقاً أو

فسلوا عنهن .

١٠ - واما ما رواه محمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين ابن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر لحوم الحمر الاهلية ونكاح المتعة. فان هذه الرواية وردت مورد التقية وعلى ما يذهب اليه مخالفوا الشيعة، والعلم حاصل لكل من سمع الاخبار ان من دين ائمتنا عليهم السلام اباحة المتعة فلا يحتاج الى الاطناب فيه .

وإذا اراد الانسان ان يتزوج متعة فعليه بالعفائف منهن العارفات دون من لا معرفة لهما منهن .

١١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن العباس

بالمتعة ، وعلى الثاني فالمراد انهن غير مأمونات على العدة أو الاذاعة ، كذا أفاد الوالد العلامة قدس سره .

وقال في الشرائع : ويستحب أن تكون مؤمنة عفيفة ، وأن يسألها عن حالها مع التهمة ، وليس شرطاً في الصحة (١) .

الحديث العاشر : ضعيف أو موثق .

قوله : فان هذه الرواية

الاطهر أنه من مفتريات الزيدية ، كما يظهر من أكثر أخبارهم .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

ابن موسى عن اسحاق بن عمار عن أبي سارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عنها - يعني المتعة - فقال لي : حلال ولا تتزوج الا عفيفة ان الله عز وجل يقول : « والذين هم لفروجهم حافظون » فلا تضع فرجك حيث لا تأمن على درهمك .

قوله عليه السلام : حيث لا تأمن

أي : من لا تأمنها على درهم كيف تأمنها على فرجك . أو المراد لا تضع فرجك حيث لا تأمن أن تكون في عدة غيرك فتضيع درهمك .

وقال الوالد العلامة نور الله قبره : يعني اذا كنت تعلم أنها غيرصالحة لا تضع عندها الوديعه لئلا تخون ، فينبغي أن لا تضع مائك الذي يحصل منه ولدك عند من لا تكون أمية في العدة ، فكما أن حفظ الفرج مطلوب عن الزنا كذلك مطلوب عن الشبهة . انتهى كلامه أعلى الله مقامه .

وقال بعض الافاضل : كأن المراد أنها اذا لم تكن عفيفة كانت فاسقة ، والفاسق ليس بمحل للأمانة على الدراهم ، فربما تذهب بدراهمك ولا تنفي بالاجل . أو أنها لما لم تكن محلا للأمانة على الدراهم فهو أحرى أن يكون أميناً على الفروج وايداع النطقة لديها ، فربما يكون منها ولد السوء . انتهى .

وقال في المختلف: قال الشيخ في النهاية : لا بأس أن يتمتع الرجل بالفاجرة الا أنه يمنعها بعد العقد من الفجور ، والمشهور الكراهة . وقال الصدوق في المقنع : واعلم أن من تمتع بزانية فهوزان ، لأن الله تعالى يقول « الزاني لا ينكح » الاية . وقال ابن البراج : ولا يعقد متعة على فاجرة الا أن يمنعها من الفجور ، فان لم تمتنع من الفجور فلا يعقد عليها . والوجه الكراهة كالدائم عملاً بالاصل ، والأخبار محمولة على الكراهة والاية متأولة ، فان النكاح يراد به الوطء مطلقاً^(١) .

١٢ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد ابن الفضيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة الحسنة الفاجرة هل تحب للرجل ان يتمتع منها يوماً وأكثر؟ فقال : اذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع منها ولا ينكحها .

١٣ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن داود بن سرحان الحداد عن محمد بن الفيض قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال : نعم اذا كانت عارفة . قلت : فان لم تكن عارفة؟ قال : فأعرض عليها وقل لها فان قبلت فتزوجها وان ابت ان ترضى بقولك فدعها ، واياكم والكواشف والدواعي والبغايا وذوات الأزواج . قلت : وما الكواشف؟ قال: اللواتي يكشفن بيوتهن معلومة ويزنين . قلت : فالدواعي؟ قال : اللواتي يدعون الى انفسهن وقد عرفن بالفساد . قلت : والبغايا؟ قال : المعروفات بالزنا . قلت : فذوات الأزواج؟

الحديث الثاني عشر : مجهول أو صحيح .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

وفي الكافي والفقيه : داود بن اسحاق^(١) .

قوله عليه السلام : فأعرض عنها

في بعض النسخ « عليها »^(٢) كما في الكافي ، أي المتعة ، أو الايمان مطلقاً ،

أو بالمتعة .

(١) فروع الكافي ٤٥٤/٥ ، ح ٥ ، من لا يحضره الفقيه ٢٩٢/٣ ، ح ٤ .

(٢) كذا في المطبوع من المتن تبعاً للكافي والفقيه . ٥٢١ قيسنا مختلف (١)

قال : المطلقات على غير السنة .
 ١٤ - وأما ما رواه أحمد بن محمد عن أبي الحسن عن بعض أصحابنا يرفعه
 الى أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تتمتع بالمؤمنة فتدلهها .
 فهذا حديث مقطوع الأسناد شاذ، ويحتمل ان يكون المراد به اذا كانت المرأة
 من أهل بيت الشرف فانه لا يجوز التمتع بها لما يلحق اهلها من العار ويلحقها
 هي من الذل ويكون ذلك مكروهاً دون ان يكون محظوراً .
 وقد رويت رخصة في التمتع بالفاجرة الا انه يمنعها من الفجور .
 ١٥ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد
 عن جميل عن زرارة قال : سألت عمار وانا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة؟
 قال : لا بأس وان كان التزويج الاخر فليحصن بابه .

قوله عليه السلام : على غير السنة

قال المحقق الاسترآبادي : كان يطلق الامامي بغير حضور شهود ، او بلفظ
 غير معتبر عند الامامية ، وأما اذا أطلق السني بغير شهود فيجوز لنا ، لانه من أفراد
 قاعدة ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم .

الحديث الرابع عشر : مرفوع .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : فليحصن بابه

يحتمل أن يكون كناية عن التحرز عنها ، أو المراد أنه يتزوجها ويحرسها عن
 ذلك ، وعلى التقديرين لا يدل على الجزء الاخير من كلام الشيخ .

- ١٦ - عنه عن سعدان عن علي بن يقطين قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : نساء أهل المدينة ؟ قال : فواسق . قلت : فأتزوج منهن ؟ قال : نعم . ومتى اراد الرجل تزويج المتعة فليس عليه التفطيش عنها بل يصدقها في قولها .
- ١٧ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن السندي عن عثمان بن عيسى عن اسحاق بن عمار عن فضل مولى محمد بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت اني تزوجت امرأة متعة فوقع في نفسي أن لها زوجاً ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجاً . قال : ولم فتشت ؟ ! .
- ١٨ - وعنه عن أيوب بن نوح عن مهران بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قيل له ان فلاناً تزوج امرأة متعة فقيل له ان لها زوجاً

الحديث السادس عشر : مجهول .

والشيخ حمل الفواسق على الزواني كما هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المراد كونهن فواسق من جهة المذهب .

الحديث السابع عشر : مجهول كالحسن .

قوله عليه السلام : ولم فتشت

قال الوالد العلامة برد الله مضجعه : لعل مراده عليه السلام انكاره على التفطيش بعد التزويج ، أو اذا كانت مستورة . والمشهور استحباب السؤال عن حالها مع التهمة .

الحديث الثامن عشر : مرسل .

فسألها . فقال أبو عبد الله عليه السلام : ولم سألها ؟

١٩ - وعنه عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ومحمد بن الحسن الأشعري عن محمد بن عبد الله الأشعري قال : قلت للرضا عليه السلام : الرجل يتزوج بالمرأة فيقع في قلبه أن لها زوجاً . قال : ما عليه رأيك لو سألتها البينة كان يجد من يشهد ان ليس لها زوج ؟ .
والبكر اذا كانت بين ابويها وكانت بالغة فلا بأس بالتمتع بها الا انه لا يفضي اليها، هذا اذا كان غير اذن أبيها، فان كانت صغيرة فلا يجوز العقد عليها بأذن أبيها، والذي يدل على القسم الاول ما رواه :
٢٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن سعدان بن مسلم

قوله : فسألها

أي : سأل الناس عنها ، فيكون على الحذف والايصال . أو سألها نفسها هل لك زوج ، فالانكار لذلك اما لان قولها المنافي لفعالها غير مسموع شرعاً ويصير موجباً لتشويش البال ، وان أنكرت لا ينفع في رفع التهمة ، مع أنه كذب بالنسبة اليها واهانة لها ، أو لان الاصل الحلية وعدم الزوج ، ولا يجب التفطيش لاسيما بعد الوقوع كما مر .

الحديث التاسع عشر : مجهول :

قوله عليه السلام : كان يجد

هذا على سبيل الانكار ، أي : لا يجد لانه شهادة على النفي .

الحديث العشرون : مجهول مرسل .

عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير اذن ابويها .

٢١ - وعنه عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن أبي سعيد القمطاط عن رواه قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جارية بكر بين ابويها تدعوني الى نفسها سرأ من أبويها أفأفعل ذلك؟ قال : نعم واتق موضع الفرج . قال : قلت فان رضيت بذلك؟ قال : وان رضيت بذلك فانه عار على الابكار .

ويدل على جواز تزويج البكر دائماً ومتمعة بدون اذن أبويها .
وقال في الشرائع : ويكره أن يتمتع ببكر ليس لها أب ، فان فعل فلا يقتضها وليس بمحرم^(١) .

وقال في المسالك : يدل على جوازه ما تقدم من ارتفاع الولاية عنها ببلوغها ورشدها وان كانت بكرأ ، وعلى الكراهة صحيحة ابن أبي عمير عن حفص ، وهو يشمل من لها أب من دون اذنه ومن ليس لها أب ، وكلاهما مكروه ، بل الروايات في من لها أب بدون اذنه أكثر .
ويدل على كراهة الافتضاض رواية أبي سعيد وخبر زياد بن أبي الحلال ، وأما عدم تحريمه فيظهر من الكراهة ، ومن أنها مالكة أمرها ، ومتى صح النكاح ترتب عليه أحكامه ، ومنع جماعة من الاصحاب عن التمتع بالبكر مطلقاً الا باذن أبيها ، والجد هنا كالأب^(٢) .

الحديث الحادى والعشرون : ضعيف على المشهور .

(١) شرائع الاسلام ٣٠٤/٢ .

(٢) المسالك ٥٠١/١ .

٢٢ - وبهذا الاسناد عن أبي سعيد قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن التمتع من الابكار اللواتي بين الابوين . فقال : لا بأس ولا اقول كما يقول هؤلاء الاقشاب .

٢٣ - أبو سعيد عن الحلبي قال : سألته عن التمتع من البكر اذا كانت بين أبويها بلا اذن أبويها . قال : لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك .

٢٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ابى الحسن ظريف عن أبان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العذراء التي لها اب لا تزوج متعة الا باذن ابيها .

فيحتمل هذا الحديث وجوهاً من التأويل منها أن تكون البكر صببية فانه لا يجوز التمتع بها الا بأذن أبويها ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

الحديث الثاني والعشرون : ضعيف .

وقال في الصحاح : الاقشاب جمع قشب بفتح القاف وكسر الشين المعجمة ورجل قشب اذا كان لا خير فيه ^(١) .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : لتعف بذلك

أي : لتمنعها بكارتها عن الزنا ، أو لا تشتهر بها لزوال بكارتها .

الحديث الرابع والعشرون : موثق كالصحيح .

والمراد بأبويها اما الاب والمجد ، أو ذكر الام استطراداً .

٢٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابراهيم بن محمد الأشعري عن ابراهيم بن محرز الخثعمي عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الجارية يتمتع منها الرجل ؟ قال : نعم الا ان تكون صبية تخدع قال : قلت اصلحك الله فكم حد الذي اذا بلغته لم تخدع ؟ قال : بنت عشر سنين . ومنها ان يكون الخبر خرج مخرج التقية ، والذي يدل على ذلك ما رواه :
٢٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن الفضل بن كثير المدائني عن المهلب الدلال انه كتب الى أبي الحسن عليه السلام : ان امرأة كانت معي في الدار ثم انها زوجتني نفسها واشهدت الله وملائكته على ذلك ثم ان اباها

الحديث الخامس والعشرون : مجهول .

وقال بعض الافاضل : الذي في الرجال ابراهيم بن محرز الجعفي و ابراهيم ابن محمد الثقفي ، ومرتبته تقصر عن ذلك .

قوله عليه السلام : بنت عشر سنين

حمل على الاستحباب ، و كأن الشيخ حمل على الدخول في العاشرة . ويمكن أن يكون السنة العاشرة لحصول الرشد .

الحديث السادس والعشرون : مجهول .

وقال بعض الافاضل : هذا الخبر محمول على التقية ، كما هو ظاهر من سياقه وفحواه ، واشهاد الله وملائكته لاجل أنه لا يصح النكاح عندهم الا بولي وشهود ، ولعل الامام عليه السلام كان يعلم أن المرأة كانت بكرأ ، أو أنه نبه السائل بذلك الى أنها ان كانت بكرأ لا يقتضها لثلا يظهر أمرها ، كما دل عليه قوله عليه السلام « استر » و « اكنم » .

زوجها من رجل آخر فما تقول؟ فكتب عليه السلام: التزويج الدائم لا يكون الا بولي وشاهدين، ويكون تزويج متعة ببيكر استر على نفسك واكتم رحمك الله.

ومنها ان يكون الخبرورد مورد الكراهية دون الحظر، يدل على ذلك مارواه:

٢٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير

عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتزوج البكر متعة. قال: يكره للعيب على أهلها.

ولا بأس ان يتمتع الرجل باليهودية والنصرانية.

٢٨ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض

أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس أن يتمتع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرة.

٢٩ - وعنه عن محمد بن سنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال: سمعته

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

الحديث الثامن والعشرون: مرسل.

قوله عليه السلام: وعنده حرة

كأنه محمول على رضاها.

قال في الشرائع: لا يستمتع أمة وعنده حرة الا باذنها، ولو فعل كان العقد

باطلا^(١). انتهى.

وقيل: يقف على الاجازة.

الحديث التاسع والعشرون: ضعيف مختلف فيه.

يقول : لا بأس بأن يتزوج اليهودية والنصرانية متعة وعنده امرأة .

٣٠ - وعنه عن اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألته عن الرجل يتمتع من

اليهودية والنصرانية ؟ قال : لا أرى بذلك بأساً . قال : قلت : بالمجوسية ؟ قال :

وأما المجوسية فلا .

قوله عليه السلام « وأما المجوسية فلا » ورد مورد الكراهية وعند التمكن من

غيرها ، فأما في حال الاضطرار فليس به بأس ، روى ذلك :

٣١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام

قال : سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية ؟ فقال : لا بأس . فقلت : فمجوسية ؟

فقال : لا بأس به ، يعني متعة .

الحديث الثلاثون : صحيح .

وقال في المختلف : اختلف علماؤنا في تسويغ التمتع بالكتابية . قال المفيد

رحمه الله : نكاح الكافرة محرم سواء اليهود والنصارى والمجوس وأطلق النكاح .

وقال الصدوق في المقنع : ولا يتزوج اليهودية والنصرانية على حرة متعة وغير

متعة . وسوغ الشيخ في النهاية التمتع باليهودية والنصرانية حالة الاختيار ، ومنع

التمتع بالمجوسية . وقال سلار : يجوز نكاح الكتابيات متعة ، وبعض أصحابنا

يحظر العقد على اليهودية والنصرانية ، سواء كان العقد مؤجلاً أو دائماً^(١) .

الحديث الحادي والثلاثون : مختلف فيه وضعيف على المشهور .

ذلك إلى أنها إن كانت محرمة لا تنقضها فلا يظهر أمرها ، كما دل عليه قوله عليه

٣٢ - وعنه عن أبي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالرجل ان يتمتع بالمجوسية .

وعنه عن البرقي عن فضيل بن عبد ربه عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

والتمتع بالمؤمنة أفضل على كل حال ، روى ذلك :

٣٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن ابراهيم بن عقبة عن الحسن الثقلبي قال : سألت الرضا عليه السلام : أيتمتع من اليهودية والنصرانية؟ فقال : تمتع من الحرة المؤمنة أحب الي وهي أعظم حرمة منهما .

ولا بأس بالتمتع بالاماء ، روى ذلك :

٣٤ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت

الرضا عليه السلام : يتمتع بالامة باذن اهلها ؟ قال : نعم ان الله عز وجل يقول : « فانكحوهن باذن اهلهن » .

الحديث الثاني والثلاثون : ضعيف أو مجهول بالسند الاول ، ومرسل بالسند

الثاني .

الحديث الثالث والثلاثون : مجهول .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : في الفقيه « يتمتع من الحرة » (او كأنه

كالدليل على الجواز ، أي : يجوز التمتع منها مع احترامها ، فكيف لا يجوز التمتع منهما .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

٣٥ - وعنه عن أحمد بن محمد قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة رجل باذنه؟ قال : نعم .

٣٦ - وعنه عن محمد بن اسماعيل بن يزيد قال : سألت الرضا عليه السلام : هل يجوز للرجل ان يتمتع من المملوكة باذن اهلها وله امرأة حرة؟ فقال : نعم اذا كان باذن اهلها اذا رضيت الحرة. قلت : فان اذنت له الحرة يتمتع منها؟ قال : نعم .

٣٧ - فأما الذي رواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتزوج الأمة على الحرة متعة؟ قال : لا . فانه محمول على انه اذا تزوج بها من غير اذنها وغير رضاها ، فأما اذا اذنت فيه فلا بأس بذلك حسبما تضمنه خبر محمد بن اسماعيل بن يزيد عن الرضا عليه السلام .

ولا بأس ان يتمتع الرجل بأمة امرأة بغير اذنها ، روى ذلك :

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

وقال في الشرائع : ولا يستمتع أمة وعنده حرة الابانها ، ولو فعل كان العقد باطلا (١) . انتهى .

وقيل : يقف على الاجازة .

الحديث السابع والثلاثون : صحيح .

٣٨ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن علي بن المغيرة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة امرأة بغير اذنها؟ قال : لا بأس به .

٣٩ - وعنه عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج بأمة بغير اذن مواليها؟ فقال : ان كانت لامرأة فتعم وان كانت لرجل فلا .

٤٠ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بسان يتمتع الرجل بأمة المرأة ، فأما أمة الرجل فلا يتمتع بها الا بأمره .
ولا بأس بأن يتمتع الرجل متعة ما شاء لأنهن بمنزلة الاماء ، وليس ذلك مثل نكاح الغبطة الذي لا يجوز فيه العقد على أكثر من أربع نساء .

الحديث الثامن والثلاثون : صحيح علي الظاهر .

والظاهر أن علي بن المغيرة هو ابن أبي المغيرة المظنون توثيقه لما ذكر في ترجمة ابنه .

واعلم أنه ذهب بعض الأصحاب - كالشيخ في النهاية^(١) وهذا الكتاب - الى جواز تمتع أمة المرأة بدون اذن سيدها ، والمشهور عدم الجواز لمخالفته لظاهر الآية ، مع أن الاصل في الأخبار الواردة بذلك واحد وهو سيف بن عميرة .

الحديث التاسع والثلاثون : صحيح .

الحديث الاربعون : صحيح .

(١) النهاية ص ٤٩٠ .

- ٤١ - روى محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن اسحاق الأشعري عن بكر بن محمد الأزدي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع ؟ قال : لا .
- ٤٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة بن أعين قال : قلت ما يحل من المتعة ؟ قال : كم شئت .
- ٤٣ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن أبي بصير قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع ؟ فقال : لا ولا من السبعين .
- ٤٤ - وعنه عن الحسين بن محمد عن أحمد بن اسحاق عن سعدان بن مسلم عن عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكر له المتعة أهى

الحديث الحادى والأربعون : صحيح على الظاهر .

اذ في الكافي « عن بكر بن محمد الأزدي »^(١) وهو الصحيح، وهو من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام غير مشترك ثقة .

الحديث الثانى والأربعون : صحيح .

الحديث الثالث والأربعون : ضعيف .

الحديث الرابع والأربعون : مجهول .

وفي بعض النسخ والكافي : عن عبيد بن زرارة عن أبيه - الى آخره^(٢) .

(١) فروع الكافي ٤٥١/٥ ، ح ٢ ، وكذا فى المطبوع من المتن .

(٢) فروع الكافي ٤٥٢/٥ ، ح ٧ ، وكذا فى المطبوع من المتن . قوله (١)

من الأربع؟ قال: تزوج منهن الفأ فانهن مستأجرات .

٤٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن القاسم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المتعة قال: ليست من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث ، وانما هي مستأجرة ، وقال : عدتها خمسة واربعون ليلة .

٤٦ - فأما السذي رواه الصفار عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط عن عبدالله بن مسكان عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام عن المتعة قال : هي احد الاربعة .

٤٧ - وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون عنده المرأة ايحل له ان يتزوج بأختها متعة؟ قال : لا .

الحديث الخامس والاربعون : مجهول .

والمشهور عدم انحصار المتعة في عدد ، كما دلت هذه الروايات عليه ، وذهب ابن البراج الى أنها من الأربع ، محتجاً بالاية والروايات الآتية .

الحديث السادس والاربعون : موثق .

قوله عليه السلام : هي أحد الاربعة

يمكن حمله على أن المراد أحد الاربعة التي أحل الله الفروج بها نكاح الدوام والمتعة وملك اليمين والتحليل ، ويؤيده ذكر الاربعة مكان الأربع . والظاهر حمله على الاتقاء لثلايرد عدم جريان التقية فيه .

الحديث السابع والاربعون : صحيح .

قلت : حكى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : انما هي مثل الاماء يتزوج ماشاء .
قال : لا هي من الأربع .

فليس هذان الخبران منافيين لما قدمناه من الأخبار ، لأن هذين الخبرين انما وردا مورد الاحتياط دون الحظر ، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

٤٨ - أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال :
قال أبو جعفر عليه السلام : اجعلوهن من الأربع . فقال له صفوان بن يحيى : على
الاحتياط ؟ قال : نعم .

وأما المهر في المتعة فهو ما يتراضيان عليه قليلا كان أو كثيرا .

٤٩ - وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي عن القاسم بن محمد الجوهري عن
أبي سعيد الاحول قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ادنى ما يتزوج به المتعة ؟

قوله : انما وردا مورد الاحتياط

أي : ليكون لنا مجال التقية .

الحديث الثامن والاربعون : صحيح .

الحديث التاسع والاربعون : ضعيف .

وقال في المختلف : المشهور أن المهر لا يتقدر قلة ولا كثرة ، بل على ما
تراضيا عليه مما يصح تملكه . وقال الصدوق رحمه الله : وأدنى ما يجزي في
المتعة درهم فما فوقه وروي كف من بر . والتقدير فيما ورد من الروايات للأغلب
لا أنه شرط^(١) .

قال : كف من بر .

٥٠ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن متعة النساء قال : حلال وانه يجزي فيه الدرهم فما فوقه .

٥١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر وعبدالرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد ابن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : كم المهر ؟ - يعني في المتعة - قال : ما تراضيا عليه الى ما شاءا من الاجل .

ومتى خالفت المرأة الرجل أو تأخرت عنه من جملة ما شرط عليها من الأيام فان له أن يحبس من مهرها بقدر ذلك .

٥٢ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن عمر بن أبان عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أنزوج المرأة شهراً فأحبس منها شيئاً . قال : نعم خذ منها بقدر ما تخلفك ان كان

الحديث الخمسون : صحيح .

الحديث الحادي والخمسون : ضعيف .

قوله : فان له أن يحبس

لاخلاف فيه ظاهراً بين الأصحاب ، واختلف في غير الحيض من الاعذار هل يسقط بسببها شيء أم لا ؟ وأما الموت فلا يسقط بسببه شيء .

الحديث الثاني والخمسون : مجهول .

نصف الشهر فالنصف وان كان الثلث فالثلث .
 ومتى اعطاها شيئاً من المهر ثم تبين ان لها زوجاً كان لها ما أخذت بما استحل
 من فرجها وليس عليه أن يعطيها ما بقي عليه .
 ٥٣ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
 عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اذا بقي عليه شيء من المهر

الحديث الثالث والخمسون : حسن .

وقال في الشرائع : ولو تبين فساد العقد اما بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت
 زوجته أو أمها ، أو ماشاكل ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن دخل فلا مهر لها
 ولو قبضته كان له استعادته ، ولو تبين ذلك بعد الدخول كان لها ما أخذت وليس
 عليه تسليم ما بقي . ولو قيل لها المهر ان كانت جاهلة ويستعاد ما أخذت ان كانت
 عالمة كان حسناً^(١) .

وقال في المسالك : لو كان قبل الدخول لاشيء لها اتفاقاً ، فلو أخذت شيئاً
 استعادته منها ، وان كان بعد الدخول فللأصحاب فيه أقوال :
 أحدها: قول الشيخ في النهاية أن لها ما أخذت ، ولا يلزمه أن يعطيها ما بقي .
 وثانيها : انها ان كانت عالمة فلا شيء لها مطلقاً ، لانها بغية . وان كانت جاهلة
 فلها مجموع المسمى ، فان كانت قبضته فلها والا أكمل لها .
 وثالثها : وجوب مهر المثل مع جهلها مطلقاً ، ولا شيء مع علمها مطلقاً ، وهو
 مختار المصنف في النافع ، وهو أقوى^(٢) . انتهى .

(١) شرائع الاسلام ٢/٣٠٥ .

(٢) المسالك ١/٥٠٣ .

وعلم ان لها زوجاً فما اخذته فلها بما استحلت من فرجها ويحبس عنها ما بقي عنده .
ومتى خلى الرجل المرأة قبل ان يدخل بها في الممعة وكان قد اعطاها المهر
فيجب عليها ان ترد النصف مما أخذت منه .

٥٤ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن سنان عن
زرعة عن سماعة قال : سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها ثم جعلته في حل
من صداقها يجوز ان يدخل بها قبل ان يعطيها شيئاً ؟ قال : نعم اذا جعلته في حل

وعلى الاخير هل المراد بمهر المثل مهر المثل لتلك المدة أو مهر المثل
للكاح الدائم ؟ قولان ، أظهرهما الاول . وفيه قول رابع وهو أنه لاشيء لها مع
العلم ، ومع الجهل يلزمه أقل الامرين من المسمى ومهر المثل ، والخبر يدل على
مذهب الشيخ . ويمكن حمله على جهلها ، وكون ما أخذت بقدر مهر المثل أو
أقل الامرين .

قوله عليه السلام : ومتى خلا الرجل

لعل « خلا » بالمشديد ، والباء في قوله « بالمرأة » زائدة ، كما يدل عليه الخبر
وفي بعض النسخ « المرأة »^(١) بدون الباء ، وهو أصوب .

الحديث الرابع والخمسون : ضعيف .

ورود في الزيادات بزيادة قوله : ثم جعلته في حل من صداقها يجوز أن يدخل
بها قبل أن يعطيها شيئاً ؟ قال : نعم اذا جعلته في حل فقد قبضته في حل^(٢) . وهو
الصواب .

(١) كذا في المطبوع من المتن .

(٢) تحت الرقم : ١١٨ من باب الزيادات .

فقد قبضته منه فان خلاها قبل أن يدخل بها ردت المرأة على الزوج نصف الصداق .
وليس في المتعة اشهاد ولا اعلان وقد قدمنا ذلك فيما مضى ، والذي رواه :

٥٥ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن خنيس قال :
قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما يجزي في المتعة من الشهود ؟ فقال : رجل
وامرأتان يشهدهما . قلت : أرأيت ان لم يجدوا أحداً ؟ قال : انه لا يعوزهم . قلت :
أرأيت ان اشفقوا ان يعلم بهم أحد أيجزيهم رجل واحد ؟ قال : نعم . قال : قلت :
جعلت فداك كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير
بينة ؟ قال : لا .

فان هذا الخبر ليس فيه المنع من المتعة الا ببينة ، وانما هو منبىء عما كان
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انهم ما تزوجوا الا ببينة وذلك هو الأفضل ،
وليس اذا كان ذلك غير واقع في ذلك العصر دل على أنه محظور ، كما نعلم ان
ها هنا اشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل في ذلك الوقت ولم يكن
ذلك دلالة على حظره . على انه يمكن ان يكون الخبر ورد مورد الاحتياط دون
الايجاب ولئلا تعتقد المرأة ان ذلك لا يجوز اذا لم تكن من أهل المعرفة ، والذي
يكشف عما ذكرناه ما رواه :

واعلم أن المشهور بين الأصحاب بل ادعي عليه الأجماع أنه لو وهبها المدة
قبل الدخول ترد المرأة نصف المهر ، ولو كان بعد الدخول لم ترد شيئاً .

قوله عليه السلام : فان خلاها

أي : وهب مدتها .

الحديث الخامس والخمسون : مختلف فيه .

٥٦ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن الحرث بن المغيرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما يجزي في المتعة من الشهود؟ فقال: رجل وامرأتان . قلت : فان كره الشهرة . فقال : يجزيه رجل ، وانما ذلك لمكان المرأة لثلاث تقول في نفسها هذا فجور .

وشروط المتعة ذكر الأجل والمهر وبذلك يتميز من نكاح الدوام ، يدل على ذلك ما رواه :

٥٧ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن جميل بن صالح عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تكون متعة إلا بمرين بأجل مسمى وبأجر مسمى .
٥٨ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن

الحديث السادس والخمسون : مجهول .

الحديث السابع والخمسون : صحيح .

الحديث الثامن والخمسون : حسن أو موثق .

وقال في الشرائع : كل شرط يشترط فيه ، فلا بد أن يقترن بالإيجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد ما لم يستعد فيه ولا لما يذكر بعده^(١) . انتهى .
وسياتي الكلام فيه .

وقال في المسالك : لا خلاف في أن ذكر الأجل شرط في صحة نكاح المتعة . ولو قصد المتعة وأخل بذكر الأجل ، فالمشهور بين الأصحاب أنه ينعقد دائماً

بكبير قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : ما كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح وما كان بعد النكاح فهو جائز ، وقال : ان سمي الأجل فهو متعة وان لم يسم الأجل فهو نكاح بات .

٥٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبان عن اسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المتعة فقال : مهر معلوم الى أجل معلوم .

والاحوط ان يشترط على المرأة جميع شرائط المتعة من ارتفاع الميراث والعزل ان اراد والعدة وغير ذلك ، يدل على ذلك ما رواه :

لموثقة ابن بكير . وقيل : يبطل مطلقاً ، وفصل ابن ادريس فقال : ان كان الايجاب بلفظ التزويج أو النكاح انقلب دائماً ، وان كان بلفظ التمتع بطل العقد^(١) .

قوله عليه السلام : فهو نكاح بات

كذا في الكافي^(٢) .

وقال الوالد العلامة قدس سره : أي دائمه بحسب الواقع ، كما فهمه أكثر الأصحاب . أو يقال : بأنه يحكم عليه ظاهر أكما في سائر الافارير ، لان ما قصده لم يقع وما وقع لم يقصد . انتهى .

وفي بعض النسخ « بان » بالنون ، وهو تصحيف .

الحديث التاسع والخمسون : موثق كالصحيح .

ويدل على أن المهر من أركان هذا العقد ، كما ذكره الأصحاب .

(١) المسالك ١/٥٠٣ .

(٢) فروع الكافي ٥/٤٥٦ .

٦٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن صفوان عن القاسم بن محمد عن جبير أبي سعيد المكفوف عن الأحول قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: ما ادنى ما يتزوج به الرجل المتعة؟ قال: كف من بر يقول لها زوجيني نفسك متعة على كتاب الله وسنة نبيه نكاحاً غير سفاح على ان لا ارثك ولا ترثيني ولا اطلب ولدك الى اجل مسمى فان بدا لي زدتك وزدتيني .

٦١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر عن ثعلبة قال: تقول اتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه نكاحاً غير سفاح على ان لا ترثيني ولا ارثك كذا وكذا يوماً بكذا وكذا وعلى أن عليك العدة .

٦٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين وعدة من أصحابنا

الحديث الستون : ضعيف .

قوله عليه السلام : غير سفاح

للرد على العامة . وقوله « ولا أطلب ولدك » اشتراط لجواز العزل عنها ، ولعل ذكر هذه الشروط لتعرف المرأة معنى المتعة ولا تشبه عليها بالدوام ، لعدم كونها معهودة في تلك الازمان ، وكونها متروكة بين المخالفين ، والاحوط ذكرها .

الحديث الحادى والستون : حسن .

ويدل كغيره على وقوع المتعة بلفظ الامر والماضي والايجاب من الزوج ، ودلائل الأصحاب على خلافها مدخولة .

الحديث الثانى والستون : موثق .

عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير قال : لا بد ان تقول فيه هذه الشروط اتزوجك متعة كذا وكذا يوماً بكذا وكذا نكاحاً غير سفاح على كتاب الله وسنة نبيه على ان لا ترثيني ولا ارثك وعلى ان تعتدي خمسة واربعين يوماً ، وقال بعضهم : حيضة .

وشروط النكاح تكون بعد العقد ، لأن ما يكون قبل العقد لا اعتبار به وانما الاعتبار بما يحصل بعده ، فان قبلت الشرط الذي وقع قبل العقد مضى العقد والشرط والا فكان ما تقدم من الشروط باطلا والعقد غير صحيح ، يدل على ذلك ما رواه :

قوله : وقال بعضهم

هو كلام الكليني ، أو أبي بصير .

قوله : وشروط النكاح تكون بعد العقد

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن كل شرط يشترط في عقد المتعة لا بد أن يقتصرن بالايجاب والقبول ، ولا يحكم لما يذكر قبل العقد ولا بعده ، ونسب الى الشيخ القول بعدم اعتبار الشروط التي تذكر في العقد ، الا أن يعاد عليها بعد العقد فيقبلها ، كما هو ظاهر كلامه هنا وفي النهاية .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : الظاهر أن غرض المؤلف رحمه الله عدم اعتبار الشروط التي كانت قبل العقد الابدع ذكرها في العقد ، فيكون المراد بقوله « بعد العقد » بعد التلفظ بالايجاب ، وتقرب منه عبارته في النهاية ، وفهم المحقق واتباعه عبارة الشيخ أن الشروط التي تذكر في العقد لا بد من اعادةها بعده ، ولا دلالة لها على ما ذكره ، وعذرهم اجمال الروايات في ذلك ، وكذا عبارة ثقة الاسلام

٦٣ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن سليمان بن سالم عن بكير بن أعين قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا اشترطت على المرأة شروط المتمعة فرضيت بها وأوجبت عليها التزويج فاردد عليها شرطك الأول بعد النكاح فإن اجازته جاز وإن لم تجزه فلا يجوز عليها ما كان من الشروط قبل النكاح .

وأما الميراث فإنه إن شرط أنها تترث ورثت وإن لم يشترط فليس لها ولا له ميراث، وليس يحتاج إلى أن يشترط أنها لا تترث لأن من شروط المتمعة اللازمة أن لا يكون بينهما توارث، والذي يدل على أنه إذا شرط الميراث كان لهما ما رواه :

فإنه قال : باب في أنه يحتاج أن يعيد عليها الشرط بعد عقدة النكاح .

الحديث الثالث والستون : مجهول .

وقال في المسالك : في طريق الخبر ضعف وجهالة، مع أنه يحتمل أن يريد بالنكاح هنا الإيجاب ، كما يظهر من قوله « وأوجبت عليها التزويج فاردد عليها شرطك الأول » يعني في القبول ، بقرينة الغاء المقتضية للتعقيب بغير مهلة لا ذكره بعد العقد مطلقاً . والمراد باجازتها لما يذكره لها بعد القبول رضاها به ، لأنها إذا لم ترض بما شرط عليها يظهر منها حينئذ ما يدل على عدم اجازته بلفظ يدل عليه ، وإنما اعتبر رضاها لأن ايجابها أولاً كان مجرداً عن الشروط الواقعة من الزوج قبل العقد ، كما دل عليه الخبر . وعلى هذا فلا دلالة للخبر مع قطع النظر عن سنده على مدعاه .

ويمكن الاحتجاج لقوله بخبر ابن بكير ، وهو أوضح سنداً ودلالة . ويمكن حملها على ما ذكر في الاول ، بأن يريد بالنكاح الإيجاب مجازاً ، وذكر الشرط

٦٤ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : تزويج المتعة نكاح بميراث ونكاح بغير ميراث ان اشترط الميراث كان وان لم يشترط لم يكن .

٦٥ - الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام كم المهر - يعني في المتعة - ؟ فقال : ما تراضيا عليه الى ماشاء من الاجل . قلت : ارأيت ان حملت ؟ فقال : هو واده فان اراد أن يستقبل امرأً جديداً فعل وليس عليها العدة منه وعليها من غيره خمسة واربعون ليلة وان اشترطت الميراث فهما على شرطهما .

ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

بعده كناية عن ذكره في القبول ، وهو جزء من العقد ، فلا ينافي غيره من العقود^(١).

الحديث الرابع والستون : حسن .

واختلف الأصحاب في ثبوت التوارث في عقد المتعة على أقوال : أحدها : مذهب ابن البراج ، وهو ثبوته وان شرط سقوطه . وثانيها : عكسه ، ذهب اليه أبو الصلاح والعلامة وأكثر المتأخرين . وثالثها : انهما يتوارثان ما لم يشترطا سقوطه ، ذهب اليه المرتضى رحمه الله وابن أبي عقيل . ورابعها : ان مع الشرط يثبت التوارث لابدونه ، ذهب اليه الشيخ وأكثر أتباعه والمحقق والشهيدان .

الحديث الخامس والستون : صحيح .

٦٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن الحسن ابن الجهم عن الحسن بن موسى عن سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث؟ قال : ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط .

لأن هذا الخبر المراد به ما قدمناه من انه سواء اشترط أو لم يشترط فانها لا تترث فانه ليس لها ميراث ، وانما يحتاج ثبوته الى شرط لا ارتفاعه ، والذي يدل على ما ذكرناه مارواه :

٦٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن جميل بن صالح عن عبدالله بن عمرو قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المتعة فقال : حلال لك من الله ورسوله . قلت : فما حدها قال : من حدودها ان لا ترثها ولا ترثك . قال : فقلت فكم عدتها؟ فقال : خمسة واربعون يوماً أو حيضة مستقيمة .

٦٨ - وأما الذي رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول :

الحديث السادس والستون : حسن أو مجهول .

والثاني أظهر ، إذ الحسن بن موسى يحتمل الخشاب ، لكنه بعيد .

قوله : سواء اشترط

أي : نفي الميراث .

الحديث السابع والستون : مجهول .

الحديث الثامن والستون : موثق كما صحیح .

في الرجل يتزوج المرأة متعة انهما يتوارثان اذا لم يشترطا ، وانما الشرط بعد النكاح .

فالمراد بهذا الخبر اذا لم يشترطا الاجل فانهما يتوارثان دون أن يكون المراد به شرط الميراث ، والذي يدل على ذلك مارواه :

٦٩ -- محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل عن أبان بن تغلب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : كيف اقول لها اذا خلوت بها؟ قال: تقول أتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه لا وارثة ولا موروثه كذا وكذا يوماً وان شئت كذا وكذا سنة بكذا وكذا درهماً ، ويسمي من الاجل ماتراضيا عليه قليلا كان أو كثيراً ، فاذا قالت نعم فقد رضيت فهي امرأتك وانت اولى الناس بها . قلت: فاني استحي ان اذكر شرط الايام . فقال: هو أضر عليك . قلت : وكيف ؟ قال : انك ان لم تشترط كان تزويج مقام لزمتك النفقة في العدة وكانت وارثاً ولم تقدر على ان تطلقها الا طلاق السنة .
وأما الاجل فانه يشترط عليها ما شاء بعد ان يكون اياماً معلومة أو شهوراً أو سنين ، يدل على ذلك ما رواه :

وفي الكافي : عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن محمد بن مسلم ^(١) .

الحديث التاسع والستون : مجهول .

قوله عليه السلام : الا طلاق السنة

يعني: الطلاق المخصوص المعهود من الشارع المشتمل على قيود ، كحضور شاهدين والخلو عن الحيض والنفاس ، وأن لا تكون في طهر الواقعة .

٧٠ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ويشارطها ماشاء من الايام .

٧١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له : الرجل يتزوج متعة سنة أو اقل أو اكثر؟ قال : اذا كان شيء معلوم الى اجل معلوم . قال : قلت وتبين بغير طلاق؟ قال : نعم .

٧٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال : قلت له : هل يجوز ان يتمتع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين؟ فقال : الساعة والساعتين لا يتوقف على حدهما ولكن العود والعودين واليوم واليومين واللييلة واشباه ذلك .
فما تضمن هذا الخبر من مرة واحدة فانما ورد مورد الرخصة والاحوط ما قدمناه ان يكون يوماً أو ليلة بحسب ما يختاره .

الحديث السبعون : ضعيف .

الحديث الحادى والسبعون : صحيح .

الحديث الثانى والسبعون : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : لا يوقف على حدهما

أي : ليس لهما حد ينضبط بالحس عادة ، فلعلها انقضت في أثناء الجماع ، أو أن للساعة اصطلاحات مختلفة من النجومية والزمانية وغيرهما ، أو المراد الساعة العرفية ، وهي أمر غير مضبوط ، ولعله أظهر بالنظر الى عرف هذا الزمان .

قوله عليه السلام : ولكن العود والعودين

في الكافي وبعض نسخ الكتاب « العرد والعردين »^(١) بالعين والراء المهملتين وهو كناية عن المرة من الجماع .

قال الفيروز آبادي: العرد الصلب الشديد المنتصب، والذكر الشديد المنتصب، وعرد السهم من الرمية نفذ منها^(٢).

وفي بعض نسخ الكافي بالزاي المعجمة .

قال الفيروز آبادي : عزد جاريته كمنع جامعها^(٣). وهو أظهر .

وقال السيد رحمه الله في شرح النافع : المشهور بين الأصحاب أنه لا يجوز التعيين بالمرة والمرتين بمجردة عن الزمان المقدر . وقال الشيخ في التهذيب والنهاية : يصح العقد الواقع على هذا الوجه وينقلب دائماً، واستدل عليه برواية هشام بن سالم ، والروايتان اللتان وردتا بصحته متعة ضعيفتا السند لا يتمسك بهما . نعم لو ذكرت المرة والمرات مع تعيين الاجل صح ، لعموم « المؤمنون عند شروطهم » ، فلا يجوز له الزيادة عن العدد المشروط بغير اذنها ، ولا يتعين عليه فعل المشروط ، ولا يخرج عن الزوجية الا بانقضاء المدة ، فيجوز له الاستمتاع منها بعد فعل المشروط بغير الوطء ، وهل يجوز له الوطء باذنها ؟ قيل : نعم لان ذلك حقها ، فاذا أذنت جاز . وقيل : لان العقد لم يتضمن سوى ذلك العدد ولعل الأول أقرب^(٤) . انتهى .

(١) فروع الكافي ٤٥٩/٥ ، ح ٣ .

(٢) القاموس ٣١٣/١ .

(٣) القاموس ٣١٤/١ .

(٤) غاية المرام في شرح مختصر شرائع الاسلام للسيد محمد الموسوي العالمي صاحب المدارك مخطوط . وسينقل عن الكتاب كثيراً في هذا الشرح .

وقد روي اذا شرط دفعة أو دفتين فانه يصرف بوجهه عنها عند الفراغ منها .
 ٧٣ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن
 ابن فضال عن القاسم بن محمد عن رجل سماه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يتزوج المرأة على عود واحد ؟ قال : لا بأس ولكن اذا فرغ فليحول
 وجهه ولا ينظر .

ومتى تمتع بالمرأة شهراً غير معين كان العقد باطلا ، يدل على ذلك ما رواه :
 ٧٤ - أحمد بن محمد عن بعض رجاله عن عمر بن عبد العزيز عن عيسى بن
 سليمان عن بكار بن كردم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يلقي المرأة
 فيقول لها : زوجيني نفسك شهراً ولا يسمي الشهر بعينه ثم يمضي فيلقاها بعد سنين .
 قال : فقال له : شهره ان كان سماه وان لم يكن سمي فلا سبيل له عليها .

ثم اعلم أن المشهور أنه لا يتقدر الاجل بحد في القلة والكثرة ، بل ما تراضيا
 عليه وان بلغ في جانب القلة الى حد لا يمكن الجماع فيه ، ونقل عن ابن حمزة
 أنه قدر الاقل بما بين طلوع الشمس ونصف النهار .

الحديث الثالث والسبعون : ضعيف .

الحديث الرابع والسبعون : مرسل ضعيف .

واعلم أنه لو عين مدة متصلة بالعقد ، فلا خلاف في صحته ، ولو عين شهراً
 منفصلاً عن العقد فالمشهور الصحة ، وذهب جماعة الى عدم صحته ، والاولون
 اختلفوا في جواز أن تعقد نفسها لغيره فيما بين ذلك ، واستدل القائلون بالصحة
 باطلاق هذا الخبر ، فان ظاهرها أن الشهر الذي سماه لو كان بعد سنين لوجب أن
 يكون ذلك له .

ولو شرط أجلاً مطلقاً كـشهر ، ففي صحة العقد وحمله على الاتصال وبطلانه

ومتى عقد عليها متعة على مرة واحدة مبهماً كان العقد دائماً ، يدل على ذلك ما رواه :

٧٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان

قولان ، والاولون استدلوا بهذا الخبر ، اذ المفروض وقوع المطالبة بعد الشهر لكن فيه أن نفي السبيل يمكن أن يكون لبطلان العقد لا لمضي المدة ، والقول بالبطلان لابن ادريس محتجاً بالجهالة .

قوله رحمه الله : كان العقد دائماً

في كلامه رحمه الله في هذا المقام تشويش ، ولعل حمله الخبر السابق على الرخصة محمول على ما اذا قارن العدد بالمدة ، وما أورده بعنوان « روي » لم يعمل به وانما أورده رواية .

ويؤيده كلام النهاية حيث قال : فأما الاجل فما تراضيا عليه من شهر أو سنة أو يوم ، وقد روي أنه يجوز أن يذكر المرة والمرتين ، والاحوط ما قدمناه من أنه يذكر يوماً معلوماً أو شهراً معيناً ، فان ذكر المرة والمرتين جاز له ذلك اذا أسند الى يوم معلوم ، فان ذكر المرة مبهمة ولم يقرنها بالوقت كان العقد دائماً لا يزول الا بالطلاق أو ما يجري مجراه^(١) . انتهى .

وأما الخبر فيمكن حمله على أن المعنى أنني أتزوج من المرات المرأة متعة مبهمة أي من غير ذكر مدة ، فيكون على سياق خبر أبان بن تغلب .

الحديث الخامس والسبعون : ضعيف .

عن عبد الله بن القاسم عن هشام بن سالم الجواليقي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أتزوج المرأة متعة مرة مبهمة؟ قال : فقال : ذلك أشد عليك ترثها وترثك ولا يجوز لك أن تطلقها الا على طهر وشاهدين . قلت : أصلحك الله فكيف أتزوجها؟ قال : أياماً معدودة بشيء مسمى مقدار ما تراضيتم به فاذا مضت أيامها كان طلاقها في شرطها ولا نفقة ولا عدة لها عليك . قلت : ما أقول لها؟ قال : تقول لها أتزوجك على كتاب الله وسنة نبيه والله ووليي ووليك كذا وكذا شهراً بكذا وكذا درهماً على ان الله لي عليك كفيلاً لتفنين لي ولا أقسم لسك ولا أطلب ولدك ولا عدة لك علي فاذا مضى شرطك فلا تتزوجي حتى يمضي لك خمس وأربعون ليلة وان حدث بك ولد فأعلميني .

ومتى انقضى الاجل واراد الرجل زيادة على الاجل زاد بعقد مستأنف ومهر جديد وليس ذلك لغيره حتى تخرج من العدة .

٧٦ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي ابن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن عبد الرحمن بن أبي نجران وأحمد بن محمد بن

قوله عليه السلام : ولا عدة لها عليك

قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة : بأن يرجع اليها أو تأخذ النفقة فيها ، أو لا تتزوج أختها أو الخامسة على القول بكونها من الاربع . انتهى .
أقول : يمكن الاستدلال به على ما هو المشهور من جواز التزويج بأخت المتمتعة بعد انقضاء الاجل وقبل انقضاء العدة ، وذهب الصدوق رحمه الله الى عدم الجواز ، لخبر علي بن أبي حمزة ، واحتمال كون المراد بالعدة عدد النساء ، أي : يجوز لي أن أجمع معك أكثر من ثلاث بعيد جداً .

الحديث السادس والسبعون : حسن .

أبي نصر عن أبي بصير قال : لا بأس بأن تزيدك وتزيدها إذا انقطع الاجل فيما بينكما تقول استحللتك بأجر آخر برضى منها ، ولا يحل ذلك لغيرك حتى تنقضي عدتها .
ومتى اراد الرجل ان يزيد في المدة قبل انقضاء الاجل فليس له ذلك الا أن يهب لها ما بقي له عليها من الأيام .

٧٧ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن ابراهيم بن الفضل ، وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن اسماعيل بن مهران عن محمد بن أسلم ، وعن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي عن محمد ابن أسلم عن ابراهيم بن الفضل الهاشمي عن أبان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك الرجل يتزوج المرأة متعة فيتزوجها على شهر ثم انها تقع

قوله : لا بأس بأن تزيدك

يدل بمفهومه على المشهور فيما سيأتي .

قوله : ومتى أراد الرجل

هذا هو المشهور ، وذهب ابن حمزة الى أنه ان أراد أن يزيد في الاجل جاز وزاد في المهر ، وهو متروك . هذا اذا كان العقد من الحال ، وأما اذا كانت المدة الثانية مبتدأة بعد انقضاء تلك المدة ، فلا يبعد جوازه على القول بعدم وجوب اتصال المدة بالصيغة ، ويمكن حمل الاخبار على الاول بل هو الظاهر منها .

الحديث السابع والسبعون : مجهول .

ويمكن أن يعد حسناً ، اذ قيل في ابراهيم بن الفضل أسند عنه .

في قلبه فيحب ان يكون شرطه أكثر من شهر فهل يجوز ان يزيدا في أجرها ويزداد في الأيام قبل ان تنقضي أيامه التي شرط عليها؟ فقال : لا يجوز شرطان في شرط . قلت: فكيف يصنع؟ قال: يتصدق عليها بما بقي من الأيام ثم يستأنف شرطاً جديداً .

وأما الولد فانه لا حق به على كل حال ، يدل على ذلك ما رواه :

٧٨ - أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أرأيت ان حملت؟ قال : هو ولده .

٧٩ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير وغيره قال : الماء ماء الرجل يضعه حيث شاء الا أنه ان جاء بولد لم ينكره وشد في انكاره الولد .

قوله عليه السلام : لايجوز شرطان في شرط

لعل المراد بالشرط ثانياً الزمان على طريقة مجاز المشاكلة، وبالشرطين العقدان أي : لا يتعلق عقدان بزمان واحد .

ويحتمل أن يكون المفروض زيادة الاجل والمهر في أثناء المدة ، تعويلاً على العقد السابق من غير تجديد ، فيكون بمنزلة اشتراط أجلين ومهرين في عقد واحد .

وقال الفاضل الاسترابادي رحمه الله : أي أجلا في عقد واحد ، فكذا لا يجوز عقد جديد قبل انفساخ العقد الأول .

الحديث الثامن والسبعون : صحيح .

الحديث التاسع والسبعون : حسن .

٨٠- وعنه عن علي بن ابراهيم عن المختار بن محمد ومحمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن جميعاً عن الفتح بن يزيد قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في المتعة ؟ فقال : الشروط فيها كذا الى كذا فان قالت نعم فذاك جائز ولا نقول كما انهي الي ان أهل العراق يقولون ان الماء مائي والأرض لك ولست اسقي أرضك الماء وان نبت هناك نبت فهو لصاحب الأرض ، فان شرطين في شرط فاسد ، وان رزقت ولدأ فتلقه والأمر واضح فمن شاء التليس على نفسه لبس .

الحديث الثمانون : مجهول .

وفي رجال الشيخ : المختار بن هلال بن المختار روى عن فتح بن يزيد وروى عنه الصفار (١) .

وفي فهرسته في ترجمة الفتح بن يزيد عن المختار بن بلال بن المختار عنه (٢) . وهناكما ترى وهذا غريب .

واعلم أنه لاخلاف في جواز العزل عن المتعة بغير أذنهما ، وفي عدم جواز نفي الولد وان عزل وان اتهمها ، بل مع العلم بانتفائه على قول بعض أيضاً ، لكن ان نفاه ينتفي بغير لعان .

قوله عليه السلام : فان شرطين

قال الوالد العلامة قدس سره : أي شرطين متنافيين أحدهما شرط الله بلزوم

(١) رجال الشيخ ص ٤٩٢ .

(٢) الفهرست ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٨١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت رجل الرضا عليه السلام وأنا أسمع عن الرجل يتزوج المرأة متعة ويشترط عليها أن لا يطلب ولدها فتأتي بعد ذلك بولد فينكر الولد فشد في ذلك وقال يجحد ؟ وكيف يجحد ؟ اعظماً لذلك . قال الرجل : فان اتهمها ؟ قال : لا ينبغي لك ان تتزوج الا مأمونة ، ان الله يقول : « الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين » .

٨٢ - وأما الذي رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن عمر ابن حفظة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شروط المتعة ؟ فقال : يشارطها على ما يشاء من العطية ويشترط الولد ان أراد وليس بينهما ميراث . قوله عليه السلام « ويشترط الولد » ان أراد لم يرد في قبول الولد ونفيه، وانما

الولد ، والثاني اشترط عدمه . انتهى .

وقال بعض الفضلاء : أي قيدين متفايين في عقد واحد ، أحدهما التصرف في الأرض ، وثانيهما نتيجة التصرف فيها ليس لي . انتهى .

الحديث الحادي والثمانون : صحيح .

قوله : اعظماً لذلك

هو كلام السائل .

الحديث الثاني والثمانون : حسن كالصحيح .

قوله : ويشترط الولد

يمكن أن يكون هذا الشرط مثل الشروط السابقة التي هي من لوازم العقد،

المراد بذلك الأفضاء اليها على وجه يكون هناك ولد على جريان العادة لأن له ان يشترط العزل وله ان يشترط الأفضاء وهو مخير في ذلك ، فعبر عليه السلام عما هو سبب أو كالسبب للولد على ضرب من المجاز ، ولم يتناول الخيار في الخبر قبول الولد ورده على حال .

ولا بأس بأن يتمتع الرجل من المرأة الواحدة ما شاء من المرات .

٨٣ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له : جعلت فداك تتزوج المتعة وينقضي شرطها ثم يتزوجها رجل آخر حين بانث منه ثم يتزوجها الرجل الأول حين بانث منه ثلاثاً وتزوجت ثلاثة أزواج يحل للأول ان يتزوجها ؟ قال : نعم كم شاء ليس هذه مثل الحرة هذه مستأجرة وهي بمنزلة الاماء .

ومتى تزوج الرجل امرأة متعة وشرطت عليه ان لا يطأها في فرجها فليس له الا ما اشترطت .

٨٤ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمار بن مروان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل جاء الى امرأة فسألها ان تزوجه نفسها فقالت : ازوجك نفسي على ان تلمس مني ماشئت من نظر والتماس وتنال مني ما ينال الرجل من اهله الا انه لا تدخل فرجك في فرجي وتتلذذ بما شئت فاني اخاف الفضيحة . قال : لا بأس ليس له الا ما اشترط . ولا بأس بالتمتع بالهاشمية .

فلا ينافي كون الولد له مع عدم الشرط أيضاً .

الحديث الثالث والثمانون : حسن .

الحديث الرابع والثمانون : حسن .

٨٥ - روى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تمتع بالهاشمية . قال الشيخ رحمه الله : (ونكاح ملك الأيمان) الى آخر الباب .

يدل على ذلك قوله تعالى : « والذينهم افروجهم حافظون الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين » فأباح تعالى بظاهر اللفظ نكاح ملك الايمان، ثم ان الملك يكون بأشياء مختلفة منها الشراء ومنها الهبة ومنها الميراث على حسب اختلاف وجوه التملكيات . ومتى كان للرجل اولاد صغار ولهم ممالك جاز له ان يقوم واحدة منهم على نفسه ويطأها ، يدل على ذلك ما رواه :

٨٦ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن داود بن سرحان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل يكون لبعض ولده جارية وولده صغار ؟ فقال : لا يصلح ان يطأها حتى يقومها قيمة عدل ويأخذها ويكون اولده عليه ثمنها .

٨٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن

ولا خلاف في جواز اشتراط عدم الوطىء مطلقاً ، أو في بعض الاوقات ، ولزومه مع عدم رضا الزوجة ، واختلف في الجواز مع اذنها ورضاها .

الحديث الخامس والثمانون : ضعيف أو مجهول .

الحديث السادس والثمانون : ضعيف .

الحديث السابع والثمانون : صحيح .

وقال الوالد العلامة طاب مضجعه : ظاهره أنه لا يشترط ملاءة الاب ولا رعاية

أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون لبعض ولده جارية وولده صغار هل يصلح له ان يطأها؟ فقال: يقومها قيمة عدل ثم يأخذها فيكون لولده عليه قيمتها.

٨٨ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: ان بعض أصحابنا روى أن للرجل ان ينكح جارية ابنه وجارية ابنته، ولي ابنة وابن ولابنتي جارية اشتريتها لها من صداقها فيحل لي ان اطأها؟ فقال: لا الا باذنها. قال الحسن بن الجهم: أليس قد جاء ان هذا جائز؟ قال: نعم ذلك اذا كان هو سببه، ثم التفت الي واومى نحوي بالسبابة فقال: اذا اشتريت انت لابنتك جارية أو لابنك وكان الابن صغيراً ولم يطأها حل لك ان تقتضها فتنكحها والا فلا الا باذنهما.

الغبطة، لعموم هذه الرواية.

الحديث الثامن والثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: نعم

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يمكن حملة على الولد الكبير قبل القبض.

قوله عليه السلام: لابنتك

أي: اذا كانت بالغة ولم يقبضها، أو صغيرة وقومها على نفسه، وكذا الابن

على الوجهين، لكن شرط هنا الصغر لعدم الوطء.

نودى بشبهه كما دللنا استلها الى اهل الصلح والارواح والذليل المثل بها فوته و لانه في كل وقت
لكن سببه في كل وقت فكله في الايام هو طوعه مطلق بلهه اياها من قوله نعمان من قوله
لنضاح فلما الله في يوم اليمين كلفتم ابا عبد الله العبد لله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

عليه السلام انه يجمع كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام
تكون كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام

تكون كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام كذا في كل وقت بلهه في الايام
والله اعلم بالصواب (٤)

باب من أحل الله نكاحه من النساء

وحرّم منهن في شرع الاسلام

قال الله تعالى: «حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم
وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة
وامهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان
لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ، وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم ،
وان تجمعوهما بين الاختين الا ما قد سلف ، ان الله كان غفوراً رحيماً ، والمحصنات
من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم» فجميع ما تضمنت هذه الاية
ذكرهن فانهن يحرم من بالنكاح على كل حال وبأي وجه كان من وجوه النكاح، نكاح

باب من أحل الله نكاحه من النساء وحرّم منهن

في شرح الاسلام

قوله : فأما أمهات النساء

اعلم أن أكثر علماء الاسلام على أن تحريم أمهات النساء ليس مشروطاً بالدخول

غبطة أو نكاح متعة أو ملك إيمان وعلى كل حال واما امهات النساء فلا يعتبر فيهن أكثر من العقد عليهن ، ولا اعتبار بالدخول بهن لأن الآية مطابقة غير مقيدة فليس لنا ان نشترط فيها ما ليس في ظاهرها الا بدليل يقطع العذر، ويؤيد هذا الظاهر ايضاً:

بالنساء، لقوله تعالى « وأمهات نسائكم »^١ الشامل للمدخول بها وغيرها، والأخبار الواردة في ذلك كثيرة . وقال ابن أبي عقيل منا وبعض العامة : لا يحرم الامهات الا بالدخول بيناتهن كالبينات ، وجعلوا الدخول المعتبر في الآية متعلقاً بالمعطوف والمعطوف عليه جميعاً، ولصحيحة جميل بن دراج وحماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام .

وأجاب الشيخ عن الاخبار بأنها مخالفة للكتاب ، اذ لا يصح العود اليهما معاً ، اذ على تقدير العود الى الاخيرة تكون « من » ابتدائية ، وعلى تقدير العود الى الاولى بيانية ، فيكون من قبيل عموم المجاز وهو لا يصح . وقيل : يتعلق الجار بهما ومعناه مجرد الاتصال على حد قوله تعالى « المتفقون بعضهم من بعض »^٢ ولاريب أن امهات النساء متصلات بالنساء ، ولا يخفى أنه ايضاً خلاف الظاهر ، ولا يكون الاستدلال الا به . والريبة بنت الزوجة مشتقة من الرب وهو الاصلاح ، لانه يقوم بأمرها ويصلح أحوالها . والحجر بفتح الحاء وكسرها معروف . وقال البيضاوي : الريب ولد المرأة من آخر ، سمي به لأنه يربيه كما يربي ولده في غالب الامر ، فعيل بمعنى مفعول ، وانما لحقه التاء لانه صار اسماً . وقال ايضاً : « الا ما قد سلف » استثناء عن لازم المعنى أو منقطع ، معناه لكن ما سلف مغفور ، لقوله « ان الله كان غفوراً رحيماً » .

النساء : ٢٣ : ٢٤

١) سورة النساء : ٢٣ .

٢) سورة التوبة : ٦٧ .

١ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : الربائب عليكم حرام مع الامهات اللاتي قد دخلتم بهن ، هن في الحجور وغير الحجور سواء ، والامهات مبهمات دخل بالبنات أم لم يدخل بهن ، فحرموا وابهموا ما ابهم الله .

وقال أيضاً : يريد بما ملكت أيمانكم من اللاتي سبين ولهن أزواج كفار ، فهن حلائل للسابين ، والنكاح مرتفع بالسبي .

وقال أيضاً : « كتاب الله » مصدر مؤكّد ، أي كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كتاباً (١) .

الحديث الاول : موثق حسن .

وقال في النهاية: ومنه حديث ابن عباس « وأبهموا ما أبهم الله » قال الازهري: رأيت كثيراً من أهل العلم يذهبون بهذا الى ابهام الامر واشكاله ، وهو غلط . قال: وقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم » الى قوله « وبنات الاخت » هذا كله يسمى التحريم المبهم ، لانه لا يحل بوجه من الوجوه ، كالمبهم من ألوان الخيل الذي لاشية فيه تخالف معظم لونه .

فلما سئل ابن عباس عن قوله « وأمهات نسائكم » ولم يبين الله الدخول بهن أجاب ، فقال : هذا من مبهم التحريم الذي لا وجه فيه غيره ، سواء دخلتم بيناتكم أو لم تدخلوا بهن ، فأمهات نسائكم محرّمات من جميع الجهات وأما الربائب فليس من المبهمات ، لان لهن وجهين أحلن في أحدهما (٢) .

(١) تفسير البيضاوي ١/٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٢) نهاية ابن الاثير ١/١٦٨ .

٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام قال : اذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه ابنتها اذا دخل بالام ، فاذا لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالابنة واذا تزوج الابنة فدخل بها أولم يدخل بها فقد حرمت عليه الام . وقال : الربائب عليكم حرام كن في الحجر أو لم يكن .

٣ - الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال : سألته عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها؟ فقال : تحل له ابنتها ولا تحل له امها .

٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الام والبنات سواء اذا لم يدخل بها - يعني اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج امها وان شاء ابنتها - .

٥ - وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : صحيح .

ويمكن حمله على أن المعنى أن الام والبنات متساويتان في الحلية اذا لم يدخل بالام ، وان كان بعيداً .

الحديث الخامس : صحيح .

ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فماتت قبل ان يدخل بها ايتزوج بأمرها؟ فقال أبو عبدالله السلام : قد فعله رجل منا فلم نر به بأساً. فقلت: جعلت فداك ما تفخر الشيعة الا بقضاء علي عليه السلام في هذه السمجية التي افتى بها ابن مسعود انه لا بأس بذلك، ثم اتى علياً صلوات الله عليه وآله فسأله فقال له علي عليه السلام : من اين اخذتها؟ فقال: من قول الله عزوجل « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ». فقال علي عليه السلام: ان هذه مستثناة وهذه مرسلة وامهات نسائكم، فقال أبو عبدالله عليه السلام للرجل: اما تسمع ما يروي هذا عن علي عليه السلام؟ فلما قمت ندمت وقلت: اي شيء صنعت يقول هو قد فعله

قوله : في هذه السمجية (١)

في بعض النسخ « الشمخية » .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : كذا في الكافي^(٢) والاستبصار^(٣) بالخاء المعجمة ، وانما صارت المسألة موسومة بالشمخية ، اما بالنسبة الى عبدالله بن مسعود بنسبته الى الجدة ، فانه ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمش ، أولئك ابن مسعود فيها عن متابعة أمير المؤمنين عليه السلام ، يقال : شمش بأنفه أي تكبير وارفع ، والتقية ظاهرة من الخبر . انتهى .

ويحتمل أن يكون التسمية بالشمخية لافتخار الشيعة بها من قضاياها عليه السلام.

(١) كذا في الاصل وفي المصدر المطبوع : السمجية .

(٢) فروع الكافي ٤٢٢/٥ ، ح ٤ .

(٣) الاستبصار ١٥٧/٣ ، ح ٥٥ .

رجل منا فلم نر به بأساً وأقول انا قضى علي عليه السلام فيها، فلقيته بعد ذلك فقلت: جعلت فداك مسألة الرجل انما كان الذي كنت تقول كان زلة مني فما تقول فيها؟ فقال: يا شيخ تخبرني ان علياً عليه السلام قضى فيها وتساألني ما تقول فيها؟! .

فهذان الخبران قد وردا شاذين مخالفين لظاهر كتاب الله، وكل حديث ورد هذا المورد فانه لايجوز العمل عليه، لانه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة عليهم السلام انهم قالوا اذا جاءكم منا حديث فأعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالفه فاطرحوه أوردوه علينا، وهذان الخبران مخالفان على ما ترى لظاهر كتاب الله والأخبار المسندة أيضاً المفصلة، وما هذا حكمه لايجوز العمل به. وأما الحديث الأول مضطرب الاسناد لأن الاصل فيه جميل وحماد بن عثمان وهما تارة يرويانه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، واخرى يرويانه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، ثم ان جميلا تارة برويه مرسل عن بعض أصحابه عن احدهما، وهذا الاضطراب في الحديث مما يضعف الاحتجاج به، وأما الذي رواه:

٦ - الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحاق بن عمار قال: قلت له: رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت ايحل له ان يتزوج امها؟ قال: سبحان الله كيف يحل له أمها وقد دخل بها. قال: قلت له: فرجل تزوج امرأة فهلكت قبل ان يدخل بها تحل له امها؟ قال: وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها.

فهذا الخبر أيضاً لاحق بالخبرين الاولين في شدوده وكونه مضاداً ومخالفاً لظاهر القرآن، وما هذا حكمه لا يعمل عليه، مع انه ليس فيه ذكر المقول له لأن

محمد بن اسحاق بن عمار قال : قلت له : ولم يذكر من هو ، ويحتمل ان يكون الذي سأله غير الامام والذي لا يجب العمل بقوله ، واذا احتمل ذلك سقط الاحتجاج به .

وأما الذي يدل على ان حكم المملوكة حكم الحرة فيما ذكرناه من انه اذا وطئ البنت لم تحل له الأم مارواه :

٧ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابه عن احدهما عليهما السلام في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى أمها أو ابنتها ؟ قال : لا تحل له .

٨ - البزوفرى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن زياد عن عمار ابن مروان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يكون عنده المملوكة وابتنتها فيطأ احدهما فتموت وتبقى الاخرى يصلح له ان يطأها ؟ قال : لا .

٩ - الحسين بن سعيد قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : رجل كانت له أمة يطأها فماتت أو باعها ثم أصاب بعد ذلك أمها هل يحل له ان ينكحها؟ فكتبت عليه السلام : لا يحل له .

الحديث السابع : ضعيف أو مرسل .

الحديث الثامن : موثق .

وفي بعض النسخ عن الحسن بن محمد بن زياد . والظاهر الحسن بن محمد عن محمد بن زياد كما مر مراراً .

الحديث التاسع : صحيح .

١٠ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد ابن عثمان وخلف بن حماد عن الفضيل بن يسار عن ربعي بن عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له مملوكة يطأها فماتت ثم أصاب بعد أمها قال : لا بأس ليست بمنزلة الحرة .

فليس فيه ما ينافي ما ذكرناه، لأنه ليس في ظاهر الخبر انه اذا أصاب بعد أمها له وطؤها ، بل تضمن ان له أن يصيب أمها ، ونحن نقول ان له ان يصيبها بالملك والاستخدام دون الوطء ، ويكون قوله عليه السلام « وليست بمنزلة الحرة » معناه ان هذه ليست بمنزلة الحرة، لأن الحرة محرم منها الوطء وما هو سبب لاستباحة الوطء من العقد ، وليس كذلك المملوكة لأن الذي يحرم منها الوطء دون الملك الذي هو سبب استباحة الوطء في حال من الاحوال، وبهذا افتقرت الحرة من الامة. وأما الربيبة فانه يعتبر فيها الدخول بالام فمتى لم يحصل الدخول بها جاز له العقد على البنت، وسواء كانت قد ربيت في حجره أو في غير ذلك ، فان الحكم فيه لا يختلف في التحليل والتحرير ، وسواء كان ذلك بعقد البنات أو بعقد المتعة أو ملك اليمين وعلى كل حال ، وقد دلل على ذلك ظاهر القرآن ، وقدّمنا ايضاً من الروايات ما يدل على ذلك ، ويزيده بياناً ما رواه :

١١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى

الحديث العاشر : مختلف فيه .

قوله : ويزيده بياناً

أي : عدم الفرق بين المتعة والدوام والملك وعدم اشتراط التريبة وكونها في الحجر ، لا اعتبار الدخول فان الأخبار لا تدل على ذلك .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ممتعة أيحل له ان يتزوج ابنتها ؟ قال : لا .

١٢ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن أيوب عن العلا ابن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت احدهما عليهما السلام عن رجل كانت له جارية فأعتقت فتزوجت فولدت أيصلح لمولاهما الاول ان يتزوج ابنتها ؟ قال : لا هي عليه حرام وهي ابنته والحررة والمملوكة في هذا سواء .

١٣ - البرزوفري عن حميد عن الحسن بن سماعة عن جعفر عن علي بن عثمان واسحاق بن عمار عن سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل تكون له الامة ولها بنت مملوكة فيشترىها أيصلح له ان يبطأها ؟ قال : لا .

١٤ - وعنه عن حميد عن ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل تكون له الجارية فيصيب منها أله ان ينكح ابنتها؟ قال : لا هي كما قال الله : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » .

١٥ - وعنه عن حميد عن ابن سماعة عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم

الحديث الثاني عشر : صحيح .

قوله : كانت له جارية

أي : موطوءة . وكهذا الخبر الآتي .

الحديث الثالث عشر : موثق .

الحديث الرابع عشر : موثق .

الحديث الخامس عشر : موثق .

قال : قلت له : رجل كانت له جارية فأعتقت فتزوجت فولدت أيصلح لمولاهما ان يتزوج ابنتها ؟ قال : لا هي حرام .

١٦ - وعنه عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن صفوان عن عبد الله ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته فبانث منه ولها ابنة مملوكة واشتراها أيحل له ان يطأها ؟ قال : لا .

١٧ - فأما الذي رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن رزين ببيع الانماط قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل له كانت جارية فوطئها وباعها أو ماتت ثم وجد ابنتها أيطأها ؟ قال : نعم انما حرم الله هذا من الحرائر ، فأما الاماء فلا بأس .

١٨ - وروى هذا الخبر أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر وعلي بن الحكم والحسن بن علي الوشاء عن أبان بن عثمان عن رزين ببيع الانماط عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : تكون عندي الامة فأطأها ثم تموت أو تخرج من ملكي فأصبت ابنتها أيحل لي ان اطأها ؟ قال : نعم لا بأس به ، انما حرم الله ذلك من الحرائر ، فأما الاماء فلا بأس به .

فأول ما في هذا الخبر انه شاذ نادر ولم يروه غير ببيع الانماط وان تكررفي الكتب ، وما يجري هذا المجرى في الشذوذ يجب اطراحه ولا يعترض به على الاحاديث الكثيرة . ثم انه قد روى ما ينقض هذه الرواية ويوافق ما قدمناه ، فاذا كان

الحديث السادس عشر : صحيح .

الحديث السابع عشر : ضعيف .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

من أحل نكاحه من النساء ٨٣

الأمر على ما ذكرناه وجب الأخذ بروايته التي توافق الروايات الأخرى، ويعدل عن الرواية التي تفرد بها لأنه يجوز أن يكون ذلك وهماً .

١٩ - روى أبو عبدالله البزوفري عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن رزين يباع الانميط عن أبي جعفر عليه السلام في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى امها وابنتها . قال : لا تحل له ، الأم والبنت سواء .

٢٠ - وأما الذي رواه محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عيسى وخلف بن ربعي عن الفضيل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له مملوكة يطأها فماتت ثم يصيب بعد ابنتها . قال : لا بأس ليست بمنزلة الحرة .

فهذا الخبر ليس فيه ذكر لباحة الوطء وانما تضمن ان له ان يصيبها، ونحن نجوز أن يصيبها فيما بعد بأن يملكها، وانما المحرم منها وطؤها وليس له ذكر في الخبر ، والذي يدل ايضاً على ان الحكم في الحرة والامة سواء ، ما رواه :

٢١ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له جارية فعتقت وتزوجت فولدت

وأجمع الأصحاب على عدم الفرق في تحريم أم الموطوءة وبناتها بين الحرة والامة ، وكون الوطء بالعقد أو الملك .

الحديث التاسع عشر : ضعيف .

الحديث العشرون : ضعيف مختلف فيه .

الحديث الحادي والعشرون : صحيح .

أصلح لمولاها الأول ان يتزوج ابنتها؟ قال : هي عليه حرام وهي ابنته، المحرة والمملوكة في هذا سواء ، ثم قرأ هذه الآية « وربائبكم اللاتي في حجوركم » .
 وحد الدخول الذي يحرم به نكاح البنت الواقعة في الفرج، ويدل على ذلك ظاهر القرآن ، ثم الذي يؤكد ما رواه :

٢٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابى نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبل غير أنه لم يفض إليها ثم تزوج ابنتها. قال: ان لم يكن افضى الى الأم فلا بأس ، وان كان افضى إليها فلا يتزوج .

٢٣ - والذي رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل تزوج امرأة فنظر الى رأسها والى بعض جسدها أيتزوج ابنتها؟ قال : لا اذا رأى منها ما يحرم على غيره فليس له أن يتزوج ابنتها .

٢٤ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن خالد ابن جرير عن أبي الربيع قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فمكث معها اياماً لا يستطيعها غير انه قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها أصلح

الحديث الثاني والعشرون : صحيح .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

الحديث الرابع والعشرون : مجهول .

وعمل بهذه الأخبار الشيخ في الخلاف ، والمشهور عدم التحريم بدون

الوطى .

له ان يتزوج ابنتها ؟ فقال : أيصلح له وقد رأى من امها ما رأى ؟ ! .
فها تان الروايتان محمولتان على الكراهية دون الحظر ، لأن السذي يقتضي
الحظر هو ما قدمناه من الواقعة حسب ما نطق به ظاهر القرآن .
ولا يجوز للرجل أن ينكح من عقد عليها أبوه على كل حال ، قال الله تعالى :
« ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » فحظر بظاهر اللفظ نكح ما نكح الاباء
والنكاح عبارة عن العقد في شريعة الاسلام ، ويؤكد ما ذكرناه ما رواه :

٢٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي
ابن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : ان
زنى رجل بامرأة أبيه أو بجارية أبيه فان ذلك لا يحرمها على زوجها ولا يحرم
الجارية على سيدها ، انما يحرم ذلك منه اذا كان أتى الجارية وهي حلال فلا تحل
تلك الجارية ابداً لأبيه ولا لابنه ، واذا تزوج رجل امرأة تزويجاً حلالاً فلا تحل
المرأة لأبيه ولا لابنه .

٢٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن
العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه قال : لو لم يحرم
على الناس ازواج النبي صلى الله عليه وآله لقول الله عزوجل : « وما كان لكم ان
تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابداً » حرم على الحسن والحسين
عليهما السلام لقوله عزوجل : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » فلا يصلح
للرجل ان ينكح امرأة جده .

الحديث الخامس والعشرون : ضعيف كالموثق .

الحديث السادس والعشرون : صحيح .

وفيه رد على العامة ، حيث كانوا يقولون أن أئمتنا عليهم السلام لم يكونوا

٢٧ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب قال : قلت لأبي إبراهيم موسى عليه السلام : رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها أتحل لابنه ؟ فقال : انهم يكرهونه لانه ملك العقدة .

ومتى ملك الرجل جارية فلامسها أو نظر منها الى ما لا يحل لغيره النظر اليه بشهوة حرمت على أبيه وابنه على كل حال ، يدل على ذلك ما رواه :

٢٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية فيقبلها هل تحل لولده ؟ فقال : بشهوة ؟ قال : نعم . قال : ما ترك شيئاً اذا قبلها بشهوة . ثم قال ابتداءً منه : ان جردها فنظر اليها بشهوة حرمت على أبيه وابنه .

أولاد الرسول صلى الله عليه وآله حقيقة ، فرد عليهم بأن المخالفين يقولون بأن حليلة الرجل حرام على ولد البنت وبالعكس بهذه الآية ، فالابوة والبنة حاصلتان بينهما حقيقة ، وهذا يؤيد مذهب السيد المرتضى رحمه الله في من انتسب الى النبي صلى الله عليه وآله بالام .

الحديث السابع والعشرون : موثق كالصحيح :

قوله عليه السلام : لانه ملك العقدة

أي : النكاح وصار ابقاؤها وازالتها بيده ، أو المراد بالعقدة الوطء تسمية للمسبب باسم السبب .

الحديث الثامن والعشرون : صحيح .

واختلف الأصحاب فيما اذا ملك الرجل أمة ولمسها أو نظر منها الى ما لا يحل

من أحل نكاحه من النساء ٨٧

قلت : اذا نظر الى جسدها ؟ فقال : اذا نظر الى فرجها وجسدها بشهوة حرمت عليه .

٢٩ - وعنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن ربعي بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحل لابنه .
وإذا زنى الرجل بامرأة حرمت على ابنه على كل حال ، روى ذلك :

٣٠ - محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن أبيه محمد بن عيسى ابن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن أبي بصير قال : سألت عن الرجل يفجر بالمرأة أتحل لابنه أو يفجر بها الابن أتحل لآبيه ؟ قال : ان كان الأب أو

لغير المالك ، فمنهم من نشر به التحريم الى الاب اللامس والناظر وابنه ، وهو قول الشيخ في النهاية وأتباعه ، لكن خص الحكم بالنظر والتقبيل بشهوة . ومنهم من خص التحريم بمنظورة الاب . ومنهم من نفى الحرمة مطلقاً ، وهو المشهور بين المتأخرين .

ومقتضى بعض الروايات اناطة التحريم بالنظر اليها بشهوة والنظر الى ما يحرم على غيره ، وبعضها بحصول التحريم بتجريدها والنظر اليها بشهوة والنظر الى فرجها وجسدها بشهوة ، وبعضها اناطة التحريم بالنظر الى عورتها ، وبعضها اناطته بتجريدها ووضع يده عليها .

ويمكن الجمع بين عموم الآية والأخبار المختلفة بحمل أخبار التحريم على الكراهة كما فعله الأكثر ، ولا يتعدى التحريم الى أم المنظورة والملموسة وبتتها على الأقوى ، خلافاً للشيخ في الخلاف .

الحديث التاسع والعشرون : مجهول كالصحيح .

الابن مسها وأخذ منها فلا تحل .

٣١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل زنى بامرأة هل تحل لابنه ان يتزوجها ؟ قال : لا .

الحديث الثلاثون : صحيح .

والمس كناية عن الوطىء، وظاهره مؤيد لمذاهب من اكنفى باللمس بشهوة. وقال السيد رحمه الله في شرح النافع: انفق الأصحاب على أن الزنا اللاحق للعقد الصحيح لا يقر حرمة المصاهرة، وسواء في ذلك الزنا بالعمة والخالة وغيرهما والاحبار الواردة بذلك مستفيضة جداً، واطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق في الزوجة بين المدخول بها وغيرها، ومقتضى رواية أبي الصباح الفرق، ولا أعلم بمضمونه قائلاً، وفي طريقها محمد بن الفضيل، وهو مشترك بين الثقة والضعيف .

واختلف الأصحاب في أن الزنا المتقدم على العقد هل ينشر حرمة المصاهرة كالصحيح، بمعنى تحريم ما حرمه الصحيح من الام والبنت وتحريم موطوءة الابن على الاب وبالعكس، فذهب الاكثر الى أنه ينشر الحرمة كالصحيح. وقال المفيد والمرضى وابن ادريس لا ينشر، واختاره المحقق، والمعتمد الأول للأخبار المستفيضة^(١). انتهى .

ولعله رحمه الله غفل عما نسب الى ابن الجنييد كما سيأتي .

الحديث الحادى والثلاثون : مجهول .

(١) شرح المختصر للسيد محمد العاملي مخطوط .

ومتى ملك الرجل جارية فوقع عليها ابنته قبل مواعته اياها فانها تحرم عليه ،
وان كانت مواعته لها بعد ان وطئها أبوه لم تحرم عليه .

٣٢ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن
موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله
عليه السلام في الرجل يكون عنده الجارية فيقع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها الجدة
أو الرجل يزني بالمرأة هل يجوز لابنته ان يتزوجها ؟ قال : لا انما ذلك اذا تزوجها
فوطئها ثم زنى بها ابنته لم يضر ، لأن الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية .

٣٣ - وأما ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن
مرازم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام وسئل عن امرأة امرت ابنتها ان يقع
على جارية لابيها فوقع . فقال : ائمت وائم ابنتها ، وقد سألتني بعض هؤلاء عن هذه
المسألة فقلت له : امسكها فان الحلال لا يفسده الحرام .

فلا ينافي الخبر الاول ، لانه ليس في هذا الخبر انها امرت ابنتها بمواقعتها قبل
وطء الاب أو بعده ، فاذا لم يكن ذلك في ظاهره واحتمل المعنيين معاً حملناه على

الحديث الثاني والثلاثون : ضعيف .

وقال في المختلف : لو سبق العقد من الاب أو الابن على امرأة ثم زنا بها
الآخر ، لم تحرم العاقد ، سواء دخل العاقد قبل زنا الآخر أو لم يدخل ، وذهب
اليه أكثر علمائنا ، وشرط ابن الجنيد في الاباحة الوطء ، فلو عقد ولم يدخل الآخر
حرمت على العاقد واستدل برواية عمار ، وهو استدلال بالمفهوم ضعيف^(١) .

الحديث الثالث والثلاثون : صحيح .

(١) مختلف الشيعة ٢/٧٦ كتاب النكاح .

ما قدمناه ، لأن الخير الاول مفصل وهذا مجمل ، والحكم بالمفصل أولى منه بالمجمل ، وأما الذي رواه :

٣٤ - محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن سهل عن محمد بن منصور الكوفي قال : سألت الرضا عليه السلام عن الغلام يعبث بجارية لا يملكها ولم يدرك أيحل لآبيه ان يشتريها ويمسها ؟ قال : لا يحرم الحرام الحلال . فليس ايضاً منافياً لما قدمناه ، لان قوله « يعبث بجارية » يجوز ان يكون كناية عن غير الجماع ، فأما مع الجماع فانها تحرم كل حال حسب ما قدمناه .

ومتى كان للاب جارية ولم يطأها أو لم يباشرها بما يجري مجرى الجماع فلا بأس ان يطأها الابن اذا ملكها .

٣٥ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحججاج وحفص بن البخترى وعلي بن يقطين قالوا : سمعنا ابا عبد الله عليه السلام يقول : عن الرجل تكون له الجارية أفتحل لابنه ؟ قال : ما لم يكن جماعاً أو مباشرة كالجماع فلا بأس .

ولا يجوز للرجل أن يتزوج بمن عقد عليها ابنه على كل حال قال الله تعالى : « وحلائل ابنائكم الذين من اصلا بكم » ، فحرم بظاهر اللفظ ازواج الاولاد بالاطلاق .

الحديث الرابع والثلاثون : مجهول .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

وذكر أصحاب الرجال أن ابن يقطين روى عن الصادق عليه السلام حديثاً

واحداً .

٣٦ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلامسها؟ قال : مهرها واجب وهي حرام على أبيه وابنه .

٣٧ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبدالجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد عن محمد بن مسلم قال : قلت له : رجل تزوج امرأة فلامسها . قال : هي حرام على أبيه وابنه ومهرها واجب . ولا يجوز الجمع بين الاختين في التزويج ولا في الوطء بملك اليمين ، قال الله تعالى : « وأن تجمعوا بين الاختين » ، فحظر بظاهر اللفظ الجمع بينهما على كل حال الا ما قد خرج منه بالدليل .

٣٨ - وروى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن أبي نجران واحمد بن محمد بن أبي نصر عن عاصم ابن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اختين نكح احدهما رجل ثم طلقها وهي حبلى ثم خطب اختها فجمعهما قبل أن تضع اختها المطلقة ولدها ، فأمره أن يفارق الأخيرة حتى تضع اختها المطلقة ولدها ثم يخطبها ويصدقها صداقها مرتين .

الحديث السادس والثلاثون : حسن .

الحديث السابع والثلاثون : صحيح على الظاهر .

الحديث الثامن والثلاثون : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : مرتين

أحدهما لو طيء الشبهة: اما مهر المثل أو المسمى كما سيأتي، والثاني النكاح

ومتى تزوج أختين في عقد واحد فليمسك أيتها شاء ويخلي سبيل الأخرى .

٣٩ - روى محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في رجل تزوج أختين في عقد واحد؟ قال: هو بالخيار أن يمسك ايهما شاء ويخلي سبيل الأخرى .

ومن عقد على امرأة ثم عقد على أختها بعد ذلك فإن العقد على الثانية باطل فليمسك الأولة .

الصحيح .

الحديث التاسع والثلاثون : مرسل كالحسن .

قوله عليه السلام : أن يمسك

أي : بعقد جديد ، أو بالأول على الخلاف .

وقال السيد رحمه الله في شرح النافع : اذا تزوج الرجل أختين ، فاما أن يتزوجهما في عقد واحد ، أو على التعاقب ، ففي الأول ذهب الاكثر الى بطلان نكاحهما .

وقال الشيخ في النهاية : يتخير فمن اختارها بطل نكاح الأخرى ، والى هذا القول ذهب ابن الجنيد وابن البراج ، واختاره العلامة في المختلف ، واستدل عليه بخبر جميل ، وهي في الكافي والتهذيب مرسلة ، وفي طريقها في التهذيب علي ابن السندي وهو مجهول ، وأيضاً فان متنها غير واضح الدلالة ، لجواز أن يكون المراد الامساك بعقد جديد .

وروى الصدوق في الفقيه رواية جميل من غير ارسال وطريقه اليه صحيح ، فينتهي الظن فيها من حيث السند ، وفي الثاني - وهو أن يتزوجهما على التعاقب -

٤٠ - وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن علي بن رثاب عن زرارة بن اعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة هي بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا هي اخت امرأته التي بالعراق؟ قال: يفرق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تنقضي عدة الثانية . قلت : فان تزوج امرأة ثم تزوج أمها وهو لا يعلم انها أمها؟ قال: قد وضع الله عنه جهالته بذلك. ثم قال: اذا علم انها أمها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تنقضي عدة الام منه، فاذا انقضت الأم حل له نكاح البنت . قلت : فان جاءت الأم بولد. قال : هو ولده ويكون ابنه اخاً لامرأته .

٤١ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن

فيبطل اللاحق اتفاقاً، وهل له وطىء زوجته في عدة الثانية حيث تجب بكونه شبهة؟ قيل : نعم ، وبه قطع ابن ادريس . وقيل : لا ، واختاره الشيخ في النهاية ، وهو الاظهر ، لرواية زرارة ولصحيحة ابن رثاب في الفقيه^(١) .

الحديث الاربعون : موثق كالصحيح .

وفي الكافي عن ابن بكير وعلي بن رثاب^(٢) . وهو الظاهر فالخبر صحيح .

قوله عليه السلام : ولا يقرب المرأة

يمكن حمله على الاستحباب

الحديث الحادي والاربعون : حسن .

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

(٢) فروع الكافي ٥ / ٤٣١ ، ح ٤ .

عبد العجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي قال :
 قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل نكح امرأة ثم أتى أرضاً فنكح أختها وهو لا
 يعلم ؟ قال : يمسك أيتهما شاء ويخلى سبيل الأخرى .
 فليس هذا الخبر منافياً لما قدمناه لأن قوله عليه السلام يمسك أيتهما شاء محمول
 على انه اذا اراد امساك الاولى فليمسكها بالعقد الثابت المستقر ، وان اراد امساك
 الثانية فيطلق الاولى ثم ليمسك الثانية بعقد مستأنف فلا تنافي بين الخبرين .
 ومتى طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك رجعتها فيه فلا يجوز له العقد على أختها ،
 ومتى طلقها طلاقاً بائناً أو ماتت عنه أو بانث منه بأحد وجوه البينونة فلا بأس عليه
 بالعقد على أختها في الحال .

٤٢ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته أو اختلعت
 او برئت أله أن يتزوج بأختها ؟ قال : فقال اذا برئت عصمتها فلم يكن له عليها
 رجعة فله أن يخطب أختها .

٤٣ - عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
 اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال : سألته عن رجل اختلعت منه امرأته أيحل له أن يخطب أختها
 قبل أن تنقضي عدتها ؟ فقال : اذا برئت عصمتها ولم يكن له رجعة فقد حل له أن
 يخطب أختها .

الحديث الثاني والاربعون : حسن .

الحديث الثالث والاربعون : مجهول .

وقال السيد رحمه الله : ولو طلق امرأة وأراد نكاح أختها ، فليس له ذلك حتى

من أحل نكاحه من النساء ٩٥

٤٤ - والذي رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشا عن ابان عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل طلق امرأته وهي حبلى أيتزوج اختها قبل ان تضع ؟ قال : لا يتزوجها حتى يخلو اجلها .

فانه محمول على أنه اذا كان طلقها طلاقاً يملك فيه رجعتها بدلالة ما قدمناه في الأخبار وانها تضمنت اذا طلقها طلاقاً بائناً جاز له العقد على أختها وان لم تخرج من العدة ، وتلك الأخبار مفصلة وهذا الخبر مجمل والحكم بالمفصل على المجمل أولسنى .

فأما المتمتعة فقد روي فيها انه اذا انقضى اجلها فلا يجوز العقد على أختها الا بعد انقضاء عدتها .

٤٥ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل ابن مرار عن يونس قال : قرأت في كتاب رجل الى أبي الحسن عليه السلام وروى الحسين بن سعيد أيضاً قال : قرأت في كتاب رجل الى أبي الحسن الرضا

تخرج الاولى من العدة أو يكون الطلاق بائناً، وهذا مما لاخلاف فيه بين علمائنا، وأخبارهم به مستفيضة. وقال المفيد في المتعة: فأما المتعة فقد روي فيها - الى آخره. وأورد الشيخ على ذلك روايتين أوضحهما سنداً رواية الحسين بن سعيد، والعمل بها متعين لصحة سندها وسلامتها من المعارض^(١).

الحديث الرابع والاربعون : ضعيف .

الحديث الخامس والاربعون : مجهول ، وسنده الثاني صحيح .

(١) شرح المختصر النافع للسيد محمد العاملى مخطوط .

عليه السلام: جعلت فداك الرجل يتزوج المرأة ممتعة الى اجل مسمى فينقضى الاجل بينهما هل له ان ينكح أختها قبل ان تنقضى عدتها؟ فكتب عليه السلام: لا يحل أن يتزوجها حتى تنقضى عدتها.

٤٦ - الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن رجل طلق امرأته أيتزوج أختها؟ قال: لا حتى تنقضى عدتها. قال: وسألته عن رجل كانت له امرأة فهلكت أيتزوج أختها؟ قال: من ساعته ان أحب. وحكم المتمتع في الحظر والجمع بين الاختين حكم البنات سواء لأن قوله تعالى: «وان تجمعوا بين الاختين» عام في جميع ذلك، وأما الذي رواه:

٤٧ - محمد بن علي بن محبوب عن أبي عبدالله البرقي عن محمد بن سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بالرجل ان يتمتع أختين.

فليس بمناف لما قدمناه، لأنه ليس في ظاهر الخبر أن له أن يتمتع بالأختين في حالة واحدة أو في حالتين، واذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنه يجوز له العقد على كل واحدة منهما بعد الاخرى، وقد قدمنا الخبر الذي تضمن ان المتمتعة اذا انقضى اجلها فليس لزوجها أن يتمتع بأختها حتى تنقضى عدتها، وهو كاشف عما قلناه ومنبه على انه لم يرد التمتع بالأختين في حالة واحدة.

وحكم المماليك حكم الحرير في الحظر والجمع بين الأختين في الوطاء، يدل على ذلك الآية على ما قدمناه، ويؤكد ذلك أيضاً ما رواه:

الحديث السادس والاربعون: ضعيف.

الحديث السابع والاربعون: ضعيف أو مجهول.

من يحل نكاحه من النساء ٩٧

٤٨ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا كانت عند الرجل الأختان المملوكتان فنكح أحدهما ثم بدا له في الثانية فنكحها فليس ينبغي له أن ينكح الأخرى حتى تخرج الأولى من ملكه يهبها أو يبيعها فإن وهبها لولده يجزيه .

الحديث الثامن والأربعون : صحيح .

وقال في المسالك : لاخلاف في أنه لا يجوز الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين، كما لا يجوز بالنكاح . ولا خلاف أيضاً في جواز جمعهما في الملك ، فإذا وطئ أحدهما حرمت الأخرى عليه حتى تخرج الأولى عن ملكه ، فإذا وطئها قبل ذلك فعل حراماً ولا حد عليه ، لكن يعزر كما في فاعل المحرم ، لكن إذا وطئ الثانية ففي تحريم الأولى أو الثانية أو تحريمهما على بعض الوجوه أقوال:

الأول : وهو مختار المحقق وأكثر المتأخرين والشيخ في المبسوط وابن ادريس أن الأولى تبقى على الحل والثانية تبقى على التحريم، سواء أخرج الثانية عن ملكه أم لا، وسواء كان جاهلاً بتحريم الثانية أم عالماً، ومتى أخرج الأولى عن ملكه حلت الثانية ، سواء أخرجها للعود إلى الثانية أم لا .

والثاني : قول الشيخ في النهاية ، وهو أنه إن وطئ الثانية عالماً بتحريم ذلك ، حرمت عليه الأولى حتى تموت الثانية، فإن أخرج الثانية عن ملكه ليرجع إلى الأولى لم يجز له الرجوع إليها ، وإن أخرجها عن ملكه لا لذلك جاز له الرجوع إلى الأولى ، وإن لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع إلى الأولى على كل حال إذا أخرج الثانية عن ملكه ، وتبعه على ذلك العلامة في المختلف وجماعة .

الثالث: تفصيل الشيخ، إلا أن عدم تحريم الأولى مع الجهل في هذا التفصيل

٤٩ - البزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جاريتان أختان فوطأ احدهما ثم بدا له في الأخرى؟ قال: يعتزل هذه ويوطأ الأخرى. قال: قلت فإنه تنبعت نفسه للأولى؟ قال: لا يقربها حتى يخرج تلك عن ملكه.

٥٠ - وأما الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن اختين مملوكتين وجمعهما. قال: مستقيم ولا أحبه لك. قال: وسألته عن الأم والبنت المملوكتين. قال: هو أشدهما ولا أحبه لك.

فليس بمناف لما ذكرناه، لأنه ليس في ظاهره انه مستقيم في الجمع بينهما في الوطء وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على انه مستقيم في الجمع بينهما في الملك، ويكون قوله عليه السلام «ولا أحبه لك» كراهية الجمع بينهما في الملك

غير مقيد باخراج الثانية عن ملكه.

الرابع: الدخول بالثانية يحرم الأولى مطلقاً حتى يخرج الثانية عن ملكه، وهذا القولان لا يعلم قائلهما.

الخامس: انه ان وطئ الثانية عالمياً بالتحريم حرمت عليه الأولى حتى تخرج الثانية عن ملكه، ومع الجهل لا تحرم عليه الأولى، وهذا القول نقله الشيخ في التهذيب ثم شرحه بالأخبار^(١). انتهى.

ولا يخفى تشويش كلام الشيخ في هذا الكتاب.

الحديث التاسع والاربعون: موثق.

الحديث الخمسون: صحيح.

من يحل نكاحه من النساء ٩٩

لأنه من ملكهما معاً ربما تشوقت نفسه الى وطئهما ففعل ذلك فيصير مأثوماً ،
وأما مرواه :

٥١ - البزوفري عن حميد عن الحسن بن سماعة قال : حدثني الحسين بن
هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال محمد بن
علي عليهما السلام : في أختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعاً؟ قال : قال علي
عليه السلام : احلتها آية وحرمتها آية أخرى وأنا أنهى عنهما نفسي وولدي .

فلا ينافي ما ذكرناه ، لأن قوله عليه السلام « احلتها آية » يعني آية الملك دون
الوطء ، وقوله عليه السلام « وحرمتها آية أخرى » يعني في الوطء دون الملك ،
ولا تنافي بين الايتين ولا بين القولين ، وقوله عليه السلام « انا أنهى عنهما نفسي
وولدي » يجوز أن يكون اراد به عن الوطء على جهة التحريم ، ويجوز أيضاً ان
يكون اراد الكراهة في الجمع بينهما في الملك حسب ما قدمناه .

ومتى كان عند الرجل اختان مملوكتان فوطيء احدهما ثم وطىء الأخرى وهو
عالم بأن ذلك حرام عليه فانه يحرم عليه الأولى حتى يخرج الأخيرة من ملكه ، يدل
على ذلك ما رواه :

الحديث الحادي والخمسون : موثق .

قوله صلوات الله عليه : أحلتها آية

أما الآية المحرمة فهي قوله « وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف »^(١)
وأما الآية المحللة فقوله تعالى « أو ما ملكت إيمانكم »^(٢).

(١) سورة النساء : ٢٣ .

(٢) سورة النساء : ٣ .

٥٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل عنده أختان مملوكتان فوطيء أحدهما ثم وطيء الأخرى. قال : حرمت عليه الأولى حتى تموت الأخرى. قلت : أرأيت إن باعها . قال : إن كان إنما يبيعها لحاجته ولا يخطر على باله من الأخرى شيء فلا أرى بذلك بأساً ، وإن كان إنما يبيع لترجع إليه الأولى فلا .

٥٣ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل كانت عنده أختان مملوكتان فوطيء أحدهما ثم وطيء الأخرى ؟ قال : إذا وطيء الأخرى فقد حرمت عليه

الحديث الثاني والخمسون : مجهول .

الحديث الثالث والخمسون : حسن .

وقال في شرح اللمعة: لو وطيء إحدى الأختين المملوكتين حرمت الأخرى حتى تخرج الأولى عن ملكه، فلو وطيء الثانية فعل حراماً مع علمه بالتحريم ولم تحرم الأولى، فمتى أخرج أحدهما عن ملكه حلت الأخرى ، سواء أخرجها للعود إليها أم لا، وإن لم يخرج أحدهما فالثانية محرمة دون الأولى. وقيل : متى وطيء الثانية عالمياً بالتحريم حرمت عليه الأولى أيضاً إلى أن تموت الثانية ، أو يخرجها من ملكه لا لغرض العود إلى الأولى، فإن اتفق إخراجها لذلك حلت له الأولى، وإن أخرجها ليرجع إلى الأولى فالتحريم باق ، وإن وطيء الثانية جاهلاً لم تحرم عليه الأولى^(١).

الأولى حتى تموت الأخرى . قلت : رأيت ان باعها أتحل له الأولى ؟ قال : ان كان يبيعها لحاجته ولا يخطر على قلبه من الأخرى شيء فلا أرى بذلك بأساً، وان كان انما يبيعها ليرجع الى الأولى فلا ولاكرامة .

٥٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن رجل ملك أختين يطأهما جميعاً؟ فقال: يطأ احدهما فاذا وطئ الثانية فقد حرمت عليه الأولى التي وطأها حتى تموت الثانية أو يفارقها، وليس له ان يبيع الثانية من أجل الأولى ليرجع اليها الا ان يبيع لحاجة أو يتصدق بها أو تموت .

ومتى وطئ الثانية وهو لا يعلم تحريم ذلك لم تحرم عليه الأولى ، يدل على ذلك ما رواه :

٥٥ - البرزفوري عن حميد عن الحسن بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يشتري الأختين فيطأ احدهما ثم يطأ الأخرى بجهالة . قال : اذا وطئ الأخرى بجهالة لم تحرم عليه الأولى ، وان وطئ الأخرى وهو يعلم انها عليه حرام حرمتا عليه جميعاً .

٥٦ - وعنه عن حميد عن الحسن بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الغفار

الحديث الرابع والخمسون : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس والخمسون : موثق .

قوائمه عليه السلام : حرمتا عليه جميعاً

محمول على حرمتها مادامت الأخرى في الحياة ولم يخرجها بقصد الرجوع
جمعاً .

الحديث السادس والخمسون : موثق .

الطائي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كانت عنده أختان فوطىء احدهما ثم اراد أن يطأ الاخرى. قال : يخرجها من ملكه. قلت : الى من ؟ قال : الى بعض أهله . قلت : فان جهل ذلك حتى وطئها ؟ قال : حرمتا عليه كلتاها . قوله عليه السلام « حرمتا عليه جميعاً » يعني به ما دامتا في ملكه ، واما اذا زال ملك احدهما فقد حلت له الاخرى ، وقد قدمنا ما يدل على ذلك ، ويزيده بياناً ما رواه :

٥٧ - البروفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن علي بن الحسن بن رباط عن المعلى أبي عثمان عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له أختان مملوكتان فوطىء احدهما ثم وطىء الاخرى أيرجع الى الأولى فيطأها ؟ قال : اذا وطىء الثانية فقد حرمت عليه الأولى حتى تموت أو يبيع الثانية من غير أن يبيعها من شهوة لأجل ان يرجع الى الأولى .

ولا يخفى أن حمل الشيخ يخالف لما اختاره من التفصيل ، الا أن يحمل الجهل على جهل أن الاخراج من الملك موجب للتحليل لاجل التحريم . ويمكن الجمع بين الروايات بأنه اذا كان الوطىء بجهالة بالتحريم لم تحرم الاولى ، سواء خرجت الثانية عن ملكه أم لا ، وان كان مع العلم حرمت الاولى حتى تخرج الثانية عن ملكه لا بنية العود ، وحرمت الثانية حتى تخرج الاولى عن ملكه مطلقاً ، وهذا التفصيل غير مشهور .

وبالجملة ينبغي القطع بتحريم الاولى حتى تخرج الثانية عن ملكه لا بنية العود في صورة العلم ، والاحتياط يقتضي اجتنابهما حتى تخرج احدهما عن ملكه لا بنية العود مطلقاً .

من يحل نكاحه من النساء ١٠٣

وكل هؤلاء المحرمات بالنسب فانهن يحرم من الرضاع، يدل على ذلك ما رواه:

٥٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : يحرم من الرضاع ما يحرم من القرابة .

٥٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الرضاع فقال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .
٦٠ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

٦١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرضاع فقال : يحرم منه ما يحرم من النسب .
وعنه عن القاسم عن علي بن ابراهيم عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام مثله .

٦٢ - وعنه عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن عبدالله بن سنان عن أبي

الحديث الثامن والخمسون : حسن .

الحديث التاسع والخمسون : مجهول .

الحديث الستون : ضعيف .

الحديث الحادي والستون : صحيح بسنديه .

الحديث الثاني والستون : صحيح .

عبدالله عليه السلام قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من القرابة .

٦٣ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يصلح للمرأة ان ينكحها عمها ولا خالها من الرضاعة .

٦٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على أختها من الرضاعة . وقال : ان علياً عليه السلام ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله بنت حمزة (ره) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : أما علمت انها بنت أخي من الرضاعة؟! وكان رسول الله

الحديث الثالث والستون : حسن .

الحديث الرابع والستون : صحيح .

قوله عليه السلام : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله .

قال في كشف الغمة : أرضعته ثوبية مولاة أبي لهب قبل قدوم حليلة أياماً بلبن

ابنها مسروح ، وكانت قد أرضعت قبله عمه حمزة رضي الله عنه ^(١) .

وفي المغرب : ثوبية تصغير المرة من الثوب ، مصدر ثاب يثوب ، وبها سميت مولاة أبي لهب التي أرضعت النبي صلى الله عليه وآله وحمزة وأبا سلمة .

وقال الشيخ في رجاله : أرضعت النبي صلى الله عليه وآله وحمزة ثوبية امرأة

أبي لهب ^(٢) . ولعله اشتباه أو تصحيف من النساخ .

(١) كشف الغمة ١٥١/١ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٥ .

صلى الله عليه وآله وعمه حمزة رضي الله عنه قد رضعا من امرأة .
٦٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن
شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ثمانية لا تحل منا كحتمهم : أمتك
أمها أمتك ، وأمتك أختها أمتك ، وأمتك وهي عمتك من الرضاع ، وأمتك وهي
خالتك من الرضاع ، وأمتك وهي أرضعتك ، وأمتك وقد وطئت حتى تستبرئها
بحيضة ، وأمتك وهي حبلى من غيرك ، وأمتك وهي على سوم ، وأمتك ولها زوج .
ومتى تزوج الرجل بجارية رضية فأرضعتها امرأته حرمتا عليه جميعاً ، يدل
على ذلك مارواه :

الحديث الخامس والستون : ضعيف .

قوله صلوات الله عليه : أمها أمتك

أي : مع الدخول بالام ، وكذا الأخت .

قوله عليه السلام : وهي على سوم

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : أي تريد أن تبيعها على الكراهة أو بيعتها
على الحرمة . انتهى .

أقول : أو لم يشترها بعد فتكون أمتك ، على مجاز المشاركة .

ثم اعلم أن المذكور في الخبر تسعة ، فعدها ثمانية : أما من تصحيف الرواة ،
أو بعطف الأخير على الثمانية ، أو يعد الأولين واحدة ، أو الرابع والخامس
واحدة لتشابه سببهما ، أو الموطوءة والحبلى واحدة لاشتراكهما في الاستبراء
والعمدة .

٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن أبي عمير عن عبد الحميد بن عواض عن ابن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن رجلاً تزوج جارية صغيرة فأرضعتها امرأته فسد نكاحه .
والذي يدل على انه يفسد نكاحهما معاً ، ما رواه : **أبي بصير** : **قال** : **والسلام** عليه

٦٧ - محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن علي بن مهزيار رواه عن أبي جعفر عليه السلام قال : قيل له : ان رجلاً تزوج بجارية

الحديث السادس والستون : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : فسد نكاحه

أي : على الكبيرة أو الصغيرة أو الاعم .

وتفصيل الكلام في ذلك: انه اذا كان لرجل زوجتان كبيرة وصغيرة، فارتضعت الكبيرة الصغيرة انفسخ نكاحهما ، لامتناع الجمع في النكاح بين الام والبنت. ثم ان كان الرضاع بلبن الزوج حرمنا مؤبداً ، لصيرورة الصغيرة بنتاً له والكبيرة امّاً لزوجته ، وأم الزوجة تحرم بالعقد على البنت عند الاكثر . وان كان الرضاع بلبن غيره ، فان كان دخل بالكبيرة حرمنا أيضاً ، لان الكبيرة أم الزوجة والصغيرة بنت المدخول بها، وان لم يكن دخل بالكبيرة لم تحرم الصغيرة مؤبداً ، لانها ربيبة ولم يدخل بأُمها، وان انفسخ النكاح فيجده ان شاء، أما الكبيرة فتحرم بناء على تحريم أم الزوجة مطلقاً كما هو المشهور .

الحديث السابع والستون : ضعيف .

وقيل : فيه ارسال أيضاً ، لان أبا جعفر هو الباقر عليه السلام، بقريظة ابن شبرمة

صغيرة فأرضعتها امرأته ثم أرضعتها امرأة أخرى ، فقال ابن شبرمة : حرمت عليه الجارية وامرأته . فقال أبو جعفر عليه السلام : اخطأ ابن شبرمة حرمت عليه الجارية وامرأته التي أرضعتها أولاً ، فأما الأخيرة لم تحرم عليه لأنها أرضعت ابنته .

وفقه هذا الحديث ان المرأة الاولى اذا أرضعت الجارية حرمت الجارية عليه لأنها صارت بنته وحرمت عليه المرأة الأخرى لأنها ام امرأته وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، فاذا أرضعتها المرأة الأخيرة أرضعتها وهي بنت الرجل لا زوجته فلم تحرم عليه لاجل ذلك .

ولا يجوز للحر أن يتزوج بأكثر من أربع حرائر ، قال الله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ، والواو هنا بمعنى أو بلا خلاف

وابن مهزيار ولم يلقه عليه السلام . ولا يخفى ما فيه ، لان نقل قول ابن شبرمة لا يتوقف على حياته ، مع أن كونه في زمان الباقر عليه السلام غير معلوم .

واعلم أنه اختلف الأصحاب في تحريم الزوجة الثانية التي أرضعت الصغيرة ، قال ابن ادريس والمحقق وأكثر المتأخرين بالتحريم ، لانها تصدق عليها أنها أم زوجته ، وان كان عقدها قد انفسخ ، لانه لا يشترط في صدق المشتق بقاء المعنى ، فيدخل تحت قوله « وأمهات نسائكم » .

وقال ابن الجنيد والشيخ في النهاية : لم تحرم لخروج الصغيرة من الزوجية الى البتية ، ولا تصدق عليها عند ارضاع الثانية أنها زوجة عرفاً ولا شرعاً ، ويعضده أصالة الاباحة وخبر ابن مهزيار ، والرواية وان كانت ضعيفة السند لكنها مطابقة لمقتضى الاصل السالم عن المعارض صريحاً ، فيترجح العمل بمضمونها . انتهى . وما أفاده جيد .

وقوله « وفقه ذلك » من كلام الشيخ رحمه الله ، لان الكليني لم يورده في الكافي^(١) .

ومتى كان عند الرجل أربع نسوة وطلق واحدة منهن لم يحل له ان يعقد على اخرى حتى تنقضي عدة المطلقة .

٦٨ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة بن أعين ومحمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا جمع الرجل أربعاً فطلق احداهن فلا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة المرأة التي طلق ، وقال : لا يجمع ماءه في خمس .

٦٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن أبي حمزة قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له أربع نسوة فيطلق احداهن أيتزوج مكانها اخرى ؟ قال : لا حتى تنقضي عدتها .

٧٠ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن

الحديث الثامن والستون : حسن الفضلاء .

والمشهور جواز العقد على الخامسة في العدة البائنة، وأطلق المفيد رحمه الله عدم الجواز ، ولعل وجهه اطلاق الروايات ، كخبر زرارة وابن مسلم ، لكن لا يبعد حملها على الطلاق الرجعي ، بقرينة قوله « لا يجمع ماءه في خمس » فان الطلاق البائن لا يتحقق معه جمع الماء في الخمس وان بقيت العدة، لانها بالخروج عن عصمة النكاح تصير كالاجنبية ، والمسألة محل اشكال ، وان كان القول بالجواز مؤيداً بالاصل والشهرة، لكن ظاهراً أكثر الأخبار مع المفيد، والاحوط التردد . وقال المحقق بالكرامة ، وفي دليله نظر .

الحديث التاسع والستون : ضعيف على المشهور .

الحديث السبعون : ضعيف على المشهور .

من يحل نكاحه من النساء ١٠٩

أبي نصر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: في رجل كانت تحته أربع نسوة فطلق واحدة ثم نكح أخرى قبل أن تستكمل المطلقة العدة . قال : فليالحقها بأهلها حتى تستكمل المطلقة أجلها وتستقبل الأخرى عدة أخرى ولها صداقها ان كان دخل بها ، وان لم يكن دخل بها فله ماله ولا عدة عليها ، ثم ان شاء أهلها بعد انقضاء عدتها زوجها وان شاء لم يزوجه .
٧١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن عنبسة بن مصعب قال: سألت

قوله عليه السلام : وتستقبل الأخرى عدة أخرى

أي : سوى عدة المطلقة من حين الوطء ، لا بعد انقضاء عدة المطلقة ، وهو محمول على الشبهة في الجانبين أو في أحدهما ، فلو علما التحريم فالظاهر عدم الاحتياج الى العدة .

وقوله « فليالحقها بأهلها » لبيان أن هذه العدة لا يلزم أن تكون في بيت الزوج كالرجعية « ولها صداقها » ظاهره المسمى ، ويحتمل مهر المثل بأن يكون المعنى الصداق الذي قرر الشارع لها .

وقوله « ان كان دخل بها » متعلق بالعدة والصداق معاً .

قوله : ان شاء أهلها

محمول على العرف أو التقية ، اذ لا ولاية على الثيب .

الحديث الحادى والسبعون : ضعيف .

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: ظاهره صحة عقد من بدأ باسمه وبطلان عقد الاخيرة ، وحمل على العقد بها بعد الاخيرة ، وأطلقت الوحدة عليها مجازاً لوقوعهما

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ثلاث نسوة فتزوج عليهن امرأتين في عقد واحد فدخل بواحدة منهما ثم مات؟ فقال: ان كان دخل بالمرأة التي بدأ باسمها وذكرها عند عقد النكاح فان نكاحها جائز ولها الميراث وعليها العدة وان كان دخل بالمرأة التي سميت وذكرته بعد ذكر المرأة الاولى فان نكاحها باطل ولا ميراث لها وعليها العدة.

ومتى تزوج بخمس نسوة في عقد واحد فليخل سبيل ايتهن شاء وليمسك أربعاً.
٧٢ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج خمساً في عقد واحد. قال: يخلي سبيل ايتهن شاء ويمسك الأربع.
والمجوسي اذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة فليمسك منهن أربعاً ممن تحل مناكنهن ويخلي سبيل الآخر.

٧٣ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال بن عقبة بن هلال بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل

في مجلس واحد . انتهى .

واختلف الأصحاب فيما لو تزوج بخمس في عقد واحد أو اثنتين وعنده ثلاث، فذهب جماعة الى التخيير وجماعة الى البطلان، ولم أعثر على قائل بمضمون تلك الرواية، وردها بعض المتأخرين لضعف السند.

الحديث الثاني والسبعون : حسن .

وحمله القائلون بالبطلان على الامساك بعقد جديد .

الحديث الثالث والسبعون : مجهول .

مجوسي اسلم وله سبع نسوة واسلمن معه كيف يصنع؟ قال: يمسك اربعا ويطلق
ثلاثاً. ٧٤ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن
عبدالله بن مسكان عن الحلبي عن الحسن بن زياد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن المملوك ما يحل له من النساء؟ قال: حرتان أو اربع اماء .

٧٥ - وعنه عن الحسين بن صفوان عن موسى عن زرارة عن أبي جعفر عليه
السلام قال: لا يجمع العبد المملوك من النساء أكثر من الحرتين .

٧٦ - وبهذا الاسناد قال: اذا اذن الرجل لعبده ان يتسرى في ماله فانه يتسرى
كم شاء بعد أن يكون قد اذن له في ذلك .

ولا خلاف بين الاصحاب في التخيير كما يدل عليه الخبر ، والاطلاق بمعنى
اللغوي لا الطلاق .

قوله : ولا يجوز للمملوك

هذا عندنا موضع وفاق .

الحديث الرابع والسبعون : صحيح .

الحديث الخامس والسبعون : ضعيف كالموثق .

الحديث السادس والسبعون : مثل السابق .

ويدل على جواز التحليل للعبد وسيأتي .

٧٧ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن المملوك يتزوج اربع حرائر؟ قال : لا يتزوج الا حرتين ان شاء أو اربع اماء .

والحديث السابع والسبعون : صحيح .

والحديث الثامن والسبعون : صحيح .

والحديث التاسع والسبعون : صحيح .

والحديث العاشر والسبعون : صحيح .

من الاعتداءات لنفسها بله بالذبح ليعمال به من الغزوة من وقتها ليلة ثلاثين من شهر ربيع الأول سنة ١٠٠٠ هـ
عن قولها: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» فمنه قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»
من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم» من قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»

(٥)

باب من يحرم نكاحهن بالاسباب

دون الانساب

قال الشيخ رحمه الله: (ونكاح الكافرة محرم بسبب كفرها سواء كانت عابدة
وثن أو مجوسية أو يهودية أو نصرانية).

يدل على ذلك قوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن»، فنهى عن

باب من يحرم نكاحهن بالاسباب دون الانساب

قوله: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم»

قال البيضاوي: «ولا تمسكوا بعصم الكوافر»^(١) أي بما تعصم به الكافرات
من عقد ونسب، جمع عصمة، والمراد نهى المؤمنين عن المقام على نكاح
المشركات^(٢). انتهى.

(١) سورة الممتحنة: ١٠.

(٢) تفسير البيضاوي ٥١٦/٢.

(١) سورة الممتحنة: ١٠.

(٢) تفسير البيضاوي ٥١٦/٢.

تزويج المشركات قبل ايمانهن ونهيه تعالى على الحظر ويبدل عليه أيضاً قوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » فنهى عن التمسك بعصمة الكافرات ، واليهود والنصارى من الكفار بلاخلاف. ألا ترى ان الله تعالى قد سماهم كفاراً مع اضافته اياهم الى أهل الكتاب في قوله : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب » ، وهذا نص في تسميتهم بالكفرة صريح وفي ذلك حظر التمسك بعصمتهم حسب ما قدمناه ويؤكد هذا الظاهر مارواه :

واعلم أنه أجمع علماؤنا كافة على أنه لا يجوز للمسلم أن ينكح غير الكتابية من أصناف الكفار ، واختلفوا في الكتابية على أقوال :

الاول: التحريم مطلقاً، اختاره المرتضى والشيخ في أحد قوليه، وهو أحد قولي المفيد ، وقواه ابن ادریس .

الثاني : جواز متعة اليهود والنصارى اختياراً والدوام اضطراراً ، ذهب اليه الشيخ في النهاية وابن حمزة وابن البراج .

الثالث: عدم جواز العقد بحال، وجواز ملك اليمين، وهو أحد أقوال الشيخ.

الرابع : جواز المتعة وملك اليمين لليهودية والنصرانية وتحريم الدوام، وهو اختيار أبي الصلاح وسلاح وأكثر المتأخرين .

الخامس : تحريم نكاحهن مطلقاً اختياراً ، وتجويزه مطلقاً اضطراراً ، وتجويز ملك اليمين ، اختاره ابن الجنيد .

السادس : التجويز مطلقاً ، وهو اختيار ابن بابويه وابن أبي عمير ، ويبدل عليه قوله تعالى « وأحل لكم ماوراء ذلكم »^(١) وقوله تعالى « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم »^(٢) قالوا: ودعوى نسخها بقوله تعالى « ولا تمسكوا بعصم

(١) سورة النساء : ٢٤ .

(٢) سورة المائدة : ٥ .

١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن المجهم قال : قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام : يا أبا محمد ما تقول في رجل تزوج بنصرانية على مسلمة ؟ قلت : جعلت فداك وما قولي بين يديك . قال : لتقولن فإن ذلك يعلم به قولي . قلت : لا يجوز تزويج النصرانية على المسلمة ولا على غير مسلمة . قال : لم ؟ قلت : لقول الله عز وجل : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . قال : فما تقول في هذه الآية « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » ؟ فقلت : قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » نسخت هذه الآية ، فتبسم ثم سكت .

٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أحمد ابن عمر عن درست الواسطي عن علي بن رئاب عن زرارة بن اعين أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينبغي نكاح أهل الكتاب . قلت : جعلت فداك وابن تحريمه ؟ قال قوله : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

الكوافر»^(١) لم يثبت، فإن النسخ لا يثبت بخبر الواحد، خصوصاً مع معارضته لما هو أصح منه .

الحديث الاول : موثق كالصحيح .

قوله : فتبسم ثم سكت

يشكل بما روي من أن آيات سورة المائدة كلها محكمة لم تنسخ .

الحديث الثاني : ضعيف .

٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » ، فقال : هي منسوخة بقوله : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

٤ - فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي مريم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن طعام أهل الكتاب ونكاحهم حلال هو ؟ قال : نعم قد كانت تحت طلحة يهودية .

٥ - وعنه عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية؟ فقال : لا بأس به أما علمت

وقال الوالد العلامة بردالله مضجعه : ظاهر قوله عليه السلام « لا ينبغي » الكراهة وأما قوله عليه السلام « لا تمسكوا » فيمكن أن يكون أعم من الحرمة والكراهة ، ويكون في الكتابية للكراهة وفي الوثنية للحرمة .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : هي منسوخة

قال الوالد العلامة نورالله ضريحه : يمكن أن يكون اباحتها منسوخة بالكراهة فان النهي أعم منها ومن الحرمة .

الحديث الرابع : موثق .

وبدل ظاهراً على طهارة أهل الكتاب وحلية نكاحهم .

الحديث الخامس : موثق .

انه كان تحت طلحة بن عبيدالله يهودية على عهد النبي صلى الله عليه وآله ؟ ! .
 ٦ - وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
 الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام في
 الرجل المؤمن يتزوج باليهودية والنصرانية ؟ قال : اذا أصاب المسلمة فما يصنع
 باليهودية والنصرانية . فقلت له : يكون له فيها الهوى . فقال : ان فعل فليمنعها
 من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ، واعلم ان عليه في دينه في تزويجه اياها
 غضاضة .

وما جرى مجرى هذه الأخبار مما تضمن اباحة نكاح اليهوديات والنصرانيات
 فانها تحتمل وجوهاً من التأويل منها : ان تكون هذه الأخبار خرجت مخرج التقيية
 لأن كل من خالفنا يذهب الى اباحة ذلك فيجوز ان تكون هذه الأخبار وردت وفقاً
 لهم كما وردت أخبار كثيرة على هذا الوجه ، ومنها : ان تكون هذه الأخبار تناولت
 أباحة من لا تكون مستبصرة معتقدة للكفر متدينة به بل تكون مستضعفة فان نكاح
 من يجري هذا المجرى جائز ، يدل على ذلك ما رواه :

٧ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن
 ابن علي عن أبان عن زرارة بن أعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح
 اليهودية والنصرانية . قال : لا يصلح للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية ، انما يحل

الحديث السادس : صحيح .

والغضاضة هي المذلة والمنقصة .

الحديث السابع : ضعيف .

ويمكن أن يكون المراد بالبله الابهة من المخالفين .

منهن نكاح البله .
ومنها : ان يكون ذلك اباحة في حال الضرورة وعند عدم المسلمة ، ويجري ذلك مجرى اباحة الميتة والدم عند الخوف على النفس ، والذي يبين ما ذكرناه مارواه :

٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينبغي للمسلم ان يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو يجد مسلمة حرة أو أمة .

٩ - محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن حفص بن غياث قال : كتب بعض اخواني ان اسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير هل يتزوج في دار الحرب ؟ فقال : اكره ذلك فان فعل في بلاد الروم فليس هو بحرام وهو نكاح ، وأما في الترك والديلم والخزر فلا يحل له ذلك .

ومنها : ان تكون هذه اباحة في العقد عليهن عقد المتعة ، لانا قد بينا ان ذلك جائز فيما مضى ، ويزيده بياناً مارواه :

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : ضعيف .

وهو مما يدل على جواز نكاح النصارى مطلقاً ، ولعل الشيخ انما أورده هنا لان الكون في بلاد الكفار مظنة الاضطرار . ثم ان الخبر يدل على ما ذكره الاكثر من أنه لا فرق في أهل الكتاب بين الحربي منهم والذمي .

١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال : سمعته يقول: لا بأس ان يتزوج اليهودية والنصرانية متعة وعنده امرأة. فأما ما روي من الاحاديث مما يتضمن احكام ما يبتني على صحة العقد مثل الميراث والطلاق والعدة وما اشبه ذلك فانه يحتمل جميع ما ذكرناه ، ويحتمل أيضاً أن تكون هذه الاحكام مخصوصة بمن كان يهودياً أو نصرانياً وعنده يهودية أو نصرانية ثم اسلم هو ، فان العقد لا يزول باسلامه بل يكون ثابتاً وتجري هذه الاحكام عليه حسب ما وردت به الأخبار ، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

١١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل هاجر وترك امرأته في المشركين ثم لحقت به بعد ذلك أيمسكها بالنكاح أو تنقطع عصمتها؟ قال : لا بل يمسكها وهي

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

وقال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الخبر متروك الظاهر، وتحمل المرأة على الكتابية أو الامة ، لما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تتزوج اليهودية والنصرانية على المسلمة ، وفي معناه أخبار أخر .

والظاهر أنه لاخلاف بينهم في عدم الجواز الامع الاذن ، فيحمل هذا الخبر عليه ، وأعلى ما ذكر آنفاً ، وعلى أي حال يدل على الجواز ، وبه يجمع بين الاخبار بحمل أخبار الجواز على المتعة والمنع على الدوام كما فعله الاكثر ، لكن الحمل على الكراهة أظهر، كما فعله الشهيد الثاني رحمه الله، وتبعه من بعده من المتأخرين.

الحديث الحادي عشر : صحيح .

امراته .

ومتى اسلمت المرأة ولم يسلم زوجها فانه يملك عقد نكاحها الا انه لا يقربها ولا يمكن من الخلوة بها .

١٢ - روى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن احدهما عليهما السلام أنه قال : في اليهودي والنصراني والمجوسي اذا اسلمت امرأته ولم يسلم؟ قال : هما على نكاحهما ولا يفرق بينهما ولا يترك أن يخرج بها من دار الاسلام الى دار الكفر .

وحمل على الكتابية ، ولا خلاف في جواز نكاح الكتابية استدامة ، وانما الخلاف في الابتداء ، ولا يبطل النكاح باسلامه ، سواء كان قبل الدخول أو بعده .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

وقال في المسالك : اذا أسلمت زوجة الكافر دونه ، فان كان قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ، لعدم العدة ولا مهر . وان كان بعد الدخول وقف النكاح على انقضاء العدة ، أي عدة الطلاق من حين اسلامها ، وان انقضت وهو على كفره بانته ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الزوج كتابياً أو وثنياً ، ففي الوثني موضع وفاق ، وفي الكتابي هو أصح القولين . وقال الشيخ في النهاية وكتابي الاخبار : ان كان الزوج بشرائط الذمة كان نكاحه باقياً ، غير أنه لا يمكن من الدخول عليها ليلاً ولا من الخلوة بها استناداً الى رواية جميل . والعجب أنه في الخلاف وافق الجماعة على انفساخ النكاح بخروجها من العدة محتجاً باجماع الفرقة .

واعلم أنه على قول الشيخ لا فرق بين قبل الدخول وبعده ، لتناول الأدلة للحالتين . وربما يفهم من عبارة بعض الاختصاص بما بعد الدخول^(١) .

١٣ - وأما الذي رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان تقيم معه؟ قال : اذا اسلمت لم تحل له . قلت : جعلت فداك فان الزوج اسلم بعد ذلك أيكونان على النكاح؟ قال : لا بتزويج جديد . ولا ينافي الخبر الأول، لأن هذا الخبر محمول على من يكون قد ترك شرائط الذمة فان كان حاله ما ذكرناه واسلمت امرأته فانه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فاذا اسلم كان أحق بها وان لم يسلم فقد بان منته . والذي يدل على انهم متى اخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ، مارواه :
١٤ - علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله صلى

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : لا بتزويج جديد

يمكن حمله على ما بعد العدة ، فبان الظاهر أن لانفي للكون على النكاح ، وقوله « بتزويج جديد » على المعلوم أي رجل آخر ، أو على المجهول أي يوقع عقد جديد .

وقال الوالد العلامة قدس سره : أي يكفي النكاح السابق . وفي بعض النسخ « لا بتزويج جديد » كالسابق ، أو المراد لا يكفي بل يحتاج الى تزويج جديد ، وحيثئذ يحمل على ما قبل الدخول ، فانه ينفسخ في الحال .

الحديث الرابع عشر : موثق .

ولا يخفي ما في الاستشهاد به .

الله عليه وآله قبل الجزية من أهل الذمة على ان لا يأكلوا الربا ولا يأكلوا لحم
الخنزير ولا يتركوا الأخوات ولا بنات الأخ ولا بنات الاخت ، فمن فعل ذلك
منهم برئت منه ذمة الله وذمة رسوله ، قال : فليس لهم اليوم ذمة .

والذي يدل على انها متى خرجت من العدة بانته منه ، مارواه :

١٥ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي
عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام ان امرأة مجوسية
اسلمت قبل زوجها ، قال علي عليه السلام : أتسلم ؟ قال : لا ، ففرق بينهما ثم قال :
ان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك ، وان انقضت عدتها قبل ان تسلم ثم
اسلمت فأنت خاطب من الخطاب .

١٦ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن ابن رثاب
وابان جميعاً عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
مجوسي كانت تحته امرأة على دينه فأسلم أو اسلمت ؟ قال : ينتظر بذلك انقضاء
عدتها فان اسلمت أو اسلم قبل انقضاء عدتها فهما على نكاحهما الأول ، وان هي لم
تسلم حتى تنقضي العدة فقد بانته منه .

والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لا تبين منه وان انقضت عدتها
ما رواه :

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : مجهول .

ويدل على بطلان نكاح المجوسية باسلام الزوج ، وهو مخالف للمشهور كما
عرفت ، اذ علقوا الحكم على أهل الكتاب مطلقاً ، ولم يفرقوا بين المجوسية وغيرها
ونقلوا عليه الاجماع .

١٧ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان اهل الكتاب وجميع من له ذمة اذا اسلم احد الزوجين فهما على نكاحهما وليس له ان يخرجها من دار الاسلام الى غيرها ولا يبيت معها ولكنه يأتيها بالنهار ، واما المشركون مثل مشركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم الى انقضاء العدة ، فان اسلمت المرأة ثم اسلم الرجل قبل انقضاء عدتها فهي امرأته ، وان لم يسلم الا بعد انقضاء العدة فقد بانث منه ولا سبيل له عليها ، وكذلك جميع من لا ذمة له ، ولا ينبغي للمسلم ان يتزوج يهودية ولا نصرانية وهو يجد حرة أو أمة .
قال الشيخ رحمه الله : (ولا يجوز نكاح الناصبية المظهرة لعداوة آل محمد عليهم السلام ولا بأس بنكاح المستضعفات منهن) .

الحديث السابع عشر : حسن .

قوله : المظهرة

يظهر من أول كلامه جواز نكاح المخالفين غير النواصب ، ومن آخره عدم جواز غير المستضعفين منهم . ويمكن توجيه كلامه بثلاثة أوجه :

الاول : حمل المستضعفين على جميع المخالفين .

الثاني : حمل النواصب على ما يعم المخالفين غير المستضعفين أيضاً ، فان من أظهر العداوة للشيعنة من حيث كونهم شيعة فكأنه أظهر العداوة لائمتهم عليهم السلام كما يظهر من بعض الاخبار .

الثالث : أن يكون المراد بنفي البأس نفي الكراهة في المستضعفين ، فيظهر منه الكراهة في غيرهم من المخالفين . والاوسط أوفق لما فهمه الاصحاب من كلامه

لفحواي أكثر الاخبار .

يدل على ذلك ما ثبت من كون هؤلاء كفاراً بأدلة ليس هذا موضع شرحها ،
وإذا ثبت كفرهم فلا تجوز مناكحتهم حسب ما قدمناه ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

١٨ - علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح
عن الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يتزوج المؤمن بالناصية
المعروفة بذلك .

١٩ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال : سألت

الحديث الثامن عشر : موثق .

ولا خلاف في عدم جواز تزويج الناصبي والناصية ، واختلف في غيرهم من
أهل الخلاف ، فذهب الأكثر الى اعتبار الايمان في جانب الزوج دون الزوجة ،
وادعى بعضهم الاجماع عليه ، وذهب ابن حمزة والمحقق الى الاكتفاء بالاسلام
مطلقاً ، واطلق ابن ادريس في موضع من السرائر أن المؤمن ليس له أن يتزوج
مخالفة له في الاعتقاد ، والاول أظهر في الجمع بين الأخبار .

ويظهر من بعض الأخبار أن مناكحتهم مجوزة في زمان الهدنة والتقية ، للتوسعة
على الشيعة ، وعند ظهور الحق يكون حكمهم حكم المشركين في المناكحة وغيرها
وبه يمكن الجمع بين بعض الأخبار أيضاً ، والله يعلم .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

قوله : هل يزوجه المؤمن

في الكافي بسند آخر عن ابن سنان « هل تزوجه المؤمنة »^(١) وظاهره كون غير

من يحرم نكاحهن بالأسباب ١٤٥

أبا عبدالله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه وعداوته هل يزوجه المؤمن وهو قادر على رده وهو لا يعلم برده؟ قال: لا يتزوج المؤمن الناصبية ولا يتزوج الناصب مؤمنة ولا يتزوج المستضعف مؤمنة.

٢٠ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: دخل رجل على علي بن الحسين عليهما السلام فقال: ان امرأتك الشيبانية خارجية تشتم علياً عليه السلام فان سرك ان أسمعك ذلك منها اسمعتك. فقال: نعم. قال: فاذا كان غداً حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعد واکمن في جانب الدار. قال: فلما كان من الغد كمن في جانب الدار وجاء الرجل فكلمها فتبين ذلك منها فخلى سبيلها وكانت تعجبه.

٢١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة عن سندي عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرأة العارفة هل أزوجه الناصب؟ قال: لا لأن الناصب كافر. قال: فأزوجه الرجل غير الناصب ولا العارف؟ فقال: غيره أحب الي منه.

٢٢ - وعنه عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن الحسن بن رباط عن ابن اذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: ذكر الناصب فقال:

المستضعف من النواصب.

الحديث العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الحادي والعشرون: ضعيف.

وظاهره الكراهة.

الحديث الثاني والعشرون: موثق.

لا تناكحهم ولا تأكل ذبيحتهم ولا تسكن معهم .

٢٣ - فأما الذي رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : بم يكون الرجل مسلماً يحل مناكحته وموارثته وبم يحرم دمه ؟ فقال : يحرم دمه بالاسلام اذا أظهر وتحل مناكحته وموارثته . فليس مناف لما قدمناه ، لأن من ظهر منه العداوة والنصب لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله لا يكون قد أظهر الاسلام بل يكون على غاية في اظهار الكفر والخبر انما تضمن من أظهر الاسلام وهؤلاء ليسوا بظاهري الاسلام ، والذي رواه :
٢٤ - الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تزوجوا في الشك ولا تزوجوهم لأن المرأة تأخذ من دين زوجها ويقهرها على دينه .

فليس بمناف لما قدمناه لأنه محمول على المستضعفات والبله منهن دون المعلنات المشهورات بعداوة من ذكرناه ، ويبين عما ذكرناه ما رواه :

٢٥ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عبد الحميد الطائي عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اتزوج مرجئة أو حورية؟ قال : لا ، عليك بالبله من النساء . قال زرارة : فقلت : والله ماهي المؤمنة أو كافرة قال أبو عبد الله عليه السلام : واين أهل ثنوى الله قول الله اصدق من قولك : « الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا » .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

الحديث الرابع والعشرون : موثق .

الحديث الخامس والعشرون : صحيح .

من يحرم نكاحهن بالأسباب ١٤٧

٢٦ - وعنه عن أحمد بن محمد عن جميل عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : عليك بالبله من النساء التي لا تنصب والمستضعفات .

٢٧ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : اصلحك الله اني اتخوف ان لا يحل لي ان اتزوج - يعني ممن لم يكن على مثل ما هو عليه - فقال : ما يمنعك من البله من النساء . قلت : وما البله ؟ قال : هن المستضعفات اللاتي لا ينصبن ولا يعرفن ما انتم عليه . قال الشيخ رحمه الله : (ومن سافح امرأة وهي ذات بعل لم يحل له العقد

قوله عليه السلام : وأين أهل تقوى الله قول الله

في بعض النسخ « تقرى » وفي الكافي « فأين أهل ثنوى الله عز وجل قول الله »^(١) الى آخره .

وقال الفاضل التستري رحمه الله : والصواب « ثنوى الله » والمراد منه الاستثناء أي أين من استثناء الله بقوله « الا المستضعفين من الرجال والنساء » .

قال في الصحاح : الثنيا بالضم الاسم من الاستثناء ، وكذلك الثنوى بالفتح^(٢) .

الحديث السادس والعشرون : صحيح .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

قوله : لم يحل له العقد

هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب مدعى عليه الاجماع ، واستدل عليه

(١) فروع الكافي ٣٤٨/٥ ، ح ٢ .

(٢) صحاح اللغة ٢٢٩٤/٦ .

عليها ابدأ، وكذلك ان سافحها وهي في عدة من بعل له عليها رجعة فانها لا تحل له ابدأ).^(١)

بمرفوعة أحمد بن محمد وخبر أديم بن الحر .

وقال السيد في شرح النافع : في الروايتين ضعف من حيث السند وقصور من حيث الدلالة ، ومن ثم نسب المحقق في الشرائع الحكم الى قول مشهور مؤذناً بتوقفه فيه ، وهو في محله ، وذات العدة الرجعية زوجة بخلاف البائن ، فلوزنا بذات العدة البائن أو عدة الوفاة ، فالوجه أنها لا تحرم عليه ، وليس لأصحابنا في ذلك نص^(١) انتهى .

وفي التحرير استوجه عدم التحريم وقال : ليس لأصحابنا فيه نص^(٢) . ثم مال الى التحريم .

وقال في شرح النافع : ويحتمل التحريم مع العلم . انتهى . وهل يلحق بها الموطوعة بالملك ؟ وجهان ، أصحهما : عدم التحريم . وأما العقد على ذات البعل ، فلا ريب في تحريمه ، والمشهور أنها لا تحرم بمجرد العقد ، وفي المسألة وجه بالتحريم مع العلم بكونها ذات بعل قياساً على المعتدة بالطريق الاولي ، وفيه نظر . هذا مع عدم الوصول ، وأما معه فان كان عالماً بالتحريم فهو زان محصن ، والزنا بذات البعل يقتضي التحريم مؤبداً كما مر وان كان جاهلاً قيل : تحرم كالمعتدة ، وقيل : لا تحرم تمسكاً بمقتضى الاصل واستضعافاً لدليل التحريم ، وبعض الروايات تدل على عدم التحريم ، ولا يبعد حمل أخبار النهي على الكراهة ، والاجتناب أحوط .

(١) شرح المختصر النافع للسيد العاملي مخطوط .

(٢) التحرير ١٤/٢ .

٢٨ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد رفعه ان الرجل اذا تزوج المرأة وعلم ان لها زوجاً فرق بينهما ولم تحل له ابداً .

٢٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن اديم بن الحر قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : التي تتزوج ولها زوج يفرق بينهما ثم لا يتعاودان ابداً .

ثم قال رحمه الله : (ومن عقد على امرأة في عدتها وهو عالم بذلك فرق بينهما ولا تحل له ابداً) .
يدل على ذلك ما رواه :

٣٠ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الميثمي عن زرارة بن أعين وداود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام وعبد الله بن بكير عن اديم بن بياح الهروي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : الملاعنة اذا لاعنها زوجها لم تحل له ابداً، والذي يتزوج المرأة في عدتها وهو يعلم لا تحل له ابداً، والذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ثلاث مرات

الحديث الثامن والعشرون : مرفوع .

الحديث التاسع والعشرون : موثق كالصحيح .

الحديث الثلاثون : موثق .

وفي بعض النسخ « عن المثنى » بدل « الميثمي » كما في الكافي^(١)، فالخبر

حسن .

ويتزوج ثلاث مرات لا تحل له ابداً ، والمحرم اذا تزوج وهو يعلم أنه حرام عليه لا تحل له ابداً .

٣١ - والذي رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن

واعلم أنه اذا تزوج الرجل امرأة في عدتها ، فالعقد فاسد قطعاً ، ثم ان كان عالماً بالعدة والتحريم حرمت بمجرد العقد ، وان كان جاهلاً بالعدة أو التحريم لم تحرم الا بالدخول ، وتلك الاحكام موضع نص ووافق .

ثم اعلم أن ظاهر اطلاق النصوص وعبارات الأصحاب يقتضي أن الدخول مع الجهل يقتضي التحريم ان كان العقد في العدة وان لم يكن الدخول فيها ، لكن ذكر في المسالك أن وطىء الجاهل بالتحريم بعد العدة لا أثر له في التحريم وان تجدد له العلم ، وانما المحرم الوطىء فيها ، أو العلم بالتحريم حاله العقد ، ولا أعلم في الرواية ولا لغيره تصريحاً بما ذكره .

ولا فرق في الاحكام المذكورة بين العدة الرجعية والبائنة وعدة الوفاة وعدة الشبهة ، ولا بين العقد الدائم والمنقطع . وفي الحاق مدة الاستبراء بالعدة وجهان أقربهما : العدم .

ويجري الوجهان في العقد الواقع بعد الوفاة المجهولة ظاهراً ، والاقوى عدم التحريم لعدم وقوعه في العدة ، لانها انما تكون بعد بلوغ الخبر .

الحديث الحادى والثلاثون (١) : موثق .

ولا خلاف في تحريم عقد المحرم مع العلم بالتحريم ، وان كان جاهلاً فسد عقده ولم تحرم على الأشهر الاقوى ، ومنهم من أطلق التحريم من غير فرق بين

(١) والمراد بهذا الحديث هو السند الثانى المذكور فى الحديث الثلاثين .

أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل ان تمضي لها اربعة اشهر وعشر؟ فقال : اذا كان دخل بها فرق بينهما ثم لم تحل له ابدأ واعتدت بما بقي عليها من الاول واستقبلت عدة اخرى من الاخر ثلاثة قروء، وان لم يكن دخل بها فرق بينهما واعتدت ما بقي عليها من الاول وهو خاطب من الخطاب .

قوله عليه السلام «وهو خاطب من الخطاب» محمول على من عقد عليها وهو لا يعلم انها في عدة فحينئذ يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها ، يدل على ذلك ما رواه :

٣٢- محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد ابن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة أهي ممن لا تحل له ابدأ؟ فقال : لا اما اذا كان بجهالة فليتزوجها بعد ما تنقضي عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك. فقلت : بأي الجهالتين اعذر بجهالته ان يعلم ان ذلك محرم عليه ام بجهالته انها في عدة؟ فقال : احدى الجهالتين اهون من الاخرى، الجهالة بأن الله حرم ذلك عليه وذلك انه لا يقدر على الاحتياط معها . فقلت : فهو في الاخرى معذور؟ قال : نعم اذا انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها . فقلت . وان كان احدهما متعمداً والاخر بجهالة؟ فقال : الذي تعمد لا يحل له أن يرجع الى صاحبه ابدأ .

العالم والجاهل، وجماعة أطلقوا التحريم مع العلم ومع الدخول في حالة الجهل.

الحديث الحادى والثلاثون : حسن .

الحديث الثانى والثلاثون : صحيح .

٣٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير وعن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي ابراهيم عليه السلام : بلغنا عن ابيك عليه السلام ان الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم تحل له ابداً . فقال : هذا اذا كان عالماً فاذا كان جاهلاً فارقها وتعتمد ثم يتزوجها نكاحاً جديداً .

ومتى عقد عليها وهي في العدة ثم دخل بها لم تحل له ابداً سواء كان عالماً أو جاهلاً .

٣٤ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا تزوج الرجل المرأة في عدتها ودخل بها لم تحل له ابداً عالماً كان أو جاهلاً ، وان لم يدخل بها حلت للجاهل ولم تحل للآخر .

ومتى كان قد دخل بها لزمته عدتان تمام عدتها من الاول وعدة اخرى من الذي دخل بها بعد العقد عليها .

ويدل على أن الجاهل بالحكم ومورده معذور الا ما أخرجه الدليل ، وهذا ينفع في كثير من الاحكام في سائر الأبواب .

الحديث الثالث والثلاثون : حسن موثق .

الحديث الرابع والثلاثون : ضعيف .

قوله رحمه الله : لزمته عدتان

قال السيد في شرح النافع : وهل يجب عليها استيناف عدة لوطيء الشبهة بعد اكمال الاولى ؟ قيل : نعم ، واختاره الأكثر لحسنة الحلبي ومحمد بن مسلم . وقيل يجزي عدة واحدة ، حكاه المحقق ولم نعرف قائله ، ويدل عليه روايات كثيرة ،

٣٥ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن محمد بن مسلم قال : قلت له : المرأة الجبلية يتوفى عنها زوجها فتضع وتزوج قبل ان تمتد اربعة اشهر وعشراً . فقال : اذا كان الذي تزوجها دخل بها فرق بينهما ولم تحل له ابدأ واعتدت بما بقي عليها من عدة الاول واستقبلت عدة اخرى من الاخر ثلاثة قروء ، وان لم يكن دخل بها فرق بينهما واتمت باقي عدتها وهو خاطب من الخطاب .

٣٦ - والذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها قال : يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منهما جميعاً .

وأجاب عنها الشيخ بالحمل على ما اذا لم يكن الثاني قد دخل بها ، وهو بعيد لان قوله عليه السلام « وتعد عدة واحدة منهما جميعاً » يقتضي دخول الثاني قطعاً ، اذ لعدة له مع عدم الدخول اجمعاً ، نعم يمكن حمل الاستيناف على الاستحباب ، كما مال اليه بعض المحققين من المتأخرين ^(١) .

الحديث الخامس والثلاثون : موثق .

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

ويمكن حمل تلك الأخبار على ما اذا كانا عالمين بالعدة والتحریم ، فانه زنا لا يوجب عدة ، والاخبار الدالة على العديتين على الجهل .

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

٣٧ - ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها أو نعي إليها فتزوجت ثم قدم زوجها بعد ذلك فطلقها؟ قال: تعتد منهما جميعاً ثلاثة أشهر عدة واحدة وليس للأخير أن يتزوجها ابداً.

٣٨ - سعد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن جميل عن ابن بكير عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تتزوج في عدتها؟ قال: يفرق بينهما وتعتد عدة واحدة منهما جميعاً.

فليس بمناف لما ذكرناه، لأنه ليس في هذه الأخبار أنه كان دخل بها ونحن إنما أوجبنا العدة الثانية عليها إذا كان قد دخل بها، فأما إذا لم يدخل بها فيجزئها عدة واحدة ولا تنافي بين الأخبار.

ومتى كان قد دخل بها لزمه المهر بما استحل من فرجها وإن لم يكن قد دخل بها فلا شيء لها.

٣٩ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ومحمد

الحديث السابع والثلاثون: موثق كالصحيح.

والفرق بين هذا الخبر والأخبار السابقة ظاهر، لأنه كان المفروض في الأخبار السابقة وقوع الوطء في أثناء العدة، فكان لا تكفي بقية العدة للوطء المحتاج إلى تمام العدة، بخلاف هذا الخبر فإن طلاق الزوج طراً بعد التفريق، فمبده العديتين واحد، فلذلك تكفي عدة واحدة منهما.

الحديث الثامن والثلاثون: موثق كالصحيح.

وفي بعض النسخ «وعن أبي العباس» فالخبر صحيح.

الحديث التاسع والثلاثون: موثق.

ابن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال: سألته عن رجل تزوج امرأة في عدتها؟ فقال: يفرق بينهما فان كان قد دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ويفرق بينهما ولا تحل له ابداً، وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها من مهرها .

ومتى اعطاها المهر ولم يدخل بها رجع عليها بذلك .

٤٠ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان وأبي المعز عن أبي بصير قال: سألته عن رجل يتزوج امرأة في عدتها ويعطيها المهر ثم يفرق بينهما قبل ان يدخل بها؟ قال: يرجع عليها بما اعطاها . ومتى دخل بها وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر كان لاحقاً بالزوج الأول ، وان كان لمسته أشهر أو ما زاد عليه كان لاحقاً بالآخر .

٤١ - روى ذلك محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل عن بعض أصحابه عن احدهما عليهما السلام في المرأة تزوج في عدتها . قال: يفرق بينهما وتعقد عدة واحدة منهما جميعاً ، وان جاءت بولد لسته اشهر أو اكثر فهو للأخير ، وان جاءت بولد لأقل من ستة اشهر فهو للأول . ومتى تزوجت المرأة في عدتها بجهالة ثم قذفها زوجها بالزنى بما فعلته وجب عليه حد القاذف ، وان كانت عالمة بذلك لم يجب عليه شيء ووجب عليها الحد حد الزاني .

واعلم أنه انما يلزم المهر مع الجهل، واختلف في لزوم المسمى أو مهر المثل ذهب الشيخ وجماعة الى الاول ، والثاني أوفق بأصولهم .

الحديث الاربعون : صحيح .

الحديث الحادي والاربعون : ضعيف .

٤٢ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس والهيثم عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن علي بن بشير النبال قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة في عدتها ولم يعلم وكانت هي قد علمت انه بقي من عدتها وانه قذفها بعد علمه بذلك. فقال: ان كانت علمت ان الذي صنعت محرم عليها فقدمت على ذلك فان عليها الحد حد الزاني ، ولا ارى على زوجها حين قذفها شيئاً، وان فعلت ذلك بجهالة منها ثم قذفها بالزنى ضرب قاذفها الحد وفرق بينهما وتعتمد ما بقي من عدتها الاولى وتعتمد بعد ذلك عدة كاملة .

قال الشيخ رحمه الله : (ومن فجر بغلام فأوقفه لم تحل له اخته ولا امه ولا أمه ولا ابنته ابداً) .

الحديث الثاني والاربعون : مجهول ، ويحتمل الصحة .

قوله : لم تحل له اخته

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، وظاهرهم أنه موضع وفاق، وانما يحرم المذكورات مع سبق الفعل على العقد ، فلوسبق العقد على الفعل فلا تحريم، للأصل ولقوله عليه السلام « لا يحرم الحرام الحلال » كذا ذكره الاصحاب، لكن روى ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يأتي أخا امرأته، فقال : اذا أوقفه فقد حرمت عليه^(١).

قيل : ولو فارق من سبق عقدها على الفعل ، فالظاهر أنه يجوز له تجديد النكاح وهو مشكل والاحوط المفارقة ، وان كان الاظهر عدمها، والاقرب أنه لا يحرم على المفعول بسببه شيء ، ونقل عن بعض الاصحاب تعلق التحريم به كالفاعل ، وهو

(١) فروع الكافي ٤١٨/٥ ، ح ٤ .

٤٣ - روى ذلك محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن علي بن اسباط عن موسى بن سعدان عن بعض رجاله قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فقال له : جعلت فداك ما ترى في شابين كانا مضطجعين فولد لهذا غلام وللآخر جارية أيحل أن يتزوج ابن هذا ابنة هذا ؟ قال : فقال : نعم ، سبحان الله لم لا يحل له ! ؟ فقال له : انه كان صديقاً له . قال فقال : وسبحان الله وان كان فلا بأس . قال : انه كان يكون بينهما ما يكون بين الشباب ؟ قال : لا بأس . فقال : انه كان يفعل به . قال : فأعرض بوجهه ثم اجابه وهو مستتر بذراعه فقال : ان كان الذي كان منه دون الايقاب فلا بأس أن يتزوج ، وان كان قد أوقب فلا يحل له ان يتزوج .

ضعيف .

وفي تعدي الحكم الى الأم وان علمت والبيت وان سلفت اشكال ان لم يكن الحكم اجماعياً ، ولا يتعدى الى بنت الاخت لعدم صدق الاخت ، والاقوى أنه لا فرق في الفاعل والمفعول بين الصغير والكبير لعموم الأخبار .

الحديث الثالث والاربعون : ضعيف .

وتجاهله عليه السلام وعدم الحكم بالكنايات مع وجود القرائن ، للايدان بشدة قبح هذا الفعل ، فكأنه مما لا يمكن أن ينسب أحد مثل ذلك الى أحد ، أو لتعليم أنه لا يقبل في الشهادة على مثل ذلك الا بالصريح .

وقال الوالد العلامة نورالله قبره : يدل على حرمة بنت اللائط على ابن المفعول وبالعكس ، ولم يقل به أحد من الأصحاب ، والاحتياط الترك . انتهى .

وظاهر الكليني القول به حيث أورده في كتابه (١) .

٤٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يعبث بالغلام . قال : اذا اوقب حرمت عليه اخته وابنته .

٤٥ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن اسماعيل عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لعب بغلام هل تحل له امه ؟ قال : ان كان ثقب فيه فلا .

قال الشيخ رحمه الله : (من قذف امرأته بالزنى وهي خرساء أو صماء فرق بينهما ولم تحل له ابداً) .

٤٦ - روى ذلك الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي بصير قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قذف امرأته بالزنى وهي خرساء أو صماء لا تسمع ما قال ؟ فقال : ان كان لها بينة تشهد لها عند الامام جلده الحد و فرق بينهما ثم لا تحل له ابداً ، وان لم يكن لها بينة فهي حرام عليه ما اقام معها ولا اثم عليها منه .

الحديث الرابع والاربعون : صحيح .

وقال الوالد قدس سره : الايقاب الادخال ، ولا يلزم أن يكون بكل الحشفة ، لصدقه بادخال البعض أيضاً ، كما ذكره الاصحاب .

الحديث الخامس والاربعون : موثق .

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

قوله : فرق بينهما ولم تحل له ابداً

لإخلاف في أصل هذا الحكم ظاهراً بين الأصحاب ، واختلفوا في أنه هل يعتبر

قال الشيخ رحمه الله : (ومن لاعت امرأته فرق بينهما ولم تحل له ابدأ) .
 ٤٧ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
 عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته
 عن الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق ثم يراجع ثم يطلق ؟ قال : لا تحل له ابدأ
 حتى تنكح زوجاً غيره فيتزوجها رجل آخر فيطلقها على السنة ثم ترجع الى زوجها
 الاول فيطلقها ثلاث مرات على السنة فتنكح زوجاً غيره فيطلقها ثم ترجع الى زوجها
 الاول فيطلقها ثلاث مرات على السنة فتلك التي لا تحل له ابدأ ، والملاعنة لا تحل
 له ابدأ .

٤٨ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال : اذا طلق الرجل المرأة فتزوجت ثم طلقها فتزوجها الاول ثم طلقها

الخرس والصمم معاً أو يكفي أحدهما ، وخبر هشام في أكثر نسخ الكافي بالواو ،
 وكذا في موضع من هذا الكتاب سيأتي ، ولا يبعد الاكتفاء بالخرس وحده ، لحسنة
 الحلبي وابن مسلم ، ورواية محمد بن مروان ، وقيد الأصحاب الحكم بالذف بما
 يوجب اللعان ، فيقتضي عدم التحريم لو لم يدع المشاهدة ، أو أقام عليها البينة ،
 والأخبار مطلقة . ولا فرق بين كون الزوجة مدخولاً بها وعدمه .
 ولو قذفت السليمة الأصم والخرس فالمشهور عدم التحريم ، وقيل بالمساواة
 وهو ظاهر اختيار ابن بابويه ، وبه رواية رسالة في الصمم .

الحديث السابع والاربعون : ضعيف على المشهور .

والحكمان اجماعيان كما سيأتي .

الحديث الثامن والاربعون : صحيح .

فتزوجت رجلاً ثم طلقها فتزوجت الأول فإذا طلقها على هذا ثلاثاً لم تحل له أبداً. قال الشيخ رحمه الله : (ومن فجر بعمته أو خالته حرمت عليه ابنتاهما ولم تحل له بنكاح ابداً) .

قوله عليه السلام : فتزوجت

أي : بعد ثلاث تطليقات ، وكذا البواقي لبصير تسع تطليقات كما سيأتي في محله .

قوله : حرمت عليه ابنتاهما

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، وجعلوه مستثنى من الحكم بعدم التحريم بالزنا السابق ، والرواية انما تضمنت حكم الخالة ، فالحاق العممة يحتاج الى دليل ، لكن الامر في ذلك هين ، لانا أثبتنا أن الزنا السابق ينشر حرمة المصاهرة مطلقاً ، ونازع ابن ادريس في هذا الحكم وقال : وقد روي أن من فجر بعمته أو خالته لم تحل له ابنتاهما أبداً ، أورده الشيخ في النهاية^(١) والمفيد في المقنعة^(٢) والسيد في الانتصار^(٣) ، فان كان على المسألة اجماع فهو الدليل ، وان لم يكن اجماع فلا دليل .

وقال العلامة في المختلف بعد ايراد كلامه : وهذا يشعر بعدم جزمه بالتحريم ، ولا بأس بالتوقف في هذه المسألة ، لعموم « وأحل لكم ما وراء ذلكم »^(٤) ولا

(١) النهاية ص ٤٥٣ .

(٢) المقنعة ص ٧٧ .

(٣) الانتصار ص ١٠٨ .

(٤) مختلف الشيعة ص ٧٧ كتاب النكاح .

من يحرم نكاحهن بالأسباب ١٤١

٤٩ - روى ذلك علي بن الحسن الطاطري قال : حدثني محمد بن أبي حمزة
ومحمد بن زياد عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله محمد بن مسلم
وأنا جالس عن رجل نال من خالته وهو شاب ثم ارتدع أيتزوج ابنتها ؟ قال : لا
قال : انه لم يكن افضى اليها انما كان شيء دون ذلك ؟ قال : كذب .
ومن تزوج بصبيبة فدخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم تحل له
أبداً .

٥٠ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن
يعقوب بن يزيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا خطب
الرجل المرأة فدخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم تحل له ابداً .

يخلو من غرابة، لانه ذهب في هذا الكتاب الى أن الزنا السابق يشترحه المصاهرة
مطلقاً ، ولا يبعد حمل رواية المنع على الكراهة ، جمعاً بين الادلة ، والاحتياط
العمل بالمشهور .

الحديث التاسع والاربعون : موثق .

قوله عليه السلام : كذب

لعله كان السؤال عن واقعة خاصة وعلم عليه السلام كذب الرجل فأخبر به ،
ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يصدق في هذا الدعوى ، والأول أظهر .

الحديث الخمسون : ضعيف .

ولاخلاف في تحويم وطء الانثى قبل أن تبلغ تسعاً ، ولو دخل بها قبل التسع

١ - روى محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشا عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وشد العظم .

٢ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان

وقال الصدوق في المقنع : لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وشد العظم ، قال : وروي أنه لا يحرم من الرضاع الا رضاع خمسة عشر يوماً ولياليهن ليس بينهن رضاع ، وبه كان يفتي شيخنا محمد بن الحسن رحمه الله . ثم قال : وروي أنه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين ، وروي أنه لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضع من ثدي واحد سنة ^(١) . انتهى .

وقد روى رواية الحولين والسنة في الفقيه ^(٢) ، وهما أبعد من أخبار العامة وأقوهم ، وبالجملته المسألة قوية الاشكال ، وللاحتياط فيه مجال .

الحديث الاول : ضعيف .

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته : لاختلاف فيما ذكر في هذا الخبر ، لكنهم اختلفوا في أنه هل هي علامة برأسها أو مجمل يفسره اليوم والمليمة والعدد ؟ والاكثر على الاول ، وان كان الأظهر الثاني ، فعلى الاول يرجع الى قول الاطباء العارفين الثقات ، ثم اختلفوا في أنه هل يكفي فيه الواحد وأنه من باب الاخبار أو يحتاج الى العدلين لانه من باب الشهادة ؟ والمشهور الثاني .

الحديث الثاني : حسن .

(١) المقنع ص ١١٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٠٥ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم .
 ٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زياد القندي عن
 عبد الله بن سنان عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : يحرم من الرضاع
 الرضعة والرضعتان والثلاثة ؟ قال : لا الا ما اشتد عليه العظم ونبت اللحم .
 فان قيل : ليس في شيء من هذه الاخبار ذكر العشر رضعات وانتم قد ذكرت
 الفتيا بعشرة رضعات انها تحرم . قيل له : قد فسروا في اخبار أخر أن الذي ينبت
 اللحم ويشد العظم عشر رضعات فأغنى ذلك عن ذكرها ها هنا ، روى ذلك :

الحديث الثالث : حسن موثق .

واعلم أن للرضاع تقديرات ثلاث : احدها العدد ، وقد مر . والثاني اليوم
 والليلة ، كما تقدم ، والثالث انبات اللحم وشد العظم . ومقتضى النصوص أنه لا يكفي
 أحدهما كما هو المشهور ، خلافاً للشهيد في بعض فتاواه حيث اجتزأ بأحدهما ،
 ولا دليل عليه .

وقال السيد في شرح النافع : وقع في بعض الاخبار التقدير بما أنبت اللحم
 وشد العظم ، وفي بعضها بما أنبت اللحم والدم ، والظاهر حصول التلازم بين ما ينبت
 اللحم ويشد العظم ، ومن ثم اكتفى جمع من الاصحاب بأحد الامرين ^(١) .
 وأقول : لا يبعد أن يكون ذلك موكولاً الى العرف ، وليس الغرض منه تحديد
 الرضعات ، بل نفي ما ذكره المخالفون من الاكتفاء برضعة واحدة ونحوها ، فان
 في العرف انما تستعمل احدى هاتين العبارتين في من استمر على أكل أو شرب مدة
 مديدة ، بل هذه الاخبار بالسنة والحوالين أنسب ، والله يعلم .

(١) شرح المختصر مخطوط .

٤ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن علي ابن الحكم عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : انا اهل بيت كثير فر بما كان الفرح والحزن يجتمع فيه الرجال والنساء فر بما استحيت المرأة ان تكشف رأسها عند الرجل الذي بينها وبينه الرضاع وربما استحيا الرجل ان ينظر الى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع ؟ فقال : ما انبت اللحم والدم فقلت : فما الذي ينبت اللحم والدم ؟ فقال : كان يقال عشر رضعات . فهل يحرم بعشر رضعات ؟ فقال : دع ذا . وقال : ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع .

٥ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم من الرضاع الا ماشد العظم وانبت اللحم ، فأما الرضعة والرضعتان والثلاث حتى بلغ عشرأ اذا كن متفرقات فلا بأس .

٦ - فأما مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : حسن .

ولعله سقط في السند مسعدة بن صدقة^(١) أو ابن زياد ، لان هارون لا يروي عن الصادق عليه السلام ، فلو كان الساقط ابن زياد كان الخبر أيضاً حسناً ، ولو كان ابن صدقة كان ضعيفاً ، والظاهر الاول كما سيأتي .

وهذه الرواية بالدلالة على نقيض المدعى أولى ، والتقية فيها وفيما قبلها ظاهرة .

الحديث السادس : صحيح .

(١) وموجود في المطبوع من المتن .

ما يحرم من النكاح من الرضاع ١٤٧

السلام قال : قلت ما يحرم من الرضاع ؟ قال : ما انبت اللحم وشد العظم . قلت : فيحرم عشر رضعات ؟ قال : لا لأنها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم عشر رضعات .
٧ - وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : عشر رضعات لا يحرم شيئاً .

٨ - وعنه عن اخويه عن أبيهم عن عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : عشر رضعات لا تحرم .

٩ - وعنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان أو غيره عن عمر بن يزيد قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : خمسة عشر رضعة لا تحرم .

فهذه الأخبار كلها وما في معناها محمولة على انه اذا كانت الرضعات العشر متفرقات ، فأما اذا كانت متواليه فانها تحرم ، وقد تضمن ذلك الخبر الذي قدمناه وهو خبر هارون بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام وهو قوله لما ذكر العشر رضعات قال «لأبأس به اذا كن متفرقات» ، فدل على انها اذا كانت متواليه فانها تحرم ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

١٠ - علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن بنت الياس عن عبدالله بن

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : موثق .

الحديث التاسع : مرسل كالصحيح .

الحديث العاشر : موثق .

سنان عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين؟ قال: لا تحرم ، فعددت عليه حتى كملت عشر رضعات فقال : اذا كانت متفرقة فلا .

فدل هذا الخبر أيضاً على انها اذا كانت متوالية فانها تحرم .

١١ - روى محمد بن أحمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد العبدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم الرضاع الا ما شد العظم وأنت اللحم فأما الرضعة والثنتان والثلاث حتى بلغ العشر اذا كن متفرقات فلا بأس .
والذي اعتمده في هذا الباب وينبغي ان يكون العمل عليه الخبر الذي رواه:

١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جميل بن صالح عن زياد بن سوقة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم وليلة أو خمس عشرة رضعات متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينها رضعة امرأة غيرها، ولو ان امرأة ارضعت

الحديث الحادى عشر : صحيح .

الحديث الثانى عشر : موثق .

قوله عليه السلام : من امرأة واحدة

من شرائط الرضاع أن يكون اللبن لمرضعة واحدة من لبن فحل واحد، فلو رضع الصبي بعض العدد المعتبر من لبن امرأة وأكمل من أخرى ، لم ينشر الحرمة وان اتحد الفحل ، ونقل في التذكرة الأجماع عليه، وكذا لو أرضعته امرأة

غلاماً أو جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما .

فلا تنافي بين هذا الخبر وبين الأخبار التي قدمناها ، لأن الأخبار التي تضمنت ذكر شد العظم وانبات اللحم ليس فيها ذكر عدد الرضعات ولا يمتنع أن يكون قدر ذلك ما فسره في هذا الخبر ، فأما حديث عبيد بن زرارة خاصة فإنه لما ذكر أبو عبد الله عليه السلام عشر رضعات فأضاف إلى غيره أنه مما ينبت اللحم ويشد العظم وقال : كذا يقال ، ولما سأله عما عنده فقال له : دع ذا ولم يجبه ، فدل على أنه لم يكن راضياً بذلك .

واحدة الرضاع المعتبر من لبن فحلين ، بأن أرضعته من لبن زوجها بعض الرضعات ، ثم فارقتها الزوج فتزوجت بغيره ، فأكملت الرضعات من لبن الزوج الثاني ، فإن ذلك لا ينشر الحرمة بين الولد والمرضعة ، وادعى في التذكرة الاجماع على هذا الحكم أيضاً ، وسيأتي الكلام فيه في معنى اتحاد الفحل .

ثم ان في متن الخبر اختلالاً وتشويشاً في أكثر النسخ ، والظاهر ما في بعض نسخ الاستبصار ، وهو هكذا : ولو أن امرأة أرضعت غلاماً وجارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتها امرأة أخرى - إلى آخر الخبر^(١) . فيكون مثلاً لتعدد الفحل والمرضعة معاً ، فإن خمس عشرة رضعة لم تتم للمرضعين لامن امرأة واحدة ولامن فحل واحد ، فلا يدل على عدم التحريم اذا أرضعت امرأة اثنين من لبن فحلين كلا منهما تمام العدد من فحل كما سيأتي .

وعلى ما في أكثر النسخ من قوله « أرضعت غلاماً أو جارية » إلى قوله « أرضعتها امرأة أخرى » فلا يكاد يستقيم ، وربما يقال : ضمير « أرضعتها » راجع إلى المرأة

وأما الأخبار الاخر فليس فيها صريح وانما تعلقنا فيها بدليل الخطاب، ودليل الخطاب انما يمكن التعلق به اذا لم يكن هناك ما يصرف عنه ، وهذا الخبر الذي أوردناه صارف عن ذلك فينبغي أن يكون العمل عليه ولا تنافي بين الأخبار .

١٣ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد ابن سنان عن حربز عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يحرم من الرضاع الا المجبورة أو خادم أو ظئر قد رضع عشر رضعات يروى الصبي وينام .

فهذا الخبر ايضاً لا ينافي ما قدمناه من الأخبار لأنه متروك الظاهر لأنه قد حرم

المرضعة، وضمير « نكاحها » راجع الى الامرأة وأمها ، أي: ليس بحرام على أحد من جهة الجمع بين الام والبنيت لعدم كمال الرضاع، أو على الغلام من جهة الامومة والجدودة ، ولا يخفى ما فيه من البعد من جهات شتى .

الحديث الثالث عشر : ضعيف على المشهور .

والقائلون بالخمسة عشر ردوا هذا الخبر باشماله على حكمين مخالفين للاجماع، الأول اشتراط المجبورة والظئر ، والثاني اشتراط النوم . ويمكن أن يكون الأول لبيان التوالى ، فانه انما يكون في تلك النساء غالباً ، والثاني لبيان شبعه ، فان في الغالب يكون مع النوم ، فيكون كناية عن شبعه .

قوله عليه السلام : يروى الصبي وينام

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، لكن الأكثر لم يذكروا النوم، بل قالوا يصدر من قبل نفسه . وهل يعتبر صحة مزاج الولسد ؟ وجهان ، أظهرهما وأشهرهما ذلك ، ويحتمل عدم لاطلاق النص .

من الرضاع من لا تكون مجبورة ولا خادماً ولا ظئراً بأن تكون امرأة متبرعة فأرضعت انساناً مقدار ما يحرم ، وإذا كان الامر كذلك فلا اعتراض به ايضاً على ما قدمناه ، فأما قوله عليه السلام في آخر الخبر « عشر رضعات يروى الصبي وينام » تفسير لكل رضعة ، لأنه المفيد المعتبر دون المصحات على ما يذهب اليه المخالفون .

١٤ - فأما الذي رواه علي بن الحسن عن محمد بن الحسن عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرضاع الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتضلع ويتملى وينتهي نفسه .

١٥ - وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن اسماعيل قال : حدثني أبو الحسن بن ظريف عن ثعلبة عن ابان عن ابن أبي يعفور قال : سألته عما يحرم من الرضاع ؟ قال : إذا رضع حتى يتملي بطنه فان ذلك ينبت اللحم والدم وذاك الذي يحرم .

فهذان الخبران لا يعارضان ايضاً ما قدمناه ، لأنه لا تنافي بين قوله الذي يحرم

الحديث الرابع عشر : موثق .

قوله عليه السلام : الرضاع الذي ينبت اللحم

لعل المراد تمامية كل رضعة لا الاكتفاء برضعة واحدة ، والظاهر حملة على التقيية .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

قوله : فهذان الخبران

لا يخفي ما فيه من عدم الوفاء بالمرام ، والاحسن ما ذكره في الاستبصار ،

خمسة عشر رضعة متوالية وبين قوله هو ان يرضع حتى يتملى وينتهي نفسه وبين قوله رضاع يوم وليلة لأن هذه الثلاثة حدود عبارة عما ينبت اللحم ويشد العظم ، فأياها حصل العلم به عرف به التحريم ولا تضاد فيها على وجه من الوجوه .

١٦ - فأما الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن علي بن مهزيار عن أبي الحسن عليه السلام انه كتب اليه يسأله عن الذي يحرم من الرضاع ؟ فكتب عليه السلام : قليله وكثيره حرام .

حيث قال : فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الأول الذي اعتمدهنا ، لان قوله « اذا رضع حتى يتملىء بطنه » تفسير لكل رضعة ، لانه المعتبر في هذا الباب ، دون أن يكون المراد بالرضعات المصبات ، كما يذهب اليه كثير من الناس ، فان ذلك هو الذي ينبت اللحم ويشد العظم ^(١) . انتهى .

وظاهر عبارته هنا أن الرضعة الكاملة أيضاً من حدود شد العظم ونبت اللحم ، ولا يخفى منافاته لما مر منه وسيأتي . ويمكن حمله على أن المراد بالحدود أعم من العدد وأوصاف كل واحدة منها ، فالخبران لتحديد كل رضعة وسائر الاخبار لعددها .

الحديث السادس عشر : صحيح .

ويمكن حمله على أن المعنى أن بعد كمال الحولين يحرم قليل الرضاع وكثيره ، فيقرأ قوله « عما يحرم » على بناء المجرد . وأما الوجه الأول للمشيخ قدس سره ففي غاية التشويش ، فان الزيادة على الحد ليس مما له مدخل في التحريم حتى يقال قليله وكثيره سواء ، ولو كان يقول المراد بالقليل العشر أو الخمس عشرة لكان له وجه ، والحمل على التقية أظهر الوجوه .

ما يحرم من النكاح من الرضاع ١٥٣

فهذا الخبر محمول على ان قليله وكثيره حرام بعد ما يبلغ الحد الذي يحرم
أوزيد عليه فان الزيادة قلت أو كثرت فانها تحرم، ويجوز ان يكون خرج مخرج
التقية لأنه موافق لمذهب بعض العامة .

١٧ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا
عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه
السلام انه قال : الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا تحل له ابداً .

فهذا الخبر أيضاً محمول على ما قدمناه من الوجهين في الخبر الأول، ويشهد
بذلك طريقه، لأن طريق هذا الخبر رجال العامة والزيدية ولم يروه غيرهم، وما هذا
سبيله لا يجب العمل به .

١٨ - فأما ما رواه الحسن بن سماعة عن الحسن بن حذيفة بن منصور عن
عبيد بن زرارة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال سألته عن الرضاع
فقال : لا يحرم الرضاع الا ما ارتضعا من ثدي واحد حولين كاملين .

فهذا الخبر نحمله على ان قوله «حولين كاملين» يكون ظرفاً للرضاع ، فكأنه
قال : لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضعا من ثدي واحد في حولين كاملين ، وانما
قلنا ذلك لأن الرضاع اذا كان بعد الحولين فانه لا يحرم ، يدل على ذلك ما رواه :

الحديث السابع عشر : ضعيف أو موثق .

الحديث الثامن عشر : ضعيف .

ولعل المراد من الثدي الواحد كون الرضعات من امرأة واحدة، ثم ان ظاهره
وسائر الأخبار اعتبار الامتصاص من الثدي ، وعليه معظم الأصحاب ، وخالف
ابن الجنيد واكتفى بالوجود في الحلق ، وهو أحوط وان كان الأشهر أظهر ،
لانصراف الالفاظ الي المعهود الغالب .

١٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبد الله عن علي بن اسباط قال : سألت ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال : ما تقولون في امرأة ارضعت غلاماً سنتين ثم ارضعت صبياً لها اقل من سنتين حتى تمت الستان أفسد ذلك بينهما ؟ قال : لا يفسد ذلك بينهما لأنه رضاع بعد فطام وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا رضاع بعد فطام أي انه اذا تم للغلام سنتان أو الجارية فقد خرج من حد اللبن فلا يفسد بينه وبين من يشرب منه ، قال : وأصحابنا يقولون : انه لا يفسد الا ان يكون الصبي والصبية يشربان شربة شربة .

الحديث التاسع عشر : موثق موقوف .

وأجمع الأصحاب على أن من شرائط الرضاع المحرم وقوعه قبل أن يستكمل المرتضع الحولين ، ونقل عن ابن الجنيدي أنه حكم بالتحريم اذا وقع الرضاع بعد الحولين ولم يتوسط بين الرضاعين فطام ، محتجاً بخبر داود بن الحصين ، ولا يخلو من قوة ، وان ادعى الشهيد رحمه الله الاجماع على خلافه . ولو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما حصل التحريم على المشهور .

ونقل عن ابن أبي عقيل أنه قال : الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل الفطام ، وفهم منه أن من فطم قبل الحولين ثم ارتضع لا يكون رضاعه محرماً ، وقد يأول كلامه بأن المراد الفطام الشرعي ، أي : قبل أن يستحق الفطام ، هذا كله في المرتضع .

وأما ولد المرضعة - وهو الذي حصل اللبن من ولادته - فهل يشترط كونه في الحولين حين الارتضاع ؟ ذهب أبو الصلاح وابن حمزة وابن زهرة الى الاشتراط ، والمشهور العدم . وظاهر الخبر الاشتراط ، لكنه موقوف ومشمول على ما لم يقل به أحد ، ولعل هذا من مذاهب الفطحية .

٢٠ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم .

٢١ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لارضاع بعد فطام . قال : قلت جعلت فداك وما الفطام؟ قال : الحولين اللذين قال الله عز وجل .

٢٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس ابن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال الرضاع بعد الحولين قبل أن يفطم يحرم .

فهذا خبر شاذ لا يعارض ما قدمناه من الأخبار لكثرتها ، ويجوز أن يكون خرج مخرج التقية لأنه مذهب لبعض العامة ، وأما الذي رواه :

الحديث العشرون : مجهول .

واستدل به لما فهم من مذهب ابن أبي عقيل ، وأول بما أول به كلامه كما مر ، فيكون « قبل أن يفطم » تأكيداً لقوله « قبل الحولين » لبيان أن قبل الفطام الوارد في سائر الأخبار المراد به قبل الحولين ، ولا يخفى بعده .

الحديث الحادى والعشرون : ضعيف .

الحديث الثانى والعشرون : موثق .

ويدل على مذهب ابن الجنيد كما مر ، وحكى في التذكرة قولاً بأنه اذا كان في الشهرين بعد الحولين فالنشر ثابت ، ولعل مستند القائل هذا الخبر . ويمكن حمله على الحولين لولد المرضعة ، ويكون قبل مضي الحولين من المرتضع ، أو

٢٣- العلاء بن رزین عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرضاع فقال: لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضع من ثدي واحد سنة .
فهذا الخبر نادر مخالف للاحادیث كلها وما كان هذا سبيله لا يعترض به الأخبار الكثيرة .

قال الشيخ رحمه الله : (والنسب بالرضاع من قبل الاب خاصة) .
يدل على ذلك ما رواه :

٢٤ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال : هو ما ارضعت امرأتك من لبنك ولبن ولدك ولد امرأة اخرى فهو حرام .

يقراً « يحرم » على صيغة المجرد ، أي الرضاع بعد الحولين حرام .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

وظاهر الصدوق في الفقيه (١) العمل بخبر السنة والسنتين وان لم ينسب اليه ، ونقل في المقنع (٢) أنه روي خمسة عشر يوماً ، ونسب القول الى شيخه ابن الوليد كما مر ، ومنهم من قرأ « سنه » بتشديد النون والاضافة الى الضمير والضمير راجع الى الرضاع ، أي : من الرضاع والمراد الحولين . ولا يخفى ما فيه .

الحديث الرابع والعشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : فهو حرام

أي : عليك ، أي على ولدك أو الاعم .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٠٥ .

(٢) المقنع ص ١١١ .

٢٥ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منهما غلاماً فانطلقت احدى امرأته فأرضعت جارية من عرض الناس ايتبغى لابنه أن يتزوج بهذه الجارية؟ قال: لا لأنها أرضعت بلبن الشيخ .

٢٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج أخرى فولدت منه ولداً ثم انها أرضعت من لبنها غلاماً أيحل لذلك الغلام الذي أرضعته ان يتزوج ابنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخيرة؟ فقال: ما احب ان يتزوج ابنة فحل قد رضع من لبنه .

الحديث الخامس والعشرون : موثق .

قوله : لابنه

أي : من الامرة الاخرى ، والا فلا فائدة في فرض الامرأتين ، ويؤمى اليه التعليل أيضاً والخبر الاتي . ولاخلاف في أنه يحرم أولاد صاحب اللبن على المرتضع .

الحديث السادس والعشرون : صحيح .

وظاهره الكراهة ، لكن عموم «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يقتضي ذلك مع الاجماع المدعى فيه .

وجملة القول فيه : ان الله تعالى حرم بالنسب سبعاً ، وهي : الام وان علت ، فكل أم ولدت مرضعتك ، أو ولدت من ولدها ، أو أرضعتها ، أو ارتضعت من ولدها ولو بواسطة أو وسائط ، أو ولدت أباهاً أو جدها من الرضاعة نسباً أو رضاعاً ، أو

٢٧ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي

أرضعت أباك أو أمك ، أو أرضعت من ولد أحدهما نسباً أو رضاعاً ولو بواسطة أو وسائط ، أو ولدت من الرضاع نسباً أو رضاعاً ، فهي بمنزلة أمك .

والبنت وان سلفت ، وهي من الرضاعة كل بنت ارتضعت بلبنك أو بلبن من ولده نسباً أو رضاعاً ، أو أرضعتها امرأة ولدها نسباً أو رضاعاً ، وكذلك بناتها من النسب والرضاع ، فكلهن بمنزلة بنتك .

والاخت ، وهي من الرضاعة كل امرأة أرضعتها أمك ، أو أرضعت بلبن أبيك ، وكذا كل بنت ولدها المرضعة أو الفحل ، وكل بنت ارتضعت بلبن أبيك من الرضاعة ، أو أرضعتها أمك من الرضاعة على قول الطبرسي رحمه الله كما سيأتي .

والعمات والخالات ، وهن من الرضاع أخوات الفحل والمرضعة نسباً وأخواتهما رضاعاً من جهة صاحب اللبن ، ومن جهة المرضعة أيضاً على قول ، وأخوات من ولدهما من النسب والرضاع ، وكذلك كل امرأة أرضعتها واحدة من جداتك ، أو ارتضعت بلبن واحد من أجدادك ، والأخوات الرضاعية لابيك أو لامك أو لاحد من أجدادك أو جداتك .

وبنات الاخ وبنات الاخت ، وهن من الرضاعة بنات أولاد المرضعة والفحل نسباً ورضاعاً على ما ذكرنا ، وكذا كل أنثى أرضعتها أختك أو بعض بناتها وبنات أولادها من الرضاع والنسب وبناتها وبنات أولادها نسباً ورضاعاً ، وبنات كل أنثى ارتضعت بلبن أخيك أو ولدها نسباً أو رضاعاً .

كذا في النسخة التي بخط الشيخ ، فقوله « أرضعت » على صيغة المتكلم

والجواب مطابق .

الحديث السابع والعشرون : حسن .

قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أم ولد رجل أرضعت صبياً وله ابنة من غيرها
أيحل لذلك الصبي هذه البنت ؟ فقال : ما أحب أن يتزوج بنت رجل قد أرضعت
من لبن ولده .

٢٨ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن مهزيار قال :
سأل عيسى بن جعفر بن عيسى أبا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة أرضعت لي

قوله عليه السلام : ما أحب أن أتزوج

كذا في النسخة التي بخط الشيخ ، فقوله « أرضعت » على صيغة المتكلم
والجواب مطابق .

وفي الكافي^(١) وكثير من نسخ الكتاب^(٢) « أن يتزوج » فقوله عليه السلام « أرضعت »
على صيغة الغائبة ، فضمير « ولده » راجع الى الاب ، أو كان والده فصحف ،
والصواب النسخة الأولى .

الحديث الثامن والعشرون : صحيح .

والمشهور بين الأصحاب أنه يحرم أولاد صاحب اللبن على أب المرتضع
ولادة ورضاعاً ، وذهب الشيخ في المبسوط وجماعة الى عدم التحريم ، وهذا الخبر
حجة المشهور . وكذا ذهب من قال بحرمة أولاد صاحب اللبن الى حرمة أولاد
المرضعة ولادة ، وأما أولادها رضاعاً فالمشهور عدم التحريم ، وذهب الشيخ
الطبرسي الى التحريم هنا أيضاً ، لعدم اشتراط اتحاد الفحل عنده .

(١) فروع الكافي ٤٤١/٥ ، ح ٦ .

(٢) كما في المطوع من المتن .

صبياً فهل يحل ان اتزوج بنت زوجها؟ فقال لي: ما اجود ما سألت من هاهنا يؤتى أن يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل ، هذا هو لبن الفحل لاغيره . فقلت له : ان الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت لي ، هي بنت غيرها ؟ فقال: لو كن عشرأ متفرقات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بناتك .

٢٩ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار السابطي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غلام ارضع من امرأة أيحل له ان يتزوج اختها لايها من الرضاعة ؟ قال فقال : لا فقد رضعا جميعاً من لبن فحل واحد من امرأة واحدة . قال : قلت يتزوج اختها لامها من الرضاعة ؟ قال : لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل الذي ارضعت الغلام فاختلف الفحلان فلا بأس .

قوله عليه السلام : من هاهنا يؤتى

قال بعض الافاضل : أي يصاب ويأتي الجهل والغلط على الناس ، ثم فسر ذلك بقوله عليه السلام «أن يقول الناس حرمت عليه امرأته» يعني يقولون في تفسير لبن الفحل أنه هو الذي يصير سبباً لتحريم امرأة الفحل عليه ، ثم أضرب عن ذلك كأنه قال ليس الامر كما يقولون ، بل هذا الذي ذكرت أنت من ارضاع المرأة لصبي الرجل ونشره الحرمة الى ابنة زوجها على ذلك الرجل هو لبن الفحل لا ما يقولون ، وهذا الحديث يدل على تحريم أمر بسبب الرضاع ليس هو بمحرم في النسب .

الحديث التاسع والعشرون : موثق .

قوله : أن يتزوج أختها

أي: يتزوج المرتضع أخت المرضعة لايها أي امرأة أي أرضعتها والمرضعة

مرضعة أخرى بلبن فحل واحد ، واتحاد المرضعة وان لم يذكر هنا ، لكن يظهر من الجواب أنه أيضاً مراد قال : فقال لا فقد رضعا أي رضعتا . وانما قيل رضعا بتأويل المولودين أو الشخصين ، والمراد المرضعة وأختها الرضاعية . والحاصل أنها خالتها الرضاعية مع اتحاد الفحل ، قال : قلت يتزوج أختها لامها ، أي : هل يجوز أن يتزوج الغلام امرأة ارتضعت مع مرضعتها من امرأة واحدة بلبن فحلين ، فقال : لا بأس . هكذا حقق المقام .

ثم اعلم أنه ذكر الأصحاب لاتحاد الفحل معنيين :

أحدهما : أنه لو أرضعته امرأة واحدة الرضاع المعتبر من لبن فحلين ، بأن أرضعته من لبن واحد بعض الرضعات ، ثم فارقتها الزوج وتزوجت بغيره وأكملت العدد بلبنه ، فإن ذلك لا ينشر الحرمة بين الولد والمرضعة ، ويتصور فرضه بأن يستقل الولد بالمأكل في المدة المتخللة بين الرضاعين ، بحيث لا يفصل بينهما برضاع أجنبية ، وادعى العلامة في التذكرة الاجماع على هذا الحكم ، كما عرفت .

والثاني : أنه يشترط اتحاد الفحل في التحريم بين رضيعين فصاعداً ، بمعنى أنه لا بد في تحريم أحد الرضيعين على الآخر مع اجتماع الشروط السابقة من كون الفحل - وهو صاحب اللبن الذي رضعا منه - واحداً ، فلو ارتضعت أحد الصغيرين من امرأة من لبن فحل والآخر منها من لبن فحل آخر لم يثبت التحريم بينهما . ولو كان الفحل واحداً يحرم بعض على بعض ، وان تعددت المرضعات ، وادعى بعض الأصحاب على هذا الشرط الاجماع ، وذهب الشيخ الطبرسي الى عدم اشتراطه ، بل يكفي عنده اتحاد المرضعة ، لانه يكون بينهم اخوة الام ، والاخبار الكثيرة تدفعه .

واستدل في المسالك لقول الطبرسي رحمه الله بأنه تكون بينهم اخوة الام وان

٣٠ - فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن محمد بن عبيد الهمداني قال : قال الرضا عليه السلام

تعدد الفحل، فيدخل في عموم قوله تعالى « وأخواتكم من الرضاعة » لان الاخوة من الام تحرم التناكح بالنسب والرضاع يحرم منه ما يحرم بالنسب، قال : وهذا القول في غاية الجودة، بشرط اطراح الخبرين المتقدمين، اما لضعف السند، أوللمعارض والرجوع الى عموم الادلة ، وهي ظاهرها معه ^(١).

وأورد عليه بأن حاصله يرجع الى أمرين :

أحدهما : أن المرتضعة بلبن الام الرضاعي أخته الامي الرضاعي ، فتحرم بالايه . وفيه أن الاخت الرضاعي أمر شرعي ، وكون المذكورة في معناه محل النزاع ، فلا بد من دليل يدل عليه .

وثانيهما : أن الاخت ليس محرمة، فتكون كذلك الام الرضاعي كما في محل النزاع لقوله صلى الله عليه وآله « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » . وفيه منع كون المذكورة أختاً أمياً .

وفي تفسير قوله صلى الله عليه وآله « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » احتمالات ، منها أن كل رضاع شرعي يحرم بسببه ما يحرم بسبب النسب في نظيره فكل من يحرم على الانسان بسبب أمومة الام كأخت الام وأخت أبيها وأمها وأولادها يحصل بسبب الرضاع في الام الرضاعي ، ولا يلزم من هذا سوى تحريم القريبات النسبية للام الرضاعية مما يحرم في النسبية. ومنها أن معناه أن ما يحرم بالنسب يحرم بالرضاع مثله ، يعني يوجد في الرضاعيات مثله ، ولا يلزم كون محل البحث منه .

الحديث الثلاثون : مجهول .

ما يحرم من النكاح من الرضاع ١٦٣

ما يقول اصحابك في الرضاع؟ قال: قلت كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية عنك انك تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرجعوا الى قولك. قال: فقال لي: وذلك لأن أمير المؤمنين سألني عنها فقال لي: اشرح لي اللبن للفحل وانا اكره الكلام، فقال لي: كما انت حتى اسألك عنها، ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد شتى فأرضعت واحدة منهن بلبنها غلاماً غريباً ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من الامهات الاولاد الشتى يحرم على ذلك الغلام؟ قال: قلت: بلى. قال: فقال لي أبو الحسن عليه السلام: فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات؟ وانما حرم الله الرضاع من قبل الامهات وان كان لبن الفحل ايضاً يحرم.

فهذا الخبر محمول على ان الرضاع من قبل الام يحرم من ينسب اليها من جهة الولادة، وانما لم يحرم من ينسب اليها بالرضاع للأخبار التي قدمناها، ولو خيلنا وظاهر قوله عليه السلام «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» لكننا نحرّم ذلك

قوله : فرجعوا الى قولك

أي : قالوا بتحريم الرضاع من قبل الامهات ايضاً .

قوله عليه السلام : لان أمير المؤمنين

أي : المأمون ، قاله عليه السلام تقيّة .

قوله : فما بال الرضاع

يمكن حمله على التقيّة ، وان كان في أول الخبر ايهام أن خلافه للتقيّة ، وتأويل

الشيخ حسن ، لان ما ذكر أولاً في الفحل كان اولاده النسبية فكذا في الام .

أيضاً إلا أنا قد خصصنا ذلك بما قدمنا ذكره من الأخبار وما عداه باق على عمومه،
 ويزيد ما قدمناه تأكيداً ما رواه :

٣١ - ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن ابن مسكان عن الحلبي قال :
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام فهل يحل له
 أن يتزوج اختها لامها من الرضاعة؟ فقال: ان كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد فلا يحل ، وان كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن
 فحليلين فلا بأس بذلك .

والذي يدل على ان ما ينسب اليها بالولادة يحرم التناكح بينهما زائداً على
 ما ذكرناه ما رواه :

٣٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح
 قال : كتب علي بن شعيب الى أبي الحسن عليه السلام: امرأة ارضعت بعض ولدي
 هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها؟ فكتب عليه السلام : لا يجوز لك ذلك لأن
 ولدها صارت بمنزلة ولدك .

٣٣ - وروى محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال

الحديث الحادى والثلاثون : صحيح .

ويدل على تحريم الخالة الرضاعية .

الحديث الثانى والثلاثون : صحيح .

ويدل على حرمة أولاد المرضعة على أب المرتضع ، ويمكن الاستدلال به
 على حرمة ولدها الرضاعي أيضاً موافقاً للطبرسي رحمه الله .

الحديث الثالث والثلاثون : موثق .

ما يحرم من النكاح من الرضاع ١٦٥

عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وان كان الولد من غير الرجل الذي كان ارضعته بلبنه ، واذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وان كان من غير المرأة التي ارضعته .

٣٤- فأما الخبر الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبدالله البرقي عن علي بن عبدالملك بن بكار بن الجراح عن بسطام عن أبي الحسن عليه السلام قال : لا يحرم من الرضاع الا البطن الذي ارتضع منه .
فالمعنى فيه انه لا يتعدى الى ما ينسب الى الام من جهة الرضاع لأن من يكون كذلك انما ينسب الى بطن آخر وما يختص ببطنها ولادة فانه يحرم .
واذا حصل الرضاع الذي يحرم فانه يحرم التناكح بين اولاد صاحب اللبن وبين المرتضع .

٣٥- روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن رجل كانت له امرأتان فولدت كل واحدة منهما غلاماً فانطلقت احدى امرأتيه فأرضعت جارياً من عرض الناس أينبغي لايه ان يتزوج بهذه الجارية ؟ قال : لا لأنها ارتضعت بلبن الشيخ .

٣٦- وعنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى

الحديث الرابع والثلاثون : مجهول .

وقال الوالد العلامة قدس سره : حمل على التقية ، لان في العامة من يقول بعدم التعدي .

الحديث الخامس والثلاثون : موثق .

الحديث السادس والثلاثون : مجهول كالصحيح .

عن العبد الصالح عليه السلام قال : قلت له : ارضعت امي جارية بلبني . فقال : هي اختك من الرضاع . قال : قلت فتحل لآخ لي من امي لم ترضعها بلبنه يعني ليس بهذا البطن ولكن بطن آخر . قال : والفحل واحد ؟ قالت : نعم هو أخي لأبي وامي . قال : اللبن للفحل صار ابوك اباها وامك امها .

والرضاع لا يثبت الا ببينة عادلة ولا تقبل فيه شهادة المرضعة فحسب .

٣٧- روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن عبدالله بن خدّاش عن صالح بن عبدالله الخثعمي قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن ام ولد صدوق زعمت انها ارضعت جارية لي اصدقها ؟ قال : لا .

٣٨- علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة ومحمد وأحمد ابني الحسن بن علي عن الحسن بن علي عن عبدالله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة أرضعت غلاماً وجارية . قال : يعلم ذلك غيرها ؟ قال : قلت لا . قال : لا تصدق ان لم يكن غيرها .

٣٩- علي بن الحسن عن محمد بن الوليد عن عباس بن عامر عن يونس

الحديث السابع والثلاثون : مجهول .

ولعل غرضها حرمتها ، اذ كان بلبن المولى .

الحديث الثامن والثلاثون : مرسل .

واختلف في أنه هل يقبل شهادة النساء في الرضاع أم لا ؟ والأشهر بين المتأخرين القبول ، والخبر يحتملها فلا تغفل .

الحديث التاسع والثلاثون : موثق .

ابن يعقوب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أرضعتني وارضعت صبياً معي ولذلك الصبي أخ من أبيه وامه فيحل لي ان اتزوج ابنته ؟ قال : لا بأس .

قوله : ابنته

ويدل على عدم حرمة بنت الاخ النسبي للأخ الرضاعي ، ويؤمى الى عدم تحريم الاخت النسبي للأخ الرضاعي ، وليس بصريح فيه ، اذ يمكن حرمتها مع عدم تعدي التحريم الى ولدها .

وقال الوالد العلامة نور الله قبره : أي ابنة الاخ ، ويدل على أن كل منزلة ليست محرماً كما في النسب ، فانه لا يلزم أن يكون أخ الاخ أحياناً ، ولا شك في أن الرضاع أضعف منه ، فأخت الرضاعة امرأة رضعت معك من امرأة ، وأما أختها فليست بأختك من الرضاعة ولا بنتها بنت أختك . انتهى .

واعلم أن الاصحاب اختلفوا في تحريم أولاد الفحل وأولاد المرضعة على اخوة المرتضع الذين لم يرتضعوا من هذا الفحل ، والاكثر على الجواز ، وذهب الشيخ فسي النهاية^(١) والخلاف الى التحريم ، استناداً الى أن التعليل المنصوص في الخبر يقتضي كون أولاد المرضعة والفحل اخوة لاولاد أبي المرتضع فينشر الحرمة ، ولان أخت الاخ محرمة في النسب فكذا هنا ، وفي الاول منع .

وأما الثاني فان أخت الاخ لا يحرم من حيث أنها أخته ، فلو لم تكن أخته لم تحرم ، وربما استدل على التحريم بأن كونهم بمنزلة الولد يقتضي أن يثبت لهم جميع الاحكام الثابتة للولد من حيث الولدية ، لعدم تخصيص في المنزلة ، ومن جملة أحكام الولد تحريم أولاد الاب عليه ، وتوقف العلامة في المختلف ، والاحتياط لا يترك .

٤٠ - وعنه عن السندي بن الربيع عن عثمان بن عيسى عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته قلت له : ان أخي تزوج امرأة فأولدها فانطلقت أخي فأرضعت جارية من عرض الناس فيحل لي ان اتزوج تلك الجارية التي ارضعتها امرأة أخي؟ قال : لا انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

٤١ - علي بن الحسن عن محمد بن الوليد والعباس بن عامر عن يونس بن يعقوب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة ارضعتني وارضعت صبياً معي ولذلك الصبي اخ من أبيه وامه فيحل لي أن اتزوج ابنته؟ قال : لا بأس .

٤٢ - وأما الذي رواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن حريز عن الفضيل بن يسار عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه

ثم اعلم أن الخلاف انما هو في أولاد الفحل والمرضعة مع اخوة المرتضع فأما اذا أرضعت امرأة ابناً لقوم وبنثاً لآخرين ، جاز أن ينكح اخوة كل منهما في أخوة الآخر ، لانه لانسب بينهم ولا رضاع ، ولم أر في ذلك خلافاً ، وهذا هو مورد الرواية ، فلا اشكال ولا خلاف في مضمونها .

الحديث الاربعون : مجهول .

ويدل على حرمة بنت الاخ من الرضاع ، ولاريب فيه .

الحديث الحادي والاربعون : موثق .

وقد مر آنفاً بعينه ^(١) .

الحديث الثاني والاربعون : موثق .

السلام قال : لا يحرم من الرضاع الا ما كان مجبوراً . قال : قلت وما المجبور ؟
قال : ام مربية أو ام تربي أو ظئر تستأجر أو خادم تشتري أو ما كان مثل ذلك
موقوفاً عليه .

قوله : الا ما كان مجبوراً

قال السيد الداماد رحمه الله : المخبور بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما غزر
وكثر واستمر من الامر وما تكرر توظف على المواظبة والمزاولة ، من خبرت
الارض كفروح كثر خبارها ، والخبر بالكسر المخابرة وهي المواكرة وأن يزرع
على النصف ونحوه . ومنه يقال الخبير للاكار ، والخبر بالفتح كالمزادة العظيمة
والناقة الغزيرة اللبن ، والخبرة بالضم النصيب المأخوذ من الشيء ، والوظيفة
المقررة من طسق الارض وغيرها .

ويحتمل أن يكون المخبور هنا بمعنى المعلوم من الخبر بالضم والتسكين
بمعنى العلم ، فان الضريبة المكتوبة والوظيفة المقررة معلومة الحصول ، بخلاف
ما كان على سبيل الانفاق . والمخبور أيضاً الطيب والادام .

وربما يروى بالجيم والباء من الجبر خلاف الاختيار ، وكذلك ضبطه بعض
شهداء المتأخرين في شرح الشرائع ، قال وجدتها مضبوطة بخط الصدوق ابن
بابويه في المقنع ، فانه عندي بخطه رحمه الله .

ونحن نقول ذلك تصحيف ، وظني أن النقطة التحتمانية من الحاقات المحرفين
والجبر غير مستعذب في هذا المقام ، ومع ذلك فقد قال في المغرب : جبره بمعنى
أجبره لغة ضعيفة ، ولذا قل استعمال المجبور بمعنى المجبر^(١) .

فهذه الرواية لا تنافي ما قدمناه من الروايات في تحريم الرضاع ، لأن القصد بهذه الرواية نفي التحريم عمّن يرضع رضعة أو رضعتين وما أشبه ذلك ، فأما إذا أرضعت المرأة القدر الذي قدمنا ذكره في التحريم وان لم يكن بهذه الاوصاف فإنه يحرم أيضاً على كل حال ، والذي يدل على ما قدمناه ما رواه :

٤٣ - علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى ابن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : ان بعض مواليك تزوج الى قوم فزعم النساء أن بينهما رضاعاً . قال : اما الرضعة والرضعتان والثلاث فليس بشيء الا ان تكون ظئراً مستأجرة مقيمة عليه .

فصرح في هذا الخبر أن المراد بنفي التحريم الرضعة والرضعتان لا ما زاد عليه ، لأن القدر الذي يحرم لم يجر له ذكر اصلاً .

٤٤ - ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة زعمت انها أرضعت امرأة وغلاماً ثم تنكر بعد ذلك ؟ قال : تصدق اذا أنكرت ذلك . فقلت : فانها قد قالت قد أرضعتهما . قال : لا تصدق ولا تنعم .

قوله : أم مربية أو أم تربي

وليس في الفقيه^(١) « أم مربية » والظاهر عدمه ، وعلى تقديره لعل الترديد من الراوي ، أو الام في أحدهما المراد بها الام حقيقة ، وفي الاخر الام بسبب التربية مجازاً . وعلى الثاني يشكل الفرق بينهما وبين الظئر .

الحديث الثالث والاربعون : ضعيف كالموتق .

الحديث الرابع والاربعون : صحيح .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٠٧ ، ج ١٢ ، (١)

٤٥ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن
رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في جدي رضع من لبن امرأة حتى اشتد عظمه
ونبت لحمه . قال : لا بأس بلحمه .

٤٦ - عنه عن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى قال : كتبت

وقال في النهاية : أنعمت أي أجابت بنعم (١) . انتهى .

وفي القاموس : نعم الرجل تنعيماً قال له نعم (٢) .

واعلم أن الأصحاب اختلفوا في قبول شهادة النساء في الرضاع ، فذهب
الشيخ في الخلاف الى عدم قبول شهادتهن أصلاً ، لا منضمات ولا منفردات ،
وذهب المفيد وسائر وأكثر الأصحاب الى قبول شهادتهن فيه منضمات ومنفردات .
ثم اختلفوا في العدد المعتبر على أقوال : الأول أنه لابد من الاربع على أي
حال ، وهو الأشهر . والثاني قول المفيد ، وهو شهادة امرأتين مأمونتين في غير
الضرورة ، وان تعذر التعدد فواحدة مأمونة . الثالث : قبول الواحدة مطلقاً ،
ذهب اليه ابن أبي عقيل . الرابع : قول ابن الجنيد باعتبار الاربع والحكم بشهادة
ما نقص عنها بالحساب ، كما في الوصية .

فاذا عرفت هذا فيمكن أن يستدل للقولين الاوسطين بمفهوم الشرط الواقع في
الخبر ، ويمكن حمله على أنها اذا لم تنكر فهي معتبرة محسوبة في الشهادات
لا أنه يكتفى بها .

الحديث الخامس والاربعون : مرسل .

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

(١) نهاية ابن الاثير ٨٤/٥ .

(٢) القاموس المحيط ١٨١/٤ .

جعلني الله فداك امرأة ارضت عناقاً بلبن نفسها حتى فطمت وكبرت وضر بها الفحل
ووضعت يحوز ان يؤكل لبنها وتباع وتذبح ويؤكل لحمها؟ فكتب عليه السلام:
فعل مكروه ولا بأس به .

٤٧ - عنه عن عبدالله بن جعفر عن موسى بن عمر البصري عن صفوان بن
يحيى عن يعقوب بن شعيب قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام: امرأة در لبنها من
غير ولادة فأرضعت ذكراناً واناثاً أيحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع؟ فقال لي: لا.
٤٨ - السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام

وقال في الدروس : لو شرب لبن امرأة واشتد كره لحمه (١) . انتهى .

ولا يخفى أن الخبر انما يدل على كراهة الفعل لا كراهة اللحم .

الحديث السابع والاربعون : مجهول .

وقال في المسالك : أجمع علماؤنا على أنه يشترط في اللبن المحرم في
الرضاع أن يكون من امرأة من نكاح ، والمراد به ها هنا الوطء الصحيح ،
فيندرج فيه الوطء بالعقد دائماً ومتعة وملك يمين ، والمشهور أن الشبهة أيضاً
ملحق بالنكاح الصحيح ، وذهب ابن ادريس الى العدم ثم رجع ، ولا خلاف في أنه
لابد أن يكون بسبب ولد ، فلا يكفي درور اللبن من غير لبن ، وهل يعتبر انفصال
الولد؟ فيه خلاف ، وربما يستدل على اشتراطه بهذا الخبر . ويمكن المناقشة فيه (٢) .

الحديث الثامن والاربعون : ضعيف على المشهور .

(١) الدروس ص ٢٧٩ .

(٢) المسالك ١/٦٤٤ .

ما يحرم من النكاح من الرضاع ١٧٣
اتاه رجل فقال : ان امتي ارضعت ولدي وقد اردت بيعها ؟ فقال : خذ بيدها وقل
من يشتري مني ام ولدي .

٤٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي
ابن اسماعيل الدعشي عن رجل من اهل الشام عن عبد الله بن ابان الزيات عن
أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج ابنة عمه وقد ارضعته
ام ولد جده هل تحرم على الغلام ام لا ؟ قال : لا .

فهذا خبر مقطوع الاسناد مرسل وما هذا حكمه لا يعترض به الاخبار الصحيحة
الطرق ، ولو سلم من ذلك لكان محمولا على انه اذا كانت ام ولد قد ارضعته بغير
لبن جده أو تكون ارضعته رضاعاً لا يحرم ، ولو كان رضاعاً تاماً لكان قد صار عمها
ان كان الجد من قبل الاب ، وان كان الجد من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي
التحريم .

٥٠ - أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : سئل أبو

ويدل على أن أم الولد من الرضاع كأم الولد من النسب ، ولم أر به قائلًا ،
ورواه الصدوق في الفقيه^(١) ، ولم أر به قائلًا صريحاً ، ويمكن حمله على الاستحباب .

الحديث التاسع والاربعون : مرسل .

قوله : وان كان الجد من قبل الام

اشار بذلك الى وجه آخر لحمل الخبر .

الحديث الخمسون : صحيح .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٠٩ ، ح ٢٦٠ .

عبدالله عليه السلام وانا حاضر عن امرأة ارضعت غلاماً مملوكاً لها من ابنتها حتى
 فظمته هل يحل لها بيعه؟ قال فقال: لا هو ابنتها من الرضاع حرم عليها بيعه واكل
 ثمنه. قال: ثم قال: أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب؟! .

وعمل به جماعة من الاصحاب ، فقالوا: بأنه ينعتق من الرضاع ما ينعتق من
 النسب ، ويمكن حمله على الاستحباب .

قال الشيخ رحمه الله : (ومن فجر بامرأة وهي غير ذات بعمل ثم تابا بعد ذلك
واراد أن ينكحها بعد بعقد صحيح جاز له ذلك بعد ان تظهر منهما التوبة) .
١ - يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هاشم

(٧)

باب القول في الرجل يفجر بالمرأة

ثم يبدو له في نكاحها أو يفجر بامها أو ابنتها قبل ان ينكحها أو بعد ذلك
والمرأة تفجر وهي في حبال زوجها هل يحرمها ذلك عليه ام لا

قال الشيخ رحمه الله : (ومن فجر بامرأة وهي غير ذات بعمل ثم تابا بعد ذلك
واراد أن ينكحها بعد بعقد صحيح جاز له ذلك بعد ان تظهر منهما التوبة) .
١ - يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هاشم

باب القول في الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدو له في نكاحها أو

يفجر بامها أو ابنتها قبل أن ينكحها أو بعد ذلك والمرأة

تفجر وهي في حبال زوجها هل يحرم (١) ذلك عليه ام لا

الحديث الاول : مجهول .

ابن المثنى قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل يأتي المرأة حراماً أيتزوجها ؟ قال : نعم وامها وابنتها .

٢ - وعنه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أو عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لسو أن رجلاً فجر بامرأة ثم تابا فتزوجها لم يكن عليه شيء من ذلك .

٣ - وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : أيما رجل فجر بامرأة حراماً ثم بدا له أن يتزوجها حلالاً؟ قال : أوله سفاح

وفي بعض النسخ « عن القاسم بن محمد »^(١) فهو ضعيف .

الحديث الثاني : صحيح .

وقال في المسالك : المشهور بين الأصحاب عدم تحريم الزانية على الزاني إذا لم يكن زنا بها حال تزوجها بغيره ، ولا معتدة منه عدة رجعية . نعم يكره تزويج الزانية مطلقاً ، وحرمة الشيخان وأتباعهما إلا أن تتوب ، واعتبر الشيخ في توبتها أن يدعوها إلى الزنا فلا تجيبه ، استناداً إلى رواية أبي بصير ، وفي معناها رواية عمار ، والسند فيهما ضعيف وفي الأولى قطع ، وفي متنها اشكال من حيث أن دعاءها إلى الحرام يتضمن اغراءها بالقبيح^(٢) . انتهى .

وأقول : من الأصحاب من نفى التحريم إلا إذا كانت مشهورة بالزنا ، كما دلت عليه الأخبار الكثيرة .

الحديث الثالث : صحيح .

(١) كذا في المطبوع من المتن .

(٢) المسالك ٤٨٧/١ .

وآخره نکاح ، ومثله كمثل النخلة اصاب الرجل من ثمرها حراماً ثم اشترها بعد ، كانت له حلالاً .

ولا ينبغي له ان يتزوج بها بعد الفجور الا بعد ان يستبرئ رحمها .

٤ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن اسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدوله في تزويجها هل يحل له ذلك؟ قال: نعم اذا هو اجتنبها حتى تنقضي عدتها باستبراء رحمها من ماء الفجور فله ان يتزوجها .

فأما الذي يدل على انها ما دامت مصرة لا يجوز له العقد عليها ما رواه :

٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي المعز عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تتزوج المرأة المعلنة بالزنى ولا يتزوج المعلن بالزنى الا بعد أن يعرف منهما التوبة .

٦ - وبالسناد عن أبي المعز عن أبي بصير قال: سألته عن رجل فجر بامرأة ثم اراد بعد ان يتزوجها. فقال: اذا تاب حل له نكاحها. قلت: كيف تعرف توبتها؟

الحديث الرابع : موثق .

وفي الكافي : عن عثمان بن عيسى عن اسحاق^(١) . وعلى المشهور العدة محمولة على الاستحباب ، كما هو الظاهر من قول الشيخ « لا ينبغي » .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : صحيح .

قال: يدعوها الي ما كانا عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت ربها عرف توبتها.

٧ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحل له ان يتزوج امرأة كان يفجر بها؟ فقال: ان آنس منها رشداً فنعم والا فليرأودها على الحرام فان تابعته فهي عليه حرام فان أبت فليتزوجها.

قال الشيخ رحمه الله: (ولا بأس للرجل ان يتزوج امرأة قد سافح امها أو ابنتها لا يحرم عليه نكاح الأم والبنت سواء كانت المسافحة قبل العقد على ما بيناه أو بعده وعلى كل حال).

٨ - روى الذي ذكره أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن هاشم بن المثنى قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل: رجل فاجر بامرأة أيحل له ابنتها؟ قال: نعم ان الحرام لا يفسد الحلال.

٩ - وعنه عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن حنان بن سدير قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام اذ سأله سعيد عن رجل تزوج امرأة سفاحاً هل تحل له ابنتها؟ قال: نعم ان الحرام لا يحرم الحلال.

فالوجه عندي في هذين الخبرين وما يجري مجراهما مما يتضمن معناهما هو انه اذا كان عند الرجل امرأة ودخل بها ثم فجر بأمها أو ابنتها لم تحرم عليه، فأما

الحديث السابع: موثق.

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: موثق.

إذا فجر بها وهي ليست زوجة له ثم أراد أن يعقد عليها فإن ذلك حرام لا يجوز له ذلك ، يدل على ما ذكرناه من التفصيل ما رواه :

١٠ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام انه سئل عن رجل يفجر بامرأة أيتزوج ابنتها؟ قال : لا ولكن ان كانت عنده امرأة ثم فجر بابنتها أو اختها لم تحرم عليه التي عنده .

قوله : فأما إذا فجر بها

أي : بالام أو البنت « وهي ليست » أي : المرأة المفروضة أولا .
وقال السيد في شرح النافع : انفق الأصحاب على أن الزنا اللاحق للمعقد الصحيح لا ينشر حرمة المصاهرة ، سواء في ذلك الزنا بالعمة والمخالة وغيرهما .
واطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في الزوجة بين المدخول بها وغيرها ، ومقتضى رواية أبي الصباح الفرق ، ولا أعلم بمضمونها قائلا .
واختلاف في الزنا المتقدم على العقد ، فذهب الأكثر الى أنه ينشر الحرمة كالصحيح . وقال المفيد والمرتضى وابن ادريس : لا ينشر ، واختاره المحقق .
والمعتمد الاول للأخبار المستفيضة . انتهى .

ولعله رحمه الله غفل عما ذكره الشيخ هنا ، فانه قد أفتى هنا بمضمون رواية أبي الصباح ، وكذا في الاستبصار^(١) صرح بذلك . ثم انه يمكن حمل أخبار تحريم زنا المتقدم على الكراهة ، وان كان الاحوط العمل بالمشهور .

الحديث العاشر : صحيح .

١١ - وعنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا فجر الرجل بالمرأة لم تحل له ابنتها أبداً، وإن كان قد تزوج ابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فقد بطل تزويجه ، وإن هو تزوج ابنتها ودخل بها ثم فجر بأمها بعد ما دخل بابنتها فليس يفسد فجوره بأمها نكاح ابنتها إذا هو دخل بها .

وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال إذا كان هكذا .

١٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى وعلي بن النعمان عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فجر بامرأة يتزوج ابنتها؟ قال : نعم يا سعيد إن الحرام لا يفسد الحلال .

١٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن ابن رباط عن رواه عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل فجر بامرأة

الحديث الحادي عشر : مجهول .

والظاهر أنه الى قوله « هكذا » من الخبر ، لكونه في الاستبصار (١) أيضاً هكذا ، فقوله « وهو قوله » أما كلام الصادق عليه السلام ، والضمير في « قوله » راجع الى الرسول صلى الله عليه وآله ، أو كلام الراوي ، والضمير راجع الى الصادق عليه السلام .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

الحديث الثالث عشر : مرسل .

هل يجوز له ان يتزوج بابنتها؟ قال: ما حرم حراماً حلالاً قط .
الوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراهما مما يتضمن لفظ التزويج في
المستقبل أو الحال هو اذا كان الفجور بالمرأة دون الوطء والافضاء اليها ، فأما مع
الوطء فلا يجوز ذلك حسب ما قدمناه ، يدل على ذلك ما رواه :

١٤ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد
ابن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقيل غير أنه لم يفض
اليها ثم تزوج ابنتها؟ فقال : اذا لم يكن افضى الي الام فلا بأس وان كان افضى
اليها فلا يتزوج ابنتها .

١٥ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن
منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور
هل يتزوج ابنتها؟ قال : ان كان قبلة أو شبهها فليتزوج ابنتها ، وان كان جماعاً فلا
يتزوج ابنتها وليتزوجها هي .

والذي يدل على ان الفجور بعد الدخول لا يحرم زائداً على ما قدمناه مارواه:
١٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن
حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية فدخل بها ثم
ابتلي بأماها ففجر بها أتحرم عليه امرأته؟ فقال : لا انه لا يحرم الحلال الحرام .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

الحديث السادس عشر : حسن .

١٧ - وعنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : في رجل زنى بأمرأته أو ابنتها أو أختها . فقال : لا يحرم ذلك عليه امرأته ، ثم قال : ما حرم حرام قط حلالا .

وحكم الرضاع في هذا الباب حكم النسب سواء في انه اذا فجر بامرأة لم يجر له العقد على ابنتها ولا على امها ، وقد دل على ذلك ما قدمناه من قوله « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، ويزيده بياناً ما رواه :

١٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل فجر بامرأة أيتزوج امها من الرضاعة أو ابنتها ؟ قال : لا .

١٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل فجر بامرأة أيتزوج امها من الرضاعة أو ابنتها ؟ قال : لا .

وإذا كان للرجل امرأة فسافحت فهو بالخيار بين المقام عليها وبين تطليقها ، وليس يجب عليه طلاقها لذلك .

٢٠ - روى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن علي بن محبوب عن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : لا بأس ان يمسك الرجل

الحديث السابع عشر : حسن .

الحديث الثامن عشر : صحيح .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

الحديث العشرون : موثق .

حكم النكاح بعد الفجور ١٨٣

امراته ان رآها تزني اذا كانت تزني وان لم يقم عليها الحد فليس عليه من اثمها شيء .

٢١ - علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سئل عن رجل اعجبته امرأة فسأل عنها فاذا الثناء عليها شيء في الفجور ؟ فقال : لا بأس ان يتزوجها ويحصنها .

وذهب المفيد وسائر الى تحريم امرأة الرجل عليه اذا أصرت على الزنا ،
والمشهور الكراهة .

الحديث الحادي والعشرون : ضعيف أو مجهول .

قوله : فاذا الثناء عليها شيء

الثناء والثنية وصف بمدح أو ذم ، أو هو خاص بالمدح ، كذا في القاموس^(١) .
أقول : وعلى الثاني يكون على التهكم ، أو المراد في أثنا الثناء . وفي بعض النسخ « الثناء » بتقديم النون على التاء ، وذكر اللغويون قاطبة أنه مثل الثناء ، إلا أنه يكون في الخير والشر جميعاً .

(٨)

باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها

وما يحرم من ذلك وما لا يحرم

قال الشيخ رحمه الله : (ولا بأس ان ينكح الرجل المرأة وعمتها وخالتها ويجمع بينهما ، غير أنه لا يجوز أن ينكح بنت الأخ على عمتها الا باذن العمه ورضاها ، ولا ينكح بنت الاخت على خالتها الا باختيار الخالة واذنها ، وله أن يعقد على العمه وعنده بنت أخيها من غير استئذان بنت الاخ ، ويعقد على الخالة وعنده بنت اختها من غير رضی بنت الاخت) .

باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها

وما يحرم من ذلك وما لا يحرم

قوله : ولا بأس أن ينكح الرجل

في الجمع بين العمه مع بنت الاخ ، أو الخالة مع بنت الاخت اختلف أصحابنا بسبب اختلاف الروايات ، فالمشهور بينهم حتى كاديكون اجماعاً جوازه

١ - يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن اسماعيل عن الحسن ابن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: تزوج الخالة والعمة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير اذنهما .

٢ - وعنهما عن فضالة عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تزوج ابنة الأخت على خالتها الا باذنها وتزوج الخالة على ابنة الأخت بغير اذنها .

لكن بشرط رضا العمة والخالة اذا زوج عليهما ابنة الاخ أو ابنة الأخت ، لكن يزوج العمة أو الخالة عليهما ، وان كراهتا الدخول عليهما .
وفي مقابلة المشهور قولان نادران : أحدهما جواز الجمع مطلقاً ، ذهب اليه ابن أبي عقيل وابن الجنيد على الظاهر من كلامهما . والقول الثاني للصدوق في المقنع ^(١) بالمنع مطلقاً ، وان أول كلامه بعض المتأخرين .

الحديث الاول : حسن موثق .

الحديث الثاني : موثق .

وضمير « عنهما » راجع الى الحسين ، وعلي أي روى ابن سعيد عن علي ابن اسماعيل عن فضالة ، لكن فيه بعد ، لأن الحسين يروي عن فضالة بغير واسطة والظاهر في الخبر السابق وعلي بن اسماعيل كما في بعض النسخ ، ويؤيده أن في الاستبصار روى الخبر الأول هكذا : الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي ، وقال في الخبر الثاني وعنه عن فضالة ^(٢) .

(١) المقنع ص ١١٠ .

(٢) الاستبصار ٣/١٧٧ ، ح ١٠ ، ص ٢٠ .

٣ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها .

٤ - وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن عبد الله ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام اتى برجل تزوج امرأة على خالتها فجلده وفرق بينهما .

فليس في هذين الخبرين ما ينافي ما قدمناه، لانه ليس في الخبر الأول انه لا يحل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها برضى منها أو عدم الرضا ، وكذلك في الخبر الأخير الذي تضمن ان أمير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امرأة على خالتها ، واذا لم يكن ذلك في ظاهر الخبر والخبر الأول كان مفصلاً كان الأخذ به أولى والعمل به احرى ، والذي يكشف عما ذكرناه ويزيده بياناً ما رواه :

٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن امرأة تزوجت على عمتها وخالتها . قال : لا بأس . وقال : تزوج العممة والخالة على ابنة الاخ وابنة

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله : لا بأس

أي : مع رضاهما ، كما يدل عليه آخر الخبر .

الاخت ، ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العممة والخالة الا برضى منهما ، فمن فعل فنكاحه باطل .

على انه يحتمل ان يكون الخبر ان خرجا مخرج التقية لأن كل من خالفنا يخالف في هذه المسألة وما هذا حكمه جازت التقية فيه ، والخبر الذي رواه :

٦ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة الحذاء قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاعة .

فالمعنى في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدم من العممة والخالة من جهة النسب فان ذلك لا يجوز مع ارتفاع رضاهما ، فأما مع حصول الاذن من قبلهما فلا بأس به حسب ما قدمناه في حكم النسب .

واعلم أنه اذا عقد المرأة على عمتها أو على خالتها بغير اذنها ، فللأصحاب فيه أقوال :

أحدها : بطلان عقد الداخلة ولزوم عقد الأولى ، لقوله عليه السلام في رواية علي بن جعفر « فنكاحه باطل » .

الثاني : توقف عقد الداخلة على الاجازة من الأولى ، ذهب اليه العلامة وجماعة .

الثالث : تنزل العقدین معاً ، فللأولى فسخ عقد الداخلة وفسخ عقد نفسها ، واليه ذهب الشيخان وأتباعهما .

والرابع : قول ابن ادریس من بطلان عقد الداخلة من رأس وتنزل عقد نفسها .

الحديث السادس : صحيح .

(٩)

باب العقود على الاماء وما يحل من النكاح بملك اليمين

قال الشيخ رحمه الله : (ومن لم يجد طولاً ان ينكح الحرائر فلا بأس ان ينكح الاماء) .

يدل على ذلك قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايما نكح من فتياتكم المؤمنات » فأباح بظاهر اللفظ نكاح الاماء عند فقد الطول للحرائر من المهر والنفقة ، وكان دليله حظر ذلك عند وجود الطول ، ويدل عليه أيضاً ما رواه :

باب العقود على الاماء وما يحل من النكاح بملك اليمين

قوله رحمه الله : وكان دليله

أي : دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة . والطول في اللغة الفضل ، والمراد هنا المهر والنفقة ، كما ذكره المحقق في الشرائع (١) ، ويكفي في القدرة على النفقة

١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن عثمان ابن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في الحر يتزوج

وجود المال بالقوة القريبة ، كما في غلة الملك وكسب ذي الحرفة .
وأما العنت فقال في القاموس : انه محرقة الفساد والاثم والهلاك ، ودخول المشقة على الانسان ، ولقاء الشدة والزنا والوهن والانكسار واكتساب المآثم ^(١) .
ولعل المراد به هنا الاثم الذي يؤدي اليه غلبة الشهوة .
قال في الكشف : العنت انكسار العظم بعد الجبر ، فاستعير لكل مشقة وضرر ولا ضرر أعظم من مواقة المآثم ^(٢) .

ويتحقق خوف العنت بقوة الشهوة وضعف التقوى .
وقال المحقق في الشرائع : العنت المشقة من الترك ^(٣) فيتناول خوف الضرر الشديد من الترك ، وان قويت التقوى بحيث منعت من الزنا .
وهو جيد لو ثبت اطلاق العنت على مطلق المشقة حقيقة ، وهو غير بعيد ، وهو أظهر من الأخبار ، والله يعلم .

الحديث الاول : موثق .

وأجمع العلماء كافة على جواز نكاح الامة بالعقد مع فقد طول الحرة وخشية العنت ، واختلفوا في الجواز اذا انتفى أحد الامرين ، فذهب أكثر المتقدمين الى أنه غير جائز ، بل ادعى ابن أبي عقيل عليه الاجماع ، وذهب الشيخ في النهاية ^(٤)

(١) القاموس ١/١٥٣ .

(٢) الكشف ١/٥٢١ .

(٣) الشرائع ٢/٢٩٠ .

(٤) النهاية ص ٤٦٠ .

الامة ؟ قال : لا بأس اذا اضطر اليها .

٢ - وروى علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن ابن علي عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يتزوج المملوكة . قال : اذا اضطر اليها فلا بأس .

٣ - وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينبغي ان يتزوج الرجل الحر المملوكة اليوم ، انما كان ذلك حيث قال الله عز وجل :

وهذا الكتاب الى الجواز على كراهة ، وتبعه ابن حمزة وابن ادريس وأكثر المتأخرين . وفي المسألة قول ثالث ، وهو تحريم الامة لمن عنده حرة خاصة ، كما دلت عليه حسنة الحلبي .

واعلم أن اطلاق عبارات الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في المنع من العقد على القول به بين الدائم والمتقطع ، وبهذا التعميم جزم في المسالك ، ثم قال : وأما التحليل فان جعلناه عقداً امتنع أيضاً ، وان جعلناه اباحة فلا ، كما لا يمتنع وطؤها بملك اليمين^(٢) . وقال السيد^(٣) سبطه رحمه الله : في هذا التعميم نظر ، والاجود قصر الحكم على الدائم ، لانه المتبادر عند الاطلاق ، لدلالة صحيحة محمد بن اسماعيل على جواز التمتع بالامة باذن الحرة وعلى جواز التحليل من الزوجة الحرة .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : مرسل كالموثق .

(١) المسالك ١ / ٤٨٤ .

(٢) في شرح المختصر النافع مخطوط .

« ومن لم يستطع منكم طولاً » والطول المهر ، ومهر الحرة اليوم مثل مهر الامة
أو اقل .

فهذه الأخبار كلها دالة على ان نكاح الامة انما يكون سائغاً مباحاً مع فقد الطول
وان مع وجوده يكون مكروهاً وان كان ذلك غير مبطل للعقد ، لأن الخبر الأخير
دل على ذلك من قوله « لا ينبغي ان يتزوج الحر المملوكة اليوم » ، وهذا تصريح
بالكراهية التي ليست بلفظ حظر ودل على ذلك معنى الأخبار الأخر حسب ما قدمناه .
قال الشيخ رحمه الله : (فاذا أراد الانسان نكاح أمة غيره خطبها الى سيدها
واعطاها المهر قل ذلك ام كثر) .

يدل على ذلك قوله عز وجل : « فانكحوهن باذن اهلهن وآتوهن اجورهن
بالمعروف » وهذا تصريح بأنه لا يجوز العقد عليهن الا بأذن اهلهن وبعد اتيانهن
اجورهن الذي هو المهر ، ويدل عليه ايضاً ما رواه :

٤ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي
بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نكاح الامة؟ قال : لا يصلح نكاح الامة
الا باذن مولاها .

قال الشيخ رحمه الله : (فان اشترط السيد على الرجل في العقد رق الوالد

قوله رحمه الله : وبعد اتيانهن

لا يخفى أن الآية لا تسدل على تقدم بذل المهر على العقد ، ولا على الوطء
أيضاً ، ولم يقل به أحد ، ولعل مراد الشيخ أيضاً الوجوب فقط .

الحديث الرابع : ضعيف .

ويشمل ما اذا كان المولى امرأة ، لكن الخبر مع ضعفه غير صريح في الحرمة .

كان ولده منها عبداً لسيدها، وان لم يشترط عليه ذلك كان الولد حراً لا سبيلاً لأحد عليه .

أما الذي يدل على انه اذا لم يشترط كان الولد حراً ، ما رواه :

٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد ابن أبي حمزة والحكم بن مسكين عن جميل وابن بكير في الولد من الحر والمملوكة . قال : يذهب الى الحر منهما .

٦ - وعنه عن أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن السلمي عن علي ابن اسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا تزوج العبد الحرة فولده احرار ، واذا تزوج الحر الأمة فولده احرار .

الحديث الخامس : حسن .

وقال في المسالك : اذا كان أحد الابوين حراً والآخر مملوكاً ، فالمشهور بين الأصحاب أن الولد حر مطلقاً ، وخالف في الحكم ابن الجنيد ، فجعل الولد رقياً تبعاً للمملوك من أبويه الامع اشتراط حرته . هذا مع الاطلاق ، وأما مع شرط الحرية فلا اشكال في تحققها . واذا شرطت الرقية ، فالمشهور صحة الشرط . وقيل : بعدم صحته^(١) . انتهى .

وعلى تقدير عدم الصحة يحتمل فساد العقد والشرط وفساد الشرط حسب .

الحديث السادس : مجهول .

٧ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج بأمة قوم الولد ممالك أو احرار ؟ قال : اذا كان احد ابويه حراً فالولد احرار .

٨ - محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبدالله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في مملوك تزوج حرة ؟ قال : الولد للحررة ، وفي حر تزوج مملوكة ؟ قال : الولد للاب .

فأما الذي يدل على أنه اذا شرط ان يكون الولد رقاً كان كذلك ما رواه :

٩ - الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن أبي جعفر عن أبي سعيد عن أبي بصير « عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : لو أن رجلاً دبر جارية ثم زوجها من رجل فوطئها كانت جاريته وولدها منه مدبرين ، كما لو أن رجلاً اتى قوماً فتزوج اليهم مملوكتهم كان ما ولد لهم ممالك .

وهذا الخبر وان لم يكن فيه ذكر الشرط صريحاً فنحن نعلم انه مراد بدلالة ما قدمناه من الأخبار ، وأن الولد لاحق بالحرية ، واذا ثبت ذلك فلا وجه لهذا الخبر الا الشرط الذي ذكرناه .

الحديث السابع : حسن .

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : ضعيف .

ورده القائلون بالحرية مطلقاً أولاً بالضعف ، وثانياً بعدم دلالتها على ذكر الشرط في العقد فيكون المصير تحكماً ، وثالثاً بأن الولد ليس ملكاً للحر من الابوين ليصح اشتراطه للمولى . وانما الحق لله تعالى فلا يسوغ اشتراط رقيقته .

قال الشيخ رحمه الله : (واذا عقد السيد على أمته لحر أو عبد لغيره كان الطلاق في يد الزوج، فان باعها السيد كان المبتاع بالخيار ان شاء أقر الزوج على نكاحه وان شاء فرق بينه وبينها ، وليس يحتاج في التفرقة بينهما الى تطليق الزوج لها ، بل بأمرها باعتزاله وقضاء العدة منه ، وذلك كاف في فراقها) .
يدل على ذلك ما رواه :

١٠ - الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل انكح امته حرأ أو عبد قوم آخرين . فقال : ليس له ان ينزعها ، فان باعها فشاء الذي اشتراها ان ينزعها من زوجها فعل .

الحديث العاشر : ضعيف .

والمشهور بين الأصحاب أنه اذا تزوج العبد باذن مولاه - حرة كانت أو أمة لغير مولاه - كان الطلاق بيده ، وأنه ليس للمولى اجباره عليه . وقال ابن أبي عقيل وابن الجنيد : طلاقه الى مولاه ، سواء كانت زوجته أمة المولى أو أمة غيره أو حرة . وقوى العلامة في المختلف قولهما . وقال أبو الصلاح : لسيدته أن يجبره على الطلاق ، وللشيخ قول آخر في هذا الكتاب بالتفصيل ، باشتراط كون الطلاق بيد المولى وعدمه ، ولسم ينسب اليه في كتب الفروع ، والمسألة لا تخلو من اشكال .

قوله عليه السلام : من رجل

في الفقيه « من زوجها »^{١)} وهو أصوب .
وأطبقت الأصحاب على أن بيع الامة المزوجة يقتضي تسلط المشتري على

(١) من لا يحضره الفقيه ٣ / ٣٥٠ ، ح ٣ .

١١ - وروى علي بن اسماعيل الميشمي عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج امته من حر؟ قال: ليس له ان ينزعها. فأما الذي يدل على انه اذا باعها كان المبتاع بالخيار بين اقرارها على العقد وبين التفرقة زائداً على ما قدمناه ما رواه :

١٢ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بكير بن اعين وبريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : من اشترى مملوكة لها زوج فان بيعها طلاقها ان شاء المشتري فرق بينهما وان شاء تركهما على نكاحهما .

١٣ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : طلاق الامة بيعها أو بيع زوجها . وقال: في الرجل يزوج امته رجلاً آخر ثم يبيعه؟ قال : هو فراق ما بينهما الا ان يشاء المشتري ان يدعهما .

١٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال

فسخ العقد وامضائه ، واطلاق النصوص و كلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين كون البيع قبل الدخول وبعده، ولا بين كون الزوج حراً أو مملوكاً ، وفي صحيحة ابن مسلم تصريح بثبوت الخيار اذا كان الزوج حراً ، وقطع الاكثر بأن هذا الخيار على القور ، ويدل عليه خبر أبي الصباح .

الحديث الحادى عشر : حسن كالصحيح .

الحديث الثانى عشر : حسن .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

طلاق العبد اذا تزوج امرأة حرة أو تزوج وليدة قوم آخرين الى العبد، وان تزوج وليدة مولاه كان الذي يفرق بينهما ان شاء ، وان شاء نزعها منه بغير طلاق .

١٥ - وأما الذي رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابن اذينة عن بكير بن اعين وبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انهما قالوا في العبد المملوك : ليس له طلاق الا باذن مولاه .

فليس ينافي الخبر الاول، لأن قوله عليه السلام « ليس له طلاق الا باذن مولاه » يحتمل ان يكون اراد به اذا كانت زوجته امة لمولاه دون أن تكون حرة أو امة لغير مولاه ، وقد تضمن تفصيل ذلك الخبر الأول فالأخذ به أولى لأن الخبر الاخير كالمجمل الذي يحتاج الى بيان ، ويدل على ذلك ايضاً ما رواه :

١٦ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : اذا كان العبد وامرأته لرجل واحد فان المولى

ولعل المراد بالتفريق الأول الطلاق وبالثاني الفسخ ، او بالأول مجرد الفسخ وبالثاني الفسخ لان يطأها، ولا خلاف بين الاصحاب في أنه اذا كانا لمولى واحد كان للمولى الفسخ ، وانما الخلاف في أنه هل هو فسخ أو طلاق أو اذا كان بلفظ الطلاق فطلاق والا فهو فسخ ؟ .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

واحتج به لابن الجنيد وابن أبي عقيل ، ولا يخفى عدم صراحتة في مطلوبهما اذ أقصى ما يدل عليه توقف طلاق العبد على اذن سيده لا أن الطلاق بيد السيد .

الحديث السادس عشر : مجهول .

يأخذها اذا شاء واذا شاء ردها . وقال : لا يجوز طلاق العبد اذا كان هو وامراته لرجل واحد الا ان يكون العبد لرجل والمرأة لرجل وتزوجها باذن مولاه واذن مولاه ، فان طلق وهو بهذه المنزلة فان طلاقه جائز .

١٧ - واما الذي رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبدالله ابن مسكان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبدأله ان ينزعها بغير طلاق ؟ قال : نعم هي جاريته ينزعها متى شاء .

١٨ - وما رواه الحسين بن سعيد أيضاً عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال : اذا تزوج المملوك حرة فللمولى ان يفرق بينهما فان زوجه المولى حرة فله ان يفرق بينهما .

فليس في هذين الخبرين ما ينافي ما قدمناه ، لأن قوله عليه السلام « له ان ينزعها بغير طلاق » في الخبر الأول متى شاء ، و« له ان يفرق بينهما » في الخبر الثاني ، ليس فيه أن له ذلك وهي في ملكه أو العبد في ملكه ، واذا لم يكن ذلك في الخبر حملناه على أن له ذلك بأن يبيعه أو يبيعه فيكون بيعه لهما تفرقاً بينهما ، والذي يدل على ما قلناه ما رواه :

الحديث السابع عشر : صحيح .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : يمكن أن يقرأ « تزوج » بالمضارع المعلوم من باب التفعّل ، والمراد التزوج بغير اذن المولى .

الحديث الثامن عشر : ضعيف أو مجهول .

وقيل : المراد بأول الخبر تزوج العبد بدون اذن المولى وبآخر الخبر

١٩ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا انكح الرجل عبده امته فرق بينهما اذا شاء . قال : وسألته عن رجل يزوج امته من رجل حر أو عبد لقوم آخرين أله ان ينزعها منه ؟ قال : لا الا ان يبيعها فان باعها فشاء الذي اشتراها ان يفرق بينهما فرق بينهما .

٢٠ - واما الذي رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق ابن عمار عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سأله عن رجل كانت له جارية فزوجها من رجل آخر بيد من طلاقها ؟ قال : بيد مولاه وذلك لأنه تزوجها وهو يعلم انها كذلك .

فيحتمل أيضاً ما قدمناه من انه اراد بقوله « بيده طلاقها » يعني يبيعها ، فيكون بيعها كالطلاق ، وقد يجوز ان يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازاً لأنه سبب الفرقة كما ان الطلاق كذلك ، يدل على ذلك ما رواه :

٢١ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : طلاق الامة يبيعها .

ويحتمل أيضاً ان يكون اراد بقوله « من رجل آخر » اذا كان ذلك الرجل أيضاً عبده ، وليس في الخبر أنه لم يكن عبده وان كان كذلك جاز له ان يفرق بينهما ، وقد قدمنا ذلك ، ويزيده بياناً ما رواه :

التزوج باذنه . وضمير « له » راجع الى العبد . ولا يخفى بعده .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

الحديث العشرون : موثق .

الحديث الحادي والعشرون : صحيح .

٢٢ - علي بن اسماعيل الميثمي عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا كانت للرجل امة وزوجها مملوكه فرق بينهما اذا شاء وجمع بينهما اذا شاء .

٢٣ - وروى الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ينكح أمة من رجل أيفرق بينهما اذا شاء ؟ فقال : ان كان مملوكه فليفرق بينهما اذا شاء ، ان الله تعالى يقول : « عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » ، فليس للعبد شيء من الامر ، وان كان زوجها حراً فان طلاقها صفتها .

ويحتمل أيضاً ان يكون المراد اذا كان مولى الجارية قد شرط على الزوج عند عقدة النكاح ان يبده الطلاق لأن ذلك جائز في الاماء .

٢٤ - روى ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد قال : كتب اليه الريان بن شبيب : رجل اراد ان يزوج مملوكه حراً ويشترط عليه انه متى شاء يفرق بينهما أيجوز ذلك له جعلت فداك أم لا ؟ فكتب عليه السلام : نعم اذا جعل اليه الطلاق .

قال الشيخ رحمه الله : (وان اعتقها السيد كانت هي بالخيار ان شاءت اقامت مع الزوج وان شاءت فارقته ، وام يكن لزوجها عليها سيلا اذا اختارت الفراق) . يدل على ذلك ما رواه :

الحديث الثاني والعشرون : حسن كالصحيح .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

الحديث الرابع والعشرون : مجهول .

٢٠٠ ملاذ الأختيار ج ١٢

٢٥ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ايما امرأة أعتقت فأمرها بيدها ان شاءت قامت معه وان شاءت فارقتة .

٢٦ - علي بن اسماعيل عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام انه كان لبريرة زوج عبد فلما اعتقت قال لها النبي صلى الله عليه وآله : اختاري .

٢٧ - وروى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير

الحديث الخامس والعشرون : مجهول .

وأجمع العلماء كافة على أن الامة المزوجة بعبد اذا اعتقت ثبت لها الخيار في فسخ النكاح ، واختلف الاصحاب في ثبوت الخيار لها اذا كان الزوج حراً ، فذهب الاكثر الى ثبوته ، لرواية أبي الصباح ورواية زيد الشحام وغيرهما .
وقال السيد في شرح النافع : ويشكل بأن هذه الروايات كلها ضعيفة السند لا تصلح لاثبات حكم مخالف للأصل ، وذهب الشيخ في المبسوط والخلاف والمحقق في الشرائع الى عدم ثبوت الخيار هنا ، والمصير اليه متعين^(١) .
وأقول : المسألة لا تخلو من اشكال ، وقد قطع الاصحاب بأن هذا الخيار على الفور ، ولا بأس به .

الحديث السادس والعشرون : حسن كالصحيح .

الحديث السابع والعشرون : حسن .

(١) شرح المختصر النافع الموسوم بـ « غاية المرام » لصاحب المدارك مخطوط .

عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أمة كانت تحت عبد فاعتقت الامة. قال فقال: امرها بيدها ان شاءت تركت نفسها مع زوجها وان شاءت نزع نفسها منه، وذكر ان بريرة كانت عند زوج لها وهي مملوكة فاشترتها عائشة فأعتقتها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وقال : ان شاءت أن تفر عند زوجها وان شاءت فارقته ، وكان مواليتها الذين باعوها اشترطوا على عائشة أن لهم ولاؤها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولاء لمن اعتق ، وتصديق على بريرة بلحم فأهدته الى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فعلمته عائشة وقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يأكل لحم الصدقة ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله واللحم معلق فقال : ماشأن هذا اللحم لم يطبخ ؟ فقالت : يارسول الله صدق به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة . فقال : هو لها صدقة ولنا هدية ، ثم امر بطبخه فجاء فيها ثلاث من السنن .

٢٨ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : ذكر ان بريرة مولاة عائشة كان لها زوج عبد فلما أعتقت قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله : اختاري ان شئت اقمت مع زوجك وان شئت لا .

٢٩ - وعنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن ربعي بن عبد الله عن بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان زوج بريرة عبداً .

ويدل على أن الشرط الفاسد في العقد لا يوجب فساده .

الحديث الثامن والعشرون : موثق .

الحديث التاسع والعشرون : مجهول كالصحيح .

- ٣٠ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن زرارة عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حر نكح أمة مملوكة ثم اعتقت قبل ان يطلقها؟ قال : هي املك ببضعها .
- ٣١ - وروى محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام انه قال : اذا اعتقت الامة ولها زوج خيرت ان كانت تحت عبد أو حر .
- ٣٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا اعتقت الامة ولها زوج خيرت ان كانت تحت حر أو عبد .
- ٣٣ - الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوكة تكون تحت العبد ثم تعتق؟ فقال : تخير فان شاءت أقامت على زوجها وان شاءت فارقته .
- ٣٤ - وروى علي بن اسماعيل الميثمي عن فضالة عن أبان عن عبد الله بن

الحديث الثلاثون : مرسل .

الحديث الحادى والثلاثون : مجهول .

الحديث الثانى والثلاثون : ضعيف .

الحديث الثالث والثلاثون : صحيح .

الحديث الرابع والثلاثون : مجهول .

وربما يعد حسناً ، لانه قيل في عبد الله بن سليمان : له أصل^(١) .

(١) رجال النجاشي ص ٢٢٥ ، الرقم : ٥٩٢ .

سليمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل انكح امته عبده فأعتقها هل تخير المرأة اذا أعتقت أم لا؟ قال: تخير.

٣٥ -- وروى الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اذا أعتقت مملوكك رجلا وامرأته فليس بينهما نكاح. وقال: ان احببت ان تكون مع زوجها كان ذلك بصداق. قال: وسألته عن الرجل ينكح عبده أمته ثم أعتقها تخير فيه أم لا؟ فقال: نعم تخير اذا أعتقت. فان أعتق الزوج لم يكن للمرأة اختيار، روى ذلك:

٣٦ -- علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن علي بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زوج أم ولد له من عبد فأعتق العبد بعدما دخل بها يكون لها الخيار؟ قال: لا قد

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

وقال في النافع : وكذا يتخير الامة لو كانا لمالك فأعتقا أو أعتقت .
وقال السيد رحمه الله : لا يخفى أن ثبوت الخيار للامة اذا أعتقوا دفعه مبني على القول بتخيرها اذا كانت تحت حر ، وقد جمع المصنف في الشرائع بين اختصاص التخيير بما اذا كان الزوج عبداً وثبوت الخيار لها اذا أعتقا دفعه ، وتبعه العلامة في التحرير ، وهو غير جيد ، وقد نبه العلامة في القواعد على المحكم بتخيرها حيثئذ ، وهو كذلك لكن قد يحصل التوقف في صحة نكاح المملوكين اذا كانا لمالك فأعتقا ، لورود صحيحة عبد الله بن سنان ، لكن لا أعلم بمضمونها قائلًا .

الحديث السادس والثلاثون : مجهول .

تزوجته عبداً ورضيت به فهو حين صار حراً أحق ان ترضى به .

٣٧ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن أبان عن الحسن بن زياد الطائي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اني كنت رجلاً مملوكاً فتزوجت بغير اذن موالي ثم اعتقني الله بعد فأجدد النكاح؟ قال: فقال أعلموا انك تزوجت؟ قلت: نعم قد علموا فسكتوا ولم يقولوا لي شيئاً. قال: ذلك اقرار منهم انك على نكاحك .

قال الشيخ رحمه الله: (ولا ترث الامة الزوج ولا الزوج يرثها) .

٣٨ - روى الحسن بن محبوب عن محمد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل زوج أمته من رجل حر ثم قال لها: اذا مات زوجك فأنت حرة، فمات الزوج. قال فقال: اذا مات الزوج فهي حرة تعتمد منه عدة الحرة المتوفى عنها زوجها، ولا ميراث لها منه لأنها صارت حرة بعد موت الزوج .

قال الشيخ رحمه الله: (ومن تزوج بأمة وعنده حرة ولم تعلم بذلك فهي بالخيار) الى آخر المسألة .

الحديث السابع والثلاثون : موثق كالصحيح .

وقال ابن الجنيد : لو كان السيد علم بعقد العبد والامة ولم ينكر ذلك ولا فرق بينهما جرى ذلك مجرى الرضا به والامضاء ، واستقر به في المختلف ، ويدل عليه روايات .

الحديث الثامن والثلاثون : حسن .

وقال في الدروس : المدبر هو المعلق عنقه بموت المولى ، والتعلق بموت غيره المولى كمن جعل له الخدمة نافذ في صحبة يعقوب بن شعيب وحمل عليه

٣٩ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تزوج الحررة على الامة ولا تزوج الامة على الحررة ، ومن تزوج أمة على حررة فنكاحه باطل .

الزوج . وطرده بعضهم في الموت مطلقاً ، وقصره ابن ادريس على موت المولى ويظهر من ابن الجنيد جواز تعليقه على موت الغير مطلقاً (١) . انتهى .
وأقول : يظهر من كلامه وصريح كلام الشهيد الثاني رحمه الله عدم النص على التعليق بموت الزوج ، ولعلهما لم يعثرا على هذا الخبر .
وقال المحقق في الشرائع : أم الولد لا تترث وكذا المدبر لو كان وارثاً من مدبره (٢) .

وقال في المسالك : أما المدبر فلأنه يعتق بعد وفاة سيده من ثلثه ، فانتقال التركة الى غيره من الوارث سابق على حريته ، وهذا انما يتم مع اتحاد الوارث أما مع تعدده فالحكم بحريته سابق على القسمة ، فيختص ان كان أولى ، ويشارك ان كان مساوياً (٣) .

الحديث التاسع والثلاثون : حسن .

قوله عليه السلام : فنكاحه باطل

قال الوالد العلامة طاب ثراه : أي موقوف على اجازة الحررة ، ولما كان الغالب على النساء عدم الاجازة حكم بالبطلان على الاطلاق . انتهى .

(١) الدروس ص ٢١٩ .

(٢) شرائع الاسلام ١٥/٤ .

(٣) المسالك ٣١٥/٢ .

٤٠ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: لا يجوز نكاح الأمة على الحرة ، ويجوز نكاح الحرة على الأمة ، فإذا تزوجها فالقسم للحرة يومان وللأمة يوم .

٤١ - وعنه عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : تزوج الحرة على الأمة ولا تزوج الأمة على الحرة ، ولا النصرانية ولا اليهودية على المسلمة ، فمن فعل ذلك فنكاحه باطل .

٤٢ - البزوفري قال: حدثنا أحمد بن هوذة عن ابراهيم بن اسحاق النهاوندي عن عبدالله بن حماد عن حذيفة بن منصور قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج أمة على حرة لم يستأذنها؟ قال : يفرق بينهما. قلت: عليه ادب؟ قال: نعم اثنا عشر سوطاً ونصف ثمن حد الزاني وهو صاغر .

واختلف الاصحاب في عقد الأمة على الحرة بعد اتفاق القائلين بعدم اشتراط عقد الأمة بعدم الطول والعنت على صحة عقدها اذا أذنت الحرة قبل العقد ، وانما الخلاف فيما اذا لم تأذن قبل ، فذهب ابن ادريس والمحقق وجماعة الى بطلان عقد الأمة ، وذهب العلامة وجماعة الى تخير الحرة بين فسخ عقد الأمة وامضائه ، وذهب الشيخان وأتباعهما الى تخير الحرة بين فسخ عقد الأمة وفسخ عقد نفسها .

الحديث الاربعون : مجهول .

الحديث الحادي والاربعون : صحيح .

الحديث الثاني والاربعون : ضعيف .

وحمل على الوطى قبل الاذن .

وقال في الشرائع : من تزوج أمة على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن كان عليه

٤٣ - الحسن بن محبوب عن يحيى اللحام عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج أمة على حرة؟ فقال: ان شاءت الحرة أن تقيم مع الامة اقامت، وان شاءت ذهبت الى اهلها. قال: قلت له: فان لم ترض بذلك وذهبت الى اهلها أله عليها سبيل اذا لم ترض بالمقام؟ قال: لا سبيل له عليها اذا لم ترض حين تعلم. قلت: فذاهبها الى اهلها طلاقها؟ قال: نعم اذا خرجت من منزله اعتدت ثلاثة اشهر أو ثلاثة قروء ثم تتزوج ان شاءت.

٤٤ - الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يحيى بن عبد الرحمن الأزرق قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة وليدة فتزوج حرة ولم يعلمها بأن له امرأة وليدة. فقال: ان شاءت الحرة أقامت وان شاءت لم تقم. قلت: قد اخذت المهر فتذهب به؟ قال: نعم بما استحل من فرجها.

ثم حد الزاني^(١).

وقال في المسالك: كيفية التنصيف أن يقبض على نصف السوط ويضرب به وقيل: ضرباً بين ضربين^(٢).

الحديث الثالث والاربعون: موثق.

ويدل على أن للحرة فسخ عقد نفسها، ورده الاكثر بضعف السند.

الحديث الرابع والاربعون: صحيح.

ولاخلاف في جواز ادخال الحرة على الامة، واذا لم تعلم بسبق عقد الامة، فلها الخيار بين فسخ عقد نفسها وامضائه، وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب

(١) شرائع الاسلام ١٥٨/٤.

(٢) المسالك ٣٣٢/٢.

٤٥ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة حرة وأمتين مملوكتين في عقد واحد. قال: أما الحرة فنكاحها جائز وإن كان سمي لها مهرأ فهو لها، وأما المملوكتان فإن نكاحهما في عقد مع الحرة باطل يفرق بينه وبينهما.

قال الشيخ رحمه الله: (واذا زوج الرجل عبده أمتة كان المهر عليه في ماله).

٤٦ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل كيف ينكح عبده أمتة؟ قال: يقول: قد انكحتك فلانة ويعطيها ماشاء من قبله أو من قبل مولاه ولو مد من طعام أو دراهم ونحو ذلك.

ونقل عن الشيخ في التبيان أنه حكم بتخييرها بين فسخ عقدها وفسخ عقد الامة، وهو نادر.

الحديث الخامس والاربعون : صحيح .

واختلف الأصحاب فيما إذا عقد على الحرة والامة في عقد واحد، فالاشهر بطلان عقد الامة، كما يدل عليه الخبر. وقيل: عقد الامة موقوف على رضا الحرة واختار العلامة في المختلف تخيير الحرة بين فسخ عقدها وعقد الامة.

الحديث السادس والاربعون : حسن .

قوله عليه السلام : ويعطيها

أي: المولى أو العبد، وعلى الاول المراد بالمولى العبد، ومقتضى هذه الرواية والتي بعدها وجوب الاعطاء، واليه ذهب الشيخان وأبو الصلاح وابن حمزة

٤٧ -- وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحسن المحكم عن أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المملوك يكون لمولاه أولمولاته أمة فيريد أن يجمع بينهما أينكحه نكاحاً؟ أو يجزيه ان يقول قد انكحتك فلازة ويعطي من قبله شيئاً أو من قبل العبد؟ قال : نعم ولو مد وقد رأيت يعطي الدراهم .

قال الشيخ رحمه الله : (ومتى كان العقد بين السيد وبين عبده وأمه كان الفراق بينهما بيده) وقد بينا ذلك فيما تقدم ، ويزيده بياناً ما رواه :

٤٨ - الحسن بن محبوب عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم » قال : هو أن يأمر الرجل عبده وتحتة أمته فيقول له اعتزل امرأتك ولا تقر بها ، ثم

وحملهما المحقق وبعض من تأخر عنه على الاستحباب ، وهو مشكل والوجوب أقرب .

ثم ان قلنا ان المملوك يملك مطلقاً أو على بعض الوجوه ، كان ما يدفعه المولى الى الامة ملكاً لها ، والا كان اباحة لبعض ماله للامة تنتفع به ، ولا بعد في وجوب ذلك بعد ورود النص ، مع أنه لا دلالة في الروايتين على كون المدفوع مهرأ ، بل الظاهر منهما أنه عطية محضة .

ويستفاد منهما أنه يكفي في هذا النكاح مجرد اللفظ الدال على ذلك ، وأنه لا يشترط قبول العبد ولا المولى لفظاً وقيل : يعتبر القبول من العبد ، وهو أحوط لكنه غير لازم ، كما اختاره جماعة من المحققين من المتأخرين .

الحديث السابع والاربعون : مجهول .

الحديث الثامن والاربعون : صحيح .

يحبسها عنه حتى تحيض ثم يمسهها فإذا حاضت بعد مسه أياها ردها عليه بغير نكاح.

قوله تعالى : والمحصنات (١)

عطف على المحرمات مؤبداً، أي: حرم عليكم المحصنات، أي: المزوجات « من النساء الا ما ملكت أيما نكم » من السبايا ، فانه يجوز وطئهن مع كونهن مزوجات، لبطان عقدهن بالسبي والتملك، كما ورد في رواية أبي سعيد الخدري: أصبنا سبايا يوم ارجاس ولهن أزواج ، فكرهنا أن نقع عليهن ، فسألنا النبي صلى الله عليه وآله، فنزلت الآية أو ما ملكت الايمان من الاماء المزوجات، فان للمالك ابطال نكاحهن بمنع أزواجهن وطئها بعد العدة اذا كان زوجها لمالكها ، كما دلت عليه هذه الرواية وغيرها ، والاية عامة لكن الروايات خصصتها .

ثم اعلم أن الاصحاب قطعوا بأن العبد والامة اذا كانا لمولى واحد كان التفريق الى المولى ، وظاهرهم أنه موضع وفاق ، وظاهر الاخبار أنه يكفي في فسخ المولى كل لفظ دل عليه من الامر بالاعتزال والافتراق وفسخ العقد ، ولا يشترط لفظ الطلاق كما ذكره الاكثر ، فلا يلحقه أحكام الطلاق . وقيل : ان الفسخ الواقع عن المولى طلاق مطلقاً ، فيعتبر فيه شروط الطلاق ويعد من الطلقات . وقيل : ان وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً ، وان وقع بغيره كان فسخاً . وهما ضعيفان ، اذ المستفاد من الاخبار الاكتفاء في تحقق الفراق في هذا النكاح بالامر بالافتراق والاعتزال والمحكم بجريان الطلاق فيه واثبات لوازمه يحتاج الى دليل .

قوله عليه السلام : فإذا حاضت

يدل على جواز ردها اليه ثانياً بغير نكاح ، ولم أرفي كلامهم التعرض لذلك،

٤٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن الحسن بن عمرو
ابن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : سألته عن الرجل يزوج جاريته من عبده فيريد أن يفرق بينهما فيفر العبد
كيف يصنع ؟ قال : يقول لها : اعتزلي فقد فرقت بينكما فاعتدي ، فتعتد خمسة
وأربعين يوماً ثم يجامعها مولاها ان شاء وان لم يفرق لها مثل ذلك . قلت : فان
كان المملوك لم يجامعها ؟ قال : يقول لها اعتزلي فقد فرقت بينكما ثم يجامعها
مولاها من ساعته ان شاء ولا عدة عليها .

ومتى طلق العبد جارية مولاة من غير اذنه لم يقع طلاقه .

٥٠ - روى الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن

والموافق لاصولهم أن يكون مبنياً على جواز تحليل المولى أمته لعبده ، وفيه
خلاف قد سبق ، ويشكل تصحيحه على قواعد النافين ، والخبر مؤيد لجواز التحليل
وان كان ظاهر سياقه كون تحلله بالعقد السابق ، وأن هذا ليس فسخاً له . وبالجملة
حصول التحليل هنا قوي لصحة الخبر .

الحديث التاسع والاربعون : موثق وعليه الفتوى .

قوله عليه السلام : قال له

يدل على أن مع حضور العبد يخاطبه بالاعتزال ، والا فيخاطب الامة . وفي
بعض النسخ « قال لها » (١) فيدل على عدم الفرق بين حضور العبد وغيبته .

الحديث الخمسون : ضعيف .

أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قالا : المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه الا باذن سيده . قلت : فان السيد كان زوجه بيد من الطلاق ؟ قال : بيد السيد « ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » الشيء الطلاق .

٥١ - وعنه عن صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يزوج عبده أمتة ثم يبدوله فينزعه عنها منه بطيبة نفسه أيكون ذلك طلاقاً من العبد ؟ فقال : نعم لأن طلاق المولى هو طلاقها ولا طلاق للعبد الا باذن مولاه .

٥٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن شعيب بن يعقوب العرقوفي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل وأنا عنده اسمع عن طلاق العبد . قال : ليس له طلاق ولا نكاح أما تسمع الله تعالى يقول : « عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » ، قال : لا يقدر على طلاق ولا نكاح الا باذن مولاه . فان سأل سائل عن الخبر الذي رواه :

واطلاق الخبر شامل لما اذا كانت الجارية لغير المولى ، أو كانت المرأة حرة ، كما ذهب اليه ابن الجنيد وابن أبي عقيل ، كما عرفت سابقاً ، ولعل الشيخ حمله على ما اذا كانا لمولى واحد مع أن التعليل يأباه .

الحديث الحادي والخمسون : صحيح .

وفيه اشعار بأن فسخ المولى طلاق ، وبدل على أن طلاق العبد موقوف على اذن المولى ، وهو قريب من مختار أبي الصلاح . وهذا وجه جمع بين الأخبار ولا يخلو من قوة .

الحديث الثاني والخمسون : موثق كالصحيح .

٥٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: المملوك اذا كان تحت مملوكة فطلقها ثم أعتقها صاحبها كانت عنده على واحدة .

فقال : كيف تقولون ان طلاقه لا يقع وبهذا الخبر حكم بأن طلاقه واقع لأنه لو لم يكن واقعاً لكانت الامة على تطليقتين عنده ؟ .

قيل له : المعنى في هذا الخبر وما جرى مجراه مما يتضمن هذا المعنى هو أن العبد اذا كان مزوجاً بأمة غير مولاه جاز طلاقه ، وانما منعنا من طلاقه اذا كانا جميعاً لرجل واحد ، وقد قدمنا ذلك فيما مضى ، ويزيده بياناً ما رواه :

٥٤ - علي بن اسماعيل الميثمي عن الحسن بن علي بن فضال عن المفضل بن صالح عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد هل يجوز طلاقه ؟ فقال : ان كانت أمتك فلا ، ان الله تعالى يقول : « عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء » ، وان كانت أمة قوم آخرين أو حرة جاز طلاقه .

قال الشيخ رحمه الله : (واذا تزوجت الامة بغير اذن مولاه فان مولاه بالخيار بين امضاء النكاح وبين الفسخ فان رزقت اولاداً كانوا رفاً لمولاه) .

المعتمد في أن الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاه ان يكون النكاح فاسداً فان رضى المولى بعد ذلك كان رضاه بالعقد يجرى مجرى العقد المستأنف ، يسدل على ان النكاح فاسد ، ما رواه :

الحديث الثالث والخمسون : صحيح .

الحديث الرابع والخمسون : ضعيف .

والاستدلال بالاية لا ينطبق على التفصيل المذكور .

٥٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن الحصين عن أبي العباس البقباق قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يتزوج الامة بغير اذن أهلها؟ قال: هو زنى ان الله تعالى يقول: «فانكحوهن باذن اهلن». فأما الذي يدل على ان الاولاد يكونون رقاً، ما رواه:

الحديث الخامس والخمسون: موثق.

وقال السيد: اذا تزوج الحر أمة من غير اذن مالکها ثم وطئها قبل الاجازة، فلا يخلو: اما أن يكونا عالمين بالتحريم، أو جاهلين، أو بالتفريق، فالصور أربع: الاولى: أن يكونا عالمين، فالوطئ زنا، فيثبت عليهما الحد ويكون الولد رقاً لمولى الامة، وفي ثبوت المهر للمولى قولان، أحدهما عدمه لانها زانية، والثاني ثبوته.

الثانية: أن يكونا جاهلين فلاحد عليهما للشبهة وعليه المهر، وهو اما المسمى أو مهر المثل أو العشر ونصفه، وهذا أقوى لصحیحة الوليد بن صبيح.

الثالثة: أن يكون الحر عالماً والامة جاهلة، فالحد عليه وينتفى عنه الولد لانه عاهر، ويثبت عليه مهر المثل، أو العقر لمولاها كما سبق والولد رق له.

الرابعة: عكسه، بأن يكون الحر جاهلاً والامة عالمة، ويسقط عنه الحد دون العقر، واحتمل بعضهم سقوطه، ويلحقه الولد وعليه قيمته يوم سقط حياً.

هذا كله اذا لم يعجز المولى، ولو أجازته بعد الوطئ، بنى على أن اجازته هل هي كاشفة عن صحة العقد من حينه أم مصححة له حينها، فعلى الاول يلحق به الولد، وان كان عالماً حال الوطئ بالتحريم، ويسقط عنه الحد ويلزمه المسمى، وعلى الثاني ينتفى الاحكام السابقة، والاصح الثاني^(١).

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط.

٥٦ - علي بن الحسن بن فضال عن عبدالرحمن وسندي بن محمد عن عاصم ابن حميد الحنطاط عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في امرأة اتت قوماً فخبرتهم أنها حرة فتزوجها احدهم وأصدقها صداق الحرة ثم جاء سيدها . فقال : ترد اليه وولدها عبيد .

٥٧ - وأما الذي رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن العباس بن الوليد عن الوليد بن صبيح عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها أمة دلست نفسها له . قال : ان كان الذي زوجها أياه من غير مواليها فالتكاح فاسد . قلت : كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه؟ قال : ان وجد مما اعطاها شيئاً فليأخذه ، وان لم يجد شيئاً فلا شيء له عليها ، وان كان زوجها اياه ولي لها ارتجع على وليها بما أخذت منه ولمواليها عليه عشر قيمة ثمنها ان كانت بكرأ ، وان كانت غير بكر فنصف عشر قيمتها بما استحلت من فرجها . قال : وتعتد منه عدة الامة . قلت : فان جاءت منه بولد؟ قال : أولادها منه احرار اذا كان التكاح بغير اذن الموالي .

قوله عليه السلام « اولادها منه احرار » يحتمل ان يكون المراد به شيئين : احدهما : ان يكون الذي تزوجها قد شهد عنده شاهدان أنها حرة فحينئذ يكون ولدها احراراً . الثاني : ان يكون ولدها احراراً اذا رد الوالد ثمنهم ويلزمه ان يرد قيمتهم ، والذي يدل على القسم الاول مارواد :

الحديث السادس والخمسون : موثق .

الحديث السابع والخمسون : صحيح .

٥٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن مملوكة قوم اتت قبيلة غير قبيلتها فأخبرتهم أنها حرة وتزوجها رجل منهم فولدت له؟ قال: ولدها مملوكون الا ان يقيم البينة انه شهد لها شاهدان انها حرة فلا يملك ولده ويكونون احراراً.

٥٩ - وأيضاً فقد روى الحسين بن سعيد عن عبدالله بن يحيى عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمة أبقّت من مواليها فأنت قبيلة غير قبيلتها فادعت أنها حرة فوثب عليها حينئذ رجل فتزوجها فظفر بها مواليها بعد ذلك وقد ولدت اولاداً. فقال: ان اقام البينة الزوج على انه تزوجها على انها حرة اعتق ولدها وذهب القوم بأمّتهم وان لم يقم البينة أوجع ظهره واسترق ولده. وأما ما يدل على القسم الثاني ما رواه:

٦٠ - البيزوفري عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن أبي أيوب عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مملوكة اتت قوماً فزعمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم واولدها ولداً، ثم ان مولاهم اتاهم فأقام عندهم البينة انها مملوكته وأقرت الجارية بذلك. فقال: تدفع الى مولاهم هي وولدها وعلى مولاهم ان يدفع ولدها الى أبيه بقيمته يوم تصير اليه. قلت: فان لم يكن لأبيه ما يأخذ ابنه به؟ قال: يسعى أبوه في ثمنه حتى يؤديه ويأخذ ولده. قلت: فان أبي الاب ان يسعى في ثمن ابنه؟ قال: فعلى الامام ان يفتديه ولا يملك ولد حر.

الحديث الثامن والخمسون: موثق.

الحديث التاسع والخمسون: حسن.

الحديث الستون: موثق.

وقال السيد رحمه الله: الامة اذا ادعت الحرية ، فتزوجها رجل على أنها حرة ، سقط عن الزوج الحد دون المهر ولحقه به الولد ، وكان عليه قيمته يوم سقط حياً ، وانما يتم ذلك اذا ادعت كونها حرة الاصل ولم يكن الزوج عالماً بحالها ، أو ادعت العتق وظهر للزوج قرائن أثمرت الظن بصدقها ، فتوهم الحل أو توهم الحل بمجرد دعواها ، والا فيكون زانياً ويثبت عليه الحد وينتفى عنه الولد .
وبالجملة فما تقدم من التفصيل في المسألة السابقة آت هنا ، وانما أفردها الأصحاب بالذكر لسورود بعض النصوص بحكمها على الخصوص ، وظاهر الأصحاب القطع بلزوم المهر هنا ، وان كانت عالمة بالتحريم ، واحتمال العدم قائم .

واختلفوا في تقديره بالمسمى ، أو مهر المثل ، أو العشر ، أو نصف العشر كما مر ، والاخير أصح لصحيجة الوليد والفضل .
والاظهر أن أولادها حريفيكهم بالقيمة . وحكم المحقق في الشرائع تبعاً للشيخ بأن الولد يكون رقاً ، واستدل بموثقة سماعة ورواية زرارة ، وليس فيهما دلالة على رقية الولد مع الشبهة ، بل الظاهر منهما الحكم برقية الولد اذا تزوجها بمجرد دعواها الحرية . ولا ريب في ذلك مع ضعف الروايتين ، أما الاولى فبالاضمار واشتمالها على الواقفية ، وأما الثانية فبأن في طريقها عبدالله بن بحر وهو ضعيف ، وفي التهذيب « يحيى » بدل « بحر » وهو تصحيف^(١) . انتهى .

وقال في النافع : ولو عجز سعى في قيمتهم ، ولو أبى قيل : يفديهم الامام ، وفي المستند ضعف^(٢) .

وقال السيد قدس سره : ما اختاره من وجوب السعي اذا كان معسراً مذهب

(١) شرح المختصر مخطوط .

(٢) المختصر النافع ص ٢٠٧ .

٦١ - وعنه عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأته وتزوجت سريره فولدت كل واحدة منهما من زوجها، ثم جاء الزوج الاول وجاء مولى السرية فقضى في ذلك أن يأخذ الاول امرأته فهو احق بها ويأخذ السيد سريره وولدها الا أن يأخذ من ضامن الثمن له ثمن الولد .
 قال الشيخ رحمه الله : (واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه كان مولاه بالخيار

الشيخ وجماعة ، ولم نقف له على مستند سوى رواية سماعة المتضمنة للمحكمين ، وقد حكم في الثاني بضعف المستند . قال ابن ادريس في سرائره : يجب قراءة « حر » بالرفع والتنوين على أنه صفة لولد . وقال : ان قراءته بالجر وهم ، وما ذكره رحمه الله موقوف على ورود النقل ، والا فالرواية محتملة للوجهين ، وضعفها يمنع من العمل بها .

والاصح كون الولد حراً ولزوم قيمته لايه ، تؤخذ منه مع يساره ، وينتظر بها مع اعساره كسائر الديون ، ولا يجب أدائه من بيت المال وان جاز ، وبالغ ابن ادريس في انكاره وقال : ان الولد حر على ما وقع التصريح به في الرواية ، فكيف يشتري من سهم الرقاب ، ولا يخفى عدم ورود ذلك على الشيخ لانه لا يسلم ضبط الرواية هكذا ولا يقول بفكه من سهم الرقاب (١) .

الحديث الحادى والستون : صحيح .

قوله : الا أن يأخذ من ضامن الثمن

أقول: ضامن الثمن الزوج. وفي بعض النسخ « الرضا من الثمن » وهو الظاهر

بين امضاء العقد وبين فسخه ، فان رزق ولدأ كانوا رقأ لمولاه وان كانت المرأة حرة) .
 أما الذي يدل على ان الخيار في هذا العقد الى المولى ، مارواه :
 ٦٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى
 عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال :
 سألته عن رجل تزوج عبده بغير اذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه ؟ قال :
 ذلك لمولاه ان شاء فرق بينهما وان شاء اجاز نكاحهما ، فان فرق بينهما فللمرأة ما

وسيجيء في الزيادات هكذا : الا أن يأخذ رضا من الثمن ثمن الولد^(١) .

الحديث الثاني والستون : ضعيف كالموثق .

ويدل على صحة العقد الفضولي . والمشهور بين الأصحاب أن العبد اذا تزوج بحرة من دون اذن مولاه ، فاما أن تكون عالمة بأنه رق أم لا . وعلى الاول اما أن تعلم التحريم أم لا ، فان علمت بالتحريم فلا مهر لها ، لانها بغي . ولا يلحق بها الولد ، بل يكون رقأ لمولى العبد ، ولم يذكر الأصحاب أن عليها الحد ، كما هو ظاهر هذه الأخبار أن هذا ليس مثل سائر المحرمات .

قال الشهيد الثاني قدس سره : كأنه لهذه الأخبار لم يذكر الأصحاب الحد هنا . وقال السيد سبطه رحمه الله : ربما كان وجهه احالة المسألة على القواعد المقررة من ثبوت الحد على الزاني ، وهو صادق عليهما مع العلم ، وربما قيل بسقوط الحد عنها ، لان العقد الواقع عليها يعد شبهة بالنسبة الى المرأة الضعيفة عقلا ، وهو بعيد جداً^(٢) . انتهى .

(١) تحت الرقم : ١٦٥ من باب الزيادات .

(٢) شرح المختصر مخطوط .

أصدقها الا أن يكون اعتدى فأصدقها صداقاً كثيراً ، وان اجاز نكاحه فهما على نكاحهما الأول . فقلت لأبي جعفر عليه السلام : فان أصل النكاح كان عاصياً . فقال أبو جعفر عليه السلام : انما اتى شيئاً حلالاً وليس بعاص لله وانما عصى سيده ولم يعص الله ان ذلك ليس كاتيان ما حرم الله عليه من نكاح في عدة واشباهه .

٦٣ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن مملوك تزوج بغير اذن سيده؟ فقال: ان ذلك الى سيده ان شاء اجازه وان شاء فرق بينهما .

فقلت : أصلحك الله ان الحكم بن عتيبة و ابراهيم النخعي واصحابهما يقولون : ان أصل النكاح باطل فلا تحل اجازة السيد له . فقال أبو جعفر عليه السلام : انه لم يعص الله انما عصى سيده فاذا اجازه فهو له جائز .

وأقول: لاستبعاد في كون العقد هنا شبهة، كما أن الملك شبهة وان علم التحريم ولو جهات التحريم اما لجهلها بالرق أو بالحكم ، فالولد حر لانه لاحق بها ولا قيمة على الام . وأما المهر فانه مع الجهل يثبت في ذمة العبد مهر المثل يتبع به اذا تحرر ، ولو اجاز المولى لزمه المسمى .

قوله عليه السلام : الا أن يكون اعتدى

أي : جاز مهر المثل ، لان العقد باطل مع عدم تجوز المولى ، فانما تستحق مهر المثل أو الاقل منه ومن المسمى ، وظاهر الرواية لزومه للمولى ، وحمل على أنه يتبع به اذا تحرر كما عرفت ، ويحتمل لزومه العبد على القول بمالكيته، والله يعلم .

الحديث الثالث والستون : حسني .

ومتى رضي المولى بالعقد لم يكن له بعد ذلك فسخه ، روى ذلك :
 ٦٤ - محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم
 عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام
 انه أتاه رجل بعبده فقال: ان عبدي تزوج بغير اذني. فقال علي عليه السلام لسيدته:
 فرق بينهما. فقال السيد لعبدته : يا عدو الله طلق ، فقال علي عليه السلام : كيف قلت
 له ؟ قال : قلت له : طلق . فقال علي عليه السلام للعبد : اما الان فان شئت فطلق
 وان شئت فأمسك . فقال السيد : يا أمير المؤمنين أمر كان بيدي فجعلته بيد غيري؟
 قال : ذلك لانك حيث قلت له : طلق ، أقررت له بالنكاح .
 ٦٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن
 الحكم عن معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال في رجل كاتب على

قوله عليه السلام : لم يعص الله

أي : ليس معصية الله هنا الا من جهة عدم استئذان السيد ، فاذا زال ذلك أثر
 العقد ، بخلاف ما اذا لم يكن الحمل قابلا أصلا كالمعتدة والمزوجة . والحاصل
 أن المراد بالمعصية هنا نوع خاص منها .
 قال الوالد قدس سره : لعله محمول على أنه فضولي ، والفضولي صحيح في
 معرض الفسخ ، والتعبير بهذه العبارات للرد على العامة القائلين ببطلانه من رأس .

الحديث الرابع والستون : مجهول .

ويبدل على أن الامر بالطلاق تنفيذ للعقد ، وأن الطلاق يبسد العبد ، وليس
 للمولى اجباره عليه .

الحديث الخامس والستون : صحيح .

نفسه وماله وله امة وقد شرط عليه ان لا يتزوج فأعتق الامة وتزوجها. فقال: لا يصلح له أن يحدث في ماله الا الأكلة من الطعام ، ونكاحه فاسد مردود . قيل : فان سيده علم بنكاحه ولم يقل شيئاً ؟ فقال : اذا صمت حين يعلم ذلك فقد اقر . قيل : فان المكاتب اعتمق أفترى ان يجدد نكاحه أم يمضي على النكاح الأول؟ قال: يمضي على نكاحه .

٦٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ايما امرأة حرة زوجت نفسها عبداً بغير اذن مولاه فقد أباحت فرجها ولا صداق لها . وقد روى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام مثله، وزاد فيه: وأيما امرأة خرجت من بيتها بغير اذن زوجها فلا نفقة لها حتى ترجع . فأما الذي يدل على ان الأولاد يكونون رقاً لمولاه ما رواه :

قوله عليه السلام : لا يصلح

ظاهرة الكراهة ، وحمل في المشهور على الحرمة ، ويدل على أن السكوت وعدم الإنكار كاف في التجويز ، كما ذهب إليه ابن الجنيدي ، وقواه في المختلف ، وقد مر .

الحديث السادس والستون : ضعيف على المشهور بسنده .

قوله صلى الله عليه وآله : ولا صداق لها

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه : يعني على مولاه، بل يتبع به اذا تحرر، هذا اذا كانت جاهلة ، فاذا كانت عالمة بالعبودية وعدم الجواز فلا مهر .

٦٧ - البزوفري عن أحمد بن ادريس عن الحسن بن أبي عبدالله بن أبي المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن العلاء بن رزين عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في رجل دبر غلاماً له فأبق الغلام فمضى الى قوم فتزوج منهم ولم يعلمهم انه عبد فولد له اولاد وكسب مالا ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطالبوا العبد فما ترى ؟ فقال : العبد وولده لورثة الميت . قلت : أليس قد دبر العبد ؟ قال : انه لما ابق هدم تدبيره ورجع رقاً .

(١١)
الحديث السابع والستون : موثق .

وفي بعض النسخ « عن الحسن بن أبي عبدالله عن ابن أبي المغيرة » والظاهر الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة . ويدل على أن الابق مبطل للتدبير ، كما سيأتي في محله .

قوله عليه السلام : او التنا مشرة .
قوله عليه السلام : فمضى الى قوم فتزوج منهم ولم يعلمهم انه عبد فولد له اولاد وكسب مالا ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطالبوا العبد فما ترى ؟ فقال : العبد وولده لورثة الميت . قلت : أليس قد دبر العبد ؟ قال : انه لما ابق هدم تدبيره ورجع رقاً .

الحديث الثامن والستون : موثق له

تتبعوا كالمعنى

(١) الاصحاح من ١١٤
(٢) صحاح الفقه ٤١٧٣ .
فيمنه رقاً وملا نعمة : ١٢٤١ شويخنا

(١٠)

باب المهور والاجور

وما ينعقد من النكاح من ذلك وما لا ينعقد

قال الشيخ رحمه الله : (المهور كلما كانت له قيمة من فضة أو ذهب أو متاع أو عقار) .

١ - يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن ابن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : الصداق ما تراضيا عليه قل أو أكثر .

وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحججال عن صفوان عن موسى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام مثله .

باب المهور والاجور وما ينعقد من النكاح

من ذلك وما لا ينعقد

الحديث الاول : ضعيف كالموثق بسنديه .

٢ - وعنه عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصداق فقال : هو ما تراضى عليه الناس أو اثنا عشر أوقية ونش أو خمسمائة درهم ، وقال : الأوقية أربعون درهماً والنش عشرون درهماً .

٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي

وأجمع الأصحاب على أن المهر لا يتقدر قلة الا بأقل ما يتملك، وأما الكثرة فذهب الاكثر الى عدم تقديرها .

وقال المرتضى في الانتصار : وما انفردت به الامامية أنه لا يتجاوز بالمهر خمسمائة درهم جياذ قيمتها خمسون ديناراً، فما زاد على ذلك رد الى هذه السنة^(١).

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : أو اثنتا عشرة

لعل التصريح به مع دخوله فيما سبق لبيان كونه أفضل الافراد، ويمكن حمله على ما اذا انصرف الى مهر المثل، بناءً على عدم كونه أكثر من مهر السنة، وكونه أقل منه نادر .

وقال الجوهري: النش عشرون درهماً وهو نصف أوقية، لانهم يسمون الاربعين درهماً أوقية ، ويسمون العشرين نشاً ، ويسمون الخمسة نواة^(٢).

الحديث الثالث : مجهول .

(١) الانتصار ص ١٢٤ .

(٢) صحاح اللغة ١٠٢١/٣ .

عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المهر ما هو ؟ قال : هو ما تراضى عليه الناس .
 ٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن
 فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : الصداق ما تراضى عليه الناس قليلا
 كان أو كثيراً فهو الصداق .

٥ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المهر؟ فقال : هو ما تراضى عليه الناس
 أو اثنتا عشرة وقيّة أو خمسمائة درهم .

قال الشيخ رحمه الله : (وينوب مناب ذلك ما يستحق عليه الاجر من الصناعات
 وتعليم سورة من القرآن أو آية منها) .

٦ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
 عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
 قال : جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله فقالت : زوجني، فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله : من لهذه ؟ فقام رجل فقال : أنا يارسول الله زوجنيها . فقال :
 ما تعطيها ؟ فقال : مالي شيء . فقال : لا . قال : فأعدت فأعاد رسول الله صلى الله

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : حسن .

وفي الكافي « أو اثنتا عشرة أوقية ونش » (١) وهو الصواب .

الحديث السادس : صحيح .

(١) ٣٢١ ر. ح. الفتاوى (١)

(٢) ٦١٢/٢٠١ فتاوى ر. ح. (٢)

(١) فروع الكافي ٣٧٨/٥ ، ح ٢٠٢ .

عليه وآله فلم يرقم أحد غير الرجل ، ثم اعادت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في المرة الثالثة : أتحسن من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم . فقال : قد زوجتك على ما تحسن من القرآن فعلهما اياه .

وهذا الخبر مشهور في طرق العامة والخاصة ، واستفيد منه أحكام كثيرة :
 الاول : وقوع القبول من الزوج بلفظ الامر ، واختلف الاصحاب في صحته ، وذهب ابن ادريس والعلامة في المختلف وجماعة الى عدم الصحة ، ونزله الشهيد رحمه الله على أن الواقع من النبي صلى الله عليه وآله قام مقام الايجاب والقبول معاً لثبوت الولاية ، واعترض عليه بأنه يشترط صدورهما معاً من الولي ، ومنهم من نزله على أن يكون الزوج قبل بعد ايجابه صلى الله عليه وآله وان لم ينقل ، وهو بعيد .

الثاني : تقديم القبول على الايجاب .

الثالث : الفصل بين القبول والايجاب ، وهو خلاف المشهور ، ومنهم من وجه بأنها كانت من مصلحة العقد ، وانما يضر تخلل الكلام الاجنبي . ويظهر من التذكرة جواز التراخي بأكثر من ذلك ، فانه اعتبر في الصحة وقوعهما في مجلس واحد .

الرابع : جواز جعل القرآن مهراً ، واختلف فيه أيضاً ، والمشهور الجواز . وأجمع الاصحاب وغيرهم على أن كل ما يملكه المسلم مما يعد ما لا يصح جعله مهراً ، عيناً كان أو ديناً أو منفعة ، كمنفعة العقار والحيوان والغلام والاجير والزوج ، لكن منع الشيخ في النهاية ^(١) من جعل المهر عملاً من الزوج لها أو لوليها ، وأجازه في المبسوط ^(٢) والخلاف ، واليه ذهب المفيد وابن الجنيدي وابن

(١) النهاية ص ٤٦٩ .

(٢) المبسوط ٤ / ٢٧٣ .

قال الشيخ رحمه الله : (ولا يجوز نكاح الشغار) .

٧ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن غياث بن ابراهيم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام والشغار : ان يزوج الرجل الرجل ابنته أو أخته ويزوج هو ابنة المتزوج أو أخته ، ولا يكون بينهما مهر غير تزويج هذا من هذا وهذا من هذا .

ادريس وعامة المتأخرين ، وهذا الخبر حجة لهم .
الخامس : ظاهر الخبر تجويز الجهالة في المهر اذا كان تعليم القرآن ، لانه صلى الله عليه وآله لم يعين شيئاً ، والمشهور وجوب تعيين سورة أو آيات مخصوصة ويمكن أن يجاب هنا بأنه كان معلوماً للمتعاقدين ، لان النبي صلى الله عليه وآله كان يعلم ما يعلمه من القرآن ، وهو أيضاً كان عالماً به ، وعلم ولي الزوجة ووكيلها كاف في ذلك .

قوله : ولا يجوز نكاح الشغار

لاخلاف في بطلانه .

الحديث السابع : مجهول .

وقال في الصحاح : الجلب الذي جاء النهي عنه هو أن لا يأتي المصدق القوم في مياهم لاخذ الصدقات ، ولكن يأمرهم بجلب نعمهم اليه ، ويقال : بسل هو الجلب في الرهان ، وهو أن يركب فرسه رجلاً ، فاذا قرب من الغاية تبع فرسه فجلب عليه وصاح به ليكون هو السابق ، وهو ضرب من الخديعة (١) . انتهى .

٨ - وعنه عن علي بن محمد بن الحكم بن جمهور عن أبيه رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن نكاح الشغار ،

وقال في النهاية : « لاجلب » الجلب يكون في شيتين : أحدهما في الزكاة ، وهو أن يقدم المصدق على أهل الزكاة فينزل موضعاً ، ثم يرسل من يجلب اليه الاموال من أماكنها ليأخذ صدقتها ، فنهى عن ذلك وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم وأماكنهم . الثاني أن يكون في السباق ، وهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصيح حثاً له على الجري فنهى عن ذلك ^(١) .

وقال أيضاً : الجنب بالتحريك في السباق أن يجنب فرساً الى فرسه الذي يسابق عليه ، فاذا فر المر كوب تحول الى المجنوب ، وهو في الزكاة أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة ثم يأمر بالاموال أن يجنب اليه أي يحضر ، فنهوا عن ذلك . وقيل : هو أن يجنب رب المال بماله ، أي يبعد به عن موضعه حتى يحتاج العامل الى الابعاد في اتباعه وطلبه ^(٢) .

وقال أيضاً : الشغار هو نكاح معروف كانت في الجاهلية ، كان يقول الرجل للرجل شاغرنى ، أي : زوجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها حتى أزوجك أختي أو ابنتي أو من ألي أمرها ولا بينهما مهر ، ويكون بضع احدهما في مقابلة بضع الاخرى . وقيل له شغار لارتفاع المهر بينهما من شغار الكلب اذا رفع احدى رجليه ليبول . وقيل : الشغار البعد . وقيل : آلات بيع ^(٣) .

الحديث الثامن : مرسل .

(١) نهاية ابن الاثير ١/٢٨١ .

(٢) نهاية ابن الاثير ١/٣٠٣ .

(٣) نهاية ابن الاثير ٢/٤٨٢ .

وهي المماتحة، وهو ان يقول الرجل للرجل: زوجني ابنتك حتى ازوجك ابنتي على ان لا مهر بيننا .

قال الشيخ رحمه الله : (لا يجوز النكاح على ما لا يحل تملكه من الخمر والخنزير) .

٩ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن عبدالله بن المغيرة عن طلحة بن زيد قال : سألته عن رجلين من أهل الذمة أو من أهل الحرب تزوج كل واحد منهما امرأة وامهرها خمراً أو خنازير ثم اسلما ؟ قال : ذلك النكاح جائز حلال لا يحرم من قبل الخمر والمخازير . وقال : اذا اسلما حرم عليهما ان يدفعا اليهما شيئاً من ذلك يعطياهما صداقهما .

الحديث التاسع : ضعيف كالموثق .

ولا دلالة في الخبر على ما ذكره المفيد، إلا أن يقال : اذا لم يجز الدفع بعد اسلامهما فالنكاح عليه في حال اسلامهما لا يصح بالطريق الاولى . وفيه ما ترى . وتفصيل الكلام في هذه المسألة : انه اذا عقد الذميان على ما لا يملك في شرعنا - كالخمر والخنزير - صح ، فان اسلما أو أحدهما قبل التقابض لم يجز دفع المعقود عليه ، لخروجه عن ملك المسلم . والمشهور أنه تجب القيمة عند استحليله، كما يدل عليه الخبر الاتي . وقيل : بوجوب مهر المثل ، كما هو ظاهر هذا الخبر . ويمكن حمله على الاول جمعاً . وفي بعض نسخ الكافي « صداقاً » (مكان « صداقها ») فالتأويل فيه أظهر . ويمكن حمل الخبر الاتي على كون القيمة موافقاً لمهر المثل لكنه أبعد .

واذا عقد المسلم على تلك الاشياء بطل المسمى اجماعاً ، وفي بطلان العقد

١٠ - وعنه عن البرقي وعن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن رومي بن زرارة عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : النصراني يتزوج النصرانية على ثلاثين دنأً خمراً وثلاثين خنزيراً ثم أسلما بعد ذلك ولم يكن دخل بها ؟ قال : ينظر كم قيمة الخنازير وكم قيمة الخمر فيرسل به اليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الأول .

ويستحب أن يكون المهر خمسمائة درهم وهو مهر السنة ، روى ذلك :

١١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان صدق النساء على عهد النبي صلى الله عليه وآله اثنتي عشرة وقية ونشأ قيمتها من الورق خمسمائة درهم .

قولان ، ذهب الشيخ في النهاية^(١) والمفيد في المقنعة وابن البراج وأبوسو الصلاح الى البطلان . والمشهور بين المتأخرين الصحة .

وعلى الصحة اختلفوا فيما يلزم ، فذهب جماعة الى وجوب مهر المثل مع الدخول كالمفوضة ، وأطلق العلامة في بعض كتبه لزوم مهر المثل مع عدم التقيد بالدخول وقيل : تجب قيمته عند مستحيله . ومنهم من فصل بأنه ان كان متقوماً في الجملة فالقيمة كالخمر والخنزير ، وان كان غير متقوم كالحر فمهر المثل . وأجود الاقوال دليلاً الاول .

الحديث العاشر : ضعيف .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

ويدل على أن الوقية يطلق على غير المسكوك ، أو على الاعم منه ومن المسكوك

١٢ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن داود بن الحصين عن أبي العباس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصداق هل له وقت؟ قال : لا، ثم قال : فان صداق النبي صلى الله عليه وآله اثنتا عشرة أوقية ونش والنش نصف أوقية والواقية أربعون درهماً فذلك خمسمائة درهم .

١٣ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الحسين بن خالد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنة كيف صار خمسمائة؟ فقال : ان الله تعالى أوجب على نفسه ان لا يكبره مؤمن مائة تكبيرة ويسبحه مائة تسيحة ويحمده مائة تحميدة ويهلله مائة تهليلة ويصلي على محمد وآله مائة مرة ثم يقول: « اللهم زوجني من الحور العين » الا زوجه الله حوراء وجعل ذلك مهرها،

أو المراد بالقيمة الوزن مجازاً .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

قوله : هل له وقت

أي : حد لا يتجاوز عنه ، فأجاب عليه السلام بأن ليس له حد وجوباً ، ولكن له حد استحباباً .

قوله عليه السلام : فان صداق النبي

أي : ما كان نكح عليه أزواجه نفسه ، فلا ينافي كون مهر أم حبيبة الذي أمهرها النجاشي أكثر ، أو المراد الصداق الذي قرره النبي صلى الله عليه وآله .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

ثم أوحى الله عزوجل الى نبيه أن يسن مهور المؤمنات خمسمائة درهم، ففعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإيما مؤمن خطب الى أخيه حرمة فبذل خمسمائة فلم يزوجه فقد عقه واستحق من الله عزوجل ألا يزوجه حوراء .

قال الشيخ رحمه الله : (ولا ينبغي للرجل ان يدخل بامرأته حتى يقدم لها شيئاً من مهرها قل أو أكثر) .

١٤ -- روى علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أيوب بن الحر عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئاً درهماً فما فوقه أو هدية من سوق أو غيره .

فهذه الرواية وردت على سبيل الافضل ، فأما ان يكون ذلك واجباً وتركه محظوراً فلا ، يدل على ذلك مارواه :

١٥ -- علي بن الحسن بن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بعض

وفي بعض النسخ « عن الحسين بن خالد » مكان « الحسن » وعلى نسخة الحسن لا يحتمل ابن خالد البرقي ، لانخطاطه عن تلك المرتبة . وعلى الحسين كما هو الظاهر لا يحتمل ابن أبي العلاء ، لانه راوي الصادق عليه السلام ، بل هو الحسين المجهول الذي يروي كثيراً عن الرضا عليه السلام ، كما قيل ان الخبر صحيح وهم . ويدل على الكراهة الشديدة في المنع من الكفو . ويحتمل التحريم أيضاً ، وعلى أنه يكفي الايمان في الكفاءة ، ويحتمل خروج الفاسق عن المؤمن هنا ، لما ورد من المنع من تزويج شارب الخمر .

الحديث الرابع عشر : موثق .

الحديث الخامس عشر : موثق .

أصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اتزوج المرأة وادخل بها ولا اعطيها شيئاً ؟ قال : نعم يكون ديناً عليك .
قال الشيخ رحمه الله : (فان دخل بها قبل ان يعطيها شيئاً اخطأ السنة وكان المهر في ذمته ووجب عليه تسليمه اليها أي وقت طالبت به) .
وقد بينا ان السنة تقديم الشيء من المهر أو المهر كله .
فأما الذي يدل على انه اذا لم يعطها المهر كان في ذمته قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » ، واذا سمى لها مهراً ووجب عليه الخروج منه بظاهر القرآن ويدل عليه أيضاً مارواه :
١٦ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع عن منصور بن بزرج عن عبد الحميد بن عواض قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرأة اتزوجها أيصلح لي ان أوقعها ولم انقدها من مهرها شيئاً ؟

الحديث السادس عشر : موثق ، لكن في محمد بن علي عندي اشتباه

وقال في الشرائع : اذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول ، سواء طالت مدتها أو قصرت طالبت [به] أم لا ، وفيه رواية أخرى مهجورة^(١) .
أقول : الرواية المهجورة ما سيأتي من هدم الدخول العاجل ، ويظهر من الشيخ أن بعض الاصحاب قال به ، وظاهر الكليني القول بذلك ، لانه قال في الكافي باب أن الدخول يهدم العاجل ، ثم روى الاخبار في ذلك^(٢) ، والمسألة لا تخلو من اشكال .

(١) شرائع الاسلام ٢/٣٢٨ .

(٢) فروع الكافي ٥/٣٨٣ .

قال : نعم هو دين عليك .

١٧ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : الرجل يتزوج المرأة على الصداق المعلوم فيدخل بها قبل ان يعطيها؟ فقال : يقدم اليها ما قل أو أكثر الا ان يكون له وفاء من عرض ان حدث به حدث أدي عنه فلا بأس .

١٨ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد ابن عواض الطائي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فلا يكون عنده ما يعطيها فيدخل بها؟ قال : لا بأس انما هو دين عليه لها .

١٩ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام : ان امرأة اتته ورجل قد تزوجها ودخل بها وسمى لها مهراً وسمى لمهرها اجلاً . فقال له علي عليه السلام : لا اجل لك في مهرها اذا دخلت بها فأد اليها حقها .

الحديث السابع عشر : حسن كالصحيح .

ويدل على أن لزوم تقديم شيء من المهر قبل الدخول ، انما يلزم اذا لم يكن له وجه لاداء المهر ، ولعله على الاستحباب .

الحديث الثامن عشر : صحيح .

الحديث التاسع عشر : موثق .

وقد يعد ضعيفاً ، ورواته من العامة ومخالف للمشهور ، ويمكن حمله على

الاستحباب .

٢٠ - وروى محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن عبد الخالق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل ان يعطيها شيئاً ؟ قال : هو دين عليه .

٢١ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة عن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فدخل بها فأولدها ثم مات عنها فادعت شيئاً من صداقها على ورثة زوجها فجاءت تطلبه منهم وتطلب الميراث فقال : أما الميراث فلها أن تطلبه ، وأما الصداق فإن الذي اخذت من الزوج قبل أن يدخل عليها فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلاً كان أو كثيراً إذا هي قبضته وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك .

٢٢ - وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يهلكان جميعاً فيأتي ورثة المرأة فيدعون على ورثة الرجل الصداق . فقال : وقد هلكا وقسم الميراث ؟ فقلت : نعم . قال : ليس لهم شيء . قلت :

الحديث العشرون : موثق على الظاهر .

الحديث الحادي والعشرون : صحيح .

قوله عليه السلام : وأما الصداق

يمكن حمله على أنها رضيت به عوضاً عن مهرها ، أو على أنه كان المتعارف في ذلك الزمان ذلك .

الحديث الثاني والعشرون : صحيح .

فان كانت المرأة حية فجاءت بعد موت زوجها تدعي صداقها ؟ فقال : لاشيء لها وقد اقامت معه مقرة حتى هلك زوجها . فقلت : فان ماتت وهو حي فجاء ورثتها يطالبونه بصداقها . فقال : وقد اقامت حتى ماتت لاتطلبه ؟ فقلت : نعم . قال : لاشيء لها . قلت : فان طلقها فجاءت تطالب صداقها وقد اقامت لاتطلبه حتى طلقها ؟ قال : لا شيء لها . قلت : متى حد ذلك الذي اذا طلبته لم يكن لها ؟ قال : اذا اهديت اليه ودخلت بيته وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها انه كثير لها ان يستحلف بالله مالها قبله من صداقها قليل لا كثير .

٢٣ - وما رواه محمد بن يعقوب ايضاً عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل بالمرأة ثم تدعي عليه مهرها ؟ فقال : اذا دخل بها فقد هدم العاجل .

قوله : انه كثير

لعل المراد أن الزمان ما بين العقد والدخول كثير يكفي لتأجيل المهر، وحمل على أنه اذا اختلف الزوجان بعد الدخول في أصل تعيين المهر ، فالقول قول الزوج . ويشكل بأنه يلزم حينئذ مهر المثل ، وحمله بعض المتأخرين على ما اذا ادعى شيئاً يسيراً أقل ما يسمى مهراً ولم يسلم التفويض ليشبث مهر المثل فالقول قوله . ويمكن حمله على أنه كان الشائع في ذلك الزمان أخذ المهر قبل الدخول، فالمرأة حينئذ تدعي خلاف الظاهر والغالب، فهي مدعية كما هو أحد معاني المدعي فالزوج منكر ولذا تستحلفه ، وهذا الخبر صريح في نفي الهدم ، والا فلا معنى للاستحلاف .

الحديث الثالث والعشرون : موثق كالصحيح .

٢٤ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها ثم تدعي عليه مهرها؟ قال : اذا دخل عليها فقد هدم العاجل .

فليس في شيء من هذه الاخبار ما ينافي ما ذكرناه، لأن جميعها يتضمن ان المرأة تدعي المهر ، ونحن لم نقل أن بدعواها تعطى المهر بل تحتاج الى بينة ، ومتى لم يكن معها بينة غير دعواها فليس لها شيء حسب ما تضمنت هذه الاخبار ، وانما يجب توفية مهرها بعد قيام البينة لها، والذي يدل على انه يجب عليها البينة ما رواه :

٢٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن الحسن بن زياد عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

قوله عليه السلام : فقد هدم العاجل

أي المهر الذي لم يؤجل بأجل . ويمكن حمله على التيقية ، لانه ذهب جماعة من العامة الى هدم العاجل .

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف .

الحديث الخامس والعشرون : ضعيف .

وقال في المسالك بعد ايراد توجيه الشيخ والاستشهاد بهذا الخبر : في هذا الحمل نظر، لان الخصم يستند الى تلك الاخبار، وهي صريحة في اسقاط الدخول المهر ، ولا يضره هذا الخبر ، لانها أصح منه سنداً وأكثر، مع أن في هذا الخبر مع تسليم سنده اشكالا من حيث أن المهر اذا تعين في ذمة الزوج فهو المدعي للايفاء وهي المنكرة ، فتكون البينة عليه لا عليها . نعم لو كان النزاع في التسمية

إذا دخل الرجل بامرأته ثم ادعت المهور وقال: قد اعطيتك فعلها البينة وعليه اليمين. ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض أصحابنا من انه اذا دخل بها هدم الصداق لم يكن لقوله عليه السلام «عليها البينة وعليه اليمين» معنى، لأن الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة البينة ولا اليمين. ويحتمل أن يكون الوجه في تلك الأخبار انه اذا لم يكن قد سمي مهرأ معيناً وقد ساق اليها شيئاً فانه متى كان الامر على هذا فليس لها بعد ذلك دعوى المهر وكان ما اخذته مهرها، وليس في شيء منها انه كان قد سمي لها مهرأ معيناً، يدل على ما ذكرناه ما رواه الفضيل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله «الذي اخذته قبل أن يدخل بها فهو الذي حل له به فرجها وليس

وعدمها مع الدخول أمكن توجيه ذلك^(١).

قوله: فليس لها بعد ذلك

قال في المسالك: هذا القول هو المشهور بين الأصحاب خصوصاً المتقدمين منهم، ولاشتهاره وافقهم ابن ادريس عليه مستنداً الى الاجماع، والموافق للأصول الشرعية انها ان رضيت به مهرأ لم يكن لها غيره، والا فلها مع الدخول مهر المثل، وبحسب ما وصل اليها منه اذا لم يكن على وجه التبرع، ويمكن حمل الرواية على الشق الأول.

وفي المختلف حملها على أنه قد كان في الزمن الأول لا يدخل الرجل حتى يقدم المهر، فلعل منشأ الحكم العادة، والعادة الآن بخلاف ذلك، فان فرض ان كانت العادة في بعض الأزمان والاصقاع كالعادة القديمة كان الحكم كما تقدم، والا كان القول قولها^(٢).

(١) المسالك ٥٥٨/١.

(٢) المسالك ٥٤٦/١.

لها بعد ذلك شيء»، فنبه بذلك على ما قلناه من أنه لم يكن فرض لها صداقاً معيناً.
 ٢٦ - وأما مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن مفضل بن عمر قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له :
 اخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمنين أن يجزوه ؟ قال فقال : السنة
 المحمدية خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك رد الى السنة ولا شيء عليه اكثر من
 الخمسمائة درهم ، فان اعطاها من الخمسمائة درهم أو أكثر من ذلك ثم
 دخل بها فلا شيء عليه . قال : قلت فان طلقها بعد ما دخل بها ؟ قال : لا شيء لها
 انما كان شرطها خمسمائة درهم فلما أن دخل بها قبل ان تستوفي صداقها هدم الصداق
 فلا شيء لها انما لها ما اخذت من قبل أن يدخل بها فاذا طلبت بعد ذلك في حياة
 منه أو بعد موته فلا شيء لها .

فأول ما في هذا الخبر انه لم يروه غير محمد بن سنان عن المفضل بن عمر،
 ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً ، وما يستبد بروايته ولا يشركه فيه غيره
 لا يعمل عليه ، ثم ان الخبر يتضمن أن المهر لا يزداد على خمسمائة درهم ، ومتى
 زيد رد الى الخمسمائة، وهذا أيضاً قد قدمنا خلافه وان المهر ما تراضى عليه الناس
 قليلاً كان أو كثيراً، والذي يكشف ايضاً عن ذلك وانه لا يجب ان يرد الى الخمسمائة
 ما رواه :

٢٧ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن محمد
 ابن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الوشا عن الرضا عليه السلام قال: سمعته
 يقول : لو أن رجلاً تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفاً وجعل لأبيها عشرة آلاف

الحديث السادس والعشرون : مختلف فيه ضعيف على المشهور .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

كان المهر جائزاً والذي جعله لأبيها فاسداً .
 على ان قوله في الخبر « فان اعطاها من الخمسمائة درهم فلا شيء عليه
 بعد ذلك ولا لورثتها » ، فليس فيه انه ليس عليه شيء بعد ان يكون قد فرض لها
 ذلك ، ويجوز ان يكون قد قصد الى انه فان اعطاها من الخمسمائة درهم الذي
 هو السنة في المهر درهماً ويستبيح بذلك فرجها فليس لها بعد ذلك شيء ولا لورثتها،
 وهذا مما قد بينا جوازه وعلى هذا قد سلمت الأحاديث كلها بحمد الله ومنه .
 قال الشيخ رحمه الله : (ومن تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً ودخل بها كان
 لها مهر مثلها) .

٢٨ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد

وقال في الشرائع : لو سمي للمرأة مهراً ولأبيها شيئاً معيناً لزم ما سمي لها
 وسقط ما سمي لأبيها . ولو أمهرها مهراً وشرط أن يعطي أباهما منه شيئاً معيناً، قيل :
 صح المهر والشرط بخلاف الأولى ^(١) . انتهى .

والمشهور في الثاني أيضاً عدم الصحة ، والقائل بالصحة ابن الجنيد . وقال
 في الأولى : ولو وفي الزوج بذلك تطوعاً كان أفضل . وقال العلامة في المختلف :
 ان كان قد جعل للواسطة شيئاً على فعل مباح وفعله لم يسقط منه شيء بالطلاق ^(٢) .

قوله : ومن تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً

لاخلاف فيه بين الأصحاب .

الحديث الثامن والعشرون : مرسل كالموثق .

(١) شرائع الاسلام ٢/٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٢) المختلف ص ١٠١ كتاب النكاح .

ابن سماعه عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقها ثم دخل بها؟ قال: لها صداق نساؤها .

٢٩ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في رجل يتزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً. قال: لا شيء لها من الصداق فإن كان دخل بها فلها مهر نساؤها.

٣٠ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألته عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهراً ثم طلقها. فقال: لها مهر مثل مهر نساؤها ويمتعها .

وقد روي ان مهر المثل خمسمائة درهم لا يجاوز ذلك .

٣١ - روى محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى ابن عبد الله الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبي بصير قال: سألته عن رجل تزوج امرأة فوهم ان يسمى لها صداقاً حتى دخل بها. قال: السنة والسنة خمسمائة درهم ، وعن رجل تزوج امرأة في عدتها وبعطها المهر ثم يفرق بينهما قبل أن يدخل بها. قال: يرجع عليها بما اعطاها. وقال: أي امرأة تزوجها رجل وقد كان نعي إليها زوجها ولم يدخل الثاني بها. قال: ليس لها مهر وهو نكاح باطل وليس عليها عدة ترجع الى زوجها الاول .

الحديث التاسع والعشرون : موثق .

الحديث الثلاثون : صحيح .

الحديث الحادي والثلاثون : حسن كالصحيح .

٢٢ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن اسامة بن حفص وكان قيماً لأبي الحسن موسى عليه السلام قال : قلت له : رجل يتزوج امرأة ولم يسم لها مهراً وكان في الكلام اتزوجك على كتاب الله وسنة نبيه فمات عنها أو اراد أن يدخل بها فما لها من المهر ؟ قال : مهر السنة . قال : قلت يقولون اهلها مهور نساؤها . قال : فقال : هو مهر السنة ، وكلمتا قلت له شيئاً قال : مهر السنة .

وقال في المسالك: قيد أكثر الأصحاب مهر المثل بما اذا لم يتجاوز مهر السنة، استناداً الى رواية أبي بصير، وفيها مع ضعف السند قصور الدلالة، لان الكلام في المفوضة، ومورد الرواية ما اذا وهم أن يسمى صداقها، وهو يقتضي كونه أراد التسمية فنسيها، وليس هذا من التفويض في شيء، فجاز اختلاف الحكم لذلك، ومن ثم ذهب بعض علمائنا الى أن مهر المثل لا يتقدر بقدر لاطلاق الأخبار^(١).

الحديث الثاني والثلاثون: موثق ان عدكون أسامة قيماً توثيقاً، والا فحسن أو

موثق .

قوله عليه السلام: مهر السنة

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب . وقال الشهيد الثاني رحمه الله : فان كان على الحكم اجماع والا فلا يدخلو من اشكال ، لان تزويجها على الكتاب والسنة أعم من جعل المهر مهر السنة ، كما لا يخفى .

قوله عليه السلام: هو مهر السنة

أي: المهر هنا مهر السنة، لا أن مهر المثل أيضاً هو مهر السنة وان احتمله ،

٣٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن موسى ابن بكر الواسطي عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام في رجل اسر صداقاً واعلن أكثر منه . فقال : هو الذي اسر وكان عليه النكاح .

٣٤ - وعنه عن عبدالله بن جعفر عن محمد بن جزيك قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : رجل تزوج جارية بكرأ فوجدتها ثيباً هل يجب لها الصداق وافياً أم ينتقص ؟ قال : ينتقص .

ولعل الشيخ حملة على هذا المعنى ، ويسدل على وقوع التزويج بلفظ المضارع وجواز كون الايجاب من الزوج .

الحديث الثالث والثلاثون : ضعيف كالموثق .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

وقال في النافع : ولو تزوجها بكرأ فوجدتها ثيباً فلا رد ، وفي رواية ينتقص مهرها^(١) .

وقال السيد : الاصح أنها لا ترد الا اذا شرط كونها بكرأ وثبت سبق الشبوبة على العقد ، فانه يجوز له الفسخ . ثم ان فسخ قبل الدخول فملا شيء ، وان كان بعده استقر المهر ورجع به على المدلس ، فان كان التدليس من المرأة فلا شيء لها الا أقل ما يصلح أن يكون مهراً ، كما قيل في نظائره ، والرواية هي صحيحة محمد بن جزيك .

واختلف الأصحاب في قدر النقص ، فقيل : انه ينتقص منه شيء من غير تعيين ، اختاره الشيخ في النهاية ، وقيل : انه ينتقص السدس ذكره الراوندي ، لان الشيء

(١) المختصر النافع ص ٢١٢ .

- ٣٥ - وعنه عن علي بن السندي عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت ادنى ما يجزي من المهر ؟ قال : تمثال من سكر .
- ٣٦ - وعنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سئل أبو الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يزوج ابنته أله أن يأكل صداقها ؟ قال : لا ليس ذلك له .
- ٣٧ - وعنه عن موسى بن جعفر عن أحمد بن بشير الرقي عن علي بن اسباط عن البطيحي عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على سورة من كتاب الله ثم طلقها قبل ان يدخل بها بم يرجع عليها ؟

في عرف الشرع السدس ، وفيه ان لفظ « الشيء » لم يذكر في الرواية . وقيل : انه ينقص منه بنسبة ما بين مهر البكر والثيب ، اختاره ابن ادريس وجماعة . وقيل : يرجع الى رأي الحاكم . ثم الرواية تشتمل من اشتراط بكارتها في العقد ، أو ذكرت قبله وجرى العقد على ذلك ^(١) .

الحديث الخامس والثلاثون : حسن كالصحيح .

ويدل على أن المهر أقل ما يتمول .

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

الحديث السابع والثلاثون : ضعيف .

قوله عليه السلام : بنصف ما يعلم به

عليه الاصحاب ، وهذا اذا علمها واذا لم يعلمها قيل : يعلمها نصف السورة .

(١) شرح المختصر للسيد محمد صاحب المدارك مخطوط .

قال : بنصف ما يعلم به مثل تلك السورة .

٣٨ - وعنه عن أحمد بن محمد بن ابن محبوب عن أبي أيوب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها فادعت ان صداقها مائة دينار وذكر الزوج ان صداقها خمسون ديناراً وليس لها بينة على ذلك؟ قال : القول قول الزوج مع يمينه .

٣٩ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن بكير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : زوج رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام فاطمة عليها السلام على درع حطمية تسوى ثلاثين درهماً .

وقيل : يعطيها نصف الاجرة . وقيل : ان قلنا بكون صوت الاجنبية يحرم استماعه مطلقاً ، أو كان هناك فتنة ، أو لا يمكن الا بالتخلي المحرم فالاجرة والافتعالعليم ، والاخيرة لا يخلو من قوة .

الحديث الثامن والثلاثون : صحيح .

وبه أفتى الأصحاب .

الحديث التاسع والثلاثون : موثق كالصحيح .

وقال في النهاية : في حديث زواج فاطمة « قال لعلي عليه السلام : أين درعك الحطمية » هي التي تحطم السيوف ، أي تكسرها . وقيل : هي العريضة الثقيلة . وقيل : هي منسوبة الى بطن من عبد قيس يقال له حطمة بن محارب كانوا يعملون الدروع ، وهذا أشبه الاقوال^(١) .

(١) نهاية ابن الاثير ١/٢٠٢ .

- ٤٠ - وعنه عن أحمد بن محمد عن داود بن سرحان عن زرارة قال : سألته كم أحل لرسول الله صلى الله عليه وآله من النساء ؟ قال : ما شاء من شيء . قلت : أخبرني عن قول الله عز وجل « وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي » قال : لا تحل الهبة الا لرسول الله صلى الله عليه وآله واما غيره فلا يصلح له نكاح الا بمهر .
- ٤١ - وعنه عن القاسم بن محمد عن الكاهلي قال : حدثتني حمادة بنت الحسن أخت أبي عبيدة ! الحذاء قالت : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة وشرط لها ان لا يتزوج عليها ورضيت ان ذلك مهرها . قالت : فقال أبو عبد الله عليه السلام : هذا شرط فاسد لا يكون النكاح الا على درهم أو درهمين .
- ٤٢ - عنه عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن الحسن بن زرارة

الحديث الرابعون : صحيح .

وكان من خصائص النبي صلى الله عليه وآله ايقاع العقد في النكاح بلفظ الهبة ، فلا يلزم مهر لا بالعقد ولا بالدخول كما ذكره الاصحاب .

قوله : فلا يصلح له نكاح

يؤمي الى أنه لو كان بلفظ الهبة وعين المهر يكون صحيحاً ، وهو خلاف المشهور ، الا أن يقال : الهبة ينافي تعيين المهر .

الحديث الحادي والاربعون : ضعيف .

قوله عليه السلام : هذا شرط فاسد

المشهور هنا صحة العقد وحكمها في المهر حكم المفوضة . : فاعلم

الحديث الثاني والاربعون : حسن .

عن أبيه قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها . قال : لا يجاوز بحكمها مهور نساء آل محمد اثنتي عشرة أو قية ونش وهو وزن خمسمائة درهم من الفضة . قلت : أرأيت ان تزوجها على حكمه ورضيت ؟ قال : ما حكم به من شيء فهو جائز لها قليلا كان أو كثيراً . قال : قلت كيف لم تجر حكمها عليه واجزت حكمه عليها ؟ قال : فقال لأنه حكمها فلم يكن لها ان تجوز ما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وتزوج عليه نساءه فرددتها الى السنة ، ولأنها هي حكمته وجعلت الامر في المهر اليه ورضيت بحكمه في ذلك فعليها ان تقبل حكمه قليلا كان أو كثيراً .

٤٣ - وروى علي بن اسماعيل عن الحسن بن محبوب عن أبي أبوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه فمات أو ماتت قبل ان يدخل بها . فقال : لها المتعة والميراث ولا مهر لها قال : فان طلقها وقد تزوجها على حكمها لم يجاوز بحكمها على خمسمائة درهم

قوله عليه السلام : ما حكم من شيء

الحكم اجماعي والتعليل في الفرق غير واضح ، ولعل المعنى أنه يمكن أن تجحف المرأة في المهر ، فلذا حد لها ذلك . والحاصل أن الفساد في الكثرة أكثر منه في القلة ، مع أن الحكم في جانب الزوج في ماله وفي جانب الزوجة في مال الغير .

الحديث الثالث والاربعون : حسن كالصحيح .

قوله : فمات أو ماتت

على اللف والنشر المشوش كما فهمه الأصحاب ، أو المرتب .

فضة مهور نساء رسول الله صلى الله عليه وآله .
 ٤٤ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب العقرقوفي
 عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفوض إليه صداق

وقال في النافع : لو مات الحاكم قبل الدخول وقبل الحكم ، فالمروي لها
 المتعة^(١) .

وقال السيد قدس سره : الرواية هي رواية محمد بن مسلم ، وبمضمونها أفتى
 الشيخ في النهاية واتباعه والصدوق في المقنع ، والرواية صحيحة لكن قيل انها
 غير صريحة ، لان قوله « فمات أو ماتت » يحتمل كون الميت هو الحاكم وكونه
 المحكوم فيشكل الاستدلال . وهو غير جيد ، فان الظاهر أن الميت هو الحاكم ،
 لانه الاقرب والمحدث عنه ، ولانه عليه السلام ذكر في آخر الحديث أن الحاكم لا
 يسقط بالطلاق ، فلا يسقط بالموت بطريق أولى .

وقال ابن ادريس : لا يثبت مهر ولا متعة كمفوضة البضع ، واليه ذهب الشيخ
 في الخلاف وابن الجنيد ، وهما محجوجان بالخبر الصحيح . وحكى الشيخ في
 المبسوط قولاً بلزوم مهر المثل ، وقواه واختاره العلامة في القواعد .
 ولو مات المحكوم عليه وحده ، كان للحاكم الحكم فيما قطع به الاصحاب ،
 ويشكل بما رواه ابن بابويه في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن أبي جعفر قال :
 قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل تزوج امرأة بحكمها ثم مات قبل أن يحكم ؟
 قال : ليس لهذا صداق وهي تراث^(٢) .

الحديث الرابع والاربعون : صحيح .

(١) المختصر النافع ص ٢١٣ .

(٢) شرح المختصر مخطوط ، والرواية الاخيرة في الفقيه ٢/٢٦٢ ، ح ٣٥ .

امرأته فتقص عن صداق نساؤها . قال : يلحق بمهر نساؤها .
وهذه الرواية لا تنافي الاولة ، لانها محمولة على انه اذا فوض اليه الصداق
على ان يجعله مثل مهر نساؤها فقصر عنه فانه يلحق به ، فأما اذا فوض الأمر اليه
مطلقاً كان الحكم على ما تضمنته الخبر الأول في ان ما يحكم به فهو جائز .

٤٥ - علي بن اسماعيل عن أحمد بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام قال:
سألته عن الرجل يتزوج المرأة ويشترط لايها اجارة شهرين . فقال : ان موسى
عليه السلام قد علم انه سيتم له شرطاً فكيف لهذا بأن يعلم انه سيبقى حتى يفي ؟ !
وكان الرجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوج المرأة على السورة من
القرآن وعلى الدرهم وعلى الحنطة القبضة .

قوله عليه السلام : يلحق بمهر نساؤها

يمكن حمله على الاستحباب .

الحديث الخامس والاربعون : حسن كالصحيح .

وظاهر الخبر المنع من استئجار مدة ، لا كتعليم صنعة لذكر السورة في آخر
الخبر ، ولعله لمهانة النفس في الأول ، ويظهر من المحقق في النافع (١) أن مورد
الخلاص هو الأول ، وحمل الأكثر هذا الخبر على الكراهة ، وتظهر من الخبر أيضاً .
ويمكن أن يكون النهي لكون العمل لغير الزوجة ، ولم يصرح عليه السلام
به تقيده ، كما يدل عليه ماسياتي من خبر السكوني ، وأن هذا الحكم - أعني الخدمة
لغير الزوجة - كان في شرع من قبلنا ، والأصحاب لم يفرقوا بين العمل لها ولغيرها .

(١) المختصر النافع ص ٢١٣ .

٤٦ - وعنه عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن الفضيل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بألف درهم فأعطاها عبداً له آبقاً ويرداً حبرة بألف درهم التي اصدقها . قال : اذا رضيت بالعبد وكانت قد عرفته فلا بأس اذا هي قبضت الثوب ورضيت بالعبد . قلت : فان طلقها قبل ان يدخل بها ؟ قال : لا مهر لها وترد عليه خمسمائة درهم ويكون العبد لها .

٤٧ - عنه عن ابن أبي عمير عن علي بن أبي حمزة قال : قلت لابي الحسن عليه

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

وقال في الشرائع : اذا أعطاها عوضاً عن المهر عبداً آبقاً أو شيئاً آخر ، ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض ، وكذا لو أعطاها متاعاً أو عقاراً فليس له الا نصف مسماه^(١) .

قوله عليه السلام : وكانت قد عرفته

أي : بالآباق ، أو بالمشاهدة ، أو الوصف لرفع الجهالة ، ويؤمى الى أنه لا بد من ضم شيء مع الآبق في ايفاء الدين أيضاً ، وأنه بحكم البيع ولزوم القبض في الضميمة هنا أو مطلقاً .

الحديث السابع والاربعون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : له (٢) وسط من الخدم

هذا هو المشهور ، وتوقف فيه بعض المتأخرين للجهالة وضعف الرواية وقالوا

(١) شرائع الاسلام ٢/٢٢٩ .

(٢) في المصدر المطبوع : لها .

السلام رجل تزوج امرأة على خادم . قال : لها وسط من الخدم . قال : قلت على بيت ؟ قال : وسط من البيوت .

٤٨ - الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن معلى بن خنيس قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل تزوج امرأة على جارية له مدبرة قد عرفتها المرأة وتقدمت على ذلك وطلقها قبل ان يدخل بها . قال : فقال : ارى للمرأة

بلزوم مهر المثل ، والمشهور قصر الحكم على الخادم والدار والبيت .

الحديث الثامن والاربعون : ضعيف .

وقال في المسالك : اذا دبر مملوكاً ثم جعله مهراً ، ثم طلق قبل الدخول ورجع اليه النصف ، فهل يبقى التدبير في النصف العائد ، أو يبطل من حين جعله مهراً يبني على أن المرأة هل تملك جميع المهر بالعقد أو النصف ، فذهب ابن ادريس والمتأخرون الى البطلان ، والشيخ في النهاية والقاضي الى عدم البطلان ، استناداً الى رواية معلى بن خنيس ، وهي مع ضعفها لا تدل على انعقادها بموت السيد كما ادعاه الشيخ ، وانما تضمنت صحة جعلها مهراً وعود نصفها الى المولى ، وكونها مشتركة وما تركته كذلك ، وهذا كله لا كلام فيه .

نعم يظهر منها رائحة البقاء على التدبير ، وحملها ابن ادريس على ما اذا كان التدبير واجباً بنذر وشبهه ، ورد في المختلف ببطلان جعلها مهراً حيثئذ ، وقيد بقاء التدبير بما لو شرط بقاءه ، فانه يكون لازماً ، لعموم «المؤمنون عند شروطهم» . ويظهر من قوله في الرواية «عرفتها - وتقدمت على ذلك» كونه قد شرط عليها بقاء التدبير ، فعلى هذا تتم الرواية وفتوى الشيخ ، لانه عبر في النهاية بلفظ الرواية^(١) .

نصف خدمة المدبرة فيكون للمرأة يوم في الخدمة ويكون لسيدها الذي كان دبرها يوم في الخدمة. قيل له: فان ماتت المدبرة قبل المرأة والسيد لمن يكون الميراث؟ قال: يكون نصف ما تركت للمرأة والنصف الاخر لسيدها الذي دبرها.

٤٩ - وعنه عن الحارث بن محمد بن النعمان الاحول عن يزيد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل تزوج امرأة على ان يعلمها سورة من كتاب الله تعالى. فقال: ما احب ان يدخل بها حتى يعلمها السورة او يعطيها شيئاً قلنا: أيجوز ان يعطيها تمراً أو زبيباً؟ قال: لا بأس بذلك اذا رضيت كائناً ما كان.

قوله عليه السلام: ويكون للمرأة

في بعض النسخ « للمدبرة » وهو تصحيف. وفي الكافي « يكون للمرأة من المدبرة »^(١) بدون العطف، وهو الصواب.

الحديث التاسع والاربعون: مجهول.

وفي بعض النسخ « الحارث بن محمد بن النعمان »^(٢) وهو مذكور في الرجال مهملاً.

قوله: أيجوز أن يعطيها تمراً أو زبيباً

قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن المراد جنسهما، ويحتمل الواحدة. انتهى.

ويدل على أنه اذا جعل الصداق تعليم سورة جاز أن تأخذ بها شيئاً آخر.

(١) فروع الكافي ٣٨٠/٥.

(٢) كذا في المطبوع من المتن.

٥٠ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحل النكاح اليوم في الاسلام باجارة أن يقول اعمل عندك كذا وكذا سنة علي ان تزوجني اخمك أو ابنتك؟ قال: حرام لأنه ثمن رقيتها وهي احق بمهرها .

٥١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أرسل يخطب عليه امرأة وهو غائب فأزكحوا الغائب وفرض الصداق ثم جاء خبره بعد انه توفي بعد ماسيق الصداق. فقال: ان كان املك بعد ماتوفى فليس لها صداق ولا ميراث، وان كان املك قبل ان يتوفى فلها نصف الصداق وهي وارثة وعليها العدة .

٥٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن صفوان عن أبي المعز عن سماعة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: تزوج أبو جعفر عليه

الحديث الخمسون : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادى والخمسون : مرسل .

قوله عليه السلام : فليس لها صدقة

أي : مهر .

وفي القاموس : الصدقة بضم الدال وكغرفة وصدمة وبضمين وبفتحين وكتاب وسحاب مهر المرأة^(١) .

الحديث الثانى والخمسون : موثق .

(١) ٥١٠٨٦، ٥١١٥٤، ٥١١٥٥

(٢) ٥١١٥٦، ٥١١٥٧، ٥١١٥٨

السلام امرأة فزارها وارد ان يجامعها فألقى عليها كساه ثم اتاها ، قلت: رأيت اذا اوفى مهرها أله ان يرتجع الكسا ؟ قال : لا انما استحبل به فرجها .

٥٣ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل تزوج امرأة ومهرها مهرأ فساق اليها غنماً وريقاً فولدت عندها فطلقها قبل أن يدخل بها. قال : ان كان ساق اليها ما ساق وقد حملن عنده فله نصفها ونصف ولدها، وان كان حملن عندها

قوله عليه السلام : لا

قال الوالد العلامة نورالله مرقده: حمل على الاستحباب، أو مع تلف الكساء

انتهى .

قوله : قلت رأيت

يحتمل أن يكون كلام سماعه قاله لأبي بصير عند رواية هذا الخبر ، أو كلام أبي بصير قاله للامام عليه السلام عند ذكره عليه السلام له اني فعلت كذلك. وعلى الاول يشكل الاحتجاج به ، وان كان فتوى أمثاله لا يكون الا عن رواية .

الحديث الثالث والخمسون : موثق .

وظاهره دخول الحمل اذا جعل الحامل مهرأ، كما هو مذهب الشيخ، وحمله الأكثر على الشرط ، ويدل على أن المرأة تملك المهر تماماً بمجرد العقد ، والا لم يكن الحمل لها اذا حملن عندها ، واختلف الاصحاب في ذلك .

وقال في النافع : لو كان النماء موجوداً حال العقد رجع بنصفه كالحمل (١).

فلا شيء له من الاولاد .
 ٥٤ - وعنه عن محمد بن اسماعيل عن منصور بزرج عن ابن اذينة عن محمد
 ابن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فأ مهرها الف
 درهم ودفعها اليها فوهبت له خمسمائة درهم وردتها عليه ثم طلقها قبل ان يدخل
 بها . قال : ترد عليه الخمسمائة الدرهم الباقية لأنها انما كانت لها خمسمائة فوهبتها
 له وهبتها له اياها ولغيره سواء .

٥٥ - وعنه عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن الحسن بن علي عن علا القلا
 عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان له ولد فزوج
 منهم اثنين وفرض الصداق ثم مات ، من أي شيء يجب الصداق أمن جميع المال

الحديث الربع والخمسون : موثق .

وعليه عمل الأصحاب .

الحديث الخامس والخمسون : موثق .

وقال في الشرائع : اذا زوج ولده الصغير ، فان كان له مال فالمهر على الولد ،
 وان كان فقيراً فالمهر في عهدة الوالد . ولو مات الوالد أخرج المهر أصل من
 تركته ، سواء بلغ الولد وأيسر أو مات قبل ذلك (١) .

وقال في المسالك : هذا هو المشهور بين علمائنا لانعلم فيه مخالفاً ، واستثنى
 في التذكرة من الحكم بضممان الاب على تقدير فقر الابن ما لو صرح الاب بنفي
 الضمان (٢) .

(١) شرائع الاسلام ٣٣٢/٢ .

(٢) المسالك ٥٥٦/١ - ٥٥٧ .

أو من حصتيهما؟ قال: من جميع المال انما هو بمنزلة الدين .
 ٥٦ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمركي
 عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان
 عليا عليه السلام قال: في الرجل يتزوج المرأة على وصيف فكبر عندها فيريد أن
 يطلقها قبل ان يدخل بها. قال: عليه نصف قيمة يوم دفعه اليها لا ينظر في زيادة ولا
 نقصان .

٥٧ - وعنه عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن محمد بن عمار عن

الحديث السادس والخمسون : مجهول .

وقال في المسالك : لو وجد العين ناقصة ، فان كان نقصان عين كعور الدابة،
 أو صفة كنسيان الصنعة ، ففي كيفية رجوعه أقوال :
 أحدها : أن الزوج يتخير بين الرجوع بنصف القيمة سليماً وبين أخذ نصف
 العين من غير أرش ، اختاره الشيخ في المبسوط .
 الثاني : انه يرجع بنصفها وبنصف الارش .
 الثالث : ان النقص ان كان بفعلها أو بفعل الله تخير بين أخذ نصفه ناقصاً وبين
 تضمينها نصف قيمته. وان كان من قبل أجنبي لم يكن له سبيل على المهر، وضمنها
 نصف القيمة يوم قبضه ، وهو قول ابن البراج (١).

الحديث السابع والخمسون : ضعيف على المشهور وقد يعد مجهولاً .

وظاهره وقوع النكاح بصيغة المضارع، ويمكن حمله على المرادة قبل العقد،
 وظاهره جواز هذا الشرط في النكاحين ، وربما يدعى ظهوره في المتقطع ، فان

سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل جاء الى امرأة فسألها ان تزوجه نفسها، فقالت: ازوجك نفسي على ان تلمس مني ما شئت من نظر أو التماس وتنال مني ما ينال الرجل من اهله الا انك لا تدخل فرجك في فرجي وتلذذ بما شئت فاني اخاف الفضيحة . قال : ليس له منها الا ما اشترط .

٥٨ - وعنه عن أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن عبدالله ابن زرارة عن محمد بن اسلم الطبري عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل تزوج بجارية عاتق على ان لا يقتضها ثم اذنت له بعد ذلك . قال : اذا اذنت له فلا بأس .

خوف الفضيحة غالباً فيها وليس ببعيد .

قوله : أو التماس

افتعال من التماس ، ويحتمل أن يكون تفاعلاً من التماس .

الحديث الثامن والخمسون : ضعيف .

وقال في القاموس : العاتق الجارية أول ما أدركت ، أو التي لم تتزوج (١) .

انتهى . وقال في الشرائع : لو شرط أن لا يقتضها لزم الشرط ، ولو أذنت بعد ذلك جاز ، عملاً باطلاق الرواية . وقيل : يختص لزوم هذا الشرط بالنكاح المنقطع ، وهو تحكم (٢) .

وقال في المسالك : ما اختاره من جواز الشرط والعقد مطلقاً مذهب الشيخ

(١) القاموس ٣/٢٦١ .

(٢) الشرائع ٢/٣٢٩ .

٥٩ - وعنه عن أحمد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل تزوج امرأة وصدقها واشترطت ان بيدها الجماع والطلاق. قال: خالفت السنة وولت الحق من ليس بأهله. قال: فقضى ان على الرجل النفقة وبيده الجماع والطلاق وذلك السنة.

٦٠ - وعنه عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى علي عليه السلام في رجل يتزوج

في النهاية، ومستنده روايتا اسحاق وسماعة، وهما شاملتان للدائم والمنقطع، والقول بالاختصاص بالمنقطع للشيخ في المبسوط، وتبعه عليه جماعة من المتقدمين والمتأخرين، ولا بن ادريس قول ثالث ببطلان الشرط فيهما وصحة العقد، ولا بن حمزة قول رابع كقول ابن ادريس في الدائم مع صحتهما في المنقطع^(١). انتهى. واذا أذنت بعد ذلك، ففي جوازه قولان، والاشهر الجواز كما دلت عليه الرواية، وقد يدعى ظهور هذه الرواية أيضاً في المنقطع، لان الشرط انما يكون فيه غالباً، مع أن خبر عمار بن مروان صرح فيه بالتمتع، وقد يؤدي ذلك أيضاً بأن المقصود الأصلي في التمتع انما هو التلذذ وكسر الشهوة، بخلاف الدائم فان المقصود فيه التوالد والتناسل، وبالعجالة القول بالتفصيل لا يخلو من قوة، والله يعلم.

الحديث التاسع والخمسون: صحيح.

ولا يخلو من تأييد للقول بالتفصيل، ويدل على عدم بطلان العقد بفساد الشرط، كما تدل عليه سائر الاخبار الآتية.

الحديث الستون: صحيح.

المرأة الى أجل مسمى فان جاء بصداقها الى أجل مسمى فهي امرأته ، وان لم يجيء بالصداق فليس له عليها سبيل شرطوا بينهم حيث انكحوا ، فقضى أن بيد الرجل بضع امرأته واحبط شرطهم .

٦١ - وعنه عن أحمد بن الحسن عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل يقول لعبدته اعتقتك على ان ازوجك امتي فان تزوجت أو تسريت عليها فعليك مائة دينار واعتقه على ذلك فتسرى وتزوج . قال : عليه شرطه .

٦٢ - وعنه عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن يوسف الأزدي عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة وشرط لها ان تزوج عليها امرأة أو هجرها أو اتخذ سرية فهي طالق ، فقضى في ذلك ان شرط الله قبل شرطكم ، فان شاء وفي لها بالشرط وان شاء امسكها واتخذ عليها ونكح عليها .

الحديث الحادي والستون : موثق .

وظاهره أن الشرط في العتق لا في النكاح .
وقال في الدروس : روى اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام في من أعتق عبده وزوجه ابنته وشرط عليه ان أغارها رده في الرق أن له شرطه ، وعليها الشيخ وطرده الحكم في الشروط والقاضي كذلك ، وجوز اشتراط مال معلوم عليه ان أخل بالشرط ، وهو خيرة الصدوقان لصحيفة محمد بن مسلم (١) .

الحديث الثاني والستون : صحيح .

٦٣ - وعنه عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يتزوج المرأة فيشترط عليها ان يأتيها اذا شاء وينفق عليها شيئاً مسمى . قال : لا بأس .
٦٤ - علي بن الحسن عن محمد بن خالد الاصم عن عبد الله بن بكير عن

وقال في الشرائع: اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع ، مثل أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى ، بطل الشرط وصح العقد والمهر، وكذا لو شرط تسليم المهر في الاجل ، فان لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد والمهر وبطل الشرط (١).
وقال في المسالك : لا اشكال في فساد الشرط ، انما الكلام في صحة العقد، وظاهرهم الاتفاق على صحة العقد ، وفي المسألة وجه أو قول بصحة العقد دون المهر (٢).

الحديث الثالث والستون : صحيح .

وينافيه ظاهراً ما سيأتي من خبر موسى بن بكر في النهارية. ويمكن حمل هذا الخبر على أن يكون الشرط بعد العقد ، أو على أنه يشترط ما هو من لوازم العقد ، أي أن يأتيها اذا شاء ، ولا تمنع المرأة الوطء متى شاء الزوج ويشترط عليها أن لا تطلب أكثر من النفقة الواجبة بالمعروف .
ويمكن حمل الخبر الآتي على الكراهة ، لانه اذا جاز الصلح على اسقاطها لا يبعد جواز اشتراطه في العقد ، والاحوط عدم الاشتراط .

الحديث الرابع والستون : مجهول .

(١) الشرائع ٢/٣٢٩ .

(٢) المسالك ١/٥٤٩ .

زرارة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ان ضريساً كانت تحتها ابنة حمـران فجعل لها أن لا يتزوج عليها ابدأ في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت له هي ان لا تتزوج بعده فجعلنا عليهما من الحج والعمرة والهدي والنذور وكل مال يملكانه في المساكين وكل مملوك لهم حران لم يف كل واحد منهما لصاحبه ، ثم انه اتى أبا عبدالله عليه السلام وذكر ذلك له فقال : أن لأبيها حمران حقاً ولا يحملنا ذلك على ان لا نقول لك الحق ، اذهب فتزوج وتسرفان ذلك ليس بشيء وليس عليك شيء ولا عليها ، وليس ذلك الذي صنعتما بشيء ، فتسرى وولد له بعد ذلك اولاد .

٦٥ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بزرج عن عبد صالح عليه السلام قال: قلت ان رجلاً من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فبانث منه فأراد أن يراجعها فأبت عليه الا ان يجعل لله عليه أن لا يطلقها ولا يتزوج عليها فأعطاهما ذلك ، ثم بداله في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع ؟ قال : بشئ ما صنع وما كان يدريه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قل له فليف للمرأة بشرطها ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : المؤمنون عند شروطهم .

وليس بين هذه الرواية وبين الأولى تضاد ، لان هذه الرواية محمولة على ضرب من الاستحباب ، لأن من صفة ما تضمنه الخبر يستحب له ان يفي بما بذل به لسانه فلا يخالف ذلك وان لم يكن ذلك واجباً على هذه الرواية ، وما تضمنت انه جعل لله عليه ذلك وهذا نذر وجب عليه الوفاء به ، وما تقدم في الرواية الأولى انهما

الحديث الخامس والستون : موثق .

قوله : فأراد أن يراجعها

أي : بتزويج جديد .

جعلنا على أنفسهما ولم يقل لله فلم يك ذلك نذراً يجب الوفاء به وكان مخيراً في ذلك فافترق الحديثان ، ولا ينافي أيضاً ذلك الحديث الذي قد قدمناه عن حمادة اخت أبي عبيدة الحذاء من ان أبا عبدالله عليه السلام افسد شرط من يقول عندالنكاح « اني لا اتزوج عليك المرأة » ، لأن تلك الرواية تتضمن انه قال لها ذلك وكان ذلك مهراً لها ، وهذا لا يجوز ، ألا ترى انه قال في الخبر : ورضيت بعني المرأة ان ذلك مهراً ، والخبر الذي قدمناه تضمن اذا جعله نذراً لله لا على انه يكون ذلك مهراً للمرأة فكان يجب عليه الوفاء به .

ومتي حلف كل واحد من الزوجين ان لا يتزوج على صاحبه لاعلى جهة النذر لم يجب عليه الوفاء به وكان مخيراً ، روى :

٦٦ - علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن امرأة حلفت لزوجها بالعتاق والهدي ان هو مات لا تتزوج بعده ابدأ ثم بدا لها ان تتزوج. قال : تبيع مملوكها ، اني اخاف عليها السلطان وليس عليها في الحق شيء ، فان شاءت أن تهدى هدياً فعلت .

قوله : وهذا نذر

يشكل انعقاد النذر لعدم الرجحان غالباً ، الا أن يخصص بما اذا كان راجحاً بحسب حاله ، ويمكن حمله على التقية .

الحديث السادس والستون : موثق .

قوله عليه السلام : تبيع مملوكتها

قال الوالد العلامة : تبيع لئلا تسمع وتدعي عند السلطان ، ويظهر أنها من

٦٧ - وعنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن النهارية يشترط عليها عند عقدة النكاح ان يأتيها متى شاء كل شهر أو كل جمعة يوماً ومن النفقة كذا وكذا فليس ذلك الشرط بشيء ، ومن تزوج امرأة فلها ما للمرأة من النفقة والقسمة ، ولكنه ان تزوج امرأة ثم خافت منه نشوزاً وخافت ان يتزوج عليها أو يطلقها فصالحته حقاها على شيء من قسمتها أو نفقتها فان ذلك جائز لا بأس به .

٦٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد وعبدالله ابني محمد

الشيعة لا تعتقد الحلف بالعتاق ، لان الحق بطلان هذا اليمين . انتهى .
ويمكن أن يكون بطلان الحلف للمرجوحية ، والشيخ حمله أنه لم يذكر الله تعالى في الحلف ، بل جعل العتق حلفاً ، كما هو المشهور بين العامة ، وغرض الشيخ ليس الفرق بين الحلف والندر ، كما يوهم ظاهر كلامه ، بل مراده بالندم ما ذكر فيه اسم الله ، سواء كان يميناً أو نذراً ، وبالحلف ما يذكر اسم الله فيه بقريته ما سبق منه .

الحديث السابع والستون : ضعيف كالموثق .

قوله : يشترط عليها

قال بعض الفضلاء : تفسير النهارية ، وملخصه أن الرجل يخاف من امرأته فيتزوج امرأة أخرى سراً عنها ، ويشترط على الثانية أن لا يجيئها ليلاً . وملخص جوابه عليه السلام أن أصل العقد صحيح والشرط باطل ، وأنه بعد تمام صيغة النكاح تستحق المرأة القسمة وغيرها على الزوج ، فبعد أن استحققت ذلك لها جاز اسقاط بعضها بصلح وغيره .

الحديث الثامن والستون : صحيح .

ابن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج امرأة ويشترط لها ان لا يخرجها من بلدها؟ قال: يفي لها بذلك أو قال: يلزمه ذلك.

٦٩ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: سئل وانا حاضر عن رجل تزوج امرأة على مائة دينار على ان تخرج معه الى بلاده فان لم تخرج معه فمهرها خمسون ديناراً أ رأيت ان لم تخرج معه الى بلاده؟ قال فقال: ان اراد ان يخرج بها الى بلاد الشرك فلا شرط له عليها في ذلك ولها مائة دينار التي اصدقها اياها ، وان اراد ان يخرج بها الى بلاد المسلمين ودار الاسلام فله ما اشترط عليها ، والمسلمون عند شروطهم ، وليس له ان يخرج بها الى بلاده حتى يؤدي اليها صداقها أو ترضى من ذلك بما رضيت وهو جائز له .

والمشهور بين الأصحاب أنه اذا شرط أن لا يخرجها من بلدها لزم، وذهب ابن ادريس وجماعة من المتأخرين الى بطلان الشرط وحملوا الخبر على الاستحباب، واختلفوا في أنه هل يسقط هذا الشرط بالاسقاط بعد العقد أم لا .

الحديث التاسع والستون : حسن كالصحيح .

والمراد بقوله « ان أراد أن يخرج بها الى بلاد الشرك » أن بلاده كانت بلاد الشرك، ولا يجب عليها اتباعه في ذلك ، لما في الإقامة في بلاد الشرك من الضرر في الدين . وبقوله « ان أراد أن يخرج بها الى بلاد المسلمين » أن بلاده كانت بلاد الاسلام وطلبها الى بلاده لالي مطلق بلاد الاسلام، بقريته قوله « فله ما اشترط عليها » لانه ما اشترط عليها الا الخروج الى بلاده لا الى مطلق بلاد الاسلام .

وذهب جماعة من الأصحاب الى العمل بما تضمنته هذا الخبر، ورده جماعة

٧٠ - علي بن اسماعيل الميثمي عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لامرأته: ان نكحت عليك أو تسريت فهي طالق. قال: ليس ذلك بشيء، ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من اشترط شرطاً سوى كتاب الله فلا يجوز ذلك له ولا عليه.

٧١ - وعنه عن ابن أبي عمير وعلي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يشتري الجارية فيشترط لاهلها ان

لمخالفته لاصولهم بوجوه: أحدها عدم تعيين الصداق. وثانيها وجوب المائة على تقدير ارادة الخروج الى بلاد الشرك، وذلك خلاف الشرط. وثالثها الحكم بعدم جواز اخراجها الى بلاده مع كونها دار الاسلام الا بعد اعطاء المهر.

الحديث السبعون: حسن كالصحيح.

قوله: فهي طالق

كأنه على الالتفات، أي فأنت طالق، فالمراد بطلان نكاح القديمة، ويحتمل ارجاع الضمير الى الداخلة، فيتعلق بالنكاح فقط، ويجري في التسري مثله، أو أطلق الطلاق على الاعم منه ومن العتق مجازاً.

الحديث الحادي والسبعون: حسن كالصحيح، ان عمم مراسيل ابن أبي عمير، وكونها بحكم المساينة ما اذا كانت بواسطة أيضاً والا فمرسل، اذ الظاهر أن ابن أبي عمير يروي عن جميل وجميل هو المرسل، لقوله: قال محمد بن أبي عمير قلت لجميل.

قوله: فيشترط لاهلها

المشهور بطلان هذه الشروط في البيع، لكونها منافية لعقد البيع.

لا يبيع ولا يهب ولا يورث . قال : يفى بذلك اذا شرط لهم الا الميراث ، قال محمد : قلت لجميل : فرجل تزوج امرأة وشرط لها المقام بها في أهلها أو بلد معلوم . فقال : فقد روى أصحابنا عنهم عليهم السلام ان ذلك لها وانه لا يخرجها اذا شرط ذلك لها .

٧٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي عن علي بن ابراهيم عن محمد الأشعري عن عبيد بن زرارة عن أبيه زرارة قال : كان الناس بالبصرة يتزوجون سراً فيشترط عليها ان لا آتيك الانهاراً ولا آتيك بالليل ولا اقسام لك . قال زرارة : وكنت اخاف ان يكون هذا تزويجاً فاسداً فسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : لا بأس به يعني التزويج ، الا انه ينبغي ان يكون هذا الشرط بعد النكاح ، ولو أنها قالت له بعد هذه الشروط قبل التزويج : نعم ، ثم قالت بعد ما تزوجها : اني لا ارضى الا ان تقسم لي وتبيت عندي فلم يفعل كان آثماً .

٧٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين

الحديث الثاني والسبعون : موثق على الظاهر .

اذ في بعض النسخ « عن الحسن بن علي عن ابراهيم بن محمد الأشعري » وهو الظاهر ، وفي بعضها « عن الحسن بن علي عن علي بن ابراهيم عن محمد الأشعري » (١) فالخير مجهول لكنه تصحيف ظاهر .

ويمكن أن يكون هذا الخبر كالأخبار التي مضت أن شروط النكاح تجب أن تكون بعده ، والكلام فيه كما تقدم .

الحديث الثالث والسبعون : مجهول .

(١) كذا في المطبوع من المتن .

عن شهاب بن عبد ربه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على الف درهم فبعث بها اليها فردتها عليه ووهبتها له وقالت انا فيك ارجب مني في هذه الالف هي لك ، فقبلها منها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : لا شيء لها وترد عليه خمسمائة درهم .

٧٤ - وعنه عن ابن محبوب عن أبي المعز عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المرأة تبرئ زوجها من صداقها في مرضها . قال : لا .

٧٥ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألت عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حل أيجوز له ان يدخل بها قبل ان يعطيها شيئاً ؟ قال : نعم اذا جعلته في حل فقد قبضته منه ، فان خلاها قبل ان يدخل بها ردت المرأة على الزوج نصف الصداق .

ويمكن عده حسناً ، لان صالحاً له أصل .

قوله عليه السلام : لا شيء لها

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، لانها قد تصرف في المهر تصرفاً ناقلاً ، فلزمها عوض النصف ، كما لو وهبته لغيره أو أتلفته .

الحديث الرابع والسبعون : صحيح .

ولعل النهي للاضرار بسائر الورثة ، واذ كان المهر أكثر من ثلث المال فالمشهور أنه يمضي من الثلث .

الحديث الخامس والسبعون : موثق .

ويدل علي أن هبة المدة في المتعة قيل يوجب تنصيف المهر أيضاً .

- ٧٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد قال : كتب إليه الريان ابن شبيب : رجل اراد ان يزوج مملوكه حرأ وشرط عليه انه متى شاء فرق بينهما أيجوز له ذلك جعلت فداك أو لا ؟ فكتب عليه السلام : نعم اذا جعل اليه الطلاق.
- ٧٧ - وعنه عن سعيد بن اسماعيل عن أبيه قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بشرط أن لا يتوارثا وأن لا يطلب منها ولداً ؟ قال : لا أحب .
- ٧٨ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن أحمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل أبو الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يزوج ابنته أله ان يأكل من صداقها ؟ قال : ليس له ذلك .

الحديث السادس والسبعون : مجهول .

قوله عليه السلام : اذا جعل اليه الطلاق

لعل المراد أنه مع التوكيل في الطلاق بعد العقد يجوز ذلك ، ولا يكفي محض الاشتراط في العقد ، أو المعنى أنه اذا كان غرضهم من هذا الاشتراط التوكيل في الطلاق فهو صحيح ، ولو كان الغرض التفريق بغير طلاق لم يصح ، والاول أوفق بالمشهور .

الحديث السابع والسبعون : مجهول .

قوله : بشرط أن لا يتوارثا

المشهور في الاول بطلان الشرط وفي الثاني الكراهة ، وقيل بالحرمة .

الحديث الثامن والسبعون : صحيح .

٧٩ - وعنه عن أحمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن خصمي تزوج امرأة على ألف درهم ثم طلقها بعد ما دخل بها ؟ قال : لها الألف الذي أخذت منه ولا عدة عليها .

٨٠ - عنه عن أحمد بن محمد البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام رفع اليه جاريتان دخلتا الحمام واقتضت احدهما الاخرى باصبعها ، فقضى على التي فعلته عقرها .

٨١ - وعنه عن أحمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال في المرأة تعطي الرجل ما لا يتزوجها فتزوجها . قال : المال هبة والفرج حلال .

الحديث التاسع والسبعون : صحيح .

قوله : عن خصي تزوج

الظاهر أنه مسلول الخصيتين غير محبوب الذكر لقوله « بعد ما دخل بها » والمشهور حينئذ ثبوت المهر تاماً ولزوم للعدة ، ولعله محمول على التقية . وقال في الشرائع : والدخول يتحقق بايلاج الحشفة وان لم ينزل ، ولو كان مقطوع الانثيين .

الحديث الثمانون : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادي والثمانون : ضعيف على المشهور .

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه : لما كان يتوهم أن الذي يعطيه المرأة صداقه ، والصداق تكون على الرجل سأل عن ذلك ، فأجاب عليه السلام أنه هبة فلو سمي الصداق والا كانت مفوضة .

٨٢ - محمد بن الحسن الصفار عن موسى بن عمر عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام في رجل تزوج امرأة على دار؟ قال : لها دار وسط .

٨٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن الحسين بن زياد قال : اذا دخل الرجل بامرأة ثم ادعت المهر وقال الزوج : قد اعطيتك ، فعليها البينة وعليه اليمين .

٨٤ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن اسماعيل عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فلم

الحديث الثاني والثمانون : مجهول .

وقد سبق القول فيه .

الحديث الثالث والثمانون : ضعيف .

وقد سبق القول فيه .

وقال في المختلف : قال أبو الصلاح : واذا أسلمت نفسها وقد قبضت شيئاً لم يكن لها غيره ، الا أن يواقفه على الباقي ويشهد به عليه ، فان ادعت ولم تكن لها بينة فعليه اليمين . وقال ابن الجنيد : وعليه اقامة البينة ان لم يكن دخل ، فان ثبت الدخول لكان الدخول براءة في الحكم ما لم يكن المهر ديناً مؤجلاً والمرأة بعد الدخول مدعية للمهر ، كما الرجل قبله مدع للوفاء^(١) .

الحديث الرابع والثمانون : صحيح .

(١) مختلف الشيعة ص ١٠٠ كتاب النكاح .

يدخل بها وادعت ان صداقها مائة دينار وذكر الرجل انه أقل مما قالت وليس لها بيعة على ذلك . قال : القول قول الزوج مع يمينه .

٨٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن اسماعيل بن

سهل عن الحسن بن محمد الحضرمي عن الكاهلي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل زوجته امه وهو غائب ؟ قال : النكاح جائز ان شاء المتزوج قبل وان شاء ترك ، فان ترك المتزوج تزويجه فالمهر لازم لاه .

قوله عليه السلام : القول قول الزوج مع يمينه

هذا لا خلاف فيه .

الحديث الخامس والثمانون : ضعيف .

قوله عليه السلام : لاه

أي : عليها . وقال في المسالك : اتفق الأصحاب عدا ابن الجنيد ، على أن الام لا ولاية لها على الولد مطلقاً ، فلو زوجت بغير اذنه توقف على اجازته ، سواء كان قبل البلوغ أم بعده ، فان أجاز لزمه العقد والمهر . وقال الشيخ واقباعه : يلزمها مع رده المهر تعويلاً على رواية محمد بن مسلم ، وهي ضعيفة السند ، وحملت على دعواها الوكالة ، وفيه نظر . والاقوى عدم وجوب المهر على مدعي الوكالة مطلقاً الا مع ضمانه ، فيجب على حسب ما ضمن من الجميع أو البعض ، ويمكن حمل الرواية عليه ^(١) .

(١) المسالك ١/٤٦٠ .

٨٦ - وعنه عن عبد الله بن جعفر عن الحسن بن علي بن كيسان قال : كتبت الى الصادق عليه السلام أسأله عن رجل يطلق امرأته فطلبت منه المهور وروى أصحابنا اذا دخل بها لم يكن لها مهر . فكتب عليه السلام : لا مهر لها .

الحديث السادس والثمانون : مجهول .

وكان المراد بالصادق الهادي عليه السلام ، وقد سبق الكلام فيه .

الحديث السادس والثمانون : مجهول .
وكان المراد بالصادق الهادي عليه السلام ، وقد سبق الكلام فيه .
عليها ، وكيف يستدل به على ذلك (٢١)
وما قيل من أن المراد بالصادق الهادي عليه السلام ، فقد سبق الكلام فيه .
قالنا لوصفنا رجله أو امرأته بقوله تعالى
المراد بالصادق الهادي عليه السلام ، وقد سبق الكلام فيه .
ثم قال في الحديث : لا مهر لها . فقلت : لا مهر لها .
والقول : جعل المهر على من لا ولاية لها في النكاح يعني (تلك
المرأة التي لا ولاية لها في النكاح ، وهي التي لا ولاية لها في النكاح .
والمراد بالصادق الهادي عليه السلام ، وقد سبق الكلام فيه .

وقال في الحديث : لا مهر لها . فقلت : لا مهر لها .
المراد بالصادق الهادي عليه السلام ، وقد سبق الكلام فيه .
فقلت : لا مهر لها . فقلت : لا مهر لها .
من قوله تعالى : لا مهر لها . فقلت : لا مهر لها .
الحديث الثاني : مجهول .

١٢٤٤ شوال

(١) من المصحف لصاحب المذاهب المطبوع .
قال عليه السلام : لا مهر لها . فقلت : لا مهر لها .

(١١)

باب عقد المرأة على نفسها النكاح

وأولياء الصبية وأحقهم بالعقد عليها

قال الشيخ رحمه الله : (والمرأة البالغة تعقد على نفسها ان شاءت وان شاءت وكلت) .

١ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير

باب عقد المرأة على نفسها النكاح وأولياء الصبية

وأحقهم بالعقد عليها

قوله : والمرأة البالغة

أي : غير المولى عليها ، لما سيأتي في كلامه .

الحديث الاول : حسن .

وقال السيد رحمه الله : استدل به على جواز انفرادها بالعقد ، ويرد عليه أن

عن عمر بن اذينة عن الفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم و زرارة بن أعين وبريد ابن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال : المرأة التي قد ملكت نفسها غير السفهية ولا المولى عليها ان تزويجها بغير ولي جائز .

٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن

الحكم فيها لسقوط الولاية وقع منوطاً بمن ملكت نفسها ، فادخال البكر فيها عين المتنازع ، وكذا قوله « ولا المولى عليها » فان الخصم يدعي كون البكر مولى عليها ، فكيف يستدل به على زوال الولاية ؟ .

وما قيل من أن البكر الرشيدة لما كانت غير المولى عليها في المال صدق سلب الولاية عليها في الجملة ، فضعيف لان الولاية في المال أخص من مطلق الولاية ، ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم ، والذي يظهر لي أن المراد بالمالكة نفسها غير المولى عليها البكر التي لا أب لها والثيب ^(١) . انتهى .

وأقول : حمل المولى عليها على من لا ولاية لها في النكاح بصير الكلام عارياً عن الفائدة ، فالظاهر كون المراد من لا ولي عليها في سائر الامور غير النكاح والمالكة نفسها عبارة عن البالغة .

وقال في النافع : البكر البالغة الرشيدة أمرها بيدها ، ولو كان أبوها حياً قيل : لها الانفراد بالعقد ، دائماً كان أو منقطعاً . وقيل : العقد مشترك بينها وبين الاب ، فلا ينفرد أحدهما به . وقيل : أمرها الى الاب وليس لها معه أمر ، ومن الاصحاب من أذن لها في المتعة دون الدائم ، ومنهم من عكس ، والأول أولى ^(٢) .

الحديث الثاني : مجهول .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

(٢) المختصر النافع ص ١٩٧ .

فضالة بن أيوب عن عمر بن أبان الكلبي عن ميسرة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى المرأة التي ليس لها بها أحد فأقول ألك زوج؟ فتقول: لا، فأتزوجها؟ قال : نعم هي المصدقة على نفسها .

٣ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : في المرأة الثيب تخطب الى نفسها ؟ قال : هي املك بنفسها تولي أمرها من شئت اذا كان كفواً بعد أن تكون قد نكحت رجلاً قبله .

٤ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرأة الثيب تخطب الى نفسها ؟ قال : هي املك بنفسها تولي أمرها من شئت فلا بأس به بعد أن تكون قد نكحت زوجاً قبل ذلك .

ويدل على أن القول قول المرأة في عدم الزوج ، كما ذكره الأصحاب .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله عليه السلام : اذا كان كفواً

أي : كان مسلماً أو مؤمناً ، ويدل بمفهومه على تحقق الولاية في الجملة على من لم تتزوج وان كان ثيباً .

الحديث الرابع : مجهول كاصحيح ، لاحتمال حسن بن زياد العطار الثقة والصيقل

المجهول .

ولا خلاف بين الأصحاب في عدم ثبوت الولاية على الثيب ، الا ما نقل عن

ابن أبي عقيل ، ولم نقف له على مستند .

٥ - وأما الذي رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار السابطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون في أهل بيت فتكره ان يعلم بها أهل بيتها أيحل لها ان توكل رجلاً يريد أن يتزوجها تقول له قد وكلتك فاشهد على تزويجي؟ قال: لا . قلت له : جعلت فداك وان كانت ايماً؟ قال : وان كانت ايماً . قلت : فان وكلت غيره بتزويجها منه؟ قال : نعم .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار ، لأنه انما ورد مورد الاحتياط وعلى جهة الافضل ، ألا ترى ان السائل سأل فقال : انها تخاف ان يعلم بها أحد وكان

وقال السيد رحمه الله: ويستفاد من الروايات ان انتفاء الولاية عن الثيب مشروط بما اذا كانت البكارة قد زالت بوطيء مستند الى تزويج ، فلو زالت بغيره كانت بمنزلة البكر^(١).

الحديث الخامس: موثق .

وقال الوالد العلامة نور الله قبره : يدل على عدم جواز تولي واحد طرفي العقد ، كما ذهب اليه جماعة ، والظاهر أن المراد بالايام البكر ، وان كان بحسب اللغة أعم ، لعدم توجه السؤال واستقامته ، الا أن يقال لما نهى صلى الله عليه وآله عن التزويج توهم أن يكون النهي لاجل أن يكون لها زوج . انتهى .

ويمكن أن يكون المراد الثيب، اذ الغالب في الأيامى الثيبوبة، لرغبة الناس الى الباكورة .

قال في القاموس : الايم ككيس من لزوج لها بكرةً أو ثيباً^(٢) . انتهى .

(١) شرح المختصر - مخطوط .

(٢) القاموس ٧٧/٤ .

الاحتياط لها ان توكل رجلاً آخر غير الذي يتزوجها ، ولو لم يجز لها ان تزوج نفسها من الرجل من غير ولي لم يجز لها أيضاً ان توكل أحداً على حال ، والذي يدل أيضاً على ما قدمناه ما رواه :

٦ - علي بن اسماعيل الميثمي عن فضالة بن أيوب عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا كانت المرأة مالكة أمرها تبيع وتشتري وتعتق وتشهد وتعطي من مالها ما شاءت فان أمرها جائز تزوج ان شاءت بغير اذن وليها ، وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بأمر وليها .
قال الشيخ رحمه الله : (وذوات الالباء من الابكار ينبغي لهن أن لا يعقدن على انفسهن الا باذن آبائهن) .

وقال في النافع : الوكيل في النكاح لا يزوجه من نفسه ، ولو أذنت في ذلك فالأشبه الجواز ، وقيل : لا وهي رواية عمار^(١) .

وقال السيد في الشرح : الاظهر الجواز ، ولو قلنا بالمنع من تولي الطرفين وكل غيره في الايجاب ، ان كانت الوكالة متناولة لذلك أو في القبول ، والرواية ضعيفة السند قاصرة الدلالة ، لجواز أن يكون المنفي هو قوله « وكنك فاشهد » فان مجرد الاشهاد غير كاف .

قوله : ولم يجز لها أيضاً

الظاهر عدم الواو^(٢) هنا ووجود « أو » في الأول .

الحديث السادس : ضعيف كالموثق .

(١) المختصر النافع ص ١٩٧ .

(٢) كما في المطبوع من المتن .

٧ - يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد عن علي بن الحكم عن علا بن رزين عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تزوج ذوات الاباء من الابكار الا باذن آبائهن .
ومتى تزوجت البكر بغير اذن أبيها كان له ان يفسخ العقد ، يدل على ذلك ما رواه :

٨ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا ينقض النكاح الا الأب .

الحديث السابع : صحيح .

وقال في شرح النافع : اعترض جدي علي الاستدلال بهذا الخبر ، بأنه كما يمكن حمل « من » في قوله « من الابكار » على البيانية ، فتعم الكبيرة والصغيرة ، يمكن حملها على التبعية ، فلا تدل على موضع النزاع ، لان بعض الابكار من الصغار لا تتزوج الا باذن أبيها اجماعاً^(١) .

أقول : حمل « من » على التبعية بعيد جداً ، مع أن ذلك يقتضي عدم الفائدة في التقييد بالابكار أصلاً ، لان الصغيرة الثيب حكمها كذلك .

الحديث الثامن : موثق على الظاهر ، اذ في محمد بن علي شك لاحتمال أبي سميئة .

قوله عليه السلام : الا الاب

في الكافي : الا أب والجد أب^(٢) .

(١) شرح المختصر النافع مخطوط .

(٢) فروع الكافي ٣٩٢/٥ ، ح ٨ ، وفيه كما هنا .

٩ - وعنه عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب الحداد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا ينقض النكاح إلا الأب .

قال الشيخ رحمه الله : (وان عقد الأب على ابنته البالغة بغير اذنها اخطأ السنة ولم يكن لها خلافه) .

الذي يدل على أنه ينبغي ان يستأمرها ما رواه :

١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان قال : استشار

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه : يدل على اشتراط اذن الاب ، ويمكن حمله على ما اذا عقد غير الاب والجد الصبي أو الصبية أو المجنون أو المجنونة ، فانهما ينقضان النكاح ان أرادا، والظاهر أن الحصر اضافي بالنظر الى غيرهما من الاولياء كالوصي والحاكم . ويمكن أن يكون حقيقياً الا ما أخرجه دليل كالجد ، أو يكون الدليل دالا على دخول الجد في الاب .

الحديث التاسع : موثق .

قوله : ولم يكن لها خلافه

أي : يكره لها خلاف الاب أو يحرم، ولكن لو امتنعت لم يمض العقد وبطل لقوله بعد ذلك « فان أنكرت العقد لم يكن للأب اكراهها » ويمكن حمل الكلام الثاني على ما اذا أنكرت قبل العقد وهذا على ما اذا أنكرت بعده ، لكن الشيخ وغيره حملوه على الاول، وحاصل كلامه القول بالتمشرك وعدم صحة عقد أحدهما بدون الآخر .

الحديث العاشر : موثق كالصحيح

عقد المرأة على نفسها ٢٨١

عبدالرحمن موسى بن جعفر عليه السلام في تزويج ابنته لابن أخيه فقال : افعل ويكون ذلك برضاها فان لها في نفسها نصيباً . قال : فاستشار خالد بن داود موسى ابن جعفر عليه السلام في تزويج ابنته علي بن جعفر عليه السلام فقال : افعل ويكون ذلك برضاها فان لها في نفسها حظاً .

١١ - وروى محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن صفوان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تستأمر البكر وغيرها ولا تنكح الا بأمرها . فهذا الخبر محمول على الأفضل فيما يختص الأب من أمر البكر ، وما يختص غيره محمول على ظاهره من الوجوب ، وانه لا يجوز العقد عليها الا بأمرها . فأما الذي يدل على انه متى لم يستأذنها لم يكن لها خلافه ، ما رواه :

١٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان عن أبي المعز عن ابراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا كانت الجارية بين أبويها فليس لها مع أبويها أمر ، واذا كانت قد تزوجت لم يزوجها الا برضى منها .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

قوله : وما يختص غيره

أي : غير الاب من أمر البكر ، أي الاب من أمر غير البكر ، فان الأب من جهة أمر البكر غير الاب من غير جهتها ، ويحتمل ارجاع الضمير الى الامر .

الحديث الثانى عشر : مجهول .

وقال الوالد العلامة قدس سره : يمكن أن يكون المراد بالابوين الاب والجد ، واذا كان المراد الاب والام ففي الام محمول على الاستحباب . ويمكن أن يقال في تلك الاخبار أنها في غير البكر محمولة على الاستحباب ، ففي البكر

١٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا تستأمر الجارية اذا كانت بين أبويها ليس لها مع الأب أمر ، وقال : يستأمرها كل أحد ما عدا الأب .

١٤ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن سعدان بن مسلم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير إذن أبيها . فلا ينافي الخبر ما قدمناه من الاخبار من انه ليس لها مع الأب أمر وانه متى عقدت على نفسها كان له فسخ العقد ، لأن هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون هذا مخصوصاً بشكاح المتعة على ما قدمناه من الرخصة في ذلك بالشرائط

أيضاً كذلك ، والا يلزم عموم المجاز .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : يستأمرها

قال السيد رحمه الله : الظاهر أن المراد يستأمر الجارية كل أحد ، الا اذا كان لها أب فانها لا تستأمر ، كما يدل عليه أول الخبر .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

وقد يعد حسناً لأن سعدان له أصل .

قوله : أحدهما أن يكون

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته : التخصيص بالمتعة للروايات التي تقدمت وأما مع العضل - أي المنع عن التزويج بالكفو - فيسقط اعتبار رضاه اجماعاً

التي ذكرناها ، والآخر : أن يكون محمولا على من عضلها أبوها ولم يزوجها بكفو لها فحينئذ جاز لها العقد على نفسها .

قال الشيخ رحمه الله : (فاذا انكرت العقد لم يكن للأب اكرامها ولم يمض العقد مع كرامتها) الذي اعتمده في هذا الباب انه متى عقد عليها بكفو لها لم يكن لها خلافه ولم يلتفت الى كرامتها ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

١٥ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في الجارية يزوجها أبوها بغير رضی منها ؟ قال : ليس لها مع أبيها أمر اذا أنكحها جاز نكاحه وان كانت كارهة .

١٦ - وعنه عن عبدالله بن الصلت قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجها أبوها ألها أمر اذا بلغت؟ قال : لا . وسألته عن البكر اذا بلغت مبلغ النساء ألها مع أبيها أمر ؟ فقال : ليس لها مع أبيها أمر ما لم تشب . قال الشيخ رحمه الله : (فان عقد عليها وهي صغيرة لم يكن لها عند البلوغ خيار) .

يدل على ذلك الخبر المتقدم عن عبدالله بن الصلت ، وأيضاً ما رواه :

على ما نقل ، ولم نطلع على رواية تدل على ذلك الا خبر « لا ضرر ولا ضرار » وأمثاله .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

ويمكن حمله على الاستحباب أو التقية أو الصغيرة .

الحديث السادس عشر : صحيح .

ويدل على أن الثيبوبة مزيلة للولاية مطلقاً .

١٧ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الصبية يزوجها أبوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها زوجها أيجوز عليها التزويج أم الأمر اليها؟ قال: يجوز عليها تزويج أبيها.

١٨ - عنه عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام اتزوج الجارية وهي بنت ثلاث سنين؟ أو يزوج الغلام وهو ابن ثلاث سنين؟ وما أدنى حد ذلك السدي يزوجان فيه؟ فإذا بلغت الجارية فلم ترض فما حالها؟ قال: لا بأس بذلك اذا رضي أبوها أو وليها.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ولا خلاف لاحد في ثبوت ولاية الاب والجد له على الصغير والصغيرة، سواء كانت بكرأ أو ثيباً، الا لابن أبي عقيل حيث يفهم من ظاهر كلامه ولاية الجد لكن اختلفوا في أنه هل يشترط في ولاية الجد حياة الاب أم لا؟ ذهب الشيخ في النهاية^(١) والصدوق وجماعة الى الاول، والمشهور الثاني. ولا خلاف في أنه لا ولاية لغير الاب والجد للأب وان علا والوصي والمولى والحاكم، الا لابن الجنيدي حيث ذهب الى أن الام وأباها يقومان مقام الاب والجد له.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ويدل على أن كل من له ولاية المال له ولاية التزويج.

١٩ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يتزوج الصبية ؟ قال : اذا كان أبواهما اللذان زوجها ففانهم جائز ولكن لهما الخيار اذا أدركا ، فان رضيا بعد ذلك فان المهر على الأب . قلت له : فهل يجوز طلاق الأب على ابنه في صغره ؟ قال : لا .

فليس في هذا الخبر ما ينافي ما قدمناه ، لأن قوله عليه السلام « لكن لهما الخيار اذا أدركا » يجوز أن يكون أراد لهما ذلك بفسخ العقد ، اما بالطلاق من جهة الزوج واختياره أو مطالبة المرأة له بالطلاق وما يجري مجرى ذلك مما يفسخ

الحديث التاسع عشر : صحيح .

ولا خلاف في سقوط اختيار الصبية مع بلوغها اذا عقد عليها أبوها أو جدوها واختلف في الصبي ، والمشهور عدم خياره أيضاً ، وذهب الشيخ في النهاية وابن ادريس وابن البراج وابن حمزة الى خياره ، واستدلوا بهذا الخبر ، وهو يدل على أعم من محل النزاع ، الا أن يقال أخرج خيار الصبية الأخبار المستفيضة .

قوله : يجوز أن يكون أراد

قال في شرح النافع : لا يخفى ما في هذا التأويل من البعد وشدة المخالفة للظاهر ، وما جعله كاشفاً عن ذلك لا يكشف عنه ، فان الفرق على هذا التقدير محقق أيضاً ، لان عقد غير الولي يتوقف على الاجازة وعقد الولي لا يتوقف عليها ، وانما يجوز للصغير فسخه وأحدهما غير الاخر ، والمسألة محل اشكال ، وطريق الاحتياط واضح^(١) .

(١) شرح المختصر النافع للسيد محمد العاملي مخطوط .

العقد ، ولم يرد بالخيار ها هنا امضاء العقد وان العقد موقوف على اختيارهما ، والذي يكشف عما ذكرناه قوله في الخبر « اذا كان أبواهما اللذان زواجهما فنعم جائز » ، فلو كان العقد موقوفاً على رضاهما لم يكن بين الأبوين وغيرهما في ذلك فرق ، وكان ذلك أيضاً جائزاً لغير الأبوين ، وقد ثبت به فرق بين الموضوعين فعلمنا ان المراد ما ذكرناه .

٢٠ - وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام : متى يجوز للأب ان يزوج ابنته ولا يستأمرها ؟ قال : اذا جازت تسع سنين فان زوجها قبل بلوغ التسع سنين كان الخيار لها اذا بلغت تسع سنين .

وهذه الزيادة وجدتها في كتاب المشيخة عن يزيد الكناسي قلت: فان زوجها أبوها ولم تبلغ تسع سنين فبلغها ذلك فسكنت ولم تأب ذلك أيجوز عليها ؟ قال: ليس يجوز عليها رضي في نفسها ولا يجوز لها تأب ولا سخط في نفسها حتى تستكمل تسع سنين ، واذا بلغت تسع سنين جاز لها القول في نفسها بالرضا والتأبي وجاز عليها بعد ذلك ، وان لم تكن أدركت مدرك النساء . قلت: أفقيام عليها الحدود

الحديث العشرون : صحيح على الظاهر ، اذ الظاهر أن يزيد هو أبو خالد القماط .

قوله : اذا بلغت تسع سنين

أقول : بعد ذلك في بعض النسخ زيادة لا بد منها ، لما سيأتي في كلامه من الاشارة اليها وهي هذه : وهذه الزيادة وجدتها في كتاب المشيخة عن يزيد الكناسي .
أقول : « هذه » اشارة الى قوله فيما سبق « فان زوجها » الى قوله « تسع

سنين » .

وتؤخذ بها وهي في تلك الحال وانما لها تسع سنين ولم تدرك مدرك النساء في الحيض؟ قال: نعم اذا دخلت على زوجها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع اليها مالها وأقيمت الحدود التامة عليها ولها. قلت: فالغلام يجري في ذلك مجرى الجارية؟ فقال: يا أبا خالد ان الغلام اذا زوجه أبوه ولم يدرك كان له الخيار اذا أدرك وبلغ خمس عشرة سنة أو يشعر في وجهه أو ينبت في عانته قبل ذلك. قلت: فان ادخلت عليه امرأته قبل ان يدرك فمكث معها ما شاء الله ثم ادرك بعد فكرهها وتأبأها. قال: اذا كان أبوه الذي زوجه ودخل بها واذ منها وأقام معها سنة فلا خيار له اذا ادرك ولا ينبغي له ان يرد على أبيه ما صنع ولا يحل له ذلك. قلت له: فان زوجه أبوه ودخل بها وهو غير مدرك أتقام عليه الحدود وهو في تلك الحال؟ قال: اما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجل فلا، ولكن يعجلد في الحدود كلها

قوله عليه السلام: اذا دخلت على زوجها

لعل المعنى استحقت الدخول عليه.

قوله: كان الخيار له

قال الوالد العلامة طاب ثراه: أي يمكنه الاستخلاص بالطلاق بخلاف الجارية حتى يحصل الفرق بينهما، ويدل على أن الشعر في الوجه كالعانة والغالب التلازم لكنه اذا كان خشناً، ولا يطلق الشعر في العرف على غيره.

قوله عليه السلام: وأقام معها سنة

لعله على المثل أي مدة، ويمكن حمله على ما اذا اتصلت المدة بالبلوغ، أو على ما اذا أنزلت المنى بقريظة قوله «ولد منها» وكذا ما سيذكر في الطلاق

على قدر مبلغ سنه فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة ، فلا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم . قلت له : جعلت فداك فان طلقها في تلك الحال ولم يكن أدرك أيجوز طلاقه؟ قال: ان كان مسها في الفرج فان طلقها جائز عليها وعليه ، وان لم يمسه في الفرج ولم تلذ منه فانها تعزل عنه وتصير الى أهلها فلا يراها ولا تقر به حتى يدرك فيسأل ويقال له انك كنت طلقت امرأتك فلانة فان هو أقر بذلك وأجاز الطلاق كانت تطليقة بائنة وكان خاطباً من الخطاب .

فلا يتنافي ما تضمن صدر هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار ، لأنه قال : اذا جازت لها تسع سنين يجوز للاب ان يزوجها ولا يستأمرها وهذا مما نقول به ، فلا يدل ذلك على ان قبل ذلك ليس له الا من جهة دليل الخطاب ، وقد ينصرف عن دليل الخطاب بدليل ، وقد قدمنا ما يدل على ان له ان يعقد عليها قبل ان تبلغ تسع سنين وفي حال كونها صبية . واما ما رواه صاحب المشيخة وما ذكرناه عنه من الزيادة فالوجه فيه ان نحمله على ان المراد بذكر الاب الجدة مع عدم الاب ، فانه اذا كان كذلك كان الخيار لها اذا بلغت ، فأما الاب الأدنى فليس لها معه خيار بحال بلا خلاف . فأما قوله عليه السلام « فاذا جازت لها تسع سنين كان لها الرضا في

يمكن حمله عليه .

ويدل الخبر على أن طلاق الصبي المميز صحيح موقوف على اجازته بعد البلوغ ، وليس ببعيد وان لم يذكره الأصحاب ، نعم جوز بعضهم طلاق من بلغ عشرأ ، كما سيأتي انشاء الله .

قوله رحمه الله : أن نحمله

هذا مع بعده يوجب عدم تناسب أجزاء الكلام ، اذ لا بد من حمل الاب في أول الكلام على من له ولاية حيث لا يستأمرها .

نفسها والتأبي»، يجوز ان يكون هذا اخباراً عن حكمها مع غير الاب، وليس في الخبر أن لها ذلك مع الاب أو مع غيره، وتكون الفائدة في ذلك أن رضاها وسخطها قبل أن تبلغ تسع سنين لا حكم لهما، ويبين ما قلناه من انه ليس لها ان لاتمضي العقد، قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن: ان الغلام اذا زوجه أبوه ولم يدرك كان له الخيار اذا ادرك، يدل على ان حكم الجارية بخلافه وان ليس لها الخيار، وانما ذلك يختص الغلام ويحتمل ان يكون المراد بهذين الخبرين من ذكر الاب منهما الجدة اذا كان أب الجارية ميئاً، فانه متى كان الامر على ما ذكرناه جرى مجرى غيره في أنه لا يعقد عليها الا برضاها، ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد موقوفاً على رضاها عند البلوغ، ونحن نبين فيما بعد انه ليس للمجد أن يعقد مع عدم الاب الا برضاها ان شاء الله تعالى .

قال الشيخ رحمه الله: (واذ عقدت الثيب على نفسها بغير اذن أبيها جاز العقد ولم يكن للاب فسخ ذلك سواء كان منه عضل أو لم يكن) .

٢١ - يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثيب تخطب الى نفسها؟ قال: هي امك بنفسها تولي امرها من شاءت اذا كانت قد تزوجت زوجاً قبله .

٢٢ - وعنه عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة الثيب تخطب الى نفسها؟ قال: نعم هي امك بنفسها تولي نفسها من شاءت اذا كان كفواً بعد ان تكون قد نكحت زوجاً قبل ذلك .

الحديث الحادى والعشرون : ضعيف .

الحديث الثانى والعشرون : صحيح .

٢٣ - وعنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اذا زوج الرجل ابنة ابنه فهو جائز على ابنه. قال: ولا ابنه أيضاً أن يزوجه، فان هوى أبوها رجلاً وجدها رجلاً فالجد أولى بنكاحها، ولا تستأمر الجارية في ذلك ان كانت بين أبويها، فاذا كانت ثيباً فهي أولى بنفسها.

٢٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسماعيل عن أبيه قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج ببكر أو ثيب لا يعلم أبوها ولا أحد من قراباتها ولكن تجعل المرأة وكيلاً فيزوجها من غير عملهم؟ قال: لا يكون ذا. قوله عليه السلام « لا يكون ذا » محمول على انه لا يكون في البكر خاصة دون أن يكون متناولاً للثيب، ولا يمتنع ان يسأل عن شيئين فيجيب عن احدهما ويعدل عن الجواب عن الآخر لضرب من المصلحة، ولو كان راجعاً الى الثيب لجاز أن يحمل على ضرب من الاستحباب أو التقية، لانا قد بينا ان الثيب امرها بيدها ان شاءت وكلت وان شاءت عقدت على نفسها، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

٢٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان تزوج المرأة نفسها اذا كانت ثيباً بغير اذن أبيها اذا كان لا بأس بما صنعت.

الحديث الثالث والعشرون : مجهول .

الحديث الرابع والعشرون : مجهول .

الحديث الخامس والعشرون : مرسل .

قوله عليه السلام : اذا كان لا بأس بما صنعت

أي : اذا لا تكن مظنة ضرر للتقية ، ويحتمل أن يكون كناية عن رشدها .

قال الشيخ رحمه الله : (وليس لأحد ان يعقد على صغيرة سوى أبيها وجدها فان عقد عليها غيرهما كان العقد موقوفاً على رضاها بعد البلوغ) .

٢٦ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يريد أن يزوج اخته . قال : يؤامرهما فان سكتت فهو اقرارها ، وان ابت لم يزوجها ، فان قالت : زوجني فلاناً فليزوجه ممن ترضى ، واليتمة في حجر الرجل لا يزوجه الا برضاها .

٢٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري قال : كتب بعض بني عمي الى أبي جعفر عليه السلام

الحديث السادس والعشرون : ضعيف .

والمشهور صحة العقد الفضولي وتوقفه على الاجازة ، وذهب الشيخ في النهاية ^(١) الى البطلان ، والاخبار حجة للمشهور .
وقال في شرح النافع : المشهور بين الأصحاب أنه يكفي في اذن البكر سكوتها ولا يعتبر النطق ، وخالف ابن ادريس ، ولو ضحكت فهو اذن ، ونقل عن ابن البراج أنه ألحق بالسكوت والضحك البكاء ، وهو مشكل . وأما الثيب فيعتبر نطقها بلا خلاف ، وألحق العلامة بالبكر من زالت بكارتها بطفرة أو سقطت ونحو ذلك لأن حكم الابكار انما يزول بمخالطة الرجال ، وهو غير بعيد ، وان كان الأولى اعتبار النطق في غير البكر مطلقاً .

الحديث السابع والعشرون : مجهول .

ما تقول في صببية زوجها عمها فلما كبرت ابت التزويج ؟ فكتب عليه السلام بخطه:
لا تكره علي ذلك والامر امرها .

٢٨ - فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم
ابن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين
عليه السلام في امرأة انكحها اخوها رجلاً ثم انكحتها امها بعد ذلك وخالها أو اخ
لها صغير فدخل بها فحبلت فاحتقا فيها فأقام الأول الشهود فألحقها بالاول وجعل
لها الصداقين جميعاً ومنع زوجها الذي حققت له ان يدخل بها حتى تضع حملها
ثم ألحق الولد بأبيه .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه، لأنه لا يمتنع ان يكون الاخ عقد عليها برضاها
وبعد مؤامرتها ورضاها ، فانه اذا كان الامر على ذلك كان العقد ماضياً والتزويج
صحيحاً .

٢٩ - وأما الذي رواه أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان
عن ابن مسكان عن وليد يباع الأسفاط قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام وانا عنده
عن جارية كان لها اخوان زوجها الاكبر بالكوفة وزوجها الاصغر بأرض اخرى ؟

الحديث الثامن والعشرون : حسن .

وذكر الاصحاب أنه ان دخل بها الثاني ، فان كانا عالمين بالحال فهما زانيان
وكذا ان علمت المرأة فقط فهي زانية ولا مهر في صورتين . وان كانا جاهلين
لحق به الولد ولها المهر وتعتد من الثاني من تحقق الجهل ولو من أحدهما ،
ويمكن حمل الخبر عليه .

الحديث التاسع والعشرون : مجهول

قال : الأول بها أولى ، الا ان يكون الاخير قد دخل بها فان دخل بها فهي امرأته ونكاحه جائز .

فالوجه في هذا الخبر انه اذا جعلت الجارية امرها الى اخويها معاً فيكون حينئذ الاكبر أولى بالعقد ، فان اتفق العقدان في حال واحدة كان العقد الذي عقد الاخ الاكبر أولى ما لم يدخل الذي عقد عليه الاخ الصغير ، فان دخل بها مضى العقد ولم يكن للاخ الكبير فسخه .

٣٠ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سأله رجل عن رجل مات وترك اخوين وابنة والابنة صغيرة ، فعمد احد الاخوين الوصي فزوج الابنة من ابنه ، ثم مات اب الابن

وقال في النافع : اذا زوجها الاخوان برجلين ، فان تبرعا اختارت أيهما شاءت ، وان كانا وكيلين وسبق أحدهما فالعقد له ، وان اتفقا بطلا ، وقيل : العقد للأكبر^(١).

وقال السيد في الشرح : يتحقق اتفاق العقدين باقترانهما في القبول ، والقول بصحة عقد الاكبر للمشيخ وأتبساعه ، لرواية بياع الاسفاط ، والرواية ضعيفة السند بالاشترار قاصرة عن افادة المطلوب ، ويمكن حملها على ما اذا كانا فضوليين ، وكان معنى قوله « الأول أحق بها » أنه يستحب لها اجازة عقد الاكبر الذي هو الأول الا أن يكون الاخير دخل بها ، فان الدخول يكون اجازة لعقده^(٢).

الحديث الثلاثون : صحيح .

ويدل على عدم ولاية الوصي في النكاح ، ويمكن حمليه على عدم وصايته

(١) المختصر النافع ص ١٩٨ .

(٢) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

المزوج فلما ان مات قال الاخر : اخي لم يزوج ابنه فزوج الجارية من ابنه فقيل للجارية أي الزوجين احب اليك الأول أو الأخير؟ قالت: الأخير ثم ان الأخ الثاني مات وللاخ الأول ابن اكبر من الابن المزوج فقال للجارية : اختاري ايهما احب اليك الزوج الأول أو الزوج الأخير؟ فقال: الرواية فيهما انها للزوج الأخير، وذلك انها قد كانت ادركت حين زوجها ، وليس لها ان تنقض ما عقدته بعد ادراكها .
قال الشيخ رحمه الله: (فان ماتت الصبية قبل البلوغ لم يرثها المعقود له عليها

في النكاح خصوصاً .

وقال السيد رحمه الله : اختلف كلام الاصحاب في أن وصي الاب والجد هل له ولاية التزويج، نقل عن الشيخ في موضع من المبسوط العدم، وجزم في موضع آخر بثبوت الولاية . وقال في الخلاف بالثبوت ، واختاره العلامة في المختلف، وقال في التذكرة: انما تثبت ولاية الوصي فيما اذا بلغ الصبي فاسد العقل ويكون له حاجة الى النكاح ، وهو مختار المحقق .

والاقرب ثبوت ولايته على الصغير والصغيرة ومن بلغ فاسد العقل ، لان الحاجة قد تدعو الى ذلك ، ولعموم « فمن بدله » ولصحيحة أبي بصير .
وعلى القول بثبوت ولايته فهل يثبت بتعميم الوصية أم لا بد من التصريح بالوصية في النكاح ؟ الاظهر الثاني ، لان النكاح ليس من التصرفات التي ينتقل اليها الذهن عند الاطلاق ، فيتوقف على التصريح به ، وفي كلام القائلين دلالة عليه ^(١) . انتهى .

قوله : لم يزوج أبنته

بصيغة النفي ، ويحتمل كسر اللام على الاستفهام ، أي لاي شيء وعلة يختص

(١) شرح المختصر النافع - مخطوط .

وان مات هو قبلها لم تقسم تركته حتى تبلغ الصبية ثم تحلف هي انها مارضيت بذلك
 لأجل الميراث) .

٣١ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد
 ابن يحيى عن أحمد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن علي بن
 رثاب عن عبيدة الحذاء قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن غلام وجارية زوجهما
 وليان لهما وهما غير مدركين . فقال: النكاح جائز وأيهما ادرك كان له الخيار ، وان
 ماتا قبل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر الا ان يكونا قد ادركا ورضيا . قلت :
 فان ادرك احدهما قبل الاخر . قال : يجوز ذلك عليه ان هو رضي . قلت : فان كان
 الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضي بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية أثره؟
 قال : نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك فتحلف بالله ما دعاها الى اخذ الميراث الا
 رضاها بالتزويج ثم يدفع اليها الميراث ونصف المهر . قلت : فان ماتت الجارية
 ولم تكن ادركت أيرثها الزوج المدرك؟ قال: لا لأن لها الخيار اذا أدركت؟ قلت:
 فان كان أبوها هو الذي زوجها قبل ان تدرك؟ قال: يجوز عليها تزويج الاب ويجوز
 على الغلام ، والمهر على الاب للجارية .
 قال الشيخ رحمه الله : (وان عقد رجل على ابنته وهي صغيرة لصبي صغير

بتزويجها من أبنه .

الحديث الحادى والثلاثون : صحيح .

وعليه عمل الأصحاب .

وقال السيد رحمه الله : مقتضى الرواية تنصيف المهر بالموت ، وقد ورد
 بذلك عدة روايات ، وأفتى بمضمونها جمع من الأصحاب ، وربما حملت على ما
 إذا كان قد دفع النصف قبل الدخول ، وهو بعيد .

لم يبلغ وكان الذي تولى العقد على الصبي أبوه ثم مات أحد الصغيرين ورثه صاحبه .

٣٢ - يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن صفوان عن علا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الصبي يتزوج الصبية يتوارثان؟ قال : اذا كان أبواهما اللذان زوجها فمعم . قلت : فهل يجوز طلاق الأب؟ قال : لا .

قال الشيخ رحمه الله : (واذا عقد الرجل على ابنه وهو صغير وسمى مهرأ ثم مات الأب كان المهر من أصل تركته قبل القسمة الا أن يكون للصبي مال في حال العقد فيكون المهر من ماله دون الأب) .

٣٣ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن

الحديث الثاني والثلاثون : صحيح .

قوله : كان المهر من أصل تركته

قال السيد رحمه الله : هذا مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً ، وأسنده في التذكرة الى علمائنا ، واستثنى فيها من الحكم بضمن الأب على تقدير فقر الابن ما لو صرح الأب بنفي الضمان عنه فانه لا يضمن ، وحمل قوله في الرواية « أو لم يضمن » على عدم اشتراط الضمان لا اشتراط عدمه ، واستشكله في المسالك بأن النص والفتوى متناول لما استثناه . ولو كان الصبي مالكا لمقدار بعض المهر لزمه بنسبة ما يملكه وازم الأب الباقي^(١) .

الحديث الثالث والثلاثون : صحيح .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط

علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل كان له ولد فزوج منهم اثنين وفرض الصداق ثم مات من ابن يحتسب الصداق من جملة المال أو من حصتهما؟ قال: من جميع المال إنما هو بمنزلة الدين.

٣٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج ابنه وهو صغير؟ قال: إن كان لابنه مال فعليه المهر، وإن لم يكن لابن مال فالأب ضامن للمهر ضمن أو لم يضمن.

٣٥ - وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن الفضل بن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج ابنه وهو صغير؟ قال: لا بأس. قلت: يجوز طلاق الأب؟ قال: لا. قلت: علي من الصداق؟ قال: علي الأب إن كان ضمنه لهم وإن لم يكن ضمنه فهو على الغلام إلا إن لا يكون للغلام مال فهو ضامن له وإن لم يكن ضمن. وقال: إذا زوج

الحديث الرابع والثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الخامس والثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: إلا أن لا يكون للغلام مال

لم تكن لفظه « لا » في أكثر النسخ وكانت في نسخة الوالد العلامة نور الله روحه، ونسخ الكافي^(١) أيضاً مختلفة.

وقال السيد رحمه الله: كذا فيما وقفت عليه من نسخ الكافي والتهذيب ومعناه غير متضح، وقد نقله في المسالك هكذا « إلا أن لا يكون للغلام مال »، والمعنى

(١) فروع الكافي ٤٠٠/٥، ح ١ وفيه: إلا أن لا يكون للغلام مال.

الرجل ابنه فذلك الى ابنه فاذا زوج الابنة جاز .
 قال الشيخ رحمه الله : (واذا حضر أب وجد العقد على البنت كان الجَد اولى
 فان سبق الأب بالعقد لم يكن للجَد اعتراض) .
 ٣٦ - يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد
 ابن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله
 عليه السلام : العجارية يريد أبوها ان يزوجه من رجل ويريد جدها أن يزوجه من

على ذلك واضح .

قوله عليه السلام : فذلك الى أبيه

كذا في أكثر نسخ الكتاب والكافي^(١) ، وفي بعض نسخ الكتاب « الى ابنه »
 فعلى الثاني يستقيم التقابل بين الشقين ، ويكون موافقاً لمذهب من قال بالفرق بين
 الأب والابنة في ذلك . وعلى الاول يكون الغرض التنصيص على كل من الشقين
 بخصوصه ، ويؤيد الثاني ما سيأتي من خبر أبان في آخر الباب .

قوله : واذا حضر أب وجد العقد

الحكمان مقطوع بهما في كلام الأصحاب . والمراد بأولوية الجد أنه يستحب
 رعايته فيما يختاره ، فاذا بادر الأب وعقد قبل الجد كان صحيحاً ، وان علم أن
 الجد مخالف له ، وان اتفق العقدان في وقت واحد - بأن اقترن قبولهما معاً - قدم
 عقد الجد .

الحديث السادس والثلاثون : موثق كالصحيح .

(١) نفس المصدر .

عقد المرأة على نفسها ٢٩٩

رجل آخر. قال : الجد اولى بذلك ما لم يكن مضاراً ان لم يكن الاب زوجها قبله ويجوز عليها تزويج الاب والجد .

٣٧ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : اذا زوج الرجل بنت ابنه فهو جائز على ابنه ولابنه ايضاً أن يزوجها . فقلت : فان هوى ابوها رجلاً وجدها رجلاً ؟ فقال : الجد أولى بنكاحها .

٣٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم ومحمد بن حكيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا زوج الاب والجد كان التزويج للاول ، فان كانا في حال واحدة فالجد أولى .

٣٩ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن

قوله عليه السلام : ما لم يكن مضاراً

بأن يزوجها بغير الكفو .

الحديث السابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الثامن والثلاثون : حسن كالصحيح .

وفي الكافي « ومحمد بن اسماعيل »^١ وهو الصواب .

الحديث التاسع والثلاثون : ضعيف .

والمشهور عدم اشتراط حياة الاب في ولاية الجد .

(١) فروع الكافي ٣٩٥/٥ ، ح ٤ .

أبي نصر عن داود بن الحصين عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
إذا زوج الرجل فأبى ذلك والده فإن تزويج الأب جائز وإن كره الجد ، ليس
هذا مثل الذي يفعله الجد بولده ثم يريد الأب أن يردّه .

وإنما يجوز عقد الجد مع وجود الأب ، فأما إذا كان ميتاً فلا يجوز له أن يعقد
عليها إلا برضاها ، يدل على ذلك ما رواه :

قوله: يفعله الجد

أي : يريد أن يفعله .

قوله : ويريد الأب أن يردّه

كذا في الكافي^(١) ، وهو الصواب ، فإنه يقدم مراد الجد حيثئذ لعدم فعل الأب
بعد ، وفي بعض النسخ « بولد الأب » وفي بعضها « فولد » وهما تصحيقان .

قوله رحمه الله : وإنما يجوز

لاخلاف ظاهره لأحد في ثبوت ولاية الأب والجد للأب على الصغير والصغيرة
سواء كانت بكرأ أو ثيباً ، إلا ابن أبي عقيل حيث يفهم من ظاهر كلامه عدم ولاية
الجد ، لكن اختلفوا في أنه هل يشترط في ولاية الجد حياة الأب أم لا ؟ ذهب
الشيخ في النهاية^(٢) وهذا الكتاب والصدوق وجماعة إلى الأول ، والمشهور الثاني .

(١) فروع الكافي ٣٩٦/٥ ، ح ٦٦ .

(٢) النهاية ص ٦٥ ، ٤ .

عقد المرأة على نفسها ٣٠١

٤٠ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن جعفر ابن سماعة عن ابان عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان الجد اذا زوج ابنة ابنه وكان ابوها حياً وكان الجد مرضياً جاز . قلنا : فان هوى ابو الجارية هوى وهوى الجد وهما سواء في العدل والرضا ؟ قال : احب الي ان ترضى بقول الجد .

٤١ - محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

الحديث الاربعون : موثق .

قوله عليه السلام : وكان الجد مرضياً

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : المراد بكون الجد مرضياً ، اما كونه مرضياً من حيث المذهب ، اذ لم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، أو لا يكون فاسقاً سيما شرب الخمر ، أو لا يكون سفياً أو خرفاً ، كما هو الشائع في المشايخ أو كان بحيث يعرف الكفو . انتهى كلامه أعلى الله مقامه . واستدل بهذا الخبر للشيخ . وقال السيد في شرح النافع : يمكن أن يقال ان حجية المفهوم انما تثبت اذا لم يظهر للتقييد وجه سوى نفي الحكم عن المسكوت عنه ، وربما كان الوجه في هذا التقييد التنبيه على الفرد الاخفى ، وهو جواز عقد الجد مع وجود الاب ، مع أن الرواية ضعيفة ، لاشتمالها على جماعة من الواقفية (١) .

الحديث الحادي والاربعون : صحيح .

والمشهور بين الاصحاب أن الوكيل في النكاح لا يجوز له أن يزوجه من

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ولت امرها رجلاً فقالت : زوجني فلاناً ، فقال : اني لا ازوجك حتى تشهدني لي ان امرك بيدي فأشهدت له ، فقال عند التزويج للمذي خطبها : يا فلان عليك كذا وكذا قال : نعم . قال هو للقوم : اشهدوا أن ذلك لها عندي وقد تزوجتها فقالت المرأة : لا ولاكرامة وما امري الا بيدي وما وليتك امري الا حياءً من الكلام قال : تنزع منه ويوجع رأسه .

٤٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن بن أبي نصر عن عبد الكريم بن عمرو عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال :

نفسه ، لان المتبادر كون الزوج غيره ، واحتمل في التذكرة الجواز مع الاطلاق وقيل : يجوز مع التعميم دون الاطلاق .

وقال السيد في شرح النافع : لو دلت القرائن مع الاطلاق أو التعميم على تناول الوكيل جاز قطعاً ، بل يحتمل قوياً الجواز اذا لم تدل القرائن على خروجه من اللفظ^(١) . انتهى .

أقول : يمكن حمل الخبر على ما اذا دلت القرائن على خروجه ، بل الظاهر منه التصريح بخلافه ، والاحوط الترك مطلقاً .

قوله عليه السلام : ويوجع رأسه

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه : ايجاع الرأس حقيقة أو كناية عن الضرب للتأديب لتدليسه ولهتكه حرمتها .

الحديث الثاني والاربعون : ضعيف .

عقد المرأة على نفسها ٣٠٣

لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين .
٤٣ - وعنه عن حميد بن زياد عن زكريا المؤمن أو بينه وبينه رجل ولاعلمه
الاحدثني عن عمار السجستاني قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لموالي
له : انطلق فقل للقاضي قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حسد المرأة أن يدخل
بها على زوجها بنت تسع سنين .

٤٤ - وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن علي بن الحسن بن
رباط عن حبيب الخثعمي عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
قلت اني اريد ان اتزوج امرأة وان ابوي ارادها غيرها ؟ قال : تزوج التي هويت
ودع التي هوى ابواك .

٤٥ - وعنه عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن اسماعيل بن
سهل عن الحسن بن محمد الحضرمي عن الكاهلي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام انه سئل عن رجل زوجته أمه وهو غائب . قال : النكاح جائز ان شاء
المتزوج قبل وان شاء ترك ، فان ترك المتزوج تزويجه فالمهر لازم لأمه .

الحديث الثالث والاربعون : ضعيف .

الحديث الرابع والاربعون : موثق .

قوله عليه السلام : ودع التي هوى أبواك

يدل على عدم وجوب متابعة رضاهما في النكاح ، بسل على عدم استحبابها
أيضاً ، ولعله محمول على ما اذا لم يمته الى عقوقهما ، أو على ما اذا كان ما اختاراه
متضمناً لمفاسد لا يمكنه تحملها ، ومع عدمها لاريب في أن تحصيل رضاهما مطلوب .

الحديث الخامس والاربعون : ضعيف .

٤٦ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الذي بيده عقدة النكاح هو ولي امرها .

واتفق الاصحاح عدا ابن الجنيد على أن الام لا ولاية لها على الولد مطلقاً وظاهر كلام ابن الجنيد ثبوت ولاية الام وأبيها مع فقد الاب وآبائه، وعلى المشهور لو زوجته وقف على اجازته ، وان رد بطل العقد والمهر. وقال الشيخ : يلزمها مع رده المهر ، تعويلاً على رواية محمد بن مسلم ، وحملها المحقق وجماعة على ما لو ادعت الوكالة ولم تثبت، لانها فوتت البضع على الزوجة وغرتها بدعوى الوكالة. وقال في شرح النافع : هو مشكل ، فان ضمان البضع بالتفويت ممنوع ، وانما يضمن بالاستيفاء ، والاصح عدم لزوم المهر لمدعي الوكالة مطلقاً الا مع ضمانه^(١).

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

وقال في المسالك : اتفق الاصحاح على أن الذي بيده عقدة النكاح له أن يعفو عن المهر في الجملة ، واختلفوا فيه من هو؟ فذهب أصحابنا وجماعة من العامة الى أنه ولي المرأة كلاب والجد له ، وذهب آخرون الى أنه الزوج ، والاول أصح ، والمشهور أنه الاب والجد . وقيل : يشمل من توليه المرأة عقدها ، ذهب اليه الشيخ في النهاية وتلميذه القاضي ، ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم وأبي بصير ، وادخاله الاخ في الرواية محمول على كونه وكيلاً كما حمله الشيخ ، أو وصياً ، والاقصار بالعفو المخالف للأصل على الاب والجد أولى^(٢).

(١) مخطوط .

(٢) المسالك ٥٥٢/١ .

عقد المرأة على نفسها ٣٠٥

٤٧ - وعنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة ابتليت بشرب النبيذ فسكرت فزوجت نفسها رجلا في سكرها ثم افاقت فأنكرت ذلك ثم ظنت انه يلزمها ففرغت منه فأقامت مع الرجل على ذلك التزويج أحلال هو لها ام التزويج فاسد لمكان السكر ولا سبيل للزوج عليها؟ فقال : اذا أقامت معه بعد ما افاقت فهو رضا منها . قلت : ويجوز ذلك التزويج عليها؟ فقال : نعم .

٤٨ - وعنه عن فضالة عن رفاة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذي بيده عقدة النكاح . فقال: الولي الذي يأخذ بعضاً ويترك بعضاً وليس له أن يدع كله.

٤٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي أو غيره عن صفوان عن عبدالله

الحديث السابع والاربعون : صحيح .

واعلم أنه لو أفاق السكران ، فأجاز العقد الواقع في السكر ، فالمشهور أنه لا يصح وان كان بعد الدخول . وقال الشيخ في النهاية : واذا عقدت على نفسها وهي سكرى كان العقد باطلا ، فان أفاقت ورضيت كان العقد ماضياً^(١) ، وحمل في المختلف الرواية على ما اذا لم يبلغ السكر الى حد عدم التحصيل ، وفيه ما فيه .

الحديث الثامن والاربعون : صحيح .

وعليه العمل .

الحديث التاسع والاربعون : مرسل .

ويدل على أن للوصي النكاح .

(١) النهاية ص ٤٦٨ .

ابن المغيرة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الذي بيده النكاح . قال : هو الاب والاخ والرجل يوصي اليه والذي يجوز امره في مال المرأة فيبتاع لها ويشترى فأبي هؤلاء عفا فقد جاز .

٥٠ - وعنه عن محمد بن عمرو عن جميل بن صالح عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كن له ثلاث بنات فزوج احدهن رجلا ولم يسم التي زوج للزوج وللشهود وقد كان الزوج فرض لها صداقاً ، فلما بلغ ان يدخل بها على الزوج وبلغ الزوج انها الكبرى فقال الزوج لأبيها : انما تزوجت منك الصغيرة من بناتك . قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : ان كان الزوج رآهن كلهن ولم يسم له واحدة منهن فالقول في ذلك قول الاب وعلى الأب فيما بينه وبين الله ان يدفع الى الزوج الجارية التي نوى ان يزوجه اياه عند عقدة النكاح ، قال : وان كان الزوج لم يرهن كلهن ولم يسم له واحدة منهن عند عقدة النكاح فالنكاح باطل .

قوله : فيبتاع لها

أي : الوكيل المطلق .

الحديث الخمسون : مجهول .

وقال السيد رحمه الله : أجمع الأصحاب على أنه يشترط في كل من الزوجين أن يكون معيناً لمتعلق العقد به ويقع التراضي عليه ، ويحصل التعيين بالاسم أو الوصف ، أو الإشارة الى معين ، أو بقصد هما اليه ، وعلى هذا فاذا كان لرجل عدة بنات فزوج واحدة منهن ولم يسمها عند العقد ، فان لم يقصد معيناً بطل العقد وكذا اذا قصد أحدهما غير ما قصده الاخر ، وان قصد معيناً صح ، ولو لم يعرف كل منهما ما قصده الاخر بطل ، ولو قصد الزوج قبول نكاح من قصدها الاب وان

٥١ - علي بن اسماعيل الميثمي عن الحسن بن علي عن بعض أصحابنا عن الرضا عليه السلام قال : الاخ الاكبر بمنزلة الاب .
٥٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن جعفر البغدادي عن ظريف بن ناصح عن أبان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا زوج الرجل ابنه كان ذلك الى ابنه ، واذا زوج ابنته جاز ذلك .

لم يعرفها بعينها ، فالأظهر الصحة وفقاً للتذكرة .
ولو اختلفا بعد العقد في المعتقد عليها ، فمقتضى القواعد المقررة أنه ان ادعى كل منهما أنه قصد غير ما قصده الآخر بطل العقد .
وان اتفقا على معينة واختلفا في تلك معينة تحالفا وبطل العقد ، وذهب الشيخ وجماعة الى التفصيل الوارد في خبر أبي عبيدة ، ونزل المحقق الرواية على أن الزوج ان كان رآهن وقبل نكاح من أوجب عليها الاب يكون قد رضي بالعقد على البنت التي عينها الاب فيرجع اليه فيه ، لانه انما يعلم من قبله ، وان لم يكن الزوج رآهن لم يكن مفوضاً الى الاب ولا قصد الى معينة ، فيبطل العقد ، ولا بأس بهذا التنزيل ، جمعاً بين الرواية والاصول^(١) .

الحديث الحادى والخمسون : مرسل .

قوله عليه السلام : الاخ الاكبر بمنزلة الاب

قال الوالد العلامة قدس سره : أي يستحب لها أن لا تتزوج الا باذنه .

الحديث الثانى والخمسون : مجهول .

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

قوله عليه السلام : كان ذلك الى ابنه

قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه : أي يجوز له الابقاء والطلاق جمعاً

بين الأخبار .

التي تزوج الزوج ولا يشهد وقد كان الزوج يرى أنها متطاهرة فبأنه إذا تزوج بها
 بها على الزوج وتزوج الزوج أنها الكفر فيقال الزوج لا يراها : لأنها تزوجت منك
 بها : أي أنها قد تزوجت بك فيقال بحقيقة قوله : أي بما تزوجت به : أي لفتها بها
 الصغيرة من ذلك قال أبو جعفر عليه السلام : إن كان الزوج وأهله يرون
 فتعاطى لك بها : أي أنها متطاهرة له : أي أنها قد تزوجت بك
 ولم يسم له واحدة منهن فاقول في ذلك قول الأب : أي الأب فبأنه وإن
 خيشتا به : أي فتعاطى الزوج وأهله فتعاطى مثلثاً : فتعاطى به لفتها بها
 أن يفتنم إلى الزوج الصغيرة التي تزوجها أبوه عند عدة الكافر : قال وإن
 ربه فبأنه تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 قال الزوج لم يره منهن ولم يسم له واحدة منهن عند عدة الكافر : أي قال
 فتعاطى ربه : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها

نحوها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 ربه : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 أي الركيل المطلق : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها

الحدثت الخصون : مبرور : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها

وقال السيد رحمه الله : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 أن يكون عندنا يفتنم العقد به : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 الوصف : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 عدة بنت فزوج واحدة منهن ولم يسمها عنيا العقد : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 وكذا إذا قصد أحدنا غير ما قصد الآخر : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 كل منهما ما قصد الآخر : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها
 أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها : أي تزوجت بها

باب الكفاءة في النكاح

قال الشيخ رحمه الله : (المسلمون الاحرار يتكافؤن في الاسلام والحرية في النكاح وان تفاضلوا في الشرف كما يتكافؤن في الديات والقصاص اذا كان واجداً طولاً للاتفاق) .

يدل على ذلك قوله تعالى : « فانكحوا مسا طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فأباح تعالى نكاح ما يطيب لنا من النساء ولم يخص جنساً من جنس ولا جيلاً من جيل، فينبغي ان يكون محمولا على عمومه الا ما يخرج الدليل، ويؤكد ذلك أيضاً ما رواه :

باب الكفاءة في النكاح

قوله : في الاسلام

أي : بسببه .

- ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله البرقي عن محمد بن الفضيل عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكفو أن يكون عفيفاً وعنده يسار .
- ٢ - وروى علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً ونحن عنده : إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه . قال : قلت يا رسول الله وان كان ديناً في نسبه ؟ قال : إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه ، انكم الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير .

الحديث الاول : مرسل .

قوله عليه السلام : أن يكون عفيفاً

قال الوالد العلامة تغمده الله برحمته : أي مجتنباً من جميع المحرمات ، أو مع الشبهات والمكروهات ، والشائع في الاخبار اطلاق العفة على عفة البطن والفرج . وأما اليسار فالظاهر أنه القدرة على النفقة ولو كان بالكسب .

الحديث الثاني : مجهول .

قال الوالد رحمه الله : قوله « من ترضون خلقه » أي : يكون خليقاً عرفاً أو عدالته ، ودينه مذهبه بأن يكون اثني عشرياً ، وليس في هذا الخبر القدرة على النفقة ، وعدم الذكر لا يدل على العدم ، وان أمكن أن يكون حسن الخلق بدلا من اليسار .

وقوله عليه وآله السلام « تكن فتنة في الأرض » اقتباس من الآية ، والمراد هنا ان لم تزوجوا المسلم الفقير أو الدني في النسب تكونوا قويتم شعار الجاهلية ويصير سبباً لافتتان المؤمنين أو الفقراء ، ويصير سبباً لتسلط الكفار على المسلمين

٣ - وعنه عن سندي بسن محمد البزاز عن أبان بن عثمان الاحمر عن محمد ابن الفضيل الهاشمي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الكفو أن يكون عفيفاً ويكون عنده يسار .

٤ - وعنه عن علي بن مهزيار قال : قرأت كتاب أبي جعفر عليه السلام الى

كما يظهر من بعض الأخبار . انتهى .

وأقول: الآية المقتبس منها هكذا « ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير والذين كفروا بعضهم أولياء بعض الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير »^(١).

وظاهر الآية ان لا تفعلوا اما أمرتم به من التواصل بينكم وتولي بعضكم لبعض حتى في التوارث وقطع العلائق بينكم وبين الكفار تحصل فتنة فيها عظيمة ، وهي ضعف الايمان وظهور الكفر وفساد في الدين ، فيمكن أن يكون ذكره في الخبر لمحض الاقتباس من غير مناسبة .

ويحتمل أن يكون الغرض تفسير الآية ، بأن هذا أيضاً داخل في الموالاتة المذكورة فيها ، ولعله أظهر . والمراد بالفساد : اما المنازعة والمجادلة الحاصلة من المفارقة بالانساب ، فيكون كالتأكيد للفتنة ، أو الوقوع في الزنا من الجانبين ولعله أظهر .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : موثق .

أبي شيبة الاصبهاني : فهمت مما ذكرت من أمر بناتك وانك لا تجد احداً مثلك فلا تنظر في ذلك يرحمك الله ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فروجوه ، انكم الا تفعلوا ذلك تكن فتنة في الارض وفساد كبير .

٥ - وعنه عن محمد بن عبدالله عن محمد بن أبي عمير عن معاوية بن عمار

وقال في النافع : اذا خطب المؤمن القادر على النفقة وجبت اجابته ، ولو كان أخفض نسباً ، فان منعه الولي كان عاصياً^(١).

وقال السيد رحمه الله: هذا الحكم مشهور بين الاصحاب ، ومستنده صحيحة علي بن مهزيار و ابراهيم بن محمد الهمداني . ويمكن أن يناقش في دلالة الامر هنا على الوجوب، فان الظاهر للسياق كونه للاباحة ، ولا ينافي ذلك قوله « الا تفعلوه » اذ الظاهر أن المراد منه أنه اذا حصل الامتناع من الاجابة لكون المخاطب حقيراً في نسبه لالغيره من الاعراض يترتب على ذلك الفساد والفتنة ، من نحو التفاخر والمباهاة وما يترتب عليها من الافعال القبيحة .

وقال ابن ادريس : وجه الحديث في ذلك أنه يكون عاصياً اذا رده ولم يزوجه لما هو عليه من الفقر واعتقاده أن ذلك ليس بكفوفي الشرع ، فأما ان رده لالذلك بل لغرض غيره من مصالح دنياه ، فلا حرج عليه ولا يكون عاصياً^(٢) . انتهى .
ولو لم يتعلق الحكم بالولي ، بأن كانت المخطوبة ثيباً أو بكرأ لا أب لها ، ففي وجوب الاجابة عليها ان قلنا بوجوبها على الولي نظر .

الحديث الخامس : موثق .

(١) المختصر النافع ص ٢٠٤ .

(٢) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله زوج ضبيعة بنت الزبير بن عبدالمطلب من المقداد بن الاسود فتكلمت في ذلك بنو هاشم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : اني انما اردت أن تتضع المناكح .

٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن عمر بن أبي بكر عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله زوج المقداد بن الاسود الكندي ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب ، وانما زوجه لتتضع المناكح ، وليتأسوا برسول الله صلى الله عليه وآله ، وليعلموا أن اكرمهم عند الله اتقاهم .

٧ - وعنه عن الحسن بن الحسين الهاشمي عن ابراهيم بن اسحاق الاحمر ، وعلي بن بندار عن السيارى عن بعض البغداديين عن علي بن بلال قال : لقي هشام بن الحكم بعض الخوارج فقال : يا هشام ما تقول في العجم يجوز أن يتزوجوا في العرب ؟ قال : نعم . قال : فالعرب تتزوج في قريش ؟ قال : نعم . قال : فقريش تتزوج في بني هاشم ؟ قال : نعم . قال : عمن اخذت هذا ؟ قال : عن جعفر ابن محمد عليه السلام سمعته يقول : تنكفي دماءكم ولا تتكافي فروجكم ؟ ! قال : فخرج الخارجي حتى أتى أبا عبد الله عليه السلام فقال : اني لقيت هشاماً فسألته عن كذا فأخبرني بكذا وكذا فذكر انه سمعه منك . فقال : نعم قد قلت ذلك . فقال

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : ضعيف .

والمشهور جواز نكاح الهاشمية غير الهاشمي، ونقل عن ابن الجنيد أنه اعتبر في من يحرم عليهم الصدقة أن لا يتزوج فيهم الا منهم، لئلا يستحل بذلك الصدقة من حرمت عليه اذا كان الولد منسوباً الى من لا تحل له الصدقة، ونقل عنه أنه احتج

الخارجي: فهاانا اذاً قد جئتك خاطباً. فقال له أبو عبد الله عليه السلام: انك لكفو في كرمك وحسبك في قومك ولكن الله عز وجل صاننا عن الصدقة وهي أوساخ أيدي

برواية علي بن بلال، وهي دالة على خلاف ما ذكره، مع أن التعليل الذي في الخبر غير ما ذكره.

ويمكن أن يوجه هذا الخبر بوجوه لا يخلو شيء منها من بعد اما لفظاً أو معنى:

أحدها: أن يكون موافقاً لما ذهب اليه السيد رحمه الله من حرمة الصدقة على من انتسب بالام، أي لا نفعل ذلك حتى يحصل ولد فيحرم عليه الصدقة فيصير شريكنا، مع أنه من جهة الاب لم يجعل الله له ما جعل لنا.

ثانيها: أن يكون المراد بما فضل الله الولد، أي: لا نحب أن نشرك في أولاد بناتنا من ليست له تلك الفضيلة، فيحرم أولادنا بسببه من تلك الفضيلة.

ثالثها: أن المراد بما فضل الله الذي أعطاهم عوضاً من الصدقة أي الخمس، والمراد بمن لم يجعل الله له اما الزوج أو الولد، أي: تنفق الزوجة من الخمس على الولد والزوج ويرثان ذلك مع أنه ليس حقهما، وان جاز أن يصل اليهما بواسطة.

وعلى التقادير المراد بيان وجه مرجوحية لهذا الفعل، ولا ينافي الاباحة التي صدقها عليه السلام من قول هشام. والحاصل أن ذلك جائز، لكن يكره لتلك العلل ولا ترتكب ذلك لكرهته.

قوله عليه السلام: لكفو في كرمك

قال الوالد العلامة طاب مرقده: في الكافي «لكفو في دينك» (أي: أنت

الناس فكره أن نشرك فيما فضلنا الله به من لم يجعل الله له مثل ما جعل لنا ، فقام الخارجي وهو يقول : تالله ما رأيت رجلاً قط مثله والله ردني أقبح رد وما خرج عن قول صاحبه .

٨ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام في التزويج فأثناني كتابه بخطه قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .

٩ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسين بن بشار الواسطي قال : كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن النكاح ، فكتب عليه السلام : من خطب إليكم فريضتم دينه وأمانته فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .

١٠ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن علي بن مهزيار قال : كتب علي بن اسباط إلى أبي جعفر عليه السلام في أمر بناته انه لا يجد أحداً مثله ، فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام فهمت ما ذكرت من أمر بناتك وانك لا تجد أحداً مثلك ، فلا تنظر في ذلك يرحمك

كفو للإسلام ظاهر ، أو للحسب الذي في قومك . أو بالرفع ، أي : أنت حسيب في قومك وبالنظر اليهم لا بالنظر إلينا ، ولم يذكر صلوات الله عليه كفره للمتقية .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : ضعيف .

الحديث العاشر : صحيح .

الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه ، الا تفعلوا ذلك تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .

١١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : لما زوج علي بن الحسين عليه السلام أمه مولاة وتزوج هو مولاته كتب اليه عبد الملك بن مروان كتاباً يلومه فيه ويقول له : انك قد وضعت شرفك وحسبك . فكتب اليه علي بن الحسين عليه السلام : ان الله تعالى رفع بالاسلام كل خسيصة وأتم به النافضة وأذهب به اللوم فلا لوم على مسلم وانما اللوم لوم الجاهلية ، وأما تزويج أمي فاني انما اردت بذلك برها ، فلما انتهى الكتاب الى عبد الملك قال : لقد صنع علي بن الحسين أمرين ما كان يصنعهما احد الا علي بن الحسين فان بذلك قد زاد شرفاً .

الحديث الحادى عشر : موثق .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : روى الصدوق في عيون أخبار الرضا^(١) عنه عليه السلام أن أمه صلوات الله عليه ماتت حين ولدته عليه السلام ، وكان للحسين صلوات الله عليه سرية كانت حاضنة لعلي بن الحسين صلوات الله عليه ، وكان يقول لها الام ، وزوجها زيداً وولدت منه عبدالله ، وكان يقال له أخو علي بن الحسين لامه ، كما روى في الكافي .

وروى الكليني قريباً من هذا في تزويج معتقه ، وفي آخر خبر منهما أنه قال عبد الملك أنه صلوات الله عليه اذا أتى ما يتضع الناس به ازداد شرفاً . وفي خبر

(١) راجع عيون أخبار الرضا عليه السلام ١٢٨/٢ ، ج ٦ .

١٢ - وروى محمد بن يعقوب مرسلاً فقال : بعض أصحابنا سقط عني اسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان الله عزوجل لم يترك شيئاً مما يحتاج إليه الا علمه نبيه صلى الله عليه وآله ، فكان من تعليمه آياه انه صعد المنبر ذات يوم فحمد الله واثنى عليه ثم قال : أيها الناس ان جبرئيل عليه السلام اتاني عن اللطيف الخبير فقال : ان الابكار بمنزلة الثمر على الشجر اذا ادرك ثمارها فلم تجتنى افسدته الشمس وتذريسه الرياح ، وكذلك الابكار اذا ادركن ما تدرك النساء فليس لهن دواء الا البعولة والا لم يؤمن عليهن الفساد لأنهن بشر . قال : فقام اليه رجل فقال : يا رسول الله فمن أزوج ؟ قال : الاكفاء . قال : يا رسول الله من الاكفاء ؟ فقال : المؤمنون بعضهم أكفاء بعض .

ويكره تزويج شارب الخمر وان كان ذلك ليس بمحظور ، روى :

آخر : أن علي بن الحسين يرتفع من حيث يتضع الناس^(١) .

و كأنه كان آخر هذا الخبر هكذا : قال : لقد صنع علي بن الحسين أمرين ما كان يصنعهما أحد الا اتضع ، الا علي بن الحسين فانه بذلك ازداد شرفاً ، وصار من النساخ هكذا ، ويمكن أن يكون الاسقاط للظهور .

الحديث الثاني عشر : مرسل .

قوله : فلم يجتنى

كذا في أكثر النسخ ، والصواب « فلم يجتنى » كما في الكافي^(٢) . واجتماع الثمرة قطعها عن الشجرة .

(١) فروع الكافي ٣٤٤/٥ - ٣٤٥ ، ح ٤ .

(٢) فروع الكافي ٣٣٧/٥ ، ح ٢ ، وفيه : فلم يجتنى .

١٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن ابن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر بعدما حرمها الله فليس بأهل ان يزوج اذا خطب .

١٤ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من زوج كريمته من شارب خمر فقد قطع رحمها .

١٥ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : شارب الخمر لا يزوج اذا خطب .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

وقال في المسالك : لاشبهة في كراهة تزويج الفاسق حتى يمنع منه بعض العلماء وتأكيد الكراهة في شارب الخمر^(١) . انتهى .
وان كان ظاهر بعض الاخبار الحرمه ، لكن حمات على الكراهة ، لضعف أسانيدها وعموم الروايات الدالة على الاكتفاء بالاسلام والقدرة على النفقة .

الحديث الرابع عشر : مرفوع .

الحديث الخامس عشر : حسن .

باب اختيار الأزواج

١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن الحسن بن علي بن علي بن عتبة عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من تزوج امرأة لا يتزوجها الا لجمالها لم يرفيها ما يحب ، ومن تزوجها لمالها لا يتزوجها الا له وكله الله اليه ، فاعلمكم بذات الدين .

باب اختيار الأزواج

الحديث الاول : موثق .

ويدل على كراهة تزويج المرأة للمال والجمال ، واستحباب رعاية الامور الدينية ، كالصلاح والعفاف ونحو ذلك .

قوله عليه السلام : وكله الله اليه

أي : الى المال ، أو الى نفسه ، ومعلوم أن من وكله الله الى نفسه أو الى

٢ - وعنه عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الشؤم في ثلاثة اشياء في الدابة والمرأة والدار، فأما المرأة فشؤمها غلاء مهرها وعسر ولادتها، وأما الدابة فشؤمها كثرة عللها وسوء خلقها ، وأما الدار فشؤمها ضيقها وخبث جيرانها .

٣ - وعنه عن محمد وأحمد عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من بركة المرأة خفة مؤنتها وتيسير ولادتها ومن شؤمها شدة مؤنتها وتعسير ولادتها .

٤ - وعنه عن الحسن بن علي بن يوسف ومحمد بن علي عن سعدان بن مسلم

مال زوجته لم ينتفع بشيء .

الحديث الثاني : موثق .

قوله عليه السلام : الشؤم في ثلاثة

لعل الغرض أن الشؤم الذي ينسبه الناس الى تلك الاشياء ليس لها أصل ، وانما شؤمها في تلك الصفات الردية .

« وعسر ولدها » في الفقيه « ولادتها »^(١) وهو الظاهر ، وكذا في الخبر الاتي فيه وفي الكافي « ولادتها »^(٢) .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : مجهول مرسل .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٢٤٥ .

(٢) فروع الكافي ٥/٥٦٤ ، ح ٣٧٠ .

عن بهلول عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أبو جعفر عليه السلام :
خير النساء من التي اذا دخلت مع زوجها فخلعت الدرع خلعت معه الحياء ،
واذا لبست الدرع لبست معه الحياء .

٥ - وعنه عن محمد وأحمد عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن
بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال : حدثني جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله
عليه وآله قال : من تزوج امرأة لمالها وكله الله اليه ، ومن تزوجها لجمالها رأى
فيها ما يكره ، ومن تزوجها لدينها جمع الله له ذلك .

٦ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي حمزة قال : سمعت جابر
الانصاري يحدث قال : كنا جلوساً مع رسول الله صلى الله عليه وآله فذكرنا النساء
وفضل بعضهن على بعض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : الا أخبركم ؟ فقلنا :
بلى يا رسول الله فأخبرنا . فقال : ان من خير نساءكم الواود الودود المستيرة العزيزة
في أهلها الذليلة مع بعلمها المتبرجة مع زوجها الحصان عن غيره التي تسمع قوله
وتطيع أمره ، واذا خلا بها بذلت له ما اراد منها ولم تبذل له تبذل الرجل ، ثم
قال : ألا أخبركم بشر نساءكم ؟ قالوا : بلى . قال : ان من شر نساءكم الذليلة في
أهلها العزيزة مع بعلمها العقيم الحقود التي لا تتورع من قبيح المتبرجة اذا غاب

ويؤمي الى جواز التعري عند الجماع بل رجحانه .

وقال الوالد العلامة قدس سره : يدل على أن الحياء للنساء مطلوب الاحال التخلي
مع الزوج ، والمتعارف عند العرب سيما الاعراب عدم لبس السراويل ، فخلع
القميص عندهم بمنزلة خلع السراويل عند العجم .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : صحيح .

عنها بعلمها الحصان معه اذا حضر التي لا تسمع قوله ولا تطيع امره واذا خلا بها بعلمها تمنعت منه تمنع الصعبة عند ركوبها ولا تقبل له عذراً ولا تغفر له ذنباً ، ثم قال: أفلا أخبركم بخير رجالكم؟ فقلنا: بلى. قال: ان من خير رجالكم التقي النقي السمع الكفين السليم الطرفين البر بوالديه ولا يلجىء عياله الى غيره . ثم قال : أفلا أخبركم بشر رجالكم؟ فقلنا: بلى. قال : ان من شر رجالكم البهات الفاحش الاكل وحده المانع رفته الضارب أهله وعبده ، البخيل الملجىء عياله الى غيره العاق بوالديه .

قوله صلى الله عليه وآله : ولم تبدل له

الظاهر أن المراد بالتبديل هنا ضد التصاون ، كما ذكره الجوهرى^(١) . والمراد عدم التشبث بالرجل وترك الحياء رأساً وطلب الوطىء كما يفعله الرجل . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من التبديل بمعنى ترك التزين ، كما ورد في اللغة ، أي : لا تترك الزينة ، كما أنه لا يستحب للرجل الزينة ، أو كما تفعله الرجال . وفي بعض نسخ الفقيه^(٢) « ماتبدل الرجل » فيكون من البذل على بناء المجرد ، فيؤول الى المعنى الاول، ويحتمل على أن يكون المراد الامتناع من وطىء الدبر ، لكنه بعيد .

قوله صلى الله عليه وآله : التقي

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أي المتقي عن المعاصي « والتقي » سليم الذات عن الرذائل « السمع الكفين » أي: كثير الجود كأنه يعطي باليدين جميعاً ،

(١) صحاح اللغة ٤/١٦٣٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣/٢٤٦ ، ح ٦٠٦ .

٧ - عنه عن علي بن رثاب ع ق عبد الاعلى بن اعين مولى آل سام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : تزوجوا الأبرار فانهن أطيب شيء أفواهاً وأدر شيء أخلاقاً وأحسن شيء أخلاقاً وافتح شيء أرحاماً

أو يعطي الصديق والعدو أو الصالح والطالح « والسليم الطرفين » أي : السالم أبوه وأمه من الطعن في نسبهما بالزنا ، أو كانا حريين ، أو السالم لسانه من الغيبة والسب وفرجه عن المحرمات بل المكروهات « المانع رفته » وعطاءه الواجب أو الأعم « الضارب عبده وأهله » بلا استحقاق منهما . انتهى .

وقال في الصحاح : فلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه ونسب أمه - إلى قال : وقال ابن الأعرابي : قولهم لا يدري فلان أي طرفيه أطول طرفاه ذكره ولسانه ، وحكى ابن السكيت عن أبي عبيدة يقال : لا يملك طرفيه يعني فمه واسته إذا شرب الدواء أو سكر^(١) .

الحديث السابع : حسن .

قوله صلى الله عليه وآله : فانهن أطيب شيء أخلاقاً

في بعض النسخ هكذا : فانهن أطيب شيء أفواهاً وأدر شيء أخلاقاً وأحسن شيء أخلاقاً^(٢) إلى آخره .

وقال في النهاية : الأخلاف جمع خلف بالكسر وهو الضرع لكل ذات خف وظلف ، وقيل : مقبض يد الحالب^(٣) .

(١) صحاح اللغة ٤/١٣٩٣ - ١٣٩٤ .

(٢) كذا في المطبوع من المتن .

(٣) نهاية ابن الأثير ٢/٦٨ .

أما علمتم أني أباهي بكم الامم يوم القيامة حتى بالسقط يظل محببناً على باب الجنة فيقول الله عزوجل له : ادخل الجنة ، فيقول : لا حتى يدخل أبواي قبلي ، فيقول الله تعالى لملك من الملائكة : ائتني بأبويه فيأمر بهما الى الجنة فيقول : هذا بفضل رحمتي لك .

قوله صلى الله عليه وآله : وأفتح شيء أرحاماً

الظاهر أنه كناية عن كثرة الولادة . وقيل : كناية عن سهولة الولادة ، والظاهر أنه ليس للبكرة مدخل في ذلك ، بخلاف الأولى فانها لازمة للشباب غالباً ، وللشباب مدخل في ذلك ، وصحح ابن ادريس في السرائر^(١) « أفتح » بالخاء المعجمة أي أليّن .

والزمخشري في الفائق رواها بالخاء المهملة ، حيث قال عند ذكر الحديث النبوي : عليكم بالابكار ، فانهن أعذب أفواهاً وأنتق أرحاماً وأرضى باليسير . وروي فانهن أفتح أرحاماً وأغرغرة . وروي فانهن أغر أخلاقاً وأرضى باليسير . النتنق النفس يقال نتق الجرب اذا نفضها ونثر ما فيها ، وقيل للكثير الاولاد ناتق .

قوله صلى الله عليه وآله : يظل محببناً

في بعض النسخ « محببناً » .

قال في النهاية: في حديث السقط « يظل محببناً على باب الجنة » المحبببىء بالهمزة وتركها المتغضب المستببىء عن المشي . وقيل : هو الممتنع امتناع طلبه لا امتناع اباء^(٢) .

(١) السرائر ص ٢٩٥ .

(٢) نهاية ابن الاثير ١/١ ٣٣١ .

٨ - وعنه عن علي بن رثاب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
ثلاثة أشياء لا يحاسب عليهن المؤمن : طعام يأكله ، وثوب يلبسه ، وزوجة صالحة
تعاونه ويحصن بها فرجه .

٩ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب الأحمر
عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : أتى رجل رسول الله صلى
الله عليه وآله يستأمره في النكاح ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : نعم انكح
وعليك بذوات الدين تربت يداك . وقال : انما مثل المرأة الصالحة مثل الغراب
الاعصم الذي لا يكاد يقدر عليه . قال : وما الغراب الاعصم ؟ قال : الابيض
احدى رجليه .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : موثق .

وقال في النهاية : فيه « عليك بذات الدين تربت يداك » ترب الرجل اذا
افتقر ، أي : لصق بالتراب ، وأترب اذا استغنى . وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب
لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الامر بها كما يقولون قاتله الله .
وقيل : معناها لله درك . وقيل : أراد به المثل ليرى المأمور بذلك الجد ، وأنه ان
خالفه فقد أساء . وقال بعضهم : هو دعاء على الحقيقة ، فانه قد قال لعائشة : تربت
يمينك ، لانه رأى الحاجة خيراً لها ، والأول الوجه (١) .

وقال أيضاً : فيه « لا يدخل من النساء الجنة الا مثل الغراب الاعصم » هو
الابيض الجناحين . وقيل . الابيض الرجلين ، المراد قلة من يدخل الجنة من النساء ،

(١) نهاية ابن الاثير ١/١٨٤ .

١٠ - وعنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن ابراهيم الكرخي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ان صاحبتي هلكت رحمها الله وكانت لي موافقة وقد هممت ان اتزوج . قال : فقال لي : انظر اين تضع نفسك ومن تشركه في مالك وتطلعه على دينك وسرك ، فان كنت فاعلا فبكرأ تنسب الى الخير والى

لان هذا الوصف في الغربان عزيز قليل ، وفي حديث آخر « قال : المرأة الصالحة مثل الغراب الأعصم ، قيل : يا رسول الله وما الغراب الأعصم ؟ قال : الذي احدى رجله بيضاء » وأصل العصمة البياض الذي في يدي الفرس والظبي والوعل^(١).

الحديث العاشر : مجهول .

قوله عليه السلام : أين تضع نفسك

لعل المراد أعرف قدرك ومنزلتك وأطلب كفوك ، فان من تزوج من غير الاكفاء ضيع قدره وجعل لنفسه منزلة خسيصة ، أو أنه لما كانت الزوجة تطلع غالباً على أسرار الزوج فكأنه يودعها نفسه ، أو المراد الولد فانها بمنزلة نفسه . ويمكن أن يقرأ « نفسك » بالتحريك ، والأول أظهر .

قوله عليه السلام : تنسب الى الخير

أي : الى أهل الخير والقوم الخيار ، أو الى صفات الخير .

قوله عليه السلام : وأعلم أن

في الفقيه : الا أن^(٢).

(١) نهاية ابن الأثير ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢٤٤/٣ ، ج ٢ .

حسن الخلق ، واعلم :

الا ان النساء خلقن شتى فمنهن الغنيمة والغرام

ومنهن الهلال اذا تجلى لصاحبه ومنهن الظلام

فمن يظفر بصالحهن يسعد ومن يعثر فليس له انتقام

وهن ثلاثة : امرأة بكر ولود تعين زوجها على دهره لدنياه وآخרתه ولا تعين الدهر عليه ، وامرأة عقيم لا ذات جمال ولا خلق ولا تعين على خير ، وامرأة صحابة ولاجة همزة تستقل الكثير ولا تقبل اليسير .

١١ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الله ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : عليكم بذوات الاوراك

وفي القاموس : الغرام الشر الدائم ^{١)}.

قوله عليه السلام : وامرأة صحابة

أي : شديدة الصوت . وقال في القاموس : الصخب محركة شدة الصوت ^{٢)}.

« ولاجة » أي : كثيرة الدخول والخروج من البيت .

وفي الصحاح : الهماز العياب ^{٣)}.

الحديث الحادي عشر : موثق .

قوله عليه السلام : بذوات الاوراك

أي : ذوات الاوراك العظيمة السمينة .

١) القاموس المحيط ١٥٦/٤ .

٢) القاموس المحيط ٩٢/١ .

٣) صحاح اللغة ٨٩٩/٢ .

فانهن انجب .

١٢ - وعنه عن عمرو بن عثمان عن عبدالله بن المغيرة عن اسماعيل بن أبي زياد الشعيري عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اختاروا لنطفكم فان الخال احد الضجيعين .

١٣ - وعنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن عثمان بن عيسى عن عبدالله ابن مسكان عن بعض أصحابنا قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ان المرأة قلادة فانظر ماذا تقلد . قال : وسمعتة يقول : ليس للمرأة خطر لا لصالحتهن ولا لطالحتهن ، أما صالحتهن فليس خطرهما الذهب والفضة وهي خير من الذهب والفضة ، وأما طالحتهن فليس التراب خطرهما والتراب خير منها .

الحديث الثاني عشر : ضعيف على المشهور .

قوله صلى الله عليه وآله : فان الخال

لعل المراد بيان مدخلية الخال في مشابهة الولد له في اخلاقه، كما هو المشهور فكأن الخال ضجيع الرجل لمدخليته في أخلاق الولد. أو المراد بيان قرب أقارب المرأة من الزوج وشدة ارتباطهم به، فكأن خال الولد ضجيع الانسان لشدة قربه واطلاعه على سرائره ، والأول أظهر كما لا يخفى .
والضجيعان : اما الزوجان ، أو المرأة والخال .

وقال بعض الافاضل : أي كما أن الاب ضجيع ابنه ومربيه، وفقد يكون الخال ضجيعه ومربيه، فكما أنه يكسب من أخلاق الاب كذلك يكسب من أخلاق الخال، وفي حديث آخر : تخيروا لنطفكم فان الابناء يشبه الاخوال .

الحديث الثالث عشر : مرسل .

١٤ - عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن معاذ بن ثابت الجوهري عن عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خير نسائكم الطيبة الريح الطيبة الطعام التي اذا انفقت انفقت بمعروف واذا امسكت امسكت بمعروف فتلك من عمال الله وعامل الله لا يخيب .

١٥ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال : كان النبي صلى الله عليه وآله اذا اراد ان يتزوج امرأة بعث من ينظر اليها ويقول للمبعوث شمي ليتها فان طاب ليتها طاب عرفها

الحديث الرابع عشر : ضعيف .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : « الطيبة الريح » بأن لا تكون منتنة بريح الابط وأمثالها ، أو تداوم على الطيب ، أو كناية عن حسن الخلق « الطيبة الطعام » بأن تحسن طبخه أو تطيبه .

الحديث الخامس عشر : مرسل .

وقال في القاموس : الليت بالكسر صفحة العنق^(١) .
وقال في الفقيه : العرف الريح الطيبة ، قال الله عز وجل « ويدخلهم الجنة عرفها لهم » أي طيبها لهم^(٢) .
وفي القاموس : درم الكعب أو العظم واره اللحم حتى لم يبين له حجم ، وامرأة درماء لا تستبين كعوبها ومرافقها^(٣) .

(١) القاموس المحيط ١٥٧/١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣/٢٤٥ ، ح ٢ ، والاية في سورة محمد : ٦ .

(٣) القاموس المحيط ١١١/٤ .

وانظري الى كعبها فان درم كعبها عظم كعبها .
 ١٦ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن بكر بن صالح عن مالك بن اشيم عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : تزوجوا عيناء سمراء مربوعة عجزاء فان كرهتها فعلي الصداق .
 ١٧ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قام النبي صلى الله عليه وآله خطيباً فقال : أيها الناس أياكم وخضراء الدمن . قيل : يا رسول الله وما خضراء الدمن ؟ قال : المرأة الحسناء في

وقال : الكعبش الركب الضخم وصاحيته^(١) .

الحديث السادس عشر : مرسل .

وفي بعض النسخ « عن سهل بن زياد بن صالح » وفي الكافي : سهل عن بكر بن صالح^(٢) .

وقال في النهاية : العين جمع عيناء ، وهي الواسعة العين^(٣) .
 وقال : المربوع هو بين الطويل والقصير رجل ربعة ومربوع^(٤) . انتهى .
 وفي القاموس : امرأة عجزاء عظيمة العجز^(٥) .

الحديث السابع عشر : ضعيف على المشهور .

(١) القاموس المحيط ١/١٢٤ .

(٢) فروع الكافي ٥/٣٣٥ ، ح ٨ .

(٣) نهاية ابن الاثير ٣/٣٣٣ .

(٤) نهاية ابن الاثير ٢/١٩٠ .

(٥) القاموس المحيط ٢/١٨١ .

منبت السوء .

١٨ -- وعنه عن علي عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا تزوج الرجل المرأة لجمالها أو مالها وكل الى ذلك ، وان تزوجها لدينها رزقه الله عزوجل الجمال والمال .

١٩ -- وعنه عن علي عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن اسحاق بن عمار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من اخلاق الانبياء عليهم السلام حب النساء .
٢٠ -- وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر بن

وقال في النهاية : فيه « اياكم وخضراء الدمن » الدمن جمع دمنة ، وهي ما تدمنه الابل والغنم بأبوالها وأبغارها ، أي تلبده في مرابضها ، فربما نبت فيها النبات الحسن النضر ^(١) . انتهى .

وقال الجوهري : لان ما ينبت في الدمنة ، وان كان ناضراً لا يكون ثامراً ^(٢) .

قوله صلى الله عليه وآله : في منبت السوء

لعل المراد ما اذا كان في نسبه أو نسب آبائه خلل وقدح ، أولم يكن من قوم صالحين .

الحديث الثامن عشر : حسن كالصحيح .

الحديث التاسع عشر : حسن موثق .

الحديث العشرون : صحيح .

(١) نهاية ابن الاثير ١٣٤/٢ .

(٢) لم أعثر عليه في الصحاح في مادة دمن .

خلاد قال: سمعت علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: ثلاث من سنن المرسلين العطر واحفاء الشعر وكثرة الطروقة .

٢١ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه عن سليمان ابن جعفر الجعفري عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما رأيت ضعيفات الدين وناقصات العقول اسلب لذي لب منكن .

٢٢ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله - أوقال أمير المؤمنين

وقال في النهاية : ومنه الحديث « أمر أن تحفى الشوارب » أي : يبالغ في قصها ^(١) . انتهى .

والطروق : اما بفتح الطاء بمعنى الزوجة ، أو بالضم بمعنى الجماع . قال في النهاية : فيه « كان يصبح جنباً من غير طروقة » أي : زوجة ، وكل امرأة طروقة زوجها ، وكل ناقة طروقة فحلها ، والطروق في الاصل ماء الفحل ، وقيل : هو الضراب ثم سمي به الماء ^(٢) .

الحديث الحادى والعشرون : مرسل .

قوله صلى الله عليه وآله : لذي لب

أي : لعقل ذي لب .

الحديث الثانى والعشرون : ضعيف على المشهور .

(١) نهاية ابن الاثير ١/٤١٠ .

(٢) نهاية ابن الاثير ٣/١٢٢ .

- عليه السلام : النساء أربع جامع مجمع وربيع مربع وكرب مقمع وغل قمل .
 وفي حديث آخر : وخرقاء مقمع بدل وكرب .
- ٢٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : افضل نساء أمتي اصبحهن وجهاً وافلهن مهراً .
- ٢٤ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن غير

وفي الفقيه قال أحمد بن أبي عبد الله البرقي « جامع مجمع » أي كثيرة الخير
 مخضبة « وربيع مربع » التي في حجرها ولد وفي بطنها آخر « وكرب مقمع » أي
 سيئة الخلق مع زوجها « وغل قمل » هي عند زوجها كالغل القمل ، وهي غل من
 جلد يقع فيه القمل فيأكله ، فلا يتهياً له أن يحذر منها شيئاً ، وهو مثل للعرب ^(١) .
 انتهى .

وقال في القاموس : المربع كمحسن الناقة تنتج في الربيع ، أو التي ولدها
 معها ^(٢) .

وفي الصحاح : الكرب الغم الذي يأخذ بالنفس ^(٣) .

وفي القاموس : قمعه كمنعه ضربه وقهره وزلله ، كأقمعه ^(٤) .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع والعشرون : مجهول .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/٢٤٤ .

(٢) القاموس المحيط ٣/٢٥٠ .

(٣) صحاح اللغة ١/٢١١ .

(٤) القاموس المحيط ٣/٧٤ .

وأحد عن زياد القندي عن أبي وكيع عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث الاعور قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : خير نساءكم قريش الطفهن بأزواجهن وأرحمهن بأولادهن المجون لزوجها الحصان لغيره . قلنا : وما المجون ؟ قال : التي لا تمتنع .

٢٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من زوج عزباً كان ممن ينظر الله إليه يوم القيامة .

٢٦ - وعنه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أفضل الشفاعات ان تشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما .

قوله صلوات الله عليه : خير نساءكم قريش

الظاهر أن خيراً مبتدء وقريش خبره، أو بالعكس. وألطفهن خبر مبتدء محذوف، وهو بيان لكونهن خيراً. ويحتمل أن يكون خير مبتدء وألطفهن خبره. وقريش متاذي أعترض بينهما .

وفي القاموس: الماجن الذي لا يبالي قولاً وفعلاً، وقدمجن ومجوناً ومجانة^(١).

الحديث الخامس والعشرون : موثق .

ونظر الله كناية عن لطفه ورحمته .

الحديث السادس والعشرون : ضعيف على المشهور .

(١) القاموس المحيط ٤ / ٢٧٠ .

٢٧ - علي بن المحسن عن الحسن بن علي بن يوسف عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال : جاء رجل الى أبي جعفر عليه السلام فقال أبي : هل لك من زوجة ؟ قال : لا . قال : ما أحب ان لي الدنيا وما فيها وانني ابنت ليلة ليس لي زوجة . ثم قال أبي عليه السلام : ركعتين يصليهما رجل متزوج افضل من رجل يقوم ليله ويصوم نهاره اعزب .

٢٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة ابن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : اياكم

وفي الكافي علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي^(١) .

الحديث السابع والعشرون : موثق .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: روى الكليني في الموثق هذا الخبر عن أبي عبدالله عليه السلام ، ثم روى في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام وقال: مثله^(١) . وفي أمثاله لا بد من تغيير ما ليصح ، فكان الا نسب أن يقول : قال أبي عليه السلام قال أبي عليه السلام : هل لك . ويمكن أن يكون المراد أنه وقع مثله عند أبي عبدالله عليه السلام ، فلا يحسن ذكر أبي جعفر عليه السلام هنا . انتهى .

ويمكن أن يكون جعفر عطف بيان لقوله «أبي» أو يكون المراد بالاب الجد .

الحديث الثامن والعشرون : ضعيف .

وفي بعض نسخ الكافي « مسعدة بن زياد »^(٣) فيكون صحيحاً .

(١) فروع الكافي ٣٣١/٥ ، ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٣٢٨/٥ ، ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٣٥٢/٥ ، ح ١ .

ونكاح الزنج فإنه خلق مشوه .

٢٩ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن اسماعيل بن محمد المكي عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن الحسين بن خالد عن ذكره عن أبي الربيع الشامي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تشتري من السودان احداً، فان كان لا بد فمن النوبة فانهم من الذين قال الله تعالى : « ومن الذين قالوا انا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به » ، اما أنهم سيدكرون ذلك الحظ ، وسيخرج مع القائم عليه السلام منا منهم عصابة ، ولا تنكحوا من الاكراد احداً فانهم جنس من الجن كشف الله عنهم الغطاء .

٣٠ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني

قوله صلوات الله عليه : فإنه خلق مشوه

أي : قبيح . وفي الصحاح : شامت الوجوه قبحت (١) .

الحديث التاسع والعشرون : مرسل مجهول .

قوله عليه السلام : سيدكرون ذلك الحظ

يظهر منه أن المراد بالحظ ميثاق النبي والائمة عليهم السلام وسيدكرون ذلك الحظ ويسامون ويخرجون مع القائم عليه السلام .

الحديث الثلاثون : ضعيف على المشهور .

والضياح : اما جمع ، أو مصدر بتقدير أو تأويل .

بَابِ اخْتِيَارِ الْأَزْوَاجِ ٣٣٧

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أياكم وتزويج الحمقاء فإن صحبتها بلاء وولدها ضياع .

٣١ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : زوجوا الاحمق ولا تزوجوا الحمقاء فإن الاحمق ينجب والحمقاء لا تنجب .

٣٢ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله بعض أصحابنا عن الرجل المسلم تعجبه المرأة الحسناء أيصلح ان يتزوجها وهي مجنونة؟ قال : لا ولكن اذا كان عنده أمة مجنونة فلا بأس ان يطأها ولا يطلب ولدها .

٣٣ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن أبي نصر

الحديث الحادى والثلاثون : مرسل .

ويدل على أن الحمق في النساء داء عضال دون الرجال ، فانه يمكن تخفيفه بتعليم الاداب . ويمكن أن يقرأ ينجب في الموضوعين على بناء الافعال ، أي : يأتي بالولد النجيب .

الحديث الثانى والثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : لا

لعل النهي لعدم الولي ، وفيه ايماء الى عدم جواز عقد المجنونة مطلقاً . ويمكن أن يكون النهي لعدم جواز العزل عن الحرة بدون اذنها ، ومع عدم العزل يأتي الولد مجنوناً أو ناقص العقل ، أو لعلها يقتلها بعد الولادة .

الحديث الثالث والثلاثون : ضعيف .

عن داود بن سرحان عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل : « الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة » قال : هن نساء مشهورات بالزنى أو رجال مشهورون شهروا به وعرفوا به ، والناس اليوم بذلك المنزل فمن اقيم عليه حد الزنى أو شهر بالزنى لم ينبغ لأحد أن يناكحه حتى يعرف منه توبة .

٣٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها انها كانت زنت . قال : ان شاء زوجها ان يأخذ الصداق ممن زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها ، وان شاء تركها .

قوله عليه السلام : بذلك المنزل

أي : هذا الحكم جار في ذلك الزمان أيضاً وليس مختصاً بزمن الرسول صلى الله عليه وآله .

وقيل : المراد بالناس العامة ، أي أنهم زناة لتركهم طواف النساء ، أو أنهم مثل الزناة في أنه لا يجوز مناكحتهم لكفرهم .

وقال في المسالك : ظاهر قواله عليه السلام « لم ينبغ » الكراهة ، وخالف في ذلك أبو الصلاح فحرم تزويج الزانية عملاً بظاهر الآية ، ولقوله حرم ذلك على المؤمنين ، وجوابه بالحمل على شدة الكراهة ، لدلالة الخبر الصحيح عليه ، وقد قيل : الآية منسوخة بقوله تعالى « وأنكحوا الايامى منكم »^(١).

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

وقال في المسالك بعد ايراد العيوب الموجبة للفسخ : وهنا أمور وقع الخلاف

١٧٧

باب الاستخارة للنكاح والدعاء قبله

عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن مثنى بن الوليد الحنفاط
 عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا تزوج أحدكم كيف يصنع ؟
 قال : قلت له ما أدري جعلت فداك . قال : فإذا هم بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله
 ويقول : « اللهم اني أريد ان أتزوج ، اللهم فأقدر لي من النساء اعفهن فرجاً
 واحفظهن لي في نفسها وفي مالي وأوسعهن رزقاً واعظمهن بركة ، واقدر لي منها
 ولداً طيباً تجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي » فإذا أدخلت عليه فليضع يده

(١٤)

باب الاستخارة للنكاح والدعاء قبله

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن مثنى بن الوليد الحنفاط
 عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا تزوج أحدكم كيف يصنع ؟
 قال : قلت له ما أدري جعلت فداك . قال : فإذا هم بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله
 ويقول : « اللهم اني أريد ان أتزوج ، اللهم فأقدر لي من النساء اعفهن فرجاً
 واحفظهن لي في نفسها وفي مالي وأوسعهن رزقاً واعظمهن بركة ، واقدر لي منها
 ولداً طيباً تجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي » فإذا أدخلت عليه فليضع يده

باب الاستخارة في النكاح (١) والدعاء قبله

الحديث الاول : حسن .

قوله : إذا تزوج

أي : أراد التزويج قبل تعيين الزوجة .

(١) في المصدر المطبوع : للنكاح .
 (١١٧٢٥)

على ناصيتها ويقول : « اللهم على كتابك تزوجتها وفي امانتك اخذتها وبكلماتك استحلت فرجها فان قضيت في رحمها ولداً فاجعله مسلماً سوياً ولا تجعله شرك شيطان » . قلت : وكيف يكون شرك شيطان ؟ فقال : ان الرجل اذا دنا من المرأة وجلس مجلسه حضره الشيطان فان هو ذكر اسم الله تمنحى الشيطان عنه وان فعل ولم يسم ادخل الشيطان ذكره فكان العمل منهما جميعاً والنطفة واحدة . قلت : فبأي شيء يعرف هذا جعلت فداك ؟ قال : بحبنا وبغضنا .

قوله : وفي امانتك اخذتها

أي : امانك وحفظك ، أو بأن خطبتني أميناً عليها .
وقال في مجمع البحار : فيه « فانكم اخذتموهن بأمانة الله » أي : بعهدده وهو ما عهد اليهم من الرفق والشفقة واخذتم فروجهن بكلمة الله ، وهو قوله « فانكحوا ما طاب لكم » . وقيل بالايجاب والقبول ، وقيل بكلمة التوحيد اذ لانحل المسلمة لكافر . انتهى .
وفي النهاية : الامانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة والامان ^(١) . انتهى .

وروى الصدوق رحمه الله في معاني الاخبار عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود يرفع الحديث قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اخذتموهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمات الله ، فأما الامانة فهي التي اخذ الله على آدم حين زوجه حواء ، وأما الكلمات فهن الكلمات التي شرط الله بها على آدم أن يعبد ولا يشرك به شيئاً ولا يزني ولا يتخذ من دونه ولياً ^(٢) .

(١) نهاية ابن الاثير ٧١١/١ .

(٢) معاني الاخبار ص ٢١٢ .

٢ - وعنه عن علي بن اسباط عن اسماعيل بن منصور عن ابراهيم بن محمد ابن حمران عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من تزوج والقمر في العقرب لم ير الحسنى .

قوله عليه السلام : والنطفة واحدة

أي : يختلط نطفة الشيطان بنطفة الرجل ، أو ليس للشيطان نطفة بل التأثير بمجرد الإدخال ، والثاني أظهر .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : والقمر في العقرب

أي : في برج ، أو محاذاة نجومه ، والآخر بالنظر الى عرفهم أظهر ، وقد زالت الصور عن مواضعها الاولة قريباً من برج ، والاحوط رعايتهما معاً .

في كتاب التزيين للشيخ الزبيدي ١١٧٠
في المصدر المطوع ٢١٢٠

باب السنة في عقود النكاح

وزفاف النساء وآداب الخلوة والجماع

قال الشيخ رحمه الله: (ومن السنة في نكاح الغبطة الاشهاد والاعلان والخطبة فيه بذكر الله وذكر رسوله).

قد بينا فيما تقدم ان الاشهاد والاعلان في النكاح من السنة وان لم يكونا من شرائط صحة العقد ، وحكم الخطبة ايضاً ذلك الحكم في انه مندوب اليه وانسه مستحب ، فان لم يفعله الانسان لم يكن عليه شيء وكان العقد صحيحاً .

١ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن عبيد بن

باب السنة في عقود النكاح وزفاف النساء

وآداب الخلوة والجماع

الحديث الاول : مجهول .

زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التزويج بغير خطبة ، فقال : أو ليس عامة ما يتزوج فتياننا ونحن نتعرق الطعام على الخوان نقول يا فلان زوج فلانة فيقول : نعم قد فعلت .

٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد بن علي الاشعري عن عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله عليه السلام : ان علي بن الحسين عليه السلام كان يتزوج وهو يتعرق عرقاً يأكل فما يزيد على أن يقول الحمد لله صلى الله على محمد وآله ويستغفر الله وقد زوجناك على شرط الله ، ثم

قوله : ونحن نتعرق

بالعين المعجمة والراء المهملة والفاء ، أي : نقطع اللحم ونأكل .

قال الجوهري : غرقت الشيء فانغرفت أي قطعته فانقطع ^(١) .

وفي بعضها بالعين المهملة من المعرفة ، وهو بعيد . في الكافي وبعض نسخ الكتاب « نتعرق » ^(٢) بالعين والراء المعجمتين والقاف ، وهو الظاهر ، أي : نوقع العقد على الخوان ونحن نأكل اللحم من غير تقديم خطبة وخطبة أو خطبة طويلة ، كما يدل عليه الخبر الذي بعد هذا الخبر . وقال في الصحاح : يقال عرقت اللحم وتعرقته واعترفته اذا أخذت عنه اللحم بأسنانك ^(٣) .

الحديث الثاني : ضعيف .

(١) صحاح اللغة ١٤١٠/٥ .

(٢) فروع الكافي ٣٦٨/٥ ، ح ١ ، وهكذا في المطبوع من المتن .

(٣) صحاح اللغة ١٥٢٣/٥ .

قال علي بن الحسين عليه السلام : اذا حمد الله فقد خطب .

٣ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد عن ابن فضال رفعه الى أبي جعفر عليه السلام قال : الوليمة يوم ويومان مكرمة وثلاثة ايام رياء وسمعة .

٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين تزوج ميمونة بنت الحارث أولم عليها واطعم الناس الحيس .

الحديث الثالث : مرفوع .

قوله عليه السلام : الوليمة يوم

أي : الوليمة التي هي من السنة يوم واليومان كرامة للزوجة والثلاثة رياء وسمعة .

الحديث الرابع : حسن .

وقال في الصحاح : الحيس تمر يخلط بدهن وأقط^(١) .

وقال في النهاية : فيه « انه أولم على بعض نسائه بحيس » وهو الطعام المتخذ من التمر والافط والسمن ، وقد يجعل عوض الافط الدقيق والفتيت^(٢) .

وفي القاموس : الوليمة طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها ، وأولم صنعها^(٣) .

(١) صحاح اللغة ٢/٩١٧ .

(٢) نهاية ابن الاثير ١/٤٦٧ .

(٣) القاموس المحيط ٤/١٨٧ .

٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الوشا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سمعته يقول : ان النجاشي لما خطب لرسول الله صلى الله عليه وآله آمنة بنت أبي سفيان لعنه الله فزوجه دعا بطعام وقال : ان من سنن المرسلين الاطعام عند التزويج .

٦ - وروى موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا وليمة الا في خمس في عرس أو خرس أو عذار أو وكاز أو ركاز ، فالعرس التزويج ، والخرس النفاس بالولد ، والعذر الختان ، والوكاز الرجل

الحديث الخامس : ضعيف .

وفي الكافي ^(١) « أم حبيبة » والحق رملة ، كما يظهر من كتب العامة فصحف .
وقيل : اسمها هند وأم حبيبة كنيتهما .

الحديث السادس : مجهول أو ضعيف .

وقال في الصحاح : الخرس بالضم طعام الولادة ^(٢) .
وفيه أيضاً : عذرت الجارية والغلام أعذرهما عذراً ختنتهما ^(٣) . انتهى .
والوكاز في أكثر النسخ هنا بالزاي ، وهو بمعنى الضرب باليد ولا يناسب المقام ، والظاهر الوكار بالراء المهملة ، كما في الفقيه ^(٤) في الموضعين .
فال في الصحاح : الوكيرة الطعام على البناء والتوكير الاطعام ^(٥) .

(١) فروع الكافي ٣٦٧/٥ ، وفيه : آمنة .

(٢) صحاح اللغة ٩١٩/٢ .

(٣) صحاح اللغة ٧٣٩/٢ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٢٥٤/٣ .

(٥) صحاح اللغة ٨٥٠/٢ .

يشترى الدار ، والركاز الرجل يقدم من مكة .

٧ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن محمد ابن حكيم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : انما جعلت البيعة في النكاح من اجل المواريث .

٨ - الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي بصير قال : سمعت رجلاً وهو يقول لأبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك اني رجل قد اسننت وقد تزوجت امرأة بكرة صغيرة ولم أدخل بها واني اخاف اذا دخلت علي فرأتني ان تكرهني

وقال الصدوق في كتاب معاني الأخبار بعد نقل هذا الخبر : سمعت بعض أهل اللغة يقول في معنى الوكار يقال الطعام الذي يدعى اليه الناس بعد بناء الدار وشرائها « الوكيرة » والوكار منه ، والطعام الذي يتخذ للمقدوم من السفر يقال له « التقيعة » ويقال له الركاز أيضاً ، والركاز كأنه يريد أن في اتخاذ الطعام للمقدوم من مكة غنيمة لصاحبه من الثواب الجزيل ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله « الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة » . وقال أهل العراق : الركاز المعادن كلها . وقال أهل الحجاز : الركاز المال المدفون خاصة مما كنزه بنو آدم قبل الاسلام ، كذا ذكره أبو عبيد^(١) .

الحديث السابع : حسن على الظاهر ، أو مجهول لاشتراك ابن حكيم بينهما .

الحديث الثامن : صحيح .

وقال في القاموس : أسن كبر سنه^(٢) .

وفي الصحاح : الفرق بالكسر البغض^(٣) .

(١) معاني الاخبار ص ٢٧٢ .

(٢) القاموس المحيط ٢٣٦/٤ .

(٣) صحاح اللغة ١٦٠٣/٤ .

لخضابى وكبرى. قال أبو جعفر عليه السلام : اذا ادخلت عليك ان شاء الله فمرهم قبل ان تصل اليك ان تكون متوضئة ثم لاتصل اليها انت حتى توضأ وتصلي ركعتين ثم مرهم يأمرها ان تصلي ايضاً ركعتين ، ثم تحمد الله وتصلي على محمد وآله ثم ادع الله ومر من معها ان يؤمنوا على دعائك ثم ادع الله وقل : « اللهم ارزقني الفها وودها ورضاها بي وارضي بها واجمع بيننا بأحسن اجتماع وانفس ايتلاف فانك تحب الحلال وتكره الحرام » واعلم ان الالف من الله والفرك من الشيطان ليكره ما احل الله عزوجل .

- ٩ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن موسى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين .
- ١٠ - محمد بن أبي خالد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي

الحديث التاسع : مجهول كالموثق .

قوله : قال اني سمعته

الظاهر أن القائل موسى بن بكر، وكان سمع عن موسى بن جعفر عليهما السلام بدون لفظ « سنين » على نسخة لم توجد فيه، وعلى النسخة الاخرى ذكره تأكيداً. ويحتمل أن يكون القائل زرارة، ومراده أن التريد ليس مني بل منه عليه السلام، وليست هذه الزيادة في الكافي^(١) وهو الصواب .

الحديث العاشر : مجهول .

ولا يبعد أن يكون محمد بن خالد فيكون صحيحاً ، ورواه الصدوق^(٢) في

(١) فروع الكافي ٣٩٨/٥ ، وكذا غير موجودة في المصدر المطبوع . (٢) ٢٦٦/٣

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢٦١/٣ ، ج ٢٦ .

- عبدالله عليه السلام قال : من وطئ امرأته قبل تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن .
- ١١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : من تزوج بكراً فدخل بها في اقل من تسع سنين فعيبت ضمن .
- ١٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : لا توطأ جارية لأقل من عشر سنين فان فعل فعيبت فقد ضمن .
- ١٣ - وعنه عن محمد بن عيسى عن أبان عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا اردت الجماع فقل : « اللهم ارزقني ولداً واجعله تقياً زكياً ليس في خلقه زيادة ولا نقصان واجعل عاقبته الى خير » .
- ١٤ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن عمرو بن عثمان عن أبي جعفر

الصحيح عن الحلبي عنه .

الحديث الحادى عشر : ضعيف كالموثق .

وكأن ضمير « عنه » راجع الى الحسين ، ويحتمل محمد بن أبي خالد ، ففيه جهالة أيضاً .

الحديث الثانى عشر : موثق أو مجهول لاحتمالى الضمير .

ويمكن حملة على الدخول في العشرة ، أو اذا علم تعيينها بذلك .

الحديث الثالث عشر : موثق كالصحيح أو مجهول .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

وفي الفقيه بهذا السند بعينه عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته أيكراه^(١) .

(١) من لا يحضره الفقيه ٢٥٥/٣ ، ج ٢ .

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيكراه الجماع في ساعة من الساعات؟ فقال: نعم يكرهه في الليلة التي ينكسف فيها القمر واليوم الذي تنكسف فيه الشمس وفيما بين غروب الشمس الى أن يغيب الشفق، ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس، وفي الريح السوداء والحمراء والصفراء، والزلزلة، ولقد بات رسول الله صلى الله عليه وآله عند بعض النساء فانكسف القمر في تلك الليلة فلم يكن منه فيها شيء، فقالت له زوجته: يا رسول الله بأبي أنت وأمي كل هذا للبغض؟ فقال: ويحك هذا الحادث في السماء فكرهت ان اتلذذ فأدخل في شيء ولقد عبر الله قوماً فقال عز وجل: «وان يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مر كوم» وأيم الله لا يجامع في هذه

والتصحيح من النساخ .

قوله عليه السلام : يكره في الليلة

ظاهره كل اليوم والليلة ، والمراد بالشفق الحمرة المغربية .

قوله : كل هذا البغض (١)

صفة مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : أتبغضني بغضاً كل هذا البغض .
وقال الشيخ البهائي قدس سره: يمكن أن يقرأ بالنصب على المفعولية المطلقة، أي تبغضني كل هذا البغض . ويمكن أن تكون مرفوعة بالابتداء بحذف الخبر ، أي كل هذا البغض حاصل منك .

قوله تعالى : وان يروا كسفاً

قال في القاموس : الكسفة القطعة الجمع كسف (٢).

(١) في المصدر المطبوع : للبغض .

(٢) القاموس المحيط ٣/١٩٠ .

الساعات التي وصفت فيرزق من جماعه ولدأ وقد سمع بهذا الحديث فيرى ما يحب.

١٥ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن بكر بن صالح عن سليمان بن جعفر الجعفري عن أبي الحسن عليه السلام قال: من أتى أهله في محاق الشهر فليسلم بسقط الولد .

١٦ - وعنه عن أبيه عن ذكره عن أبي الحسن موسى عليه السلام عن أبيه عن جده عليه السلام قال : ان فيما اوصى به رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام قال : يا علي لا تجامع اهلك في أول ليلة من الهلال، ولا في ليلة النصف، ولا في آخر ليلة فانه يتخوف على ولده من فعل ذلك الخبل . فقال علي عليه السلام: ولم ذلك يا رسول الله ؟ فقال : ان الجن يكثرون غشيان نساءهم في أول ليلة من الهلال وليلة النصف وفي آخر ليلة ، اما رأيت المجنون يصرع في أول الشهر وفي وسطه وفي آخره .

وفيه أيضاً : المركوم المتراكم بعضه فوق بعض ^(١) .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

وقال في القاموس : المحاق مثلثة آخر الشهر ، أو ثلاث ليال من آخره ، أو أن يستتر القمر فلا يرى غدوة ولا عشية، سمي به لانه طلع مع الشمس فمحقته ^(٢) .

الحديث السادس عشر : مرسل .

قوله صلى الله عليه وآله : ان الجن يكثرون

يخطر بالبال أنه اشارة الى ما يقال انه يحصل للانسان الرأي أي همزاد ،

(١) القاموس المحيط ١٢٢/٤ .

(٢) القاموس المحيط ٢٨٢/٣ .

١٧ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن صفوان عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يكره للرجل اذا قدم من سفره أن يطرق اهله ليلا حتى يصبح .

١٨ - وسأل محمد بن العيص أبا عبد الله عليه السلام فقال : أجامع وأنا عريان؟ قال : لا ولا مستقبل القبلة ولا مستدبرها . وقال علي عليه السلام : لا تجامع في السفينة ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : يكره ان يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى ، فان فعل وخرج الولد مجنوناً فلا يلو من الانفسه .

١٩ - وسأل صفوان بن يحيى أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل يكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها الاشهر والسنة لا يقربها ليس يريد الاضرار بها يكون

فاذا صادف زمان وطىء الانسان زمان وطئهم تتوافق ولادتهما أيضاً ، فيكون ولد الجن رثياً له ويضره . ويحتمل أن يكون محض موافقتهم موجباً لذلك .

الحديث السابع عشر : ضعيف .

وقال في القاموس : أتانا فلان طروقاً أي بلبل^(١) .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

قوله صلى الله عليه وآله : يكره أن يغشى الرجل

وتخفف الكراهة بالوضوء .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

لهم مصيبة أيكون في ذلك آثماً؟ قال: إذا تركها أربعة أشهر كان آثماً بعد ذلك.
٢٠ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري عن ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا جامع أحدكم فلا يأتبهن كما يأتي الطير ليمكث وليلبث قال بعضهم: وليتلبث.

٢١ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن ابراهيم ابن أبي بكر النخاس عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام في رجل يجامع فيقع عنه ثوبه؟ قال: لا بأس.

قوله: يكون لهم

الظاهر أنه ضمير راجع الى أهل الرجل بقريته المقام، ويمكن أن يقرأ بفتح الهاء وتشديد الميم مضافاً الى المصيبة، والأول أظهر. والمعروف من مذهب الأصحاب عدم جواز ترك وطء المرأة أكثر من أربعة أشهر، بل قال بعضهم: انه موضع وفاق، وهل يختص الحكم بالدائم أو يعم المتمتع بها؟ وجهان.

الحديث العشرون: ضعيف.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: في الكافي عن ابن القداح^(١) «قال بعضهم» أي روى بعض الرواة عن ابن القداح أو عنه عليه السلام وليتلبث.

الحديث الحادي والعشرون: ضعيف.

يدل على جواز الجماع عارياً، فيكون النهي السابق للكرامة. ولا يبعد الفرق

٢٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن اسماعيل بن همام عن علي بن جعفر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يقبل قبل المرأة؟ قال : لا بأس .

٢٣ - وعنه عن علي بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن أحمد بن النضر عن محمد بن مسكين الحنط عن أبي حمزة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام أيظن الرجل في فرج امرأته وهو يجامعها؟ قال : لا بأس .

٢٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رجل عن اسحاق ابن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل ينظر الى امرأته وهي عريانة . قال : لا بأس بذلك وهل اللذة الا ذلك .

٢٥ - وعنه عن علي بن محمد عن ابن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه

بين الابتداء والائتاء ، مع أن هذا الخبر ليس بصريح في صيرورتهما عاريين .

الحديث الثاني والعشرون : صحيح .

الحديث الثالث والعشرون : مجهول .

وحمل على الجواز ، فلا ينافي الكراهة كما هو المشهور ، ونقل عن ابن حمزة

أنه عد ذلك في المحرمات .

الحديث الرابع والعشرون : حسن موثق .

الحديث الخامس والعشرون : ضعيف .

وفي الكافي « عن علي بن محمد بن بندار »^(١) وهو الصواب .

عن عبدالله بن القاسم عن عبدالله بن سنان قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : اتقوا الكلام عند التقاء الختانيين فإنه يورث الخرس .

٢٦ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن محسن بن أحمد عن أبان عن مسمع بن عبد الملك قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا يجامع المختضب . قلت : جعلت فداك لم لا يجامع المختضب ؟ قال : لأنه محتضر .

٢٧ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن القاسم بن محمد الجوهري عن اسحاق بن ابراهيم عن أبي أيوب عن أبي راشد عن أبيه قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا يجامع الرجل امرأته ولا جاريتها وفي البيت صبي ، فإن ذلك مما يورث الزنى .

قوله عليه السلام : يورث الخرس

أي : خرس الولد ، كما هو المصرح في أخبار آخر . ويمكن أن يكون سبباً لخرس المتكلم أيضاً ، كما هو أظهر احتمالي هذا الخبر . وكذا الكلام فيما سيجيء من العمى .

الحديث السادس والعشرون : مجهول .

الحديث السابع والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : وفي البيت صبي

قال السيد في شرح النافع : هل يختص الحكم بالميمز أو يتناول الجميع ؟ وجهان ، وجزم المحقق الشيخ علي بالاول ، ولا بأس به (١) .

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

٢٨ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن الرجل ينظر في فرج المرأة وهو يجامعها؟ قال: لا بأس به الا انه يورث العمى في الولد.
 ٢٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن عبد الله بن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة في دبرها. قال: لا بأس اذا رضيت. قلت: فأين قول الله عز وجل: «فأتوهن من حيث أمركم الله»؟ قال: هذا في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث أمركم الله ان الله تعالى يقول: «نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم».

قوله عليه السلام: يورث الزنا

أي: زنا الصبي.

الحديث الثامن والعشرون: موثق.

الحديث التاسع والعشرون: موثق.

قوله عليه السلام: هذا في طلب الولد

لعل المعنى أن الامر للاستحباب لحصول الولد، لاسيما وقد علق على التطهر، وهو على الاستحباب على المشهور، فلا يرد أن الامر بعد النهي حقيقة في الاباحة، مع أنه مع التعارض لا بد من تأويله.

وقال الشيخ البهائي قدس سره في مشرق الشمسين: اختلف المفسرون في معنى قوله جل شأنه «من حيث أمركم الله» فعن ابن عباس معناه من حيث أمركم الله بتجنبه حال الحيض وهو الفرج، وعن ابن الحنفية رضي الله عنه ان معناه من قبل النكاح دون السفاح، وعن الزجاج معناه من الجهات التي يحل فيها الوطء.

لا مالا يحل كوطئهن وهن صائحات أو محرمات أو معتكفات ، والاول هو الذي اختاره الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان^(١) . انتهى .

وقال الفاضل الاردبيلي رحمه الله في آيات الاحكام : « أنى » في محل النصب لانها ظرف مكان اذا كان بمعنى حيث أو أين ، وظرف زمان اذا كان بمعنى متى والعامل فيه « فأتوا » ، و« شئتم » جملة فعلية في موضع الخبر باضافة « أنى » اليها ، واذا كان بمعنى كيف في محل النصب على المصدر ولا محل له - « شئتم » حينئذ ، وتقديره فأتوا حرثكم أي نوع شئتم . قيل : نزلت رداً على اليهود ، اذ قالوا : ان الرجل اذا أتى المرأة من خلفها في قبلها خرج الولد أحول ، فكذبهم الله تعالى ، عن ابن عباس وجابر . وقيل : انكرت اليهود اتيان المرأة قائمة وباركة فرد عليهم .

وفي مجمع البيان : معنى « نساؤكم حرث لكم » أنهم مزرع لكم ومحراث لكم ، عن ابن عباس والسدي . أو أنهم موضع حرثكم وذوات حرث لكم تحرثون منهن الولد واللذة فحذف المضاف . أو يكون بحذف كاف التشبيه ، أي كحرث لكم .

« فأتوا حرثكم » أي : ادخلوا في أي موضع تريدون من موضع حرثكم .

« أنى شئتم » أي : من أين شئتم كما يدل عليه اللغة ، عن قتادة والربيع .

وقيل : كيف شئتم ، عن مجاهد . وقيل : متى شئتم ، عن الضحاك ، وهذا خطأ عند

أهل اللغة ، اذ « أنى » ما جاء الا بمعنى من أين ، كذا في مجمع البيان .

ثم قال : استدل مالك بهذه الآية على اباحة وطئ الدبر ، وذلك غير بعيد ،

وأما الاستدلال بها على عدم الجواز - كما هو المشهور - فذلك بعيد^(٢) .

(١) مشرق الشمسين ص ٣١٧ .

(٢) زبدة البيان ص ٥٥٥ .

٣٠ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن سوقة عن ابنه
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي أهله من خلفها ؟ قال : هو أحد
المأتين فيه الغسل .

٣١ - أحمد بن عيسى عن موسى بن عبد الملك والحسين بن علي بن يقطين
وموسى بن عبد الملك عن رجل قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أتبان

الحديث الثلاثون : مرسل .

قوله عليه السلام : هو أحد المأتين

تشية المأتي بتشديد الياء كمرمي . وفي بعض النسخ « المأتين » بفتح التاء
تشية المأتي كفعل يبحذف الياء .
واعلم أنه يمكن أن يكون غرض السائل السؤال عن وجوب الغسل لالحلية ،
وذهب أكثر الأصحاب كالشيخين والمرتضى وأتباعهم الى جواز الوطء في دبر
المرأة ، ويدل عليه - مضافاً الى الاصل واطلاق الآية الشريفة - روايات كثيرة ،
ونقل عن ابن بابويه وابن حمزة القول بالتحريم ، استناداً الى أخبار ضعيفة ، ولو
صح سندها لوجب حملها على التقية ، لان أكثر العامة منعوا ذلك ، مع أن مالكاً
نقل عنه أنه قال : ما أدركت أحداً اقتدي به في ديني يشك في أن وطئ دبر المرأة
حلال ثم قرأ « نساؤكم حرث لكم » . ويمكن حمل النهي على الكراهة أيضاً توفيقاً
بين الأدلة كما سيأتي .

الحديث الحادي والثلاثون : مجهول .

وعلى تقدير صحته الاستدلال مبني على علمه عليه السلام بالمراد ، مع أن ظاهر
حالهم قرينة عليه ، كما أشار عليه السلام اليه .

الرجل المرأة من خلفها؟ فقال : احلتها آية من كتاب الله عز وجل قول لوط : « هؤلاء بناتي هن اطهر لكم » وقد علم انهم لا يريدون الفرج .

٣٢ - وعنه عن معمر بن خلاد قال : قال ابو الحسن عليه السلام : أي شيء يقولون في اتيان النساء في اعجازهن ؟ قلت : انه بلغني ان اهل المدينة لا يرون به بأساً . فقال : ان اليهود كانت تقول اذا أتى الرجل المرأة في خلفها خرج الولد احوال فأنزل الله عز وجل : « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شئتم » من خلف أو قدام خلافاً لقول اليهود ولم يعن في ادبارهن .

٣٣ - وعنه عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم عن حماد بن عثمان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام او اخبرني من سأله عن رجل يأتي المرأة في ذلك الموضع وفي البيت جماعة . فقال لي ورفع صوته : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كلف مملوكه ما لا يطيق فليبعه ، ثم نظرفي وجوه اهل البيت ثم اصغى الي فقال : لا بأس به .

الحديث الثاني والثلاثون : صحيح .

وقال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة : استدلل به على الحرمة ولا يدل ، لان ظاهره أن الآية نزلت في وطىء القبل من خلف ، ولا يدل على أن وطىء الدبر حرام ، مع أن الظاهر التقية ، كما هو ظاهر من أسلوب الكلام .

الحديث الثالث والثلاثون : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : فيلعبه

أي : المملوك . وفي بعض النسخ « فيلعبه » وفي الاستبصار « فليبعه »^(١).

(١) الاستبصار ٣/٢٤٣ ، ح ٤ ، وهكذا في المطبوع من المتن .

٣٤ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن حماد بن عثمان عن عبد الله بن أبي يعفور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة في دبرها . قال : لا بأس به .

٣٥ - وعنه عن علي بن الحكم قال : سمعت صفوان يقول : قلت للرضا عليه السلام : ان رجلا من مواليك أمرني ان أسألك عن مسألة فهابك واستحيى منك أن يسألك . قال : ماهي ؟ قلت : الرجل يأتي امرأته في دبرها ؟ قال : نعم ذلك له . قلت : فانت تفعل ذلك ؟ قال : لا انا لا نفعل ذلك .

٣٦ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس أو غيره عن هاشم بن المثنى عن سدير قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول :

قوله : ثم أصغى الي

أي : أمال وجهه الي ، وأصل الاصغاء الامالة .

الحديث الرابع والثلاثون : موثق .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

الحديث السادس والثلاثون : مرسل .

وقال في النهاية : فيه « نهى أن تؤتى النساء في محاشهن » هي جمع محشة وهي الدبر . قال الازهري : ويقال أيضاً بالسين المهملة ، كني بالمحاش عن الادبار كما يكنى بالحشوش عن مواضع الغائط ، ومنه حديث ابن مسعود « محاش النساء حرام عليكم »^(١) .

(١) نهاية ابن الاثير ١/٣٩٢ .

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : محاش النساء على امتي حرام .
 ٣٧ - وعنه بالاسناد عن هاشم وابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 هاشم : لا تفري ولا تفرث ، وابن بكير قال : لا تفرث أي لا تأتي من غير هذا الموضع .
 قال محمد بن الحسن : هذان الخبران لا يقابل بهما الاخبار الكثيرة التي

الحديث السابع والثلاثون : مرسل .

قوله : لا تعرى

قال الوالد العلامة طاب ثراه : يقال اعرورى اذا أتى قبيحاً ، أي لا يفعل بها
 ما يصيرها مفضوحة « ولا تعوب » من العيب لكنه خلاف القياس ، والظاهر انهما
 تصحيفان من النساخ ، وفي بعض النسخ الصحيحة « لا تفرى »^(١) بالفاء من الفري
 بمعنى الخرق ، أي لا تقطع دبرها « ولا تفرث » من الفرث بمعنى الغائط ، أي لا
 توتى محل غائطها . وقال ابن بكير : قال أبو عبد الله عليه السلام : قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله : لا تعرى ، و « خ » لا تفرث ، و « خ » لا تقرب ، والظاهر أن التفسير
 من الصادق عليه السلام ، ويمكن أن يكون من الرواة . انتهى .

وقال الفاضل التستري قدس سره : في بعض النسخ « لا تقرن » وكأن المراد
 به النهي عن الجمع بين الطريقتين ويكون المراد بلا تفرث النهي عن تخصيص
 الدبر بالوطئ ، وفي بعض النسخ « لا تفري » وفي القاموس : هو يفري الفري
 كغنى يأتي بالعجب من عمله^(٢) وفي التنزيل « لقد جئت شيئاً فريباً »^(٣) . انتهى .

(١) كذا في المطبوع من المتن .

(٢) القاموس المحيط ٤ / ٣٧٤ .

(٣) سورة مريم : ٢٧ .

قدمناها، على انهما مع كونهما شاذين منقطعي الاسناد مرسلين وما هذا حكمه لا يعترض به الاحاديث المسندة ، ولو سلم من ذلك لكان محمولا على ضرب من الكراهية لأنه وان لم يكن حراماً فهو مكروه الاولي تركه على كل حال ، يدل على ذلك ما رواه :

٣٨ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي يرفعه عن ابن أبي يعفور قال : سألت عن اتيان النساء في اعجازهن ؟ فقال : ليس به بأس وما احب ان تفعله .

والخبر الذي قدمناه ايضاً عن الرضا عليه السلام وقوله « انا لانفعل ذلك » دال على كراهيته حسب ما قدمناه، ويحتمل ان يكون الخبران وردا مورد التقيية، لأن هذا لا يوافقنا عليه من العامة غير مالك فحسب، فيجوز أن يكونا وردا على هذا الوجه.

وقال بعض الفضلاء أقول: اتفقت نسخ الاستبصار^(١) والتهذيب على ضبط الكلمة الثانية بالفاء والراء والياء المثلثة، واختلفت في صورة الكلمة الاولي من غير ضبط، ففي نسخة «لا تقرن» وفي أخرى «لا تفري» وفي أخرى «لا تفري» ، والسذي ظهر لي أن الاولي مضارع منهي من باب التفعّل ، وكذلك الثانية ، وأصل الاولي من القرء بمعنى الحيض ، وأصل الثانية من الفرث بمعنى السرجين ، والمراد النهي عن اتيان موضع الحيض وموضع الغائط .

قوله : منقطعي الاسناد

كذا في النسخ ، والصواب منقطعا الاسناد .

الحديث الثامن والثلاثون : مرفوع .

٣٩ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن العزل ، فقال : ذلك الى الرجل .

٤٠ - وعنه عن أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بالعزل عن المرأة الحرة ان أحب صاحبها وان كرهت فليس لها من الامر شيء .

٤١ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء عن محمد ابن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن العزل فقال : ذلك الى الرجل يصرفه حيث شاء .

٤٢ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبدالجبار عن صفوان عن

الحديث التاسع والثلاثون : موثق كالصحيح .

واختلف الأصحاب في جواز العزل عن الزوجة الحرة الدائمة بغير اذنها ، بعد اتفاقهم على جواز العزل عن الامة والمتمتع بها والدائمة مع الاذن ، فذهب الأكثر الى الكراهة ، ونقل عن ابن حمزة الحرمة ، وهو ظاهر اختيار المفيد رحمه الله ، والمعتمد الاول . ثم لو قلنا بالتحريم فالظاهر أنه لا يجب على الزوج بذلك للمرأة شيء ، وقيل : يجب عليه دية النطفة عشرة دنانير .

الحديث الاربعون : موثق .

الحديث الحادى والاربعون : صحيح .

الحديث الثانى والاربعون : مجهول .

أبي عميرة عن عبدالرحمن الحذاء عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليه السلام لا يرى بالعزل باسماً يقرأ هذه الآية « واخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى » فكل شيء اخذ منه الميثاق فهو خارج وان كان على صخرة صماء .

٤٣ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن العزل فقال : أما الأمة فلا بأس ، وأما الحرّة فاني اكره ذلك الا ان يشترط عليها حين يتزوجها .

٤٤ - وعنه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

وكذا في الكافي^(١) أيضاً، والظاهر أبو عبدالرحمن الحذاء ، وهو كنية لايوب ابن عطية الثقة ، فيكون الخبر صحيحاً ، كذا أفاد الوالد العلامة قدس سره .

قوله عليه السلام : فكل شيء

قال بعض الفضلاء : يعني النفوس الناطقة التي خلقها الله وأخذ منها الاقرار في يوم « ألسنت بربكم » لابد لها من تعلقها ببدن حاصل من نطفتك في رحمها ، أو من نطفة غيرك . انتهى .

وقال الوالد العلامة نورالله مرقدته : أي اذا كان مقدرأ يحصل الولد مع العزل أيضاً أو لايقدر على العزل .

الحديث الثالث والاربعون : صحيح .

الحديث الرابع والاربعون : صحيح .

السنه في عقود النكاح ٣٦٥

عليه السلام مثل ذلك ، وقال في حديثه : الا ان ترضى أو ان يشترط ذلك عليها حين يتزوجها .

٤٥ - وعنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل : « لا تضار والدة بولدها ولا مولود له

قوله : وقال في حديث

لعل القائل الحسين بن سعيد ، ولا يبعد أن يكون « وقال في حديثه »^(١) كما هو الشايخ فصحف .

الحديث الخامس والاربعون : مجهول .

وقال الفاضل الاردبيلي طاب ثراه في آيات الاحكام : « لا تضار » يحتمل البناء للفاعل والمفعول ، أي لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها ، وهو أن تعنفه به وتطلب منه ما ليس بمعروف وعدل من الرزق والكسوة ، وأن تشغل قلبه في شأن الولد ، وأن تقول بعد ما ألفتها الولد : أطلب له ظئراً وما أشبه ذلك ، مثل أن تترك ارضاع الولد فيمرض الولد أو يموت في يد الاجنبية ، أو لم تفعل ما وجب عليها بعد الاجارة بحيث يحصل الضرر للولد فيتضرر الولد بسببه .

ولا يضار المولود له أيضاً امرأته بسبب ولده ، بأن يمنعه شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ، ويأخذها منها وهي تريد الارضاع فتتضرر بمفارقة الولد ونحوه ولا يكرهها عليه اذا لم يرده فتتضرر بالاكراه .

وقال في مجمع البيان : وروي عن السيدين الباقر والصادق عليهما السلام

« لا تضار والدة » بأن ترك جماعها خوف الحمل لاجل ولدها المرئض « ولا

(١) كذا في المطبوع من المتن .

بولده » قال: كانت المراضع تدفع احدها من الرجل اذا اراد الرجل الجماع فتقول لا ادعك اني اخاف ان احبل فأقتل ولدي هذا الذي ارضعه ، وكان الرجل تدعوه امرأته فيقول اني اخاف ان اجامعك فأقتل ولدي فيدعها ولا يجامعها، فهى الله عن ذلك ان يضار الرجل المرأة والمرأة الرجل .

٤٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي مريم الانصاري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال : يوم آتني فلانة أطلب ولدها فهي حرة بعد ان يأتيها آله ان يأتيها ولا ينزل فيها ؟ فقال : اذا اتاها فقد طلب ولدها .

٤٧ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن

مولود له بولده » أي : لاتمنع نفسها من الاب خوف الحمل فيضر ذلك بالاب، لعل المراد في الأول بعد مضي أربعة أشهر ، فانه حينئذ لايجوز له الترك ، وأما قبله فيجوز الا أن يحمل على الكراهة^(١).

قوله عليه السلام : ما تدفع

« ما » زائدة ، أو موصولة .

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

ولعل هذا محمول على النذر لا العتق بالشرط ، ويسدل ظاهراً على احوق الولد مع العزل أيضاً ، وينبغي حملة على ما اذا لم يكن في وقت القول مقصوده العزل .

الحديث السابع والاربعون : ضعيف .

ابن علي الوشا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سمعته يقول في التزويج قال : ان من السنة التزويج بالليل لأن الله عز وجل جعل الليل سكناً والنساء انما هن سكن .

٤٨ - وعنه عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : زفوا عرائسكم ليلاً وأطعموا ضحى .

٤٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الرجل يكون معه أهله في السفر ولا يجد الماء أيأتي أهله ؟ قال : ما أحب ان يفعل ذلك الا أن يخاف على نفسه .

٥٠ - عنه عن علي بن أحمد بن اشيم عن صفوان بن يحيى قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها الا شهر والسنة لا يقربها

لعل المراد أن الليل لما جعله الله سكناً يسكن فيه من حركات النهار وتصرفاته فيناسب فيه هذا الفعل الذي هو من أفعال السكون والا استقرار .
قال الجوهري : السكن كل ما سكنت اليه .^(١)

الحديث الثامن والاربعون : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع والاربعون : موثق .

وظاهره كراهة الجماع عند عدم الماء كما هو المشهور ، والخوف على النفس اما من الوقوع في الحرام ، أو الابتلاء بالامراض البدنية .

الحديث الخمسون : مجهول .

٣٦٨ ملاذ الأختار ج ١٢

ليس يريد الأضرار بها يكون لهم مصيبة يكون في ذلك آثماً؟ قال : اذا تركها
اربعة اشهر كان آثماً بعد ذلك الا ان يكون باذنها .

وقد مر (٢) .

(١٦)

باب القسمة للازواج

١ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : تتزوج الحرة على الأمة ولا تتزوج الأمة على الحرة ، ولا النصرانية ولا اليهودية على المسلمة ، فمن فعل ذلك فنكاحه باطل . وسألته عن الرجل يكون له المرأتان واحداهما احب اليه من الاخرى أله ان يفضلها بشيء ؟ قال : نعم له أن يأتيها ثلاث ليال والأخرى ليلة ، لأن له أن يتزوج اربع نسوة فليلتيه يجعلهما حيث شاء ، قلت : فيكون عنده المرأة فيتزوج جارية بكرأ . قال : فليفضلها حين يدخل بها بثلاث ليال ، وللرجل أن يفضل نساء بعضهم على بعض ما لم يكن اربعاً .

باب القسمة للازواج

الحديث الاول : مجهول .

وقال في المسالك : ذهب الشيخ في النهاية وكتابي الاخبار الى أن اختصاص

٢ - وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل كانت له امرأة فيتزوج عليها هل يحل له ان يفضل واحدة على الأخرى؟ قال: يفضل

البكر بالسبع على وجه الاستحباب ، أما الواجب لهما فتلاث جمعاً بين الأخبار ، وقال ابن الجنيد : اذا دخل ببكر وعنده ثيب واحدة ، فله أن يقيم عند البكر الأول ما تدخل سبعاً ثم يقسم ، وان كان عنده ثلاث أقام عند البكر ثلاثاً عند الدخول ، فان شاء أن يسلفها من يوم الى أربعة تتمه سبعة ، ويقسم كل واحدة من نسائه مثل ذلك ثم يقسم لهن جاز ، والثيب اذا تزوجها فله أن يقيم عندها ثلاثة حق الدخول ثم يقسم لها ولمن عنده ثلاثة ، أو واحدة قسمة متساوية انتهى . وهذه اشارة الى جمع آخر^(١) . انتهى .

وقال في النافع : تختص البكر عند الدخول بثلاث الى سبع والثيب بثلاث^(٢) . وقال السيد رحمه الله : هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، وظاهرهم أنه موضع وفاق ، والأخبار في ذلك مختلفة^(٣) .

الحديث الثاني : موثق

قوله عليه السلام : حدثين عرسها

في بعض النسخ « حدثان » وفي بعضها « حين » وهو الظاهر . وفي القاموس : حدثان الامر بالكسر أوله^(٤) . انتهى .

أي لاجل حدوث عرسها أو وقته .

(١) المسالك ١/٥٦٥ .

(٢) المختصر النافع ص ٢١٥ .

(٣) شرح المختصر مخطوط .

(٤) القاموس المحيط ١/١٦٤ .

المحدثة حدثان عرسها ثلاثة أيام اذا كانت بكرأ ثم يسوي بينهما بطيبة نفس احدهما
للأخرى .

٣ - وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام
قال : سئل عن الرجل يكون عنده امرأتان احدهما احب اليه من الأخرى أله ان
يفضل احدهما على الأخرى ؟ قال : نعم يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن اربعاً .
وقال : اذا تزوج الرجل بكرأ وعنده ثيب فله أن يفضل البكر بثلاثة أيام .

٤ - وعنه عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن الحضرمي عن
محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل تزوج امرأة وعنده امرأة
قال : اذا كانت بكرأ فليبت عندها سبعا ، وان كانت ثيباً فثلاثاً .

ولا ينافي هذا الخبر ما تقدم من الأخبار ، لأن الأخبار الاولى نحلها على أن

قوله عليه السلام : بطيبة

لعل المراد لتطيب نفسيهما .

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر سقوط « الا » أي : يسوي بينهما
الا أن تهب احدهما للأخرى . ويمكن أن يكون متعلقاً بـ « يفضل » أي : يفضل
بثلاث اذا رضيت المحدثة ، لان لها سبع ليال . انتهى .

وقال بعض الفضلاء : أي متلب بطيبة نفس كل واحدة منهما للأخرى ، فان
هذه لازمة للتسوية عادة .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : حسن .

وفي بعض النسخ « عن الخضر » بدل « الحضرمي » ، فيكون مجهولاً .

المراد بها أن يفضل البكر بثلاثة ايام وهو افضل ثم يرجع الى التسوية ، والخبر الاخير نحمله على الجواز دون التخيير، فان من فعل ذلك لم يكن مأثوماً ، وان كان قد ترك الافضل .

٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن نوح بن شعيب ومحمد بن الحسن قال : سألت ابن أبي العوجاء هشام بن الحكم فقال له : أليس الله حكيماً ؟ قال : بلى هو أحكم الحاكمين . قال : فأخبرني عن قوله عز وجل « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة » أليس هذا فرضاً ؟ قال : بلى . قال : فأخبرني عن قوله : « وان تستطيعوا

وفي الفقيه « عن ابن أبي عمير »^(١) فهو صحيح .

وقد نقل جمع من الأصحاب الاتفاق على وجوب القسم في الجملة ، واختلف في أن القسم هل يجب على الزوج ابتداءً وان لم يبتديء به أم يتوقف على الشروع فيه ؟ والمشهور الاول والثاني أقوى . وعلى الثاني لا يجب القسم للزوجة الواحدة مطلقاً ، وان كان له اثنتان جازله ترك القسمة بينهما ابتداءً ، فان بات عند واحدة ليلة وجب أن يميت عند الاخرى ليلة ، وعلى القول بوجوبها ابتداءً يجب القسم للزوجة الواحدة فيما قطع به الاصحاب، ويكون لها ليلة من الاربع وهكذا.

الحديث الخامس : حسن .

قوله : فأخبرني عن قوله عز وجل

قال بعض الفضلاء : ملخص الشبهة أن آخر الآية الاولى مع الآية الثانية ينتج حرمة ما زاد على الواحدة ، وأول الآية الاولى تدل على جوازها في الجملة .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣ / ٢٦٩ .

ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل « أي حكيم يتكلم بهذا ؟ ! فلم يكن عنده جواب ، فرحل الى المدينة الى أبي عبدالله عليه السلام فقال : يا هشام في غير وقت حج ولا عمرة ؟ ! قال : نعم جعلت فداك لأمر هممني ، ان ابن أبي العوجاء سألتني عن مسألة لم يكن عندي فيها شيء . قال : وما هو ؟ قال : فأخبره بالقصة ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : أما قوله : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة » يعني في النفقة ، وأما قوله « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل » يعني في المودة . قال : فلما قدم عليه هشام بهذا الجواب فأخبره قال : والله ما هذا من عندك .

٦ - علي بن الحسن عن عبد الرحمن بن أبي نجران وسندي بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى في رجل نكح أمة ثم وجد طولاً - يعني استغناء - ولم يشته ان يطلق الأمة نفس فيها

الحديث السادس : موثق .

قوله : نفس فيها

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : نفس على صيغة الامر من التنفيس ، أي : فرج عني غمي في تلك المسألة . انتهى .

والظاهر أن المعنى ضم بها وكره مفارقتها لكونها نفيسة مرغوبة له .

قال في القاموس : نافست الشيء منافسة ونفاساً اذا رغبت فيه على وجه

المباراة في الكرم ، وتنافسوا فيه رغبوا ، ونفس به بالكسر أي ضم به (١) .

ففضى أن الحرة تنكح على الأمة ولا تنكح الأمة على الحرة اذا كانت الحرة أولهما عنده ، واذا كانت الأمة عنده قبل نكاح الحرة على الأمة قسم للحرة الثلثين من ماله ونفسه - يعني نفقته - وللأمة الثلث من ماله ونفسه .

٧ - وعنه عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج الأمة على الحرة ؟ قال : لا يتزوج الأمة على الحرة ويتزوج الحرة على الأمة وللحرة ليلتان وللأمة ليلة .

٨ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المملوكة على الحرة ؟ قال : لا ، فاذا كانت تحته امرأة مملوكة فتزوج عليها حرة قسم للحرة مثلي ما يقسم للمملوكة قال محمد : وسألته عن الرجل يتزوج المملوكة ؟ فقال : لا بأس اذا اضطر اليها .

قوله : يعني نفقته

قال الوالد العلامة طاب ثراه : لعله بنساء على الغالب من كون نفقة الحرة ضعف نفقة الأمة .

الحديث السابع : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : وللأمة ليلة

قال السيد رحمه الله : هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ونقل عن المفيد أن الأمة لا قسمة لها مطلقاً ، والأصح الأول .

الحديث الثامن : صحيح .

ويدل على أن جواز تزويج الأمة مشروط بالاضطرار .

٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له امرأتان يريد أن يؤثر احدهما بالكسوة والعطية أيصلح ذلك ؟ قال : لا بأس بذلك واجتهد في العدل بينهما .

١٠ - وعنه عن معمر بن خلاد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام : هل يفضل الرجل نساءه بعضهم على بعض ؟ قال : لا ولا بأس به في الاماء .

١١ - الحسن بن محبوب عن ابراهيم الكرخي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له اربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن في ليلتهن ويمسهن ، فاذا نام عند الرابعة في ليلتها اسم يمسه فهل عليه في هذا اثم ؟ فقال : انما عليه أن يكون عندها في ليلتها ويظل عندها صبيحتها ، وليس عليه ان يجامعها اذا لم يرد ذلك .

الحديث التاسع : صحيح .

قوله عليه السلام : واجتهد

الاجتهاد في العدل الواجب على الوجوب وفي غيره على الاستحباب .

الحديث العاشر : صحيح .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

وقال في النافع : الواجب المضاجعة لا المواقعة ، ويختص الوجوب بالليل وفي رواية الكرخي انما عليه أن يكون عندها في ليلتها ويظل عندها في صبيحتها^(١) .

وقال السيد رحمه الله : اما عدم وجوب المواقعة فلا ريب فيه . وأما وجوب المضاجعة، فيدل عليه التأسى ، والمشهور بين الأصحاب اختصاص وجوب القسمة بالليل ، والظاهر أنه لا يجب الكون عندها في مجموع الليل، بل فيما يعتاد الكون فيه بعد قضاء الوطر من الصلاة في المسجد ومجالسة الضيف ونحو ذلك . نعم ليس له الدخول على الضرة الا لضرورة فيما قطع به الأصحاب ، والرواية التي أشار إليها ضعيفة ، لكن العمل بمضمونها أحوط .

ونقل عن ابن الجنيد أنه أضاف إلى الليل القيلولة ، ولم نقف على مستند ، وربما ظهر من كلام الشيخ في المبسوط وجوب الكون مع صاحبة الليلة نهاراً ، بل من كلام العلامة في التحرير أيضاً ^(١) .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط ، (١) ص ١٢٠

(١٧)

باب التدليس في النكاح

وما يرد منه وما لا يرد

قال الشيخ رحمه الله : (ومن تزوج بامرأة على انها حرة فوجدها أمة كان له ردها) .

١ - أبو عبد الله البزوفرى قال: حدثنا حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن العباس بن الوليد عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها أمة قد دلست نفسها ؟ قال : ان كان الذي زوجها أياه غير مواليها فان نكاحه فاسد . قلت : كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه ؟ قال : ان وجد مما اعطاها شيئاً فليأخذه ، وان لم يجد فلا شيء له عليها ، فان كان

باب التدليس في النكاح وما يرد منه وما لا يرد

الحديث الاول : موثق .

والمشهور بين الأصحاب أنه اذا تزوج امرأة على أنها حرة فظهر أمة ، سواء

زوجها ولي لها يرجع على وليها بما أخذته ولمواليها عليه ان كانت بكرأ عشر قيمة
ثمنها وان كانت غير بكر فنصف عشر قيمتها بما استحل من فرجها . قال : وتعتد
عدة الأمة . قلت : فان جاءت بولد منه ؟ قال : الاولاد منه احرار اذا كان النكاح
بغير اذن المولى .

وقد تكلمنا على هذا الخبر فيما مضى وبيننا معنى قوله « الاولاد منه احرار »
أي شيء المراد به فلا وجه لاعادته هنا .

قال الشيخ رحمه الله : (ومن خطب الى رجل بنتاً له من حرة فعقد له على
بنت له من أمة ثم علم بعد ذلك كان له ردها) .

٢ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن
حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخطب
الى الرجل ابنته من مهيرة فأتاه بغيرها . قال : تزف اليه التي سميت له بمهر آخر
من عند أبيها والمهر الأول للتي دخل بها .

شرط ذلك في نفس العقد أو ذكر قبله وجرى العقد عليه ، كان للزوج فسخ النكاح
اذا وقع باذن المولى وكان الزوج ممن يجوز له نكاح الأمة ، أما بدون ذلك فانه
يقع باطلا في الثاني وموقوفاً على الاجازة في الأول ، فان فسخ قبل الدخول فلا
شيء لها ، وان كان بعده وجب المسمى .

ولو لم يأذن مولى الامة ولا أجاز بعد وقوعه ، وقع فاسداً من أصله ويلزم
الزوج مع الدخول العشران كانت بكرأ ونصفه ان كانت ثيباً ، على الأصح لهذه
الرواية . وقيل : يلزمه مهر المثل ، وهو ضعيف . وفي اشتراط عدم علم الامة بالتحريم
قولان ، ثم مع غرامة المهر أو العشر أو نصفه يرجع على المدلس .

الحديث الثاني : حسن .

٣ - الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعة عن عبد الحميد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل خطب الى رجل بنتاً له من مهيبة فلما كانت ليلة دخولها على زوجها ادخل عليه بنتاً له اخرى من أمة ؟ قال : ترد على أبيها وترد اليه امرأته ويكون مهرها على أبيها .
قال الشيخ رحمه الله : (وترد البرصاء والعمياء والمجنونة والمجنونة والمرتقاء والمفضاة والعرجاء والمحدودة في الفجور) .

٤ - روى الحسين بن سعيد عن علي بن اسماعيل عن ابن أبي عمير عن حماد

الحديث الثالث : صحيح على الظاهر أو مجهول، إذ عبد الحميد يحتمل ابن عواض وغيره ، والاول أظهر .

قوله عليه السلام : ترد الى أبيها

قال السيد رحمه الله : الحكم بردها واضح ، لانها ليست زوجته ، ولها مهر المثل ان كان دخل بها وهي جاهلة ، سواء كان هو عالماً أم لا ، لتحقق الشبهة من طرفها الموجبة لثبوت المهر ، ويرجع به على المدلس الذي ساقها اليه ، ولو لم يكن دخل بها فلا شيء لها . وأما الزوجة فانها على نكاحها ، فيجب تسليمها الى الزوج ، وتستحق عليه ماسمي لها في العقد ، وما تضمنه من كون مهر الزوجة على أبيها مخالف للأصل .

ويمكن حملها على أن المسمى مساو لمهر المثل، وانما أخذته التي دخل بها للشبهة ، ويرجع به على أبيها اذا كان قد ساقها اليه ، ويدفع الى ابنته الاخرى ، ويكون ذلك معنى كون المهر على أبيها ^(١) .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

(١) شرح المختصر للسيد محمد العاملي مخطوط .

عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : انما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون والعقل .

٥ - الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة فيؤتى بها عمياء أو برصاء أو عرجاء . قال : ترد على وليها ويكون لها المهر على وليها ، وان كان بها زمانة لا يراها الرجال أجزى شهادة النساء عليها .

وقال السيد رحمه الله : لاختلاف في كون هذه الامراض الاربعة عيوباً في المرأة ، واختلف في القرن والعقل هل هما متحدان أم لا ؟ ويظهر من كلام ابن الاثير اتحادهما ، فانه قال في نهايته : القرن بسكون الراء شيء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع الوطء ويقال له العقل^(١) . وربما يظهر من كلام ابن دريد في الجمهرة تغايرهما ، فانه قال : ان القرناء هي التي يخرج قرن رحمها ، قال : واسم القرن محركة^(٢) ، وقال في العقل : انه غلظ في الرحم^(٣) . وقال في القاموس : الفعل والعقلة محركتين شيء يخرج من قبل النساء وحياء الناقة كالادرة من الرجال^(٤) ولم يذكر القرن ، والاصح أنهما واحد^(٥) .

الحديث الخامس : صحيح .

والمشهور ان الافعاد عيب وان لم يذكره بعضهم ، ويؤمى اليه هذا الخبر ،

(١) نهاية ابن الاثير ٥٤/٤ .

(٢) جمهرة اللغة ٤٠٨/٢ .

(٣) جمهرة اللغة ١٢٧/٣ .

(٤) القاموس المحيط ١٨/٤ .

(٥) شرح المختصر مخطوط .

٦ - وعنه عن أحمد بن محمد بن المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ترد البرصاء والمجنونة والمجنومة . قلت : العوراء قال : لا .

٧ - وعنه عن أحمد بن محمد بن محمد بن سماعة عن عبد الحميد عن محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : ترد البرصاء والعمياء والعرجاء . فأما المحدودة فليس للرجل ردها ، روى ذلك :

٨ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد ابن محمد عن رفاة بن موسى قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحدود والمحدودة هل ترد من النكاح ؟ قال : لا قال رفاة : وسألته عن البرصاء فقال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة زوجها وليها وهي برصاء ان لها المهر بما استحلت من فرجها وان المهر على الذي زوجها ، وانما صار المهر عليه لأنه دلسها ، ولو

اذ لاريب في أن الافعاد زمانة، وصحيحة أبي عبيدة الاتية تدل على الفسخ بالزمانة واختلفوا في العرج ، والمشهور أنه أيضاً عيب ، وقيده العلامة في المختلف والتحرير بالبين ، ونقله عن ابن ادريس ، واعتبر المحقق والعلامة في القواعد والارشاد في العرج بلوغه حد الافعاد ، وأطلق الشيخ في المبسوط أن العرج ليس بعيب .

الحديث السادس : ضعيف معمول به .

الحديث السابع : صحيح على الظاهر .

الحديث الثامن : ضعيف .

وقال السيد رحمه الله : المشهور أن المرأة لا ترد بالزنا وان حدث فيه . وقال

ان رجلاً تزوج امرأة أو زوجها رجلاً لا يعرف دخيلة امرها لم يكن عليه شيء وكان المهر يأخذه منها .

٩ - والذي رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها انها قد كانت زنت . قال : ان شاء زوجها اخذ الصداق ممن زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وان شاء تركها . قال : وترد المرأة من العفل والبرص

الصدوق في المقنع : اذا زنت المرأة قبل دخول الزوج بها كان له ردها بذلك ، وقال المفيد: ترد المحدودة في الفجور ، وبه قال سيار وابن البراج وابن الجنيد وأبو الصلاح ، والأصح أنها لا ترد مطلقاً ، للمحصر في صحيحة الحلبي ولرواية رفاة^(١) . انتهى .

وقال في النافع : اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر ، ولو فسخ بعده

فلها المسمى ، ويرجع به الزوج على المدلس^(٢) .

وقال السيد رحمه الله : الظاهر أن هذه الاحكام متفق عليها بين الأصحاب .

قوله : أو زوجها رجلاً

كذا في النسخ ، ولم أعرف له معنى محصلاً . وفي الكافي « وزوجها رجل »^(٣)

وهو الصواب .

الحديث التاسع : ضعيف .

(١) مخطوط .

(٢) المختصر النافع ص ٢١١ .

(٣) فروع الكافي ٤٠٧/٥ ، ج ٩ .

والجذام والجنون ، فأما ما سوى ذلك فلا .

فليس هذا الخبر منافياً لما قدمناه ، لأنه انما قال : اذا علم انها كانت قد زنت كان له الرجوع على وليها بالصداق، ولم يقل ان له ردها، وليس يمتنع ان يكون له استرجاع الصداق وان لم يكن له رد العقد ، لان احد الحكمين منفصل من الآخر . فأما « قوله فاما ما سوى ذلك فلا » ، يدل على ما ذكرناه من انه لا يكون له رد بمجرد الفسق .

وليس ينافي ايضاً ما قدمناه من ان له رد العرجاء والمفضاة والعمياء، لان هذه الاربعة الأشياء مما له الرد منها على كل حال، وهذه الثلاثة الأشياء الاخر وان كان له الرد منها فالأفضل له امساكهن ولا يردهن منها ، فأما المفضاة فالذي يدل على ان للرجل ردها ما رواه :

١٠ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة من وليها فوجد بها عيباً

قوله عليه السلام : وان شاء تركها

أي : تركها على النكاح ولم يفسخ ، أي : لا يجب عليه الفسخ ، أو المعنى فسخ نكاحها ، والاول أظهر . والقول باسترجاع المهر بدون الفسخ لا يخلو من بعد ، ولعل الشيخ حمل قوله « تركها » على أن المراد ترك صداقها ، أو تركها بطلاق .

الحديث العاشر : صحيح

وقال السيد رحمه الله : لاخلاف في أن الافضاء عيب ترد به المرأة ، والمراد

بعد ما دخل بها. قال فقال: اذا دلست العفلاء نفسها والبرصاء والمجنونة والمفضاة وما كان بها من زمانة ظاهرة فانها ترد على اهلها من غير طلاق ويأخذ الزوج المهر من وليها الذي كان دلسها، فان لم يكن وليها علم بشيء من ذلك فلا شيء له وترد الى اهلها. قال: وان أصاب الزوج شيئاً مما أخذت منه فهو له وان لم يصب شيئاً فلا شيء له. قال: وتعد منه عدة المطلقة ان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها فلا عدة له ولا مهر لها.

١١ - فأما مرواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد

ذهب الحاجز بين مخرج البول والحيض . انتهى .

ولا يخفى أن الظاهر من الخبر أن مع تلف العين ليس له الرجوع ، ولعل الأصحاب حملوا قوله عليه السلام « شيئاً مما أخذت منه » على الأعم من العين أو المثل أو القيمة .

وقال رحمه الله : اطلاق النص والفتوى يقتضي عدم الفرق في المدلس والرجوع عليه بين أن يكون ولياً أو غيره ، حتى لو كان المدلس هو المرأة رجع عليها أيضاً .

ثم ان كان الرجوع بالمهر على غير الزوجة ، فلا بحث في أنه يرجع بجميع ما غرم . وان كان الرجوع عليها ، ففي الرجوع بجميع المهر وجهان ، أحدهما - وهو الاظهر - أنه يرجع بالجميع ، والثاني أنه يجب أن يستثنى منه ما يكون مهرأ ، والى هذا ذهب الاكثر . وفي تقديره قولان ، أحدهما ما ذهب اليه ابن الجنييد وهو أقل مهر مثلها ، والثاني واليه ذهب الاكثر أنه أقل ما يمكن أن يكون مهرأ ، وهو أقل ما يتمول في العادة .

الحديث الحادى عشر : موثق .

ابن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام في رجل تزوج امرأة فوجدها برصاء أو جذماء. قال : ان كان لم يدخل بها ولم يبين له فان شاء طلق وان شاء امسك ولا صداق لهما، واذا دخل بها فهي امرأته .

فلا ينافي الخبر الاول الذي تضمن انها ترد من غير طلاق ، لأن قوله عليه السلام « ان شاء طلق » محمول على انه ان شاء خلاها، لأن ذلك مستفاد به في أصل اللغة ولم يحمل ذلك على الطلاق المتقرر في الشرع .

واما قوله « اذا دخل بها فهي امرأته » معناه اذا دخل بها مع العلم بذلك لم يكن له بعد ذلك ردها على حال لأن ذلك يدل عليه الرضا منه بحالها على ما تبينه فيما بعد.

١٢ - وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال : في رجل يتزوج الى قوم فاذا امرأته عوراء ولم يبينوا له. قال : لا ترد انما يرد النكاح من

البرص والجذام والجنون والعقل . قلت : رأيت ان كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها ؟ قال : لها المهر بما استحل من فرجها ويغرم وليها الذي انكحها مثل ما ساق اليها .

قال الشيخ رحمه الله : (ومتى رضي الرجل بواحدة ممن ذكرناه لم يكن له ردها) .

١٣ - يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن ابن محمد عن غير واحد عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال في الرجل اذا تزوج المرأة فوجد بها قرناً وهو العقل أو بياضاً أو جذماً انه يردها ما لم يدخل بها .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

الحديث الثالث عشر : مرسل كالموثق .

١٤ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المرأة ترد من أربعة اشياء من البرص والجذام والجنون والقرن وهو العفل ما لم يقع عليها ، فاذا وقع عليها فلا .

وهذان الخبران المراد بهما اذا وقع عليها بعد العلم بحالها فليس له ردها لأن ذلك يدل على الرضا ، فأما اذا وقع عليها وهو لا يعلم بحالها ثم علم كان له ردها على جميع الاحوال الا أن يختار امساکها ، والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الاخبار وتضمنها انه ان كان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ، فلو لا أن له الرد مع الدخول لما كان لهذا الكلام معنى ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

١٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب

الحديث الرابع عشر : صحيح .

قوله : وهذان الخبران

أقول : ويمكن أيضاً حملة على ما اذا حدث العيب بعد الوطء ، فانها لا ترد اجماعاً ، أو على ما حدث ما بين العقد والوطء بناءً على مذهب من لا يجوز الفسخ حينئذ فان فيه خلافاً .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

يستفاد من هذه الرواية أن القرن اذا لم يكن مانعاً من الوطء ، بأن كان يمكن حصوله بعسر يجوز معه الفسخ ، وهو ظاهر اختيار المحقق في الشرائع^(١) ، ويؤيده تعليق الحكم في الأخبار على وجود الاسم المذكور الشامل لما يمكن

عن أبي أيوب عن أبي الصباح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فوجد بها قرناً قال : هذه لا تحبل ولا يقدر زوجها على مجامعتها يردّها على أهلها صاغرة ولا مهر لها. قلت : فإن كان دخل بها؟ قال : ان كان علم بذلك قبل أن ينكحها - يعني المجامعة - ثم جامعها فقد رضي بها، وان لم يعلم الا بعد ما جامعها فان شاء بعد امسك وان شاء طلق .

قال الشيخ رحمه الله : (ومتى تزوج الرجل امرأة على انها بكر فوجدها ثيباً لم يكن له ردها) .

١٦ - يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة على انها بكر فيجدها ثيباً أيجوز له

معه الوطىء وما لا يمكن . وقيل : لا يجوز الفسخ بالقرن الا اذا كان مانعاً من الوطىء واليه ذهب الاكثر ، ولعله أحوط .

قوله : و لا يقدر زوجها

أي : بسهولة .

قوله عليه السلام : وان شاء طلق

أي : أرسل لا الطلاق الشرعي .

الحديث السادس عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : تفتق البكر

قال الوالد العلامة نور الله قبره : لعل المراد أنك لا تتوهم أن هذا لا يكون

ان يقيم عليها؟ قال : فقال تفتق البكر من المركب ومن النزوة .

١٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن جزيك قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن رجل تزوج جارية بكرأ فوجدها ثيباً هل يجب لها الصداق وافيأ ام ينتقص ؟ فقال : ينتقص .
قال الشيخ رحمه الله : (ومن تزوج امرأة على انه حر ثم ظهر لها انه عبد كان لها الخيار) .

١٨ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة حرة تزوجت مملوكاً على انه حر فعملت بعد انه مملوك؟ قال : هي امملك بنفسها ان شاءت اقرت معه وان شاءت فلا، فان كان دخل بها فلها الصداق وان

الابوطىء لتظن بها الزنا وتفارقها لذلك، اذ يمكن زوال البكارة بالركوب والنزوة. ويحتمل أن يكون المراد أنك لاتعلم تقدم زوالها على العقد ، اذ يمكن طريانه بعد العقد بنزوة وغيرها ، ومع اشتباه الحال والعلم بالتأخر لا يقدر على الفسخ كما هو المشهور ، والاول أظهر .

الحديث السابع عشر : صحيح .

وقد تقدم في باب المهور^(١) وتكلمنا عليه .

الحديث الثامن عشر : صحيح .

وقال السيد رحمه الله : اذا تزوجت المرأة زوجها على أنه حريان عبداً ، فان كان بغير اذن مولاه ولم يجز العقد وقع باطلا ، وان كان بأذنه واجازته صح

(١) تحت الرقم : ٣٥ .

لم يكن دخل بها فليس لها شيء، وان هو دخل بها بعد ما علمت انه مملوك واقرت بذلك فهو أملك بها .

قال الشيخ رحمه الله : (فان تزوجها على انه صحيح وظهر لها به جنة كانت بالخيار) .

١٩ - روى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسين عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة قال : سئل أبو ابراهيم عليه السلام عن امرأة يكون لها زوج قد اصيب في عقله بعد ما تزوجها أو عرض له جنون. قال : لها ان تنزع نفسها منه ان شاءت .

قال الشيخ رحمه الله : (وان تزوجت على انه صحيح فظهر لها انه عين

العقد وكان للمرأة الفسخ، سواء شرطت حرثته في نفس العقد أو عولت على الظاهر. ولا فرق في ذلك بين أن تبين الحال قبل الدخول وبعده ، لكن ان فسخت قبل الدخول أو تبين بطلان العقد كذلك فلا مهر لها ، وان فسخت بعده ثبت لها المهر ، فان كان النكاح برضاء السيد كان لها المسمى عليه ، والا كان لها مهر المثل على المملوك يتبع به اذا أعتق .

الحديث التاسع عشر : ضعيف .

والمعروف من مذهب الأصحاب كون الجنون من عبوب الرجل في الجملة، بل قال في المسالك : انه لا خلاف فيه ، ونص في الشرائع أنه لا فرق فيه بين الدائم والادوار ولا بين المتقدم على العقد والمتجدد بعده قبل الوطء وبعده ، وحكى قولاً في المسألة بأنه يشترط في المتجدد أن لا يعقل أوقات الصلوات ، ونقل عن ابن حمزة أنه شرط هذا الشرط مطلقاً^(١).

انتظرت منه سنة ، فان وصل اليها مرة واحدة فهو املك بها) .
 ٢٠ - روى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي حمزة قال : سمعت
 أبا جعفر عليه السلام يقول : اذا تزوج الرجل المرأة الثيب التي قد تزوجت زوجاً
 غيره فزعمت انه لا يقربها منذ دخل بها ، فان القول في ذلك قول الزوج وعليه أن
 يحلف بالله لقد جامعها لأنها مدعية . قال : فان كان تزوجها وهي بكر فزعمت انه
 لم يصل اليها فان مثل هذا تعرفه النساء فلينظر اليها من يوثق به منهن ، فاذا ذكرت
 انها عذراء فعلى الامام ان يؤجله سنة ، فان وصل اليها والافرق بينهما واعطيت نصف
 الصداق ولا عدة عليها .

الحديث العشرون : صحيح .

وقال الأصحاب : اذا ثبت العنة ، فان صبرت فلا بحث ، وان لم تصبر رفعت
 أمرها الى الحاكم ، فاذا ارفعت اليه أجله سنة من حين المرافعة فان عجر عنها وعن
 غيرها فلها الفسخ وكان لها نصف المهر ، وان واقعها أو غيرها فلا فسخ ، والحكم
 بالتأجيل قول معظم الأصحاب .

وفي المسألة قولان آخران :

أحدهما : ان كانت متقدمة على العقد جازلها الفسخ في الحال ، وان كانت
 حادثة بعد العقد أجل سنة من حين الترافع ، ذهب اليه ابن الجنيد ، واحتج له
 في المختلف برواية غياث الضبي وأبي الصباح الكناني ، والجواب أنهما مطلقان
 والمفصل يحكم على المجمل ، وأجاب عنه في المختلف بأن العلم انما يحصل
 بعد السنة ، قال : ولو قدر حصوله قبلها فلا قوى ما قاله ابن الجنيد .

وثانيهما : أن المرأة بعد تمكينها اياه من نفسها وجب لها المهر وان لم يواج

ذهب اليه ابن الجنيد أيضاً ، ويدفعه صحيحة أبي حمزة .

ثم اعلم أنه اذا ثبت العنن ، فأما أن يثبت تقدمه على العقد ، أو تجرده بعده قبل الوطىء أو بعده ، فان ثبت تقدمه على العقد ثبت لها الخيار اجماعاً ، وان تجدد بعد العقد وقبل الوطىء فالمشهور جواز الفسخ به أيضاً ، وربما لاح من كلام الشيخ في المبسوط عدمه ، وكذا الخلاف لو تجدد بعد الوطىء ، لكن الاكثر هنا على عدم ثبوت الفسخ به ، وذهب المفيد وجماعة الى أن لها الفسخ أيضاً .

ثم الظاهر من عبارة جماعة مسن الأصحاب أنه يعتبر في العنن العجز عن وطئها ووطىء غيرها قبلاً ودبراً ، ويظهر من عبارة المفيد أن المعتبر عجزه عنها وان قدر على وطىء غيرها .

وقال السيد : والمصير اليه غير بعيد .

وقال في النافع : لو ادعى الوطىء فأنكرت ، فالقول قوله مع يمينه^(١) .

وقال السيد قدس سره : دعوى الزوج الوطىء يقع بعد ثبوت العنن وقبله ، وفرض المصنف في الشرائع المسألة فيما اذا ادعى الزوج الوطىء بعد ثبوت العنن ، وحكم بأن القول قوله مع يمينه وأطلق الاكثر ، أما قبول قوله لو كان قبل الثبوت فظاهر ، ويدل عليه رواية أبي حمزة ، واما بعده فمشكل لانه مدع لزوال ما كان قد ثبت ، لكن المصنف في الشرائع والعلامة في القواعد صرحا بقبول قوله في ذلك .

وفي المسألة قول آخر ذهب اليه الشيخ في الخلاف والصدوق في المقنع وجماعة ، وهو أن دعواه الوطىء ان كان في قبل ، فان كانت بكرراً صدق بشهادة أربع نساء بذهابها ، وان كانت ثيباً حشى قبلها خلوقاً ثم يؤمر بالوطىء ، فان خرج الخلوق على ذكره صدق والا فلا ، واستدل عليه في الخلاف بالاجماع والاختبار ، وكأنه أراد بالاختبار رواية عبدالله بن الفضل ورواية غياث بن ابراهيم ،

(١) المختصر النافع ص ٢١١ .

٢١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن عبدالله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال : قالت امرأة لأبي عبدالله عليه السلام أو سأله رجل عن رجل تدعي عليه امرأته انه عنين وينكر الرجل قال : تحشوها القابلة بالخلوق ولا يعلم الرجل ويدخل عليها الرجل فان خرج وعلى ذكره الخلق صدق وكذبت والا صدقت وكذب .

٢٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل أخذ عن امرأته فلا يقدر على اتيانها ، فقال : ان كان لا يقدر على اتيان غيرها من النساء فلا يمسكها الا برضاها بذلك ، وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بامساكها .

وهما ضعيفتان ^(١) .

الحديث الحادى والعشرون : مجهول كالصحيح .

وليس في الفقيه ^(٢) « عن بعض مشيخته » فيكون صحيحاً .

الحديث الثانى والعشرون : موثق .

وقال في النهاية : التأخير حبس السواحر أزواجهن عن غيرهن من النساء ^(٣) .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف على المشهور .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣/٣٥٧ ، ح ١ .

(٣) نهاية ابن الاثير ١/٢٨٠ .

٢٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أتى امرأة مرة واحدة ثم أخذ عنها فلا خيار لها .

٢٤ - وعنه عن الحسين بن محمد عن حمدان القلانسي عن اسحاق بن بنان عن ابن بقاح عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ادعت امرأة على زوجها على عهد أمير المؤمنين عليه السلام انه لا يجامعها وادعى هو أنه يجامعها فأمرها أمير المؤمنين عليه السلام ان تستدفر بالزعفران ثم يغسل ذكره فان خرج الماء اصفر صدقه والا امره بطلاقها .

٢٥ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن أبان عن غياث الضبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في العنين اذا علم انه عنين لا يأتي النساء فرق بينهما ، واذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرق بينهما ، والرجل لا يرد من عيب .

٢٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : أن تستدفر

قال الوالد العلامة طاب ثراه : في الكافي « تستدفر »^(١) بالذال ، والاستدفار أن يدخل ازاره بين فخذه ، والاستدفار تطيب الفرج بالزعفران وغيره .

الحديث الخامس والعشرون : مجهول .

الحديث السادس والعشرون : حسن موثق .

(١) فروع الكافي ٤١٢/٥ ، ح ١١ .

كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : اذا تزوج امرأة فوقع عليها مرة ثم اعرض عنها فليس لها الخيار لتصبر فقد ابتليت .

وليس لامهات الاولاد ولا الاماء ما لم يمسهما من الدهر الا مرة واحدة خيار . فأما الذي ذكره رحمه الله من التسوية بين العنة اذا حدثت بعد الدخول وبينه اذا كان قبل الدخول انما حملة على ذلك عموم الأخبار التي رويت في ذلك مثل ما رواه :

٢٧ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : العنين يتربص به سنة ثم ان شاءت امرأته تزوجت وان شاءت أقامت .

٢٨ - وعنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ابتلي زوجها فلا يقدر على الجماع ابدأ أتفارقه؟ قال : نعم ان شاءت .

٢٩ - وعنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال : اذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء أجل سنة حتى يعالج نفسه .

قوله : وليس لامهات الاولاد

لعله محمول على ما اذا كانتا عنده بالعقد .

الحديث السابع والعشرون : صحيح .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول .

الحديث التاسع والعشرون : مجهول .

٣٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي البخري عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول يؤخر العنين سنة من يوم ترافعه امرأته، فان خلص اليها والا فرق بينهما، فان رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها .

والاولى عندي الأخذ بالخبر الذي رويناه اخيراً وانه اذا حدثت العنة بعد الدخول فلا يكون لها الخيار وتكون مبتلاة حسب ما تضمنه حديث اسحاق بن عمار وحسب ما تضمنه حديث غياث الضبي من انه اذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرق بينهما ، والرجل لا يرد من عيب وغير ذلك من الأخبار التي قدمناها .

٣١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابن بكير عن أبيه عن احدهما عليهما السلام في خصي دلس نفسه لامرأة مسلمة فتزوجها . قال : يفرق بينهما ان

الحديث الثلاثون : ضعيف .

قوله : حسب ما تضمنه

قال السيد رحمه الله في شرح النافع : هذا جيد لو تكافأ السند ، لكن رواية ابن مسلم المطلقة صحيحة ، ورواية أبي الصباح معتبر الاسناد أيضاً ، وما تضمن التفصيل ضعيف ، والمسألة محل تردد ، وان كان المصير الى ما عليه الاكثر من اشترط حصول العنة قبل الوطء أولى ، اقتصاراً على موضع الوفاق^(١) .

الحديث الحادى والثلاثون : موثق حسن .

ويدل على ما هو المشهور بين الاصحاب من أن الخصي عيب ، وقال الشيخ

(١) شرح المختصر مخطوط

شاءت ويوجع رأسه ، فان رضيت واقامت معه لم يكن لها بعد رضاها به ان تأباه .

٣٢ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة بن محمد عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ان خصياً دلس نفسه لامرأة. قال: يفرق بينهما وتأخذ المرأة منه صداقها ويوجع ظهره كما دلس نفسه .

٣٣ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان قال : بعثت بمسألة مع ابن أعين قلت: سله عن خصي داس نفسه لامرأة ودخل بها فوجدته خصياً. قال : يفرق بينهما ويوجع ظهره ويكون لها المهر بدخوله عليها .

في المبسوط^(١) والخلاف أن الخصي ليس بعيب مطلقاً ، محتجاً بأن الخصي يواج ويبالغ أكثر من الفحل، وهو مدفوع بالروايات وان أمكن حملها على المجبوب. ثم ان الشيخ وجماعة من الأصحاب ذكروا أنها لو فسخت بالخصي ثبت لها المهر بالخلوة ويعزز الزوج ، وأنكر ابن ادريس ثبوت جميع المهر . وقال العلامة في المختلف : ان الشيخ بنى ذلك على أصله من ثبوت المهر بالخلوة^(٢) . وفيه نظر ، لان الشيخ استند في هذا الحكم الى الروايات الواردة في خصوص المقام ، والمسألة محل تردد .

الحديث الثاني والثلاثون : موثق .

الحديث الثالث والثلاثون : حسن كالصحيح .

قوله : دخل بها

أي : عليها كما هو ظاهر آخر الخبر، ويمكن حمله على ظاهره ، وحمل أخبار

(١) المبسوط ٤/ ٢٦٦ .

(٢) المختلف ص ٦ كتاب النكاح .

٣٤ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: في كتاب علي عليه السلام من زوج امرأة فيها عيب دلسته ولم تبين ذلك لزوجها فانه يكون لها الصداق بما استحلت من فرجها ويكون الذي ساق الرجل اليها على الذي زوجها ولم يبين .

٣٥ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألته عن رجلين نكحا امرأتين فأتي هذا بامرأة ذا وأتي هذا بامرأة ذا؟ قال: تعتد هذه من هذا وهذه من هذا ثم يرجع كل واحدة منهن الى زوجها . وقال: في رجل يتزوج المرأة فيقول لها: انا من بني فلان فلا يكون كذلك. قال: تفسخ النكاح، أو قال: ترد النكاح .

٣٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم

المهر على الدخول ، فانه يمكن للخصي غير المحبوب ذلك .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون : صحيح .

قوله : وقال في رجل يتزوج

أقول : اختلف الأصحاب في حكم هذه المسألة ، فقال الشيخ في النهاية : اذا انتمى الرجل الى قبيلة فبان من غيرها بطل التزويج^(١) ، واختاره ابن الجنيد وابن حمزة ، وقال في المبسوط : الاقوى أنه لا خيار لها ، وقال ابن ادريس : ان لها الخيار اذا شرط ذلك في نفس العقد .

الحديث السادس والثلاثون : موثق .

عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام لم يكن يرد من الحمق ويرد من العسر .

٣٧ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فقالت : انا حبلى وانا اختك من الرضاة وأنا على غير عدة . قال فقال : ان كان دخل بها وواقعها لم يصدقها، وان كان لم يدخل بها ولم يواقعها فليتحر وليسأل اذا لم يكن عرفها قبل ذلك .

٣٨ - وعنه عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود

والمشهور أن الاعسار ليس بعيب يوجب الفسخ ، ويفهم من كلام بعض الأصحاب اشتراط اليسار في صحة العقد ، وذهب ابن ادريس الى ثبوت الخيار للمرأة مع اعسار الزوج قبل العقد وعدم علمها به ، ونقل عن ابن الجنيد ثبوت الخيار لها مع تجدد الاعسار أيضاً ، وحكى الشيخ فخرالدين عن بعض العلماء قولاً بأن الحاكم يفرق بينهما .

الحديث السابع والثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : وأنا أختك

الواو بمعنى « أو » في الموضعين ، وكونها على غير عدة أي لسم تعتد من الزوج السابق .

قوله عليه السلام : وليسأل

قال الوالد العلامة طاب ثراه : على الاستحباب كما سيجيء .

الحديث الثامن والثلاثون : ضعيف .

عن أبي أيوب عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته الاسير هل يتزوج في دار الحرب ؟ فقال : اكره ذلك ، فان فعل في بلاد الروم فليس هو بحرام وهو نكاح ، واما في الترك والديلم والخزر فلا يحل ذلك له .

٣٩ - وعنه عن أحمد بن محمد عن أبي عبدالله عن الحسن بن الحسين الطبري عن حماد بن عيسى عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : خطب رجل الى قوم فقالوا : ما تجارتك ؟ قال : ابيع الدواب فزوجوه فاذا هو يبيع السنابير فمضوا الى علي عليه السلام فأجاز نكاحه وقال : ان السنابير دواب .

٤٠ - وعنه عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري عن عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري عن علي بن الحسين عليه

قوله عليه السلام : فان فعل في بلاد الروم

لانهم نصارى وهم أهل كتاب ، وبدل على جواز نكاح أهل الكتاب ، وأن جوازه غير مشروط بالذمة ، ويمكن حمله على الضرورة .

الحديث التاسع والثلاثون : ضعيف على الظاهر ، فان الظاهر أن أبا عبدالله

هو الجاموراني .

وقال الوالد العلامة بردالله مضجعه : يمكن أن يكون الشرط في النكاح ويكون لازماً ويكون السنوردابة . أو كان قبل النكاح ، ويكون على المجاز لرفع النزاع .

الحديث الأربعون : ضعيف .

معمول به ، وقد مر في باب تعارض البيئات من كتاب القضاء^(١) .

(١) تحت الرقم : ١٢ من باب البيئتين يتقابلان . . .

السلام في رجل ادعى على امرأته انه تزوجها بولي وشهود وأنكرت المرأة ذلك واقامت اختها على هذا الرجل البينة انه تزوجها بولي وشهود ولم توقت وقتاً : ان البينة بينة الزوج ولا تقبل بينة المرأة ، لأن الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد أختها فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بيئتها الا بوقت قبل وقتها أو دخول بها.

٤١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في اختين اهديتا الى اخوين في ليلة فأدخلت امرأة هذا على هذا وأدخلت امرأة هذا على هذا. قال: لكل واحدة منهما الصداق بالغشيان ، وان كان وليهما تعمد ذلك غرم الصداق ولا يقرب واحد منهما امرأته حتى تنقضي العدة ، فاذا انقضت العدة صارت كل واحدة منهما الى زوجها بالنكاح الأول . قيل له: فان ماتنا قبل انقضاء العدة؟ قال: فقال يرجع الزوجان بنصف الصداق على

الحديث الحادى والاربعون : مرسل .

وقال السيد رحمه الله : الرواية مطابقة للأصول وما تضمنه من تنصيف المهر قول جمع من الأصحاب ، وبه روايات صحيحة في مقابلها أخبار دالة على خلاف ذلك . انتهى .

وقال في الصحاح : هدبت العروس الى بعلها هداً بالكسر والمد فهي هدية وأهديتها بالالف لغة قيس فهي مهداة^(١) .

قوله عليه السلام : وعليهما العدة

أقول : على المشهور بل المتفق عليه بين الأصحاب من تداخل ما بقي من

باب التدليس في النكاح ٤٠١

ورثتهما ويرثانهما الرجلان. قيل: فان مات الرجلان وهما في العدة؟ قال: ترثانهما ولهما نصف المهر المسمى وعليهما العدة بعد ما تفرغان من العدة الاولى تعتدان عدة المتوفى عنها زوجها.

٤٢ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: ان خصياً دلس نفسه لامرأة. قال: يفرق بينهما وتأخذ المرأة منه صداقها ويوجع ظهره كما دلس نفسه.

٤٣ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة فيؤتى بها عمياء أو برصاء أو عرجاء. قال: ترد على وليها فيكون لها المهر على وليها، فان كان بها زمانة لا يراها الرجل اجيز شهادة النساء عليها.

العدة في عدة الوفاة لعله محمول على بقية العدة لا استينافها. ويمكن أن يقال: لما كانت العدتان لرجلين، فلعل عدم التداخل لذلك، كما صرحوا به في سائر العدد، فتدبر.

الحديث الثاني والاربعون: موثق مكرر.

قد مر في الصفحة السابقة^(١).

الحديث الثالث والاربعون: صحيح.

وقد مر مأخوذاً من كتاب الحسين بن سعيد^(٢)، وهنا أخذه من كتاب ابن محبوب كالخبر الآتي بعينه.

(١) تحت الرقم: ٣٢ من الباب.

(٢) تحت الرقم: ٥ من الباب.

باب نظر الرجل الى المرأة قبل ان يتزوجها

وما يحل من ذلك وما لا يحل

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الهيثم بن ابي مسروق النهدي عن الحكم بن مسكين عن عبدالله بن سنان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يريد ان يتزوج المرأة فينظر الى شعرها؟ فقال : نعم انما يريد أن يشتريها بأعلى الثمن .

باب نظر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها

وما يحل له من ذلك (١)

الحديث الاول : مجهول .

وأجمع العلماء كافة على أن من أراد نكاح امرأة يجوز له النظر اليها في الجملة بل صرح كثير منهم باستحبابه . وأطبقوا أيضاً على جواز النظر الى وجهها وكفيها من مفصل الزند . واختلفوا فيما عدا ذلك ، فقال بعضهم : يجوز النظر الى شعرها

(١) في المصدر المطبوع زيادة وهي : وما لا يحل .

٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في رجل ينظر الى محاسن امرأة يريد أن يتزوجها؟ قال: لا بأس انما هو مستام فان تقيض امر يكون .

ومحاسنها أيضاً . واشترط الاكثر العلم بصلاحيتهما للتزويج واحتمال اجابتهما، وأن لا يكون لريبة، والمراد خوف الوقوع بها في محرم، وأن الباعث على النظر ارادة التزويج دون العكس، والمستفاد من النصوص الاكتفاء بقصد التزويج قبل النظر كيف كان .

(٨١)

الحديث الثاني : موثق .

قوله عليه السلام : انما هو مستام

أي : يريد شراءها .

وقال في القاموس : استمت بها وعليها غاليت ، واستمته ايهاا وعليها سألته

سومها^(١) .

قوله صلوات الله عليه : فان تقيض أمر

كذا في أكثر النسخ ، وفي بعضها « فان يقض » وهو أظهر .

قال الوالد العلامة قدس الله روحه : أي قدر الله له نكاحها ، أو حصول الولد

يحصل المحبة بعد الرؤية فيتزوجها . انتهى .

وفي القاموس : تقيض له تقدر وتسبب^(٢) .

(١) القاموس المحيط ١٣٣/٤ .

(٢) القاموس المحيط ٣٤٣/٢ .

٣ - الحسن بن محبوب عن داود بن ابي يزيد العطار عن بعض اصحابنا قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : اياكم والنظر فانه سهم من سهام ابليس . وقال : لا بأس بالنظر الى ما وضعت الثياب .

وقال الفاضل الاسترابادي : الظاهر أن هنا تصحيحاً ، والاصل بأي عوض يكون وأما لفظه « أمر » فكان بدلا عن عوض في بعض النسخ ، فجمع بينهما بعض الكتاب انتهى .

وفي بعض النسخ « تعيض » بالعين المهملة ، وهو تصحيف .

الحديث الثالث : مرسل .

قوله عليه السلام : الى ما وضعت الثياب

لعل المراد الوجه والكفان ، لان الثياب موضوعة عنها ، كما يدل عليه أخبار آخر . وظاهره جواز النظر الى الوجه والكفين من النساء مطلقاً ، كما هو ظاهر الاية وبعض الاخبار ، وهو خلاف المشهور ، ولعل الشيخ حملة على ما اذا أراد التزويج ، وهو بعيد .

(١٩)

باب الولادة والنفاس والعقيقة

١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن ابيه عن
عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان
علي بن الحسين عليه السلام اذا حضرت ولادة المرأة قال : اخرجوا من في البيت

باب الولادة والنفاس والعقيقة

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : اخرجوا

مخالف لما ذكره الأصحاب من وجوب استبداد النساء بها أو الزوج ، فيمكن
أن يكون المراد النساء غير القابلة وما يضطر اليهن ، أو على الحالة القريبة من
الولادة .

قوله عليه السلام : لا تكون

أي : المرأة أول ناظر الي عورته ، بل يكون الرجل أول الناظرين ، أو أن

من النساء لا تكون اول ناظر الى عورة .

٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابي اسماعيل الصيقل عن ابي يحيى الرازي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا ولد لكم المولود أي شيء تصنعون به ؟ قلت : لا ادري ما يصنع به . قال : فخذ عدسة جاوشير فدفعه بماء ثم قطر في انفه في المنخر الايمن قطرتين وفي الايسر قطرة واذن في اذنه الايمن واقم في الايسر ، تفعل ذلك قبل أن تقطع سرته فانه لا يفزع ابداً ولا تصيبه ام الصبيان .

النساء لما كان دأبهن المسارعة الى النظر الى العورة لتعرف كونه ذكراً أو أنثى لا يكن حاضرات ، لئلا يكون أول نظر الناظر الى عورته ، وربما يقرأ بالياء أي لا يكون أول نظر الطفل الى غير المحرم ، ولا يخفى بعده .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : فدفعه

من الدوف كما في الكافي^(١) . قال في القاموس : الدوف الخلط والبل بماء ونحوه^(٢) .

وفي بعض النسخ « فدقه » بالقاف وهو تصحيف .

وفي النهاية : فيه « لم تضره أم الصبيان » يعني الريح التي تعرض لهم ، وربما غشي عليهم منها^(٣) .

(١) فروع الكافي ٢٣/٦ ، ح ١ .

(٢) القاموس المحيط ١٤١/٣ .

(٣) نهايه ابن الاثير ٦٨/١ .

- ٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي جعفر عليه السلام قال : يحنك المولود بماء الفرات ويقام في اذنه .
- وفي رواية : حنكوا أولادكم بماء الفرات وبتربة قبر الحسين عليه السلام ، فان لم يكن فبماء السماء .
- ٤ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد عن ابي بصير قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : حنكوا أولادكم بالتمر فكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله بالحسن والحسين عليهما السلام .
- ٥ - وعنه عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من ولد له مولود فليؤذن في اذنه اليمنى بأذان الصلاة وليقم في اذنه اليسرى فانها عصمة من الشيطان الرجيم .

الحديث الثالث : مجهول .

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته : يدل على جواز الاكتفاء بالاقامة ، أو يقال أطلقت وأريد بها معاً ، فانهما سببان لاقامة الصلاة ، كما يطلق الاذان عليهما وقوله « في رواية اخرى » كلام الكليني .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

وطاهره استحباب كون الوالد هو المؤذن والمقيم لاغيره ، وهو أحوط .

٦ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن محمد بن سنان عن حسين عن مرزم عن اخيه قال : قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام : ولد لي غلام . فقال : رزقك الله ، شكرت الواهب وبارك لك في الموهوب وبلغ اشده ورزقك به .

٧ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن بكر بن صالح عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : هنا رجل رجلا اصاب ابناً فقال : يهنيك

الحديث السادس : ضعيف مختلف فيه .

وفي الكافي : رزقك الله شكر الواهب ^(١) .

الحديث السابع : ضعيف .

قوله عليه السلام : ما علمك

قال الوالد العلامة برد الله مضجعه : لعل المراد كيف تعلم أن كونه فارساً خير له أو رجلاً حتى تتفأل له بالفروسية .

أقول : ويحتمل أن يكون المعنى أنه وان كان على سبيل التفأل يتضمن كذباً والاولى الاحتراز عنه .

قوله عليه السلام : وبلغ أشده

قال في الصحاح : أشده أي قوته ، وهو ما بين ثماني عشرا إلى ثلاثين ، وهو واحد جاء على بناء الجمع ^(٢) .

(١) فروع الكافي ١٧/٦ ، ح ١٠١ .

(٢) صحاح اللغة ١/٩٠ ، ٤٠٩ .

الفارس، فقال له الحسن عليه السلام : ما علمك يكون فارساً أو راجلاً؟ قال قلت : جعلت فداك فما أقول؟ قال : تقول شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب وبلغ أشده ورزقك بره .

٨ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي عن محمد بن الفضيل عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال : أول ما يبر الرجل ولده ان يسميه باسم حسن ، فليحسن احدكم اسم ولده .

٩ - وعنه عن أحمد بن محمد بن بعض اصحابنا عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يولد لنا ولد الا سميناه محمداً فاذا مضت سبعة ايام فان شئنا غيرنا والا تركنا .

١٠ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن ابي اسحاق ثعلبة بن ميمون عن رجل قد سماه عن ابي جعفر عليه السلام قال : اصدق الاسماء ما سمي بالعبودية وأفضلها اسماء الانبياء ان النبي صلى الله عليه وآله قال : من ولد له اربعة اولاد ولم يسم أحدهم باسمي فقد جفاني .

١١ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن بكر بن صالح عن

الحديث الثامن : ضعيف .

الحديث التاسع : مرسل .

وما ورد من الأخبار الدالة على ذم التغيير يمكن حملها على ما قبل السبع ، ويمكن حمل هذا على ما اذا كان التغيير الى اسم علي .

الحديث العاشر : مرسل .

الحديث الحادي عشر : ضعيف .

سليمان بن جعفر الجعفري قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : لا يدخل الفقر بيتاً فيه اسم محمد وأحمد وعلي والحسن والحسين أو جعفر أو طالب أو عبدالله أو فاطمة من النساء عليهم السلام .

١٢ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن جعفر بن محمد الاشعري عن ابن القداح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فماذا اسميه ؟ قال : سمه بأحب الاسماء الي : حمزة .

١٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن سعيد بن خثيم عن معمر بن خثيم قال : قال لي ابو جعفر عليه السلام : ما تكنى؟ قال : ما اكنيت بعد ومالي من ولد ولا امرأة ولا جارية . قال : فما يمنعك من ذلك؟ قال : قلت : حديث بلغني عن علي عليه السلام . قال : وما هو؟ قلت : بلغنا عن علي عليه السلام انه قال : من اكنى وليس له اهل فهو ابو جعفر . فقال ابو جعفر عليه

الحديث الثاني عشر : مجهول .

الحديث الثالث عشر : ضعيف .

قوله صلوات الله عليه : فهو أبو جعفر

في بعض النسخ : أبو جعفر . قال في القاموس : الجيفر الاسد الشديد^(١) . وفي بعضها « أبو جعفر » وكذا في الكافي^(٢) أيضاً ، وهو الظاهر أي هو أحقق دني لا يعأبه .

(١) القاموس المحيط ٣٩٢/١ .

(٢) فروع الكافي ٢٠/٦ ، ج ١١ ،

السلام : شوه ليس هذا من حديث علي عليه السلام، انا لنكني اولادنا في صغرهم مخافة النبي أن يلحق بهم .

١٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بصحيفة حين

وفي القاموس : الجعر ما ييس من العذرة في المجرع أي الدبر أو نجوكل ذات مخلب من السباع ^(١).

قوله : شوه

أي : قبحاً لهم أو بعداً لهم ، وفي بعض نسخ الكافي « سوءة » .
وفي القاموس : شاه وجهه شوهاً وشوهة قبح كشوه كفرح ، فهو أشوه وشووه الله قبح وجهه ، والشوهة بالضم البعد ^(٢).

قوله عليه السلام : مخافة النبي أن يلحق بهم

أي : انما نكني لثلاث يشته الاسم بالاشتراك ، فيحتاجون الى الالقاب الرديئة للامتياز ، كالتقصير والطويل والاسود وأمثالها .

قال في القاموس : نبزه ينبزه لقبه ، والتنازب التعاير والتداعي بالالقاب ^(٣).

الحديث الرابع عشر : حسن .

ولعل الاثنين أو الثلاثة الباقية كان اسم الاولين أو مع الثالث ، لم يذكرها عليه السلام تقية .

(١) القاموس المحيط ٣٩١/١ .

(٢) القاموس المحيط ٢٨٧/٤ .

(٣) القاموس المحيط ١٩٣/٢ .

حضره الموت يريد أن ينهى عن أسماء يتسمى بها وقبض ولم يسمها منها الحكيم وحكيم وخالد ومالك وذكر أنها ستة أو سبعة مما لا يجوز أن يتسمى بها .

١٥ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن اربع كنى : عن أبي عيسى وعن أبي الحكم وعن أبي مالك وعن أبي القاسم اذا كان الاسم محمداً .

١٦ - عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: ان ابغض الاسماء الى الله عز وجل حارث ومالك وخالد .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

قوله : نهى أربع كنى

في الكافي « عن أربع »^٢ وهو الصواب .

قوله عليه السلام : اذا كان الاسم محمداً

الشرط متعلق بالاسم ، فيدل على عدم جواز الجمع بين اسمه وكنيته صلى الله عليه وآله كما قيل . وقال بعضهم : لا يجوز التكنية بأبي القاسم مطلقاً ، ولا وجه له عندنا . وقد روي أن النبي رخص لامير المؤمنين عليه السلام أن يجمع لمحمد ابن الحنفية خاصة بين اسمه وكنيته ، وروي أن القاسم عليه السلام كذلك ، ولعله أحد الاسرار في النهي عن ذلك ليكون من خصائصه عليه السلام .

قال العلامة قدس سره في التذكرة : مسألة - قال صلى الله عليه وآله : سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي ، واختلفوا فقال الشافعي : انه ليس لاحد أن يكنى بأبي

١٧ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن بعض أصحابنا عن محمد بن سنان عن حدثه قال: كان علي بن الحسين عليه السلام اذا بشر بولد لم يسأل ذكر هو أو انثى حتى يقول أسوي؟ فاذا كان سوياً قال: الحمد لله الذي لم يخلق مني شيئاً مشوهاً .

١٨ - عنه عن محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن عثمان بن عبد الرحمن شرحبيل بن مسلم انه قال في المرأة الحامل: تأكل السفرجل فان الولد يكون اطيب ريحاً واصفى لوناً .

١٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن عبد العزيز بن حسان عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: خير تموركم البرني فأطعموها النساء في نفاسهن يخرج اولادكم حكماً .

القاسم ، سواء كان اسمه محمداً أو لم يكن ، ومنهم من حملة على كراهة الجمع بين الاسم والكنية وجوزوا الافراد ، وهو الوجه لان الناس لم يزاوا بكنيته صلى الله عليه وآله فيكونون في جميع الاعصار من غير انكار .

الحديث السادس عشر : مجهول .

الحديث السابع عشر : ضعيف مرسل .

الحديث الثامن عشر : ضعيف .

الحديث التاسع عشر : مجهول .

وقال في القاموس : البرني تمر معروف أصله برنيك أي الحمل الجيد^(١) .

٢٠ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عدة من أصحابنا عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليكن أول ما تأكل النفساء الرطب فان الله عزوجل قال لمريم عليها السلام: « وهزي اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً ». قيل: يا رسول الله فان لم يكن ابان الرطب؟ فقال: سبع تمرات من تمرات المدينة، فان لم يكن فسبع تمرات من تمرات امصاركم، فان الله عزوجل قال: وعزتي وجلالي وعظمتي وارتفاع مكاني لا تأكل نفساء يوم تلد الرطب فيكون غلاماً الا كان حكيماً، وان كانت جارية كانت حكيمة.

٢١ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن علي عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام قال: اطعموا حب الالكم اللبان فان يكن في بطنها غلام خرج ذكي القلب عالماً شجاعاً، وان تكن جارية حسن خلقها وخلقتها وعظمت عجيزتها وحظيت عند زوجها.

الحديث العشرون : مرفوع .

وفي القاموس : ابان الشيء بالكسر وقته (١).

قوله عليه السلام : يوم تلد

أي : قبل الولادة أو بعدها اذا أرضعت ولدها .

الحديث الحادي والعشرون : ضعيف .

وفي الكافي هكذا : عن محمد بن علي عن محمد بن سنان عن الرضا عليه

٢٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام قال: العقيقة واجبة اذا ولد للرجل ولد أحب ان يسميه من يومه فعل .

٢٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن العقيقة واجبة هي ؟ قال : نعم واجبة .

السلام^(١) . وهو الصواب ، وسقط من قلم الشيخ أو النساخ .
وقال في القاموس : اللبان بالضم الكندر^(٢) .
وفيه أيضاً : حظيت المرأة عند زوجها أي سعدت به وودنت من قلبه وأحبها^(٣) .

الحديث الثاني والعشرون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : من يومه

أي : يوم العقيقة ، أو يوم الولادة .

الحديث الثالث والعشرون : مجهول .

ولا خلاف بين الأصحاب في أن وقت العقيقة يوم السابع ، واختلف في حكمها فقال السيد وابن العنيد : انها واجب ، وادعى عليه السيد الاجماع . وذهب الشيخ ومن تأخر عنه الى الاستحباب ، والمسألة محل اشكال ، والاحتياط ظاهر .

(١) فروع الكافي ٢٣/٦ ، ح ٧ ، وهكذا في المطبوع من المتن .

(٢) القاموس المحيط ٢٦٥/٤ .

(٣) لم أعر عليه في مظانه . والعبارة موجودة بعينها في النهاية ٤٠٥/١ .

٢٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي المعز
عن علي بن أبي عبد الله عليه السلام قال : العقيقة واجبة .

٢٥ - وعنه عن الحسين بن محمد بن معلى بن محمد بن محمد بن يحيى عن
أحمد بن محمد جميعاً عن الوشا عن أحمد بن عائذ عن أبي خديجة عن أبي عبد الله

الحديث الرابع والعشرون : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس والعشرون : مختلف فيه .

وقال في النهاية: فيه « ان كل غلام رهينة بعقيقته » الرهينة الرهن والتاء للمبالغة
ثم استعمالاً بمعنى المرهون فليل هو رهن بكذا ورهينة بكذا . والمعنى أن العقيقة
لازمة له لا بد منه ، فشبّه في لزومها له وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن .
قال الخطابي : تكلم الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد ،
قال : هذا في الشفاعة ، يريد أنه لم يعق عنه ومات طفلاً لم يشفع والديه . وقيل :
معناه انه مرهون بأذى شعره ، و استدلوا بقوله « فأميطوا عنه الأذى » ، وهو ما علق
به من دم الرحم (١) . انتهى .

وقال الطيبي: الغلام مرتهن بعقيقته بضم ميم وفتح هاء بمعنى مرهون ، أي :
لا يتم الانتفاع به دون فكّه بالعقيقة أو سلامته ونشوه على التمتع المحمود رهينة بها .
انتهى .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : الظاهر أن المراد أنه ان لم يعق عنه ،
فله الخيار في قبضه وتركه ، كما أنه اذا لم يؤد الراهن الدين يجوز للمرتهن أخذ
الرهن .

عليه السلام قال : كل مولود مرتهن بالعققة .

٢٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن عبدالله بن القاسم عن عبدالله بن سنان عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : اني والله ما ادري كان أبي عتق عني ام لا ، قال : فأمرني أبو عبدالله عليه السلام ففعلت عن نفسي وانا شيخ . وقال عمر : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كل امرئ مرتهن بعقيقته ، والعققة أوجب من الاضحية .

٢٧ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبدالله بن بكير قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فجاء رسول عمه عبدالله بن علي فقال له : يقول لك عمك انا طلبنا العققة فلم نجدها فما ترى نتصدق بئمنها ؟ قال : لا ان الله تعالى يحب الاطعام واراقة الدماء .

٢٨ - وعنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن محمد بن أبي

الحديث السادس والعشرون : ضعيف .

وقال السيد في شرح النافع : يستحب للولد أن يعق عن نفسه اذا بلغ اذا لم يعق عنه ، ويبقى في عهدها ما دام حياً الى أن يحصل الامتثال ، وكذا اذا شك هل عق عنه (١) ؟ .

وقال في النهاية : الضحية الاضحية والجمع ضحايا (٢) .

الحديث السابع والعشرون : موثق كالصحيح .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول أو ضعيف .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

(٢) نهاية ابن الاثير ٣/٧٦ .

حمزة وصفوان عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن العقبة عن الموسر والمعسر . فقال : ليس على من لم يجد شيء .

٢٩ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة وعلي بن محمد وصالح بن أبي حماد عن عبدالله بن جبلة عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : عتق عنه واحلق رأسه يوم السابع وتصدق بوزن شعره فضة واقطع العقبة جداول واطبخها وادع عليها رهطاً من المسلمين .

٣٠ - وعنه عن حميد عن الحسين بن حماد عن ابن عديس عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت بأي شيء نبدأ؟ قال: تحلق رأسه وتعق

الحديث التاسع والعشرون : موثق .

وقال في النهاية : في الحديث « العقبة تقطع جد ولا لا يكسر لها عظم » الجدول جمع جدل بالكسر والفتح وهو العضو^(١) . انتهى .

والظاهر أن ما في المتن تصحيف ، أو جمع جمع ، أو أورد على سبيل الاستعارة كناية عن عدم كسر العظام والقطع في الطول كالجدول .

وقال في الصحاح : الرهط ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة^(٢) .

انتهى .

فيدل على استحباب كون المدعوين رجالاً والاكتفاء به بأقل من عشرة ، فالعشرة

محمولة على أقل الفضل .

الحديث الثلاثون : مجهول .

(١) نهاية ابن الأثير ٢٤٨/١ .

(٢) صحاح اللغة ١١٢٨/٣ .

عنه وتصدق بوزن شعره فضة ويكون ذلك في مكان واحد .

٣١ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن العقيقة واجبة هي ؟ قال : نعم ، يعق عنه ويحلق رأسه وهو ابن سبعة ويوزن شعره فضة أو ذهباً وتطعم قابله ربع الشاة ، والعقيقة شاة أو بدنة .

٣٢ - وعنه عن علي بن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا كان يوم

قوله عليه السلام : يكون ذلك في مكان واحد

الظاهر أنه كناية عن عدم الفصل .

وقال الوالد العلامة قدس سره : الظاهر من الجواب أنه لا ترتيب فيه ، بل يلزم أن يكون في يوم واحد ، أو في ساعة واحدة ، أو يستحب أن يكون معاً بأن يحلق ويذبح آخر معاً ، بل الظاهر أن يذبح عند المولود .

الحديث الحادي والثلاثون : مجهول .

قوله عليه السلام : والعقيقة شاة أو بدنة

لعله محمول على الاستحباب ، والمشهور اجزاء ما يجزي في الاضحية .

الحديث الثاني والثلاثون : مرسل .

وفي الكافي ذكر هذه الرواية بعد السابقة « وعنه عن رجل » (والشيخ أرجع الضمير الى علي بن ابراهيم ، فيكون أبو جعفر عليه السلام الثاني . ويحتمل ارجاع

السابع وقد ولد لأحدكم غلام أوجارية فليعق عنه كبشاً عن الذكر ذكراً وعن الانثى مثل ذلك ، عقوا عنه واطعموا القابلة من العقيقة وسموه يوم السابع .

٣٣ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان عن حفص الكناسي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الصبي اذ ولد عق عنه وحلق رأسه وتصدق بوزن شعره ورقماً واهدي الى القابلة الرجل مع الورك

والضمير الى أبي بصير فأبوجعفر الاول عليه السلام .

قوله عليه السلام : عن الذكر ذكراً

أقول : في بعض النسخ بعد ذلك « وعن الانثى أنثى مثل ذلك » وفي النسخ « وعن الانثى مثل ذلك » وكذا في الكافي أيضاً ، فيحتمل أن يكون ذلك راجعاً الى الذكر أو الانثى ، والاول أظهر كما ظاهر فهم الكليني ، حيث ذكر باباً في أن عقيقة الذكر والانثى سواء . وأورد فيه أخباراً أربعة ، اثنان منها صحيحان ، وحمله جماعة من الأصحاب على الثاني ، واستدلوا به على استحباب المماثلة ، ولا يخفى ما فيه لكون الخبر مرسلًا ومحتملاً للأمرين ، فكيف يعارض تلك الاخبار الصحيحة والمعتبرة ؟

الحديث الثالث والثلاثون : ضعيف .

وقال في النافع : يستحب أن يخصر القابلة بالرجل والورك ، ولو كانت ذمية أعطيت ثمن الربع^(١) . انتهى .

وفي القاموس : الورك بالفتح والكسر وككتف ما فوق الفخذ^(٢) .

(١) المختصر النافع ص ٢١٨ .

(٢) القاموس المحيط ٣/٣٢٢ .

ويدعى نفر من المسلمين فيأكلون ويدعون للغلام ويسمى يوم السابع .
 ٣٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن العقيقة عن المولود كيف هي ؟ قال : اذا اتى للمولود سبعة أيام يسمى بالاسم الذي سماه الله به ، ثم يحلق رأسه ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة وينبح عنه كبش فان لم يوجد كبش اجزأه مايجزي في الاضحية، والا فحمل اعظم ما يكون من حملان السنة ، ويعطي القابلة ربعا ، وان لم يكن قابلة فلأمه

الحديث الرابع والثلاثون : موثق .

قوله عليه السلام : سماه الله به

أى : الذي قدر في اليوم الاول .

قوله عليه السلام : فلأمه تعطيه من شاعت

قال في المسالك : والمراد أن الأب يعطيها حصة القابلة ان كان هو الذابح للعقيقة فتصدق بها ، لانه يكره لها أن تأكل منها، وفي قوله « يعطيها من شاعت » اشارة الى أن صدقتها به لا يختص بالفقير^(١) . انتهى .

وقال في النافع : ولولم تكن قابلة تصدقت به الام^(٢) .

قوله عليه السلام : ولا تأكل منه

أى : الام ، وفي بعض النسخ بالياء ، أي الاب .

(١) المسالك ١/٥٧٩ .

(٢) المختصر النافع ص ٢١٨ .

تعطيه من شاعت ، ويطعم منه عشرة مساكين فان زادوا فهو أفضل ، ولا يأكل منه ، والعقيقة لازمة ان كان غنياً أو فقيراً اذا أيسر فعل ، وان لم يعق عنه حتى ضحى عنه فقد أجزأه الاضحية ، وقال : ان كانت القابلة يهودية لا تأكل من ذبيحة المسلمين اعطيت قيمة ربيع الكبش .

٣٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن زكريا بن آدم عن الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العقيقة يوم السابع وتعطى القابلة الرجل والورك ولا يكسر العظم .

٣٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن العباس بن معروف عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحججاج عن منهال القماط قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان أصحابنا يطلبون العقيقة اذا كان ابان تقدم الاعراب فيجدون الفحولة واذا كان غير ذلك الابان يعز أن يوجد عليهم . فقال : انما هي شاة لحم ليست بمنزلة

قوله عليه السلام : فقد أجزأته الاضحية

لعله لا ينافي الاستحباب بعده أيضاً ، اذ الرجل الذي أمره عليه السلام بالعقيقة الظاهر أنه كان ضحى عن نفسه ، فيكون مع عدم الاضحية أكد .

الحديث الخامس والثلاثون : حسن .

الحديث السادس والثلاثون : مجهول .

قوله عليه السلام : يعز أن يوجد عليهم

أي : يعز عليهم ويشتم وجوده . وفي الكافي « لم يوجد فيعز عليهم »^(١) وهو أظهر .

الاضحية يجوز منها كل شيء .

٣٧ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا ذبحت فقل : « بسم الله وبالله والحمد لله والله أكبر ايماناً بالله وثناءً على رسول الله صلى الله عليه وآله والعصمة لأمره والشكر لرزقه والمعرفة بفضلته علينا أهل البيت » فان كان ذكراً فقل : « اللهم

قوله : يجوز منها كل شيء

ظاهره عدم اشتراطها بشرائط الاضحية خلافاً للأكثر .

قال في النافع : ويستحب فيها شروط الاضحية (١) .

وقال السيد رحمه الله : من كونها سليمة من العيوب ، ولم أقف على رواية تدل على ذلك صريحاً ، مع أن الكليني رضي الله عنه قال في الكافي : باب أن العقيقة ليست بمنزلة الاضحية (٢) ، وأورد في ذلك روايتين .

الحديث السابع والثلاثون : مجهول .

قوله : اذا ذبحت

أي : أردت الذبح أو بعده .

قوله : ايماناً بالله

الظاهر أن ايماناً مفعول لاجله وكذا ثناء ، والعصمة منصوب على قوله « ايماناً »

(١) المختصر النافع ص ٢١٨ .

(٢) فروع الكافي ٢٩/٦ .

انك وهبت لي ذكراً وانت اعلم بما وهبت ومنك ما اعطيت وكلمنا صنعنا فتقبله منا على سنتك وسنة نبيك ورسولك صلى الله عليه وآله واخس عنا الشيطان الرجيم، لك سفكت الدماء لا شريك لك والحمد لله رب العالمين .

٣٨ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الوشاعن أحمد بن عائذ عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يأكل هو ولا احد من عياله من العقيقة ، وقال : للقبالة ثلث

وكذا سائر الفقرات . أي : وأحمده وأكبره لايماني بالله ، أو أذبح هذه الذبيحة لايماني بالله ولثناني على رسول الله، فان الانقياد لامره بمنزلة الثناء عليه وللاعتصام بأمره والتمسك به وللشكر لرزقه ، ولمعرفتنا بما تفضل علينا من الولد .

ويحتمل أن يكون « ايماناً » مفعولاً مطلقاً لتأكيد الجمل السابقة ، نحوه علي ألف درهم اعترافاً ، أو لفعل مقدر . أي : آمنت ايماناً . وكذا ثناء وما بعده . ويحتمل أن يكون العصمة مرفوعاً بالابتدائية ، وقوله « لامره » خبره ، أي : الاعتصام والتمسك انما يكون بأمره . وعلى التقادير يحتمل جرقوله « والمعرفة » بعطفه على قوله « لرزقه » .

قوله : وأخسا

أي : أطرده وأبعده .

الحديث الثامن والثلاثون : مختلف فيه .

ويظهر منه كراهة الاكل منها للأب ووالدته وجميع عياله كراهة ضعيفة ، الا أم الطفل فانه يكره لها كراهة شديدة . وفي المشهور خصوا الكراهة بالابوين ، وظاهر الكليني اختصاص الكراهة بالام .

العقيقة فان كانت القابلة أم الرجل أو في عياله فليس لها منها شيء ، وتجعل اعضاء
ثم تطبخها وتقسمها ولا تعطياها الا أهل الولاية ، وقال : يأكل من العقيقة كل احد
الا الأم .

٣٩ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن الحسين بن خالد قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن التهنية بالولد متى ؟ قال : انه لما ولد الحسن بن علي
عليه السلام هبط جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله بالتهنئة في
اليوم السابع وأمره ان يسميه ويكنيه ويحلق رأسه ويعتق عنه ويثقب اذنه ، وكذلك
حين ولد الحسين عليه السلام اتاه في اليوم السابع وامره بمثل ذلك . قال : وكان
لهما ذؤابتان في الفرق الايسر وكان الثقب في الاذن الايمن في شحمة الاذن وفي
اليسرى في اعلى الاذن والقرط في اليمنى والشنف في اليسرى .

قوله عليه السلام : ثلث العقيقة

مقتضى الجمع التخيير بين الثلث والرابع والرجل والورك .

قوله : فليس لها منها شيء

أي : بأن تأكلها ، فلا ينافي أن تعطى لتتصدق به ، ويدل على أنه يجوز أن تقسمها
بين المساكين ، ولا يلزم أن تدعوهم فيأكلوا .

الحديث التاسع والثلاثون : مجهول .

واستحباب ثقب الاذن متفق عليه بين الاصحاب . وأما الذؤابتان فلعله كان من
خصائصهما صلوات الله عليهما للنهي عن القنازع . أو يقال : فعل ذلك لضرب من
المصلحة . أو يقال : بأن الكراهة ليست في أول الامر بل بعد كبر الطفل وترعرعه .

٤٠ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة ابن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اختنوا أولادكم لسبعة أيام فانه اطهر واسرع لنبات اللحم ، ان الارض لتكره بول الاغلف .

٤١ - وعنه عن علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : طهروا اولادكم يوم السابع فانه اطهر وأطيب واسرع لنبات اللحم ، فان الأرض تنجس من بول الاغلف اربعين صباحاً .

وقال في القاموس : الذوائب جمع ذؤابة ، وهي الشعر المصفور من شعر الرأس ، والضفر نسج الشعر عريضاً^(١) .

وفيه أيضاً : القرط بالضم الشنف أو المعلقة في شحمة الأذن^(٢) .

وفيه أيضاً : الشنف وبالضم لحن القرط الاعلى ، أو معلاق في قوف الاذن ، أو ما علق في أعلاها ، وأما ما علق في أسفلها فقرط^(٣) .

الحديث الاربعون : ضعيف .

قوله عليه السلام : لتكره بول الاغلف

قال الوالد العلامة برد الله مضجعه : البالغ لمخالفته لله تعالى وفي الطفل لمخالفة أبويه لسنة رسول الله . وكأنها تنجس ولا تطهر الى اربعين يوماً .

الحديث الحادي والاربعون : ضعيف على المشهور .

(١) القاموس ٦٧/١ .

(٢) القاموس ٣٧٨/٢ .

(٣) القاموس ١٦٠/٣ .

- ٤٢ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن القاسم بن بريد عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال من سنن المرسلين الاستنجاء والختان .
- ٤٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن ابن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن ختان الصبي لسبعة أيام من السنة هو أو يؤخر فأيهما أفضل ؟ قال : السبعة أيام من السنة وان أخر فلا بأس .
- ٤٤ - عنه عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : اذا أسلم الرجل اختتن ولو بلغ ثمانين سنة .
- ٤٥ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : خفض الجوارى مكرمة وليست من السنة

الحديث الثاني والاربعون : صحيح .

لعل المراد أن من سننهم الامر بالختان ، لما ورد أن كلهم أو بعضهم ولدوا مختونين ، أو كانت تسقط غلغهم مع سررهم في السابع على اختلاف الأخبار .

الحديث الثالث والاربعون : صحيح .

الحديث الرابع والاربعون : ضعيف على المشهور .

وعليه الفتوى .

الحديث الخامس والاربعون : ضعيف .

قوله عليه السلام : مكرمة

أي : موجب لكرامتها ومحبوبيتها عند زوجها ، وهذا أمر مرغوب ، ولعل

ولا شيئاً واجباً ، وأي شيء أفضل من المكرمة .

٤٦ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن بعض أصحابه عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء .

٤٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجارية تسبي من ارض الشرك فتسلم فنطلب لها من يخفضها ولانقدر على امرأة . قال : اما السنة في الختان على الرجال وليست على النساء .

٤٨ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر عن هارون ابن الجهم عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما هاجرن النساء

المعنى انها ليست من السنن بل من التطوعات . ويحتمل أن تكون من الاداب والوامر الارشادية للمصالح الدنيوية ، والاول أظهر .

الحديث السادس والاربعون : مرسل .

الحديث السابع والاربعون : صحيح .

الحديث الثامن والاربعون : صحيح .

وقال في النهاية : في حديث أم عطية « اشمي ولا تنهكي » شبه القطع اليسير باشمام الرائحة والنهك بالمبالغة فيه ، أي : اقطعي بعض النواة ولا تستأصليها ^(١) . وقال أيضاً : حظيت المرأة عند زوجها أي : سعدت به وودنت من قلبه وأحبها ^(٢) .

(١) نهاية ابن الاثير ٥٠٣/٢ .

(٢) نهاية ابن الاثير ٤٠٥/١ .

الى رسول الله صلى الله عليه وآله هاجرت فيهن امرأة يقال لها ام حبيب وكانت خافضة تخفض الجواري ، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله قال لها : يا ام حبيب العمل الذي كان في يدك هو في يدك اليوم ؟ قالت : نعم يا رسول الله الا أن يكون حراماً فتنهاني عنه . قال : لا بل حلال فادني مني حتى اعلمك . قال : فدنت منه فقال : يا ام حبيب اذا انت فعلت فلا تنهكي - أي لا تستأصلي - واشمي فانه اشرق للوجه وأحظى عند الزوج .

٤٩ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمركي بن علي بن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن مولود لم يحلق رأسه بعد يوم السابع ؟ فقال : اذا مضى عليه سبعة أيام فليس عليه حلق .

٥٠ - وعنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن علي بن الحسن ابن رباط عن ذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام في العقيقة قال : اذا جاز سبعة أيام فلا عقيقة له .

قوله عليه السلام « فلا عقيقة له بعد سبعة أيام » انما اراد نفي الفضل الذي كان يحصل له لو عرق في يوم السابع ، لانا قد بينا فيما تقدم ان العقيقة مستحبة وان مضى للمولود أشهر وسنون ، فلولا ان المراد بهذا الخبر ما ذكرناه تناقضت الأخبار .

٥١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد

الحديث التاسع والاربعون : صحيح .

الحديث الخمسون : ضعيف .

الحديث الحادى والخمسون : صحيح .

وموافق لما حكم به الأصحاب .

عن سعد بن سعد عن ادريس بن عبدالله قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مولود يولد فيموت يوم السابع هل يعق عنه ؟ فقال : ان كان مات قبل الظهر لم يعق عنه ، وان مات بعد الظهر عق عنه .

٥٢ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن رجل لم يعق عنه والده حتى كبر ، فكان غلاماً شاباً أو رجلاً قد بلغ . قال : اذا ضحى عنه أو ضحى الولد عن نفسه فقد اجزأ عن عقيقته ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولد مرتهن بعقيقته فكه أبواه أو تركاه .

٥٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لاتحلقوا الصبيان القرع - والقرع ان يحلق موضعاً ويدع موضعاً .

الحديث الثاني والخمسون : موثق .

قوله عليه السلام : فكه أبواه

أي : لاتنك الرهن بدون أن يعق عنه أبواه ، وليس تقصير الابوين سبباً لان يفك بدون ذلك الا أن يعق هو نفسه .

الحديث الثالث والخمسون : ضعيف على المشهور .

وقال في القاموس : القرع محركة أن يحلق رأس الصبي ويترك مواضع منه متفرقة غير مخلوقة تشبيهاً بقرع السحاب^(١) .

٥٤ - وعنه عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله بصبي يدعو له وله قنازع فأبى ان يدعو له فأمر بحلق رأسه ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بحلق شعر البطن .
٥٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن أبي يعفور قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي وترك صبياً واسترضع له؟ قال : اجر رضاع الصبي مما يرث من أبيه وأمه .

الحديث الرابع والخمسون : ضعيف على المشهور .

وقال في القاموس : القزعة بضم القاف والزاي وفتحهما وكسرهما وكجندبة وقنفذ ، هي الشعر حوالي الرأس ، الجمع قنازع وقنزعات ، والخصلة من الشعر تترك على رأس الصبي ، أو هي مما ارتفع من الشعر وطال (١) .

قوله : بحلق شعر البطن

أي الشعر الذي ينبت في بطن المرأة على رأس الصبي .

الحديث الخامس والخمسون : صحيح .

معمول به .

(٢٠)

باب من الزيادات في فقه النكاح

١ - علي بن الحسن بن فضال عن سندي بن محمد وأيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عنده العبد ولد زنى فيزوجه الجارية فيولد لهما ولد أعتق ولده يلتمس به وجه الله تعالى؟ قال: نعم لا بأس فليعتق ان احب . ثم قال أبو عبدالله عليه السلام: لا بأس فليعتق ان احب .

باب من الزيادات في فقه النكاح

الحديث الاول : موثق .

وقال في الشرائع : يصح عتق ولد الزنا ، وقيل : لا يصح بناء على كفره ولم يثبت^(١) .

وقال في المسالك : القول بعدم صحة عتقه للمرتضى وابن ادريس بناء على

(١) الشرائع ١٠٧/٣ .

٢ - عنه عن محمد بن الوليد ومحسن بن أحمد جميعاً عن يونس بن يعقوب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يريد أن يتزوج المرأة ، فأحب ان ينظر اليها . قال : تحتجر ثم لتقعده وليدخل فلينظر . قال : قلت تقوم حتى ينظر اليها ؟ قال : نعم . قلت : فتمشي بين يديه ؟ قال : ما احب ان تفعل .

٣ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في رجل يشترى

كفره ، وهو ممنوع^(١) . انتهى .

ومن قال بالمنع لا يقول بسرايته الى الولد ، فلا ينافي الخبر مختارهما .

الحديث الثاني : موثق .

قوله عليه السلام : تحتجر

بالراء المهملة : أي تدخل حجرة . وبالمعجمة أي تجمع ثيابها وازارها أو

تجلس مجتمعة .

قال في القاموس : احتجز اجتمع . وقال أيضاً : احتجز بالازار شده على

وسطه^(٢) .

الحديث الثالث : حسن .

قوله : لغير رشده

أي : تكون ولد زنا « ويتخذها لنفسه » أي : يجعلها سرية ويأطأها . والشهور

(١) المسالك ١٢٦/٢ .

(٢) القاموس ١٧٢/٢ .

الجارية أو يتزوجها لغير رشدة ويتخذها لنفسه. فقال: ان لم يخف العيب على نفسه فلا بأس .

٤ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها انها كانت زنت . قال : ان شاء زوجها ان يأخذ الصداق ممن زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وان شاء تركها .

٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن رثاب عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل له امرأة نصرانية أله ان يتزوج عليها يهودية؟ فقال : ان أهل الكتاب ممالك للامام وذلك موسع منا عليكم فلا بأس بأن يتزوج. فقلت : انه يتزوج عليها امة؟ فقال: لا يصلح ان يتزوج ثلاث اماء فان تزوج عليها حرة مسلمة ولم يعلم ان له امرأة نصرانية أو يهودية ثم دخل بها فان لها ما أخذت من المهر، وان شاءت ان تقيم بعد معه اقامت ، وان شاءت ان تذهب الى اهلها ذهب ، فاذا حاضت ثلاث حيض أو مرت لها ثلاثة اشهر حلت للازواج قلت : فان طلق عنها اليهودية والنصرانية قبل ان تنقضي عدة المسلمة له عليها سبيل ان يردها الى منزله ؟ قال : نعم .

الكراهة ، وقيل بالحرمة .

الحديث الرابع : صحيح .

وقد مر بعينه ^(١) .

الحديث الخامس : حسن .

(١) تحت الرقم : ٩ من باب التدليس في النكاح .

٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة ثم يتزوج ام ولد لابيها . قال : لا بأس بذلك .

٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة ويتزوج ام ولد أبيها فقال : لا بأس بذلك .

٨ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة بن مهران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج ام ولد كانت لرجل فمات عنها سيدها وللميت ولد من غير ام ولده أرأيت ان اراد الذي تزوج

وقال في المختلف: قال ابن أبي عقيل: ولا يجمع في نكاح الاعلان من اليهود والنصارى الا أربع فما دونهن، وهذا هو المشهور. وقال علي بن بابويه في رسالته وابنه الصدوق في مقنعه: ولا يجوز أن تتزوج من أهل الكتاب ولا من الاماء الا اثنين ولك أن تتزوج من الحرائر المسلمات أربعاً. قال ابن أبي عقيل: وقد قيل ان أهل الكتابين ممالك للامام، فطلاقهن واعدادهن كطلاق الاماء وعددهن سواء، وهذا خبر لا يصححه أكثر علماء الشيعة من آل محمد. والمعتمد قول الأكثر، لعموم قوله تعالى «ورباع» وحجة ابن بابويه ضعيفة^(١).

الحديث السادس: حسن .

الحديث السابع: صحيح .

الحديث الثامن: موثق .

ام الولد ان يتزوج بنت سيدها الذي اعتقها؟ قال : لا بأس بذلك .

٩ - وعنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن عبد الله قال : سألت

سائل الرضا عليه السلام عن الرجل يتزوج بنت الرجل ولأبي الجارية نساء وامهات

اولاد أيحل له تزويج شيء من نساء أبي الجارية وامهات اولاده؟ وهل يحل له

شيء من رقيقه مما كان له قبل مولد الجارية أو بعدها؟ أو هل يستقيم ذلك أو لا

سوى ام الجارية التي ولدتها؟ قال : لا بأس به .

١٠ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي

عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته

عن الرجل يهب لزواج ابنته الجارية وقد وطئها ايطأها زوج ابنته؟ قال : لا بأس

بذلك .

١١ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن عبيس بن

هشام عن محمد بن أبي حمزة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في رجل

تزوج امرأة واهدى له أبوها جارية كان يطأها أيحل لزواجها ان يطأها؟ قال : نعم .

١٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي

نجران عن عبد الكريم بن عمرو عن أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر عليه السلام

في قول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وآله « يا أيها النبي انا احللتنا لك ازواجك »

الحديث التاسع : مجهول .

الحديث العاشر : موثق .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

كم احل له من النساء؟ قال: ما شاء من شيء. قلت: قول الله عزوجل « وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي »؟ فقال: لا تحل الهبة الا لرسول الله صلى الله عليه وآله فأما لغير رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يصلح نكاح الا بمهر. قلت: رأيت قول الله عزوجل: « لا يحل لك النساء من بعد؟ » قال: انما عنى به لا تحل لك النساء التي حرم الله عليه فى هذه الآية: « حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وعماتكم وخالاتكم » الى آخرها، ولو كان الأمر كما يقولون كان قد احل لكم ما لا يحل له لان احدكم يستبدل كلما اراد، وليس الأمر كما يقولون، ان الله عزوجل احل لنبىه صلى الله عليه وآله ان ينكح من النساء ما اراد الا ما حرم عليه فى هذه الآية فى سورة النساء.

قوله عليه السلام: لا تحل الهبة

يدل على أن من خصائصه صلى الله عليه وآله وقبوع النكاح بلفظ الهبة، ولا خلاف فيه. والمشهور أنه لامهر فيه حيثئذ لا ابتداءً ولا بعد الدخول، كما يؤمى اليه قوله عليه السلام « فلا يصلح نكاح الا بمهر » وهو المشهور بين أصحابنا، وللشافعية قول بعدم سقوط المهر.

قوله: قول الله عزوجل لا يحل لك النساء من بعد

قال فى المسالك: من خصائص النبى صلى الله عليه وآله تحريم الاستبدال بنسائه اللواتى كن عنده وقت نزول هذه الآية « لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن »^(١) الآية. وكذلك تكره الزيادة عليهن للآية.

١٣ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبدالكريم بن عمرو عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه

قيل : كان ذلك مكافأة لهن على حسن صنعهن معه ، حيث أمر بتخييرهن في فراقه والاقامة معه على الضيق الدنيوي ، فاخترن الله ورسوله والدار الآخرة ، واستمر ذلك الى أن نسخ بقوله تعالى « انا أحللنا لك أزواجك » الآية ، لتكون المنة له صلى الله عليه وآله بترك التزويج عليهن . وقال بعض العامة : ان التحريم لم ينسخ ، وفي أخبارنا عكس ذلك ، وأن التحريم المذكور لم يقع ، ولا هذه الخصوصية له حصلت في وقت أبداً^(١) .

وقال في مجمع البيان : « لا تحل لك النساء من بعد » اي : من بعد النساء اللاتي أحللنا لك في قولنا « انا أحللنا لك أزواجك اللاتي » الآية ، وهي ستة أجناس يجمع ما يشاء من العدة ، ولا يحل له غيرهن من النساء . وقيل : يريد المحرمات في سورة النساء ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وقيل : معناه لا تحل لك اليهوديات ولا النصرانيات « ولا أن تبدل بهن » من أزواج أي : ولا أن تبدل الكتابيات من المسلمات « الا ما ملكت يمينك » من الكتابيات .

وقيل : معناه لا تحل لك النساء من بعد نسائك اللاتي خيرتهن فاخترن الله ورسوله وهن التسع . وقيل : انه منع من طلاق من اختارته ، كما أمر بطلاق من لم يختره ، فأما تحريم النكاح عليه فلا . وقيل أيضاً : ان هذه الآية منسوخة وأبيح له بعدها تزويج ما شاء . وقيل : ان العرب كانت تتبادل بأزواجهم فممنوع من ذلك^(٢) .

الحديث الثالث عشر : ضعيف .

(١) المسالك ١/٤٤٠ .

(٢) مجمع البيان ٤/٣٦٧ .

السلام قال : لا يدخل بالجارية حتى تبلغ تسع سنين أو عشر سنين .

١٤ - وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان

ابن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين .

١٥ - وعنه عن حميد عن زكريا المؤمن أوبينه وبينه رجل ولاعلمه الاحدثني

عن عمار السجستاني قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لمولى له : انطلق فقل للقاضي : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حسد المرأة ان يدخل بها على زوجها بنت تسع سنين .

١٦ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن

صفوان بن يحيى وعيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته ثم خلف عليها رجل بعده ثم ولدت للآخر هل يحل ولدها من الآخر لولد الاول من غيرها ؟ قال : نعم . قال : وسألته عن رجل اعتق سرية له ثم خلف عليها رجل بعده ثم ولدت للآخر هل يحل ولدها لولد الذي اعتقها ؟ قال : نعم .

الحديث الرابع عشر : مجهول كالموثق .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

الحديث السادس عشر : صحيح .

وقال في النافع : يكره أن يزوج ابنه بنت زوجته اذا ولدها بعد مفارقتها ، ولا بأس لمن ولدها قبل ذلك^(١) .

وقال السيد رحمه الله : انما خص المصنف الكراهة ببنت الزوجة دون الامه ،

١٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان وأحمد ابن محمد العاصمي عن علي بن الحسن بن فضال . عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب العقرقوفي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية يقع عليها يطلب ولدها فلم يرزق منها ولدأ فوهبها لأخيه أو باعها فولدت له اولادأ أيتزوج ولده من غيرها ولد أخيه منها ؟ قال : اعد علي فأعدت عليه ، قال : لا بأس به .

١٨ - وأما الذي رواه الحسين بن خالد الصيرفي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة فقال : كررها علي ، فقلت له : انه كانت لي جارية فلم نزرق مني ولدأ فبعتها فولدت من غيري ولي ولد من غيرها أفأزوج ولدي من غيرها ولدها ؟ قال : تزوج ما كان لها من ولد قبلك يقول قبل أن يكون ذلك .

لاختصاص الرواية المتضمنة للكراهة بذلك، فما ذكره جدى في المسالك من أن الاولى التعميم ليس بجيد ، لان روايات الجواز عامة ورواية الكراهة مختصة^(١) . انتهى .

ولا يخفى أن رواية الحسين بن خالد تدل بمفهومه على الامة ايضاً .

الحديث السابع عشر : صحيح .

والأمر بالاعادة ليسمع غيره من الحاضرين ، ولئلا يشتهوا بمسألة أخرى فيروونها عنه عليه السلام .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

١٩ - والذي رواه زيد بن الجهم الهلالي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج امرأة ويزوج ابنه ابنتها . فقال: ان كانت الابنة لها قبل أن يتزوج بها فلا بأس .

فهذان الخبران محمولان على ضرب من الكراهية دون الحظر ، لأن اسباب الحظر معروفة ليس شيء منها موجوداً هاهنا ، فلما ورد هذان الخبران حملتاهما على الكراهية لثلاثا تتناقض الاخبار ، والذي يدل على ما قلناه من أن المراد بذلك الكراهية دون الحظر ، ما رواه :

٢٠ - الصفار عن يعقوب بن يزيد عن أبي همام اسماعيل بن همام قال : قال أبو الحسن عليه السلام : قال محمد بن علي عليه السلام : في الرجل يتزوج المرأة ويزوج بنتها ابنه فيفارقها ويتزوجها آخر بعد فتلد منه بنتاً فكره أن يتزوجها احد من ولده لأنها كانت امرأته فطلقها فصار بمنزلة الأب وكان قبل ذلك أباً لها .
فهذا الخبر صريح بالكراهية حسب ما قدمناه ، والذي يدل على جواز ذلك ايضاً زائداً على ما قدمناه ما رواه :

الحديث التاسع عشر : مجهول .

الحديث العشرون : صحيح .

اذ الظاهر أن أبا الحسن - الرضا عليه السلام ، ومحمد بن علي - الباقر عليه السلام . وفي الاستبصار قال أبو الحسن عليه السلام ^(١) ، وهو يؤيد ما ذكرنا ، وكون كنية بعض الرواة بعيد .

(١) الاستبصار ٣/١٧٥ ، ج ٦ .

٢١ - الصفار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادريس قال : سألت الرضا عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ثم خرجت من ملكي فولدت جارية يحل لابني ان يتزوجها؟ قال: نعم لا بأس به قبل الوطء وبعد الوطء واحد.

٢٢ - محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن حفص بن غياث قال : كتب الي بعض اخواني ان اسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير هل يتزوج في دار الحرب ؟ فقال: اكره ذلك فان فعل في بلاد الروم فليس هو بحرام وهو نكاح ، واما في الترك والديلم والخزر فلا يحل له ذلك .

٢٣ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسماعيل

الحديث الحادى والعشرون : مجهول .

الحديث الثانى والعشرون : ضعيف .

قوله عليه السلام : فليس هو بحرام

لانهم أهل كتاب . وقال الشهيد الثانى رحمه الله في المسالك بعد نقل الافوال في نكاح الكتابية : واعلم أنه لا فرق في أهمل الكتاب بين الحربى منهم والذمى لشمول الاسم لهما ، لكن تتأكد الكراهة في نكاح الحربية ، حذراً من أن تسرق وهي حامل منه^(١) .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

وسيجيء في باب الطلاق والعتق ، ولا مناسبة له بهذا الباب .

عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال: سألته عن رجل كتب الى امرأته بطلاقها أو كتب بعنق مملوكه ولم ينطق به لسانه. قال: ليس بشيء حتى ينطق به .
 ٢٤ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال : ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج ، فان تزوج فدخل بها فجائز ، وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا ميراث لها .
 ٢٥ - محمد بن علي بن محبوب عن بنان عن أبيه عن عبدالله عن السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام ان امرأة استعدت علي زوجها انه لا ينفق عليها وكان زوجها معسراً ، فأبى علي عليه السلام أن يحبسها فقال : ان مع العسر يسراً .

الحديث الرابع والعشرون : صحيح .

وقال في الشرائع : نكاح المريض مشروط بالدخول ، فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهرها ولا ميراث ، وهو رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام^(١) .

وقال أيضاً : يكره للمريض أن يطلق ، ولو طلق صح ، وهو يرث زوجته مادامت في العدة الرجعية ، ولا يرثها في البائين ولا بعد العدة ، وترثه هي سواء كان طلاقها بائناً أو رجعياً ما بين الطلاق وبين سنة ما لم تتزوج ، أو يبرأ من مرضه الذي طلقها فيه ، فلو برأ ثم مرض ثم مات لم ترثه الا في العدة الرجعية^(٢) .

الحديث الخامس والعشرون : ضعيف على المشهور .

(١) الشرائع ٣٥/٤ .

(٢) الشرائع ٢٧/٣ .

٢٦ - الحسن بن محبوب عن جميل عن البرقي عن عبدالله بن القاسم عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام : أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تزوج امرأة في نفاسها الحد .

٢٧ - محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك وأقامت أخت هذه المرأة على الرجل البينة أنه تزوجها بولي وشهود ولم يوقت وقتاً : أن البينة بينة الزوج ولا تقبل بينة المرأة لأن الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد اختها فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بينتها إلا بوقت قبل وقتها أو بدخول بها .

٢٨ - وعنه عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة

الحديث السادس والعشرون : ضعيف .

وحمل الحد على التعزير مع الدخول ، أو إذا كانت متوفى عنها زوجها ولم ينقض أبعد الاجلين .

الحديث السابع والعشرون : ضعيف .

وقد مر (١) .

الحديث الثامن والعشرون : موثق .

وقد مر (٢) .

(١) تحت الرقم : ٤٠ من باب التدليس في النكاح .

(٢) تحت الرقم : ٥٠ من باب عقد المرأة على نفسها النكاح .

عن عمار السبابطي عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن امرأة وكلت رجلاً بتزويجها منه وقالت: اخرج واشهد وهي في أهل بيت أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: جعلني الله فداك وان كانت أيماً؟ قال: وان كانت أيماً. قلت: فان وكلت غيره بتزويجها فزوجها منه؟ قال: نعم جائز.

٢٩ - وعنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قلت للرضا عليه السلام:

يتزوج الرجل المرأة التي قبلته؟ فقال: سبحانه الله ما حرم الله عليه من ذلك. ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

٣٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يتزوج المرأة التي قبلته ولا ابنتها.

٣١ - وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن

أبي محمد الانصاري عن عمرو بن شمر عن جابر قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قابلة أيحل للمولود ان ينكحها؟ قال: لا ولا ابنتها هي بعض امهاته.

لأن هذين الخبرين نعملهما على ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد قبلت وربت المولود، فأما اذا لم تربه فليس في ذلك كراهية على حال، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه:

ويدل على جواز تولي واحد طرفي العقد، ويمكن حمله على الكراهية.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: ضعيف أو موثق.

الحديث الحادي والثلاثون: ضعيف.

٣٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن القابلة تقبل الرجل أله ان يتزوجها ؟ فقال: ان كانت قبلته المرة والمرتين والثلاثة فلا بأس، وان كانت قبلته وربته وكلفته فاني انهى نفسي عنها وولدي .

وفي خبر آخر : وصديقي .

٣٣ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال : كتبت اليه خشف أم ولد عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلاث ومائتين تسأل عن تزويج ابنتها من الحسين بن عبيد : اخبرك ياسيدي ومولاي أن ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين أملكته من ابن عبيد بن يقطين فبعد ما أملكتهما ذكروا ان جدتها ام عيسى بن علي ابن يقطين كانت لعبيد بن يقطين ثم صارت الى علي بن يقطين فأولدها عيسى بن علي فذكروا ان ابن عبيد قد صار عمها من قبل جدتها أم أيها انها كانت لعبيد بن يقطين فأريك ياسيدي ومولاي ان تمن علي مولانك بتفسير منك وتخبرني هل تحل له؟ فان مولانك يا سيدي في غم الله به عليم . فوقع عليه السلام في هذا الموضوع

يمكن حمل القابلة على المرضعة المربية ، فلا حاجة الى حمل الخبرين على الكراهة ، والمشهور الكراهة في القابلة وبنيتها، وظاهر الصدوق في المقنع الحرمة فيهما ، وخصها الشيخ وجماعة من الاصحاب بل أكثرهم بالمربية .

الحديث الثاني والثلاثون : موثق .

الحديث الثالث والثلاثون : صحيح .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : المكتوب اليه يحتمل أن يكون الرضا والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام لان محمد بن عيسى أدر كههم جميعاً ،

بين السطرين : اذا صار عمّاً لا تحل له والعم والد وعم .
قال محمد بن الحسن مصنف هذا الكتاب: هذا الحديث مثل حديث زيد بن
الجهم والحسين بن خالد الصيرفي في انه اذا كانت للرجل سرية فوطئها ثم صارت
الى غيره فرزقت من الاخر الاولاد لم يجز أن يزوج اولادها من غيرها بأولادها
من المولى الاخر ، لمكان وطئه لها ، وقد بينا ان ذلك محمول على ضرب من
الكراهية ، وانه لا فرق بين ان يكون الولد قبل الوطء أو بعد الوطء في ان ذلك
ليس بمحذور . على ان هذا الخبر يحتمل أن يكون انما صار عمها لأن جدتها حيث
كانت لعبيد بن يقطين ولدت منه الحسين بن عبيد بن يقطين ، وليس في الخبر أن
أن الحسين كان من غيرها ، ثم لما ادخلت الى علي بن يقطين ولدت منه أيضاً عيسى
فصارا اخوين من جهة الام وابني عمين من جهة الاب ، فاذا رزق عيسى بنتاً كان
اخوه هذا الحسين بن عبيد من قبل امه عمّاً لها ، ولو كان الحسين بن عبيد مولوداً
من غيرها لم تحرم بنت عيسى عليه علي وجه لأنه كان يكون ابن عم له لا غير وذلك
غير محرم التناكح على حال .

٣٤ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال:

وهو باعتبار التاريخ يحتمل الرضا والجواد عليهما السلام ، لان وفاة الرضا عليه
السلام كان في سنة ثلاث ومائتين ، فيمكن أن يكون آخر زمان الرضا أو أول زمان
الجواد عليهما السلام .

قواه عليه السلام : اذا صار عمّاً

قال الوالد العلامة نورالله مرقدته : أي اذا صار عمّاً ، بأن يكون الحسين منها
وأرضعتها يكون حراماً ، والا فليس هو بعم وانما هو بمنزلة العم فيكون مكروهاً .

الحديث الرابع والثلاثون : مجهول .

كتبت اليه : جعلت فداك رجل له غلام وجارية زوج غلامه جاريته ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء ؟ قال : لا ينبغي له ان يمسه حتى يطلقها الغلام . هذا الخبر لا ينافي ما قدمناه من أن الطلاق في مثل هذه بيد المولى ، لأن المراد بالخبر لا يقربها حتى تصير في حكم من طلقها الغلام، وقد تدخل في ذلك الحكم بأن يأمرها باعتزاله ويستبرئ رحمها ثم يطأها حسب ما قدمناه .

٣٥ - وعنه عن محمد بن عيسى عن القاسم الصيقل قال : كتبت اليه أم علي تسأل عن كشف الرأس بين يدي الخادم وقالت له : ان شيعك اختلفوا علي في ذلك فقال بعضهم : لا بأس وقال بعضهم : لا يحل . فكتب عليه السلام : سألت عن كشف الرأس بين يدي الخادم لا تكشفني رأسك بين يديه فان ذلك مكروه .

٣٦ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن الحكم بن مسكين عن عبيد بن زرارة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يكون عنده جوار فلا يقدر على أن يطأهن يعمل شيئاً يلذهن به ؟ قال : اما ما كان من جسده فلا بأس به .

٣٧ - محمد بن الحسن عن ابراهيم بن هاشم عن نوح بن شعيب عن شهاب

والمكتوب اليه الهادي أو العسكري عليهما السلام .

الحديث الخامس والثلاثون : مجهول .

والقاسم الصيقل من أصحاب الهادي عليه السلام . وظاهره عدم محرومية المملوك مطلقاً .

الحديث السادس والثلاثون : مجهول .

الحديث السابع والثلاثون : حسن .

واختلف الاصحاب في نفقة الزوجة أنها مقدره أم لا ، فذهب الشيخ في الخلاف

ابن عبد ربه قال : قلت له : ما حق المرأة على زوجها ؟ قال : يسد جوعتها ويستتر عورتها ولا يقبح لها وجهاً ، فاذا فعل ذلك فقد وادى اليها حقها . قلت : فالدهن ؟ قال : غباً يوماً ويوماً لا . قال : قلت فاللحم ؟ قال : في كل ثلاثة أيام مرة في الشهر عشر مرات لا أكثر من ذلك . قلت : فالصبيغ ؟ قال : في كل ستة أشهر ، ويكسوها في كل ستة أربعة اثواب ثوبين للشتاء وثوبين للصيف ، ولا ينبغي أن تقفر بيتك من ثلاثة اشياء : الخل والزيت ودهن الرأس ، وقوتهن بالمد فاني أقوت عيالي بالمد ، وليقدر كل انسان منهم قوته فان شاء اكله وان شاء وهبه وان شاء تصدق به ،

أنها مقدره رطلان وربع ، والمشهور أنها غير مقدره بل هي بقدر الكفاية .

قوله عليه السلام : ولا يقبح لها وجهها

أي : بأن يضربها ويخدش وجهها ، أو يجوعها ليتغير وجهها ، أو يكلفها خدمات توجب لذلك . وفي الكافي كما في بعض النسخ الكتاب « وجهاً »^(١) أي لا يعبس وجهه لها ، أو بأحد المعاني السابقة . وفي الكافي بعد قوله « حقها » ، قلت : فالدهن ؟ قال : غباً يوماً ويوم لا^(٢) . أي : للادهان أو للأكل أو الأعم .

قوله عليه السلام : في كل ستة أشهر

قبل : انه الصبيغ بمعنى الادم ، والمراد أنه ينبغي للزوج أن يشتري من الصبيغ لأهله في كل ستة أشهر مقدار ما يكفيها في تلك المدة لتطمئن نفسها . وقيل : يعطيها يوماً ويوماً لا ، فيكون في كل سنة ستة أشهر ، ولا يخفى بعده .
ثم بين عليه السلام جنس الصبيغ بقوله « ولا ينبغي أن يقفر بيته » واققرار البيت

(١) فروع الكافي ٥١١/٥ ، ح ٥ ، وهكذا في المطبوع من المتن .

(٢) نفس المصدر .

ولا يكون فاكهة عامة الا اطعم عياله منها ، ولا يدع ان يكون للمعدين من عيدهم فضلا من الطعام ان ينيلهم من ذلك شيئاً لا ينيلهم في سائر الايام .

٣٨ - علي بن اسماعيل عن فضالة بن أيوب عن العلاء بن رزين عن محمد ابن مسلم قال : سألت احدهما عليه السلام عن رجل فجر بامرأة أيتزوج امها من الرضاعة أو ابنتها ؟ قال : لا .

بتقديم القاف اخلاؤه ، وقيل : هو الصبغ بالفتح اما بمعنى الثياب المصبوغة ، أو يشتري لهم من الحناء والوسمة ما يكفيهن ستة أشهر . وفي بعض النسخ «الْبُضْع» بمعنى الوطء ، والاول أظهر .

قوله عليه السلام : ولا يدع

في الكافي : ولا يدع أن يكون للعيد عندهم فضل من الطعام أن يسني لهم من ذلك شيئاً لا يسني لهم في سائر الايام ^(١) .
في الصحاح : سناه أي فتحه وسهله ^(٢) .
أي : يزيد في العيد لهم طعاماً خاصاً ، كالحلوات والطيور المسمنة والفواكه اللذيذة لا يطعمهم في سائر الايام .

الحديث الثامن والثلاثون : حسن كالصحيح .

ويدل على ما هو المشهور من أن الزنا السابق ينشر الحرمة ؟ وأن حكم الرضاع في ذلك حكم النسب .

(١) فروع الكافي ٥ / ٥١٢ .

(٢) صحاح اللغة ٦ / ٢٣٨٤ .

٣٩ - وعنه عن فضالة بن أيوب عن أبان عن محمد عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فمكثت عنده أياماً لا يستطيعها غير أنه قد رأى منها ما يحرم على الرجال ثم طلقها ولها ابنة؟ قال: لا يصلح له ان يتزوج ابنتها وقد رأى منها ما رأى.

٤٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عيسى بن هشام عن الحسين بن أحمد المنقري عن يونس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تتزوج المنافقة على المؤمنة ، وتتزوج المؤمنة على المنافقة .

٤١ - وعنه عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهرأ فمات قبل ان يدخل بها قال : هي بمنزلة المطلقة .

الحديث التاسع والثلاثون : موثق حسن .

وحمل في المشهور على الكراهة ، كما مر .

الحديث الاربعون : ضعيف .

وحمل على الكراهة . والمنافقة غير الاثني عشرية .

الحديث الحادي والاربعون : ضعيف .

غير معمول به ، اذ المشهور في المفوضة أنه يثبت لها بالطلاق قبل الدخول المتعة اذا لم يتفقا على شيء ، والا فنصف ما فرض . ولو مات أحدهما قبل الدخول أو الطلاق ، فان كان الموت قبل الفرض فلا شيء لها ، وان كان بعد الفرض ففي استحقاتها نصف المفروض أو كله قولان ، فيمكن حمل الخبر على الاستحباب .

الزيادات في فقه النكاح ٤٥٣

٤٢ - عنه عن أبي اسحاق عن صفوان قال : سألته عن رجل يريد المجوسية فيقول لها اسلمي فتقول : اني لاشتهي الاسلام واخاف أبي ولكني : «اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله» . قال : يجوز ان يتزوجها قلت : فان رأيتها بعد ذلك لا تصلي ورأيت عليها الزنار ورأيتها تتشبه بالمجوس؟ قال : ان شئت فأمسكها وان شئت فطلقها .

٤٣ - عنه عن يعقوب بن يزيد عن عثمان بن عيسى عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من اتخذ جارية فليأتها في كل أربعين يوماً مرة .
٤٤ - عنه عن يعقوب عن ابن أبي نجران عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أتى الرجل جاريته ثم اراد أن يأتي الأخرى توضأ .

الحديث الثاني والاربعون : حسن على الظاهر، بناء على كون أبي اسحاق ابراهيم

ابن هاشم .

وقال الوالد العلامة طاب ثراه : المسؤول هو الرضا عليه السلام، ولا ينافي الاسلام ما تفعله للخوف .

الحديث الثالث والاربعون : مرسل .

محمول على الاستحباب .

الحديث الرابع والاربعون : مرسل .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : يدل على استحباب الوضوء للمجنب اذا أراد الجماع . ويحتمل أن يكون المراد به غسل ذكره لثلاثاً يخلط الماء آني .

٤٥ - وعنه عن يعقوب عن ابن أبي نجران عن ذكره عن أبي الحسن عليه السلام انه كان ينام بين جاريتين .

٤٦ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان عن سالم أبي الفضل عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل تصب عليه جارية امرأته اذا اغتسل وتمسحه بالدهن . قال : يستحل ذلك من مولاتها . قال : قلت جعلت فداك اذا أحلت له هل يحل له ما مضى ؟ قال : نعم ، وعن الرجل يبتاع الجارية ولها زوج حر ؟ قال : لا يحل لأحد أن يمسه حتى يطلقها زوجها الحر .
هذه المسألة نبين الوجه فيها فيما بعد ان شاء الله .

٤٧ - وعنه عن أحمد بن محمد عن الحسن عن الحسين أخيه عن أبيه علي ابن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل عن المملوك أيحل له ان

الحديث الخامس والاربعون : مرسل .

الحديث السادس والاربعون : صحيح .

قوله : هل يحل له ما مضى

أي : بمحض تحليل ما بعد ، وهو بعيد . أو مع التصريح بتحليل ما مضى ، فالمراد سقوط حق الناس ، وبالتوبة يسقط حق الله . ويحتمل أن يكون مراده هل يحل له ما مضى ذكره من الصب والمسح وغيرهما فيما بعد ؟ لكنه بعيد .

قوله عليه السلام : لا يحل لأحد

المشهور أن للمشتري الخيار في الفسخ ، وان كان الزوج حراً .

الحديث السابع والاربعون : صحيح .

يطأ الأمة من غير تزويج اذا احل له مولاه؟ قال : لا يحل له .
 ٤٨ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام انه
 قال : أي شيء يقولون في اتيان النساء في اعجازهن ؟ فقلت له : بلغني ان أهل
 الكتاب لا يرون بذلك بأساً. فقال : ان اليهود كانت تقول: اذا أتى الرجل المرأة
 من خلفها خرج الولد احوال فأنزل الله تعالى: « نساءؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم
 انى شئتم » قال : من قبل ومن دبر خلافاً لقول اليهود ولم يعن في ادبارهن .
 وهذا الخبر قد قدمناه وليس فيه تناف لجوازمنا قدمناه في هذه المسألة ، لأنه
 انما تضمن ان نأويل الآية على ما ذكر ، وليس فيه ان من فعل الفعل المخصوص
 فقد ارتكب محظوراً ، والذي يكشف عن جواز ذلك أيضاً ما رواه :
 ٤٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحاق عن عثمان بن عيسى عن
 يونس بن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام أو لأبي الحسن عليه السلام :

ويدل على عدم جواز التحليل للمملوك ، كما هو المشهور .

الحديث الثامن والاربعون : موثق .

وقد مر برواية أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر^(١) ، وكان فيه «أهل المدينة»
 مكان «أهل الكتاب» وهو أظهر .

الحديث التاسع والاربعون : مجهول .

قوله : ونذرت

في بعض النسخ « تعززت » قال في النهاية : عز يعز اذا اشتد^(٢) .

(١) تحت الرقم : ٣٢ من باب السنة في عقود النكاح .

(٢) نهاية ابن الاثير ٣/ ٢٢٨ :

اني ربما أتيت الجارية من خلفها يعني دبرها ونذرت فجعلت علي نفسي ان عدت الي امرأة هكذا فعلي صدقة درهم وقد ثقل ذلك علي قال: ليس عليك شيء وذلك لك. ٥٠ - وعنه عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم بن علي بن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل.

٥١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن اسماعيل بن منصور عن ابراهيم بن محمد ابن حمران عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من تزوج امرأة والقمر في العقرب لم ير الحسنى.

٥٢ - الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن بن زرعة عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال: ان هذه امرأتى وليست لي بينة. فقال: ان كان ثقة فلا يقربها، وان كان غير ثقة فلا يقبل منه.

وظاهره عدم الكراهة أيضاً، اذ النذر ينعقد في ترك المكروه، الا أن يحمل النذر على عدم التلفظ بالصيغة الشرعية وعدم ذكر اسم الله تعالى.

الحديث الخمسون: مرسل.

ومخالف للمشهور في جزئيه وموافق لقول بعض الأصحاب.

الحديث الحادى والخمسون: مجهول.

الحديث الثانى والخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: ان كان ثقة

قال الوالد العلامة طاب مضجعه: كأنه علي الاستحباب، والاحتياط في الترك

مطلقاً.

٥٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن علي بن عقبة عن بعض أصحابنا قال : كان أبو الحسن الماضي عليه السلام عند محمد بن إبراهيم والي مكة وهو زوج فاطمة بنت أبي عبد الله وكانت لمحمد بن إبراهيم بنت تلبسها الثياب وتجيء الى الرجال فيأخذها الرجل ويضمها اليه فلما تناهت الى أبي الحسن عليه السلام أمسكها بيديه ممدودتين قال : اذا اتت على الجارية ست سنين لم يجز أن يقبلها رجل ليس هي بمحرم له ولا يضمها اليه .

٥٤ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن سوسة عن ابن أخيه

الحديث الثالث والخمسون : مرسل .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : وروي الاجتناب من التقبيل بعد خمس سنين ، والغالب حصول اللذة والشهوة من التقبيل والضم والوضع في الحجر ، فأما الرؤية فلا بأس . انتهى .

وقال في التذكرة : الصبية الصغيرة التي ليست في مظنة الشهوة يجوز للرجل النظر اليها . ولا فرق بين حد العورة وغيره ، لكن لا يجوز النظر الى فرجها ، وأما اذا كانت في مظنة الشهوة فلا يجوز النظر اليها ، وسأل أحمد بن النعمان الصادق عليه السلام فقال له : جويرية ليس بيني وبينها رحم ولها ست سنين ، قال : لاتضعها في حجرك . وعن الصادق عليه السلام قال : اذا بلغت الجارية ست سنين فلا تقبلها ، والغلام لا يقبل المرأة اذا جاء سبع سنين . انتهى .

الحديث الرابع والخمسون : مرسل .

ويمكن الجمع بينه وبين الخبر المتقدم بحمل هذا على الاستحباب أو الانزال ، فإنه لا خلاف في وجوب الغسل مع الانزال .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي أهله من خلفها ؟ قال : هو أحد المأتين فيه الغسل .

٥٥ - البرقي عن القاسم بن محمد عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرجل تكون تحته الحرة يعزل عنها ؟ قال : ذلك إليه ان شاء عزل وان لم يشأ لم يعزل .

٥٦ - الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

قوله : أحد المأتين

بفتح التاء والياء مخففاً تأنيث المأتي على وزن مفعل ، أو بكسر التاء وتشديد الياء المفتوحة تثنية مأتي كمرمي . وفي بعض النسخ « المأتين » بفتح التاء فهو تخفيف المأتين على الوجه الأول .

الحديث الخامس والخمسون : ضعيف .

وقال في المسالك : ذهب الأكثر الى جواز العزل مع كراهية ، وقد ظهر من الخبر المعتبر في الحكم أن الحكم مختص بالزوجة الحرة مع عدم الشرط ، وزاد بعضهم كونها منكوحة بالعقد الدائم ، وكون الجماع في الفرج ^(١) .

الحديث السادس والخمسون : صحيح .

وقال الوالد العلامة طاب ثراه : الغرض أن قوله تعالى « أو لامستم النساء » ^(٢) المراد به الجماع ، لا مطلق اللمس ، كما ذهب إليه جماعة من العامة .

(١) النكاح ٤٣٩/١ .

(٢) سورة النسا : ٤٣ ، وسورة المائدة : ٦ .

ملازمة النساء هي الإيقاع بهن .

٥٧ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي مريم الأنصاري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال : يوم آتي فلانة اطلب ولدها فهي حرة بعد ان يأتيها ألمه أن يأتيها ولا ينزل فيها ؟ فقال : اذا اتاها فقد طلب ولدها .

٥٨ - الحسن بن محبوب عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس للمرأة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها الا باذن زوجها أو زكاة أو بر والديها أو صلة قرابتها .

٥٩ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض

الحديث السابع والخمسون : صحيح .

وقال الوالد العلامة قدس سره : يدل على أنه يلحق به الولد وان عزل ، ولم يجب عليه السلام بأنها تصير حرة أم لا ، فانه لو ضم صيغة النذر أو العهد أو اليمين تنعق والا فلا .

الحديث الثامن والخمسون : صحيح .

قوله عليه السلام : أو زكاة

قال الوالد العلامة نور الله ضريحه : عطف على المستثنى ، ويؤيده ما في الفقيه والكافي الا باذن زوجها الا في حج أو زكاة^(١) ، وكأنه سقط من القلم .

الحديث التاسع والخمسون : مرسل .

(١) من لا يحضره الفقيه ٣/ ٢٧٧ ، ح ٢ . فروع الكافي ٥/ ٥١٤ ، ح ٤ .

أصحابنا في المرأة تهب مالها شيئاً بغير اذن زوجها؟ قال : ليس لها .
 ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف
 ابن حماد عن ربعي بن عبدالله والفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام في
 قوله تعالى : « ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله » . قال : ان انفق عليها ما يقيم
 صلبها مع كسوة والافرق بينهما .

قوله عليه السلام : ليس لها

خلاف المشهور ، والاحوط العمل به .

الحديث الستون : مختلف فيه ضعيف على المشهور .

قوله تعالى : ومن قدر عليه رزقه (١)

صدر الآية « لينفق ذو سعة من سعته » أي : بعض ما يناسب سعته ، ولا ينظر الى
 من فوقه ولا الى من دونه ، فيقع في الاسراف والتقتير المنهيين « ومن قدر » أي :
 ضيق عليه رزقه « فلينفق مما آتاه الله » أي : على حسب حاله وما يناسب مقدرته ،
 قيل : فيه دلالة على أن المعتبر في النفقة حال الزوج لا الزوجة « لا يكلف الله نفساً
 الا ما آتاها » أي : لا يكلف الله أحداً ما لا يقدر عليه « سيجعل الله بعد عسر يسراً »
 أي : بعد ضيق سعة وبعد فقر غنى وبعد صعوبة سهولة ، وفيه تطيب لقلوب الفقراء
 والمنفقين على العسر ووعدهم لهم بالعوض وتبديل العسر باليسر .

وقال في النافع : ولا تتخير الزوجه لو تجدد العجز عن الانفاق (٢)

(١) سورة الطلاق : ٧ .

(٢) المختصر النافع ص ٢٠٤ .

٦١ - عنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه السلام عن امرأة أحلت لزوجها جاريتهما؟ فقال : ذلك له . قلت: فان خاف أن تكون تمزح ؟ قال : وكيف له بما في قلبها ؟ فان علم انها تمزح فلا .

وقال السيد رحمه الله : هذا أحد القولين في المسألة وأشهرهما ، ونقل عن ابن الجنيد أنه أثبت لها الخيار بذلك ، وحكى الشيخ فخر الدين عن المصنف أنه نقل عن بعض علمائنا قولاً بأن الحاكم بينهما ، وربما كان مستنده صحيحة ربعي وفضيل وصحيحة أبي بصير ، وهما صحيحتنا السند فيتجه العمل بهما ^(١) . انتهى .
وأقول : ظاهر الآية وجوب الصبر وعدم الحكم عليه مع القدرة ، فيشكل العمل بالخبر مع معارضته للآية ، إلا أن يقال : ليس في الآية دلالة على عدم خيار الفسخ ، وإنما تدل على الصبر على ما يقدر عليه مع بقاء الزوجية وعدم تكليف الزائد على قدرته .

والخبر أيضاً محمول على ذلك، بأن يكون عليه السلام دفع ما يمكن أن يتوهم من ظاهر الآية من وجوب صبر الزوجة، بأن ليس في الآية إلا عدم تكليف الزوج ما لا يقدر عليه ، وأما صبر الزوجة مع تلك الحالة فلا دلالة للآية عليه ، بل هذا بالنسبة إلى الزوجة تكليف ما لا يطاق، فيمكن أن يقال بإيحاء الآية إلى ذلك أيضاً، فتأمل .

الحديث الحادي والستون : صحيح .

ويدل على أن مع الشك في المزاح بل مع الظن به يمكنه العمل بالتحليل ، وفي الأخير اشكان . ويمكن حمل العلم على ما يشمل الظن .

(١) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

٦٢ - علي بن الحسن عن سندي بن ربيع عن محمد بن أبي عمير عن رجل من أصحابنا قال : سمعته يقول : لا يحل لاحد أن يجمع بين نثتين من ولد فاطمة عليها السلام ، ان ذلك يبلغها فيشق عليها . قلت : يبلغها ؟ قال : اي والله .

٦٣ - عنه عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن يحيى بن بسام قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما يروي الناس عن أمير المؤمنين عليه السلام عن اشياء من الفروج لم يكن يأمر بها ولا ينهى عنها الا نفسه وولده ، فقلنا : كيف يكون ذلك ؟ قال : احلتها آية وحرمتها آية اخرى . فقلنا : هل الايتان تكون احدهما نسخت الاخرى أم هما محكمتان ينبغي ان يعمل بهما ؟ فقال : قد بين لهم اذ نهى نفسه وولده . قلنا : ما منعه ان يبين ذلك للناس ؟ قال : خشي أن لا يطاع ، فلو أن أمير المؤمنين عليه السلام ثبتت قدماه اقام كتاب الله كله والحق كله .

٦٤ - عنه عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب الاحمر عن أبي هلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل تحل له جارية امرأته ؟ قال : لاحتي

الحديث الثاني والستون : مجهول .

ولم أر عاملا به ، ولعله محمول على الكراهة .

الحديث الثالث والستون : موثق .

ويدل على أن الأخبار الواردة على هذا السياق منزلة على التحريم ، بخلاف ما يفهمه الاكثر منه من الكراهة .

الحديث الرابع والستون : مجهول .

تهبها له ، ان علياً عليه السلام قد قضى في هذا ان امرأة اتت تستعدي على زوجها فقالت : انه قد وقع على جاريتي فأحبها. فقال الرجل : انما وهبتها. فقال علي عليه السلام : آتيني بالبينة والا رجمتك ، فلما رأت المرأة انه الرجم ليس دونه شيء أقرت انها وهبتها له ، فجلدها علي عليه السلام حداً وامضى ذلك له .

٦٥ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا امرأة فيما تهب لزوجها حازا أو لم يحازا ، أليس الله يقول : « ولا تأخذوا مما آتتموهن شيئاً » ، وقال : « فان

قوله صلوات الله عليه : والا رجمتك

لعله تهديد للمحيلة الشرعية . والمراد بالهبة ما هو أعم من العين والمنفعة ليشمل التحليل .

الحديث الخامس والستون : صحيح .

قوله عليه السلام : جازا أو لم يحازا (١)

في بعض النسخ « جزا أو لم يحاز » أي : سواء كانت معرضة أم لا . وفي بعضها « قبضها أو لم يقبضها » وفي الكافي « حيز أو لم يحز » قال في القاموس : الحوز الجمع (٢) .

والمشهور كراهة رجوع أحد الزوجين فيما وهبه للآخر ، وذهب جماعة إلى عدم الجواز كالرحم ، لصحيفة زرارة وهذه الصحيحة ، وربما يقدر فيهما باشتمالهما على اللزوم قبل القبض ، ولم يقل به أحد ، ومنهم من حمل هذه الحيازة على قبض

(١) في المصدر المطبوع : حازا أو لم يحازا .

(٢) القاموس المحيط ١٧٣/٢ .

طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هيئناً مريباً » وهذا يدخل في الصداق والهبة .

٦٦ - علي بن الحسن عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا يوجب المهر الا الوقاع في الفرج .

٦٧ - وعنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي بن علا بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام : متى يجب المهر ؟ فقال : اذا دخل بها .

٦٨ - وعنه عن الزيات عن ابن أبي عمير وأحمد بن الحسن عن هارون بن مسلم عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل بامرأة . قال : اذا التقى المختنان وجب المهر والعدة .

آخر جديد غير القبض الاول جمعاً بين الأدلة .

قوله عليه السلام : وهذا يدخل

أي : بعمومه يشملهما .

الحديث السادس والستون : موثق .

الحديث السابع والستون : موثق .

قوله عليه السلام : اذا دخل بها

يشمل القبل والدبر ، كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب .

الحديث الثامن والستون : موثق .

٦٩ - وعنه عن علي بن اسباط عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغسل؟ قال: اذا ادخله وجب الغسل والمهر والرجم .

٧٠ - فأما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا تزوج الرجل المرأة ثم خلا بها فأغلق عليها باباً أو أرخى ستراً ثم طلقها فقد وجب الصداق ، وخلاؤه بها دخول .

٧١ - وما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب

الحديث التاسع والستون : موثق .

الحديث السابعون : ضعيف أو مجهول .

والمشهور أن المهر لا يستقر بمجرد الخلوة ، وحكى الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب قولاً بأن الخلوة كالدخول يستقر بها المسمى وتجب بها العدة .

الحديث الحادى والسبعون : ضعيف على المشهور وربما يعد موثقاً .

وقال في النهاية : في حديث الحجج « أنه دخل البيت وأجاف الباب » أي : رده عليه ، ومنه الحديث « أجيفوا أبوابكم » أي : ردها ^(١).

وقال أيضاً : فيه « أيما رجل أغلق بابسه على امرأته وأرخى دونه أستاره » الاستارة من الستر كالستار، وهي كالأعظام في العظام ، ولو رويت أستاره جمع ستر كان حسناً ^(٢). انتهى .

(١) نهاية ابن الاثير ٣١٧/١ .

(٢) نهاية ابن الاثير ٣٤١/٢ .

عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول :
من اجاف من الرجال على أهله باباً أو ارخى ستراً فقد وجب عليه الصداق .
فلينافي هذان الخبران ماقدمناه من الاخبار ، لأن هذين الخبرين محمولان
على انه اذا كان الرجل والمرأة متهمين بعد خلوهما فأنكر الواقعة ، فانه متى
كان الامر على هذا لا يصدقان على اقوالهما ويلزم الرجل المهر كله والمرأة العدة ،
ومتى كانا صادقين أو كان هناك طريق يمكن أن يعرف به صدقهما فلا يوجب المهر
الا الواقعة ، والذي يدل على انه اذا كانا متهمين كان الحكم فيه ما ذكرناه مارواه :

٧٢ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب
عن علي بن رثاب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الرجل
يتزوج المرأة فيرخي عليه وعليها الستر أو يغلق الباب ثم يطلقها فتسأل المرأة هل
اتاك ؟ فتقول : ما اتاني ، ويسأل هو هل اتيتها ؟ فيقول لم آتها . قال فقال : لا يصدقان
وذلك لأنها تريد أن تدفع العدة عن نفسها ويريد هو أن يدفع المهر .
والذي يدل على انه اذا كان هناك طريق يعلم به صدقهما لم يعتبر فيه غير الجماع
ما رواه :

٧٣ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال : سألت أبا جعفر
عليه السلام عن رجل تزوج جارية لم تدرك لا يجمع مثلها أو تزوج رتقاء فأدخلت

وأقول : ورود تلك الاخبار من طرق المخالفين مما يؤيد الحمل على التقية ،
ومؤيده أيضاً أن رواية هذا الخبر من العامة ، وسيأتي ما يزيد ذلك تأييداً في الاخبار .

الحديث الثاني والسبعون : موثق .

الحديث الثالث والسبعون : صحيح .

عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه . قال : هاتان ينظر اليهن من يوثق به من النساء فان كن كما دخلن عليه فان لها نصف الصداق الذي فرض لها ولاعدة عليهن منه . قال : فان مات الزوج عنهن قبل أن يطلق فان لها الميراث ونصف الصداق وعليهن العدة اربعة اشهر وعشراً .

٧٤ - وأما ما رواه علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن المهر متى يجب ؟ قال : اذا أرخيت الستور واجيف الباب . وقال : اني تزوجت امرأة في حياة أبي علي ابن الحسين عليه السلام وان نفسي تاقت اليها فذهبت اليها فنهاني أبي فقال : لا تفعل يا بني لا تأتها في هذه الساعة واني ابيت الا ان افعل فلما دخلت عاينها فذفت اليها بكساء كان علي وكرهتها وذهبت لأخرج فقامت مولاة لها فأرخت الستر وأجافت الباب ، فقلت : مه قد وجب الذي تريدن .

فليس ينافي هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من الأخبار ، لأنه ليس في الخبر انه وجب المهر بل لا يمتنع ان يكون اراد وجب الذي تريدن من مصالحتها على شيء ترضى به ، ولو كان فيه ذكر المهر لم يكن فيه ان الذي أوجب المهر هو ارضاء

الحديث الرابع والسبعون : موثق .

قوله عليه السلام : واني أبيت

قال الوالد العلامة نور الله قبره : مخالفته لايه صلوات الله عليهما على تقدير صحتها محمولة على أن النهي ارشادي متعلق بالامور الدنيوية ولا محذور في المخالفة . ويمكن أن يكون دفع المهر كاملاً لئلا تذهب الى السوالة ويطلبونه ، وفي بعض تلك الاخبار اشعار بالنقمة .

الستر والخلو بها ، بل لا يمتنع أن يكون هو عليه السلام أوجب على نفسه ذلك تبرعاً منه دون أن يكون ذلك واجباً في الأصل . والذي يدل على هذا انه قد روي في هذه القصة بعينها انه قال له أبوه علي بن الحسين عليه السلام : ليس لهذا الا نصف المهر ، فدل ذلك على انه اذا كان قد أعطاها المهر كله فانما اعطاها ذلك تبرعاً دون أن يكون ذلك واجباً في الأصل .

٧٥ - روى ذلك علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة ومحمد وأحمد ابني الحسن بن علي عن الحسن بن عبدالله بن بكير عن زرارة قال : حدثني أبو جعفر عليه السلام انه اراد ان يتزوج امرأة قال : فكره ذلك أبي فمضيت فتزوجتها حتى اذا كان بعد ذلك زرتها فنظرت فلم أر ما يعجبني فقامت لأنصرف فبادرتني القائمة معها الباب لتغلقه ، فقلت : لا تغلقه لك الذي تريد ، فلما رجعت الى أبي فأخبرته بالامر كيف كان فقال : انه ليس لها عليك الا النصف يعني نصف المهر ، وقال : انك تزوجتها في ساعة حارة .

٧٦ - وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن حسين بن مختار عن أبي بصير قال : تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فأغلق الباب ، فقال : افتحوا ولكم ما سألتكم ، فلما فتحوا صالحهم .

وكان ابن أبي عمير رحمه الله يقول : ان الاحاديث قد اختلفت في ذلك فالوجه

الحديث الخامس والسبعون : موثق .

الحديث السادس والسبعون : موثق .

قوله : وكان ابن أبي عمير

هو من كلام الشيخ أو ابن مهزيار صاحب الكتاب .

في الجمع بينها على الحاكم ان يحكم بالظاهر، ويلزم الرجل المهر كله اذا ارخى الستر، غير ان المرأة لا يحل لها فيما بينها وبين الله ان تأخذ الانصف المهر. وهذا وجه حسن، ولا ينافي ما قدمناه، لأننا انما أوجبنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول، ومع التمكن من معرفة ذلك، فأما مع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير، والذي يؤكد ما ذكرناه أيضاً ما رواه :

٧٧ - الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن ظريف عن ثعلبة عن يونس بن يعقوب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فأدخلت عليه فأغلق الباب وارخى الستر وقبل ولمس من غير أن يكون وصل اليها بعد ثم طلقها على تلك الحال . قال : ليس عليه الا نصف المهر .

٧٨ - الصفار عن يعقوب بن يزيد عن علي بن أحمد عن يونس قال : ذكر الحسين أنه كتب اليه يسأله عن حد القواعد من النساء اللاتي اذا بلغت جاز لها ان تكشف رأسها وذراعها ؟ فكتب عليه السلام : من قعدن عن النكاح .

وقوله « وهذا وجه حسن » كلام الشيخ قطعاً .

الحديث السابع والسبعون : موثق .

الحديث الثامن والسبعون : مجهول .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره في آيات الاحكام : في الكشف القاعد التي تعدت عن الحيض والولد لكبرها « لا يرجون نكاحاً » لا يطمعون فيه، والمراد بالثياب الثياب الظاهرة، كالمحففة والجلباب الذي فوق الخمار « غير متبرجات بزينة » غير مظهرات زينة يريد الزينة الخفية التي أرادها في قوله « ولا يبدن زينتهن الالبعولتهن » أو غير قاصدات بالوضع التبرج، ولكن التخفف اذا احتججن اليه، والاستعفاف من الوضع خير لهن .

٧٩ - عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق ابن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول من شرط لامرأته شرطاً فليف لها به ، فان المسلمين عند شروطهم الا شرط حرم حلالاً أو احل حراماً .

٨٠ - عنه عن السندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن « اولي الاربة من الرجال »؟ قال : هو الاحمق الذي لا يأتي النساء .

وفيه تأمل ، اذ قد تقدم جواز اظهار الزينة الظاهرة ، فليس على غير القاعد من النساء أيضاً جناح في وضع الثياب الظاهرة ، والظاهر من سوق هذه الاية أن القاعد من النساء مستثناة من الحكم السابق الذي هو وجوب التستر وتحريم كشف الزينة الباطنة ومواضعها المتقدمة (١) .

الحديث التاسع والسبعون : ضعيف على المشهور . وقيل : موثق حسن .

وقد مضى الكلام في الشروط .

الحديث الثمانون : صحيح .

قوله عليه السلام : هو الاحمق

تفسير لغير أولي الاربة المذكور في الاية .

وقال في الكشاف : الاربة الحاجة قيل : هم الذين يتبعونكم ليصيبوا من فضل طعامكم ، ولا حاجة لهم الى النساء ، لانهم بله لا يعرفون شيئاً من أمرهن ، أو شيوخ

٨١ - عنه عن أحمد عن علي بن أحمد عن يونس قال: سألته عن رجل تزوج امرأة في بلد من البلدان فسألها ألك زوج؟ فقال: لا فتزوجها، ثم ان رجلا اتاه فقال: هي امرأتى، فأنكرت المرأة ذلك مايلزم الزوج؟ فقال: هي امرأته الا ان يقيم البيعة.

٨٢ - عنه عن موسى بن عمير عن الحسن بن يوسف عن نصر عن محمد بن هاشم عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: اذا تزوجت البكر بنت تسع سنين

صلحاء اذا كانوا معهن غضوا أبصارهم أو بهم عناية^(١).

وقال في مجمع البيان: قد اختلف في معناه، فقيل: معناه التابع الذي يتبعك لينال من طعموك ولا حاجة له في النساء، وهو الابله المولى عليه، عن ابن عباس وقتادة وابن جبير، وهو المروي عن أبي عبد الله عليه السلام.

وقيل: هو العينين الذي لا ارب له في النساء لعجزه، عن عكرمة والشعبي.
وقيل: انه الخصي الم محبوب الذي لا رغبة له في النساء، عن الشافعي ولم يسبق الى هذا القول.

وقيل: انه الشيخ الهم لذهاب اربه، عن يزيد بن أبي حبيب.

وقيل: هو العبد الصغير، عن أبي حنيفة وأصحابه^(٢).

الحديث الحادى والثمانون: مجهول.

وعليه عمل الاصحاب.

الحديث الثانى والسبعون: مجهول.

(١) الكشاف ٦٢/٣.

(٢) مجمع البيان ١٣٨/٤.

فليست مخدوعة .

٨٣ - عنه عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن اذينة وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تضع أيجل لها ان تزوج قبل ان تطهر؟ قال : اذا وضعت تزوجت وليس لزوجها أن يدخل بها حتى تطهر .

٨٤ - وعنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ادنى ما اذا فعله الرجل بامرأة لم تحل لابنه ولا لآبيه . قال : الحد في ذلك المباشرة ظاهرة أو باطنة مما يشبه مس الفرجين .

٨٥ - الحسن بن محبوب عن رفاعة بن موسى قال : سألت أبا الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام قلت : اشترى الجارية فتمكث عندي الاشهر لا تطمئث وليس ذلك من كبر ، قلت : وأريتها النساء فيقلن ليس بها جبل أفلي ان انكحها في فرجها

ويدل على بلوغ المرأة بالتسع ، وعلى جواز نكاحها بغير ولي .

الحديث الثالث والثمانون : صحيح .

وعليه الفتوى .

الحديث الرابع والثمانون : مرسل .

ومخالف للمشهور ، وقال به بعض الاصحاب كما مر . وهو محمول على ما اذا كان بغير عقد اما بزنا أو شبهة ، فان العقد يكفي في التحريم . وقوله « مما يشبه » لعله تفسير للباطنة .

الحديث الخامس والثمانون : صحيح .

وقد اختلف الاصحاب في تحريم وطء الامة الحامل أو كراهته بسبب اختلاف

قال فقال : ان الطمث قد تحبسه الريح من غير حمل فلا بأس أن تمسها في الفرج قلت : فان كان حملاً فمالي منها ان اردت ؟ فقال : لك ما دون الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعة اشهر وعشرة ايام ، فاذا جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج . قلت : ان المغيرة وأصحابه يقولون لا ينبغي للرجل أن ينكح امرأته وهي حامل وقد استبان حملها حتى تضع فتغذو ولده . قال : هذا من افعال اليهود .

٨٦ - علي بن الحسن عن السندي بن محمد البزاز الكوفي عن أبي البختری وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام سئل عن المتوفى عنها زوجها اذا بلغها ذلك وقد انقضت عدتها فالحداد يجب عليها ؟ فقال علي عليه السلام : اذا لم يبلغها حتى تنقضي عدتها فقد ذهب ذلك كله وتنكح من احبت .

الروايات ، فقوم حكموا بالكراهة مطلقاً ، وقوم حكموا بالتحريم قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام وبالكراهة بعد ذلك ، وهو قول الأكثر .

قوله : فتغذوا ولده

قال في النهاية: فيه « لاتغذوا أولاد المشركين » أراد وطىء الحبالى من السبي، فجعل ماء الرجل للمحمل كالغذاء^(١).

قوله عليه السلام : هذا فعال اليهود

لعل المراد بالفعل هنا القول .

الحديث السادس والثمانون : ضعيف .

٨٧ - وعنه عن أحمد بن محمد عن البرقي عن جعفر بن محمد العلوي قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثاً فقال لي: ان طلاقكم لا يحل لغيركم وطلاقهم يحل لكم لأنكم لا ترون الثلاثة شيئاً .

٨٨ - عنه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن صفوان عن عبدالرحمن ابن الحجاج قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ثلاث يتزوجن على كل حال : التي يئست من المحيض ومثلها لا تحيض . قلت : ومتى تكون كذلك ؟ قال :

مخالف للمشهور من كون الاعتداد من حين بلوغ الخبر ، وذهب ابن الجنيّد اليه مع العلم بوقت الوفاة ، وسيأتي قول للشيخ أيضاً به مع قرب المسافة .

الحديث السابع والثمانون : مجهول .

قوله عليه السلام : ان طلاقكم

أي : الثلاث وغيره مما لا تعتقدون صحته .

قال في المسالك : لو كان المطلق مخالفاً يعتقد الثلاث لزمته ، كذا وردت النصوص ، ولا فرق في الحكم على المخالف بوقوع ما يعتقد بين الثلاث وغيرها مما لا يجتمع شرائطه عنده ، كتعليقه على الشرط ووقوعه بغير اشهاد ومع الحيض وباليمين وبالكناية وغيرها ، وظاهر الأصحاب الاتفاق على الحكم^(١) .

الحديث الثامن والثمانون : صحيح .

قوله عليه السلام : اذا بلغت ستين سنة

في الكافي « اذا كان لها خمسون سنة » وهو الظاهر . والمشهور في الياثسة

إذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض ، والتي لم تحض ومثلها لا تحيض . قلت : ومتى تكون كذلك ؟ قال : ما لم تبلغ تسع سنين فإنها لا تحيض ومثلها لا تحيض ، والتي لم يدخل بها .

٨٩ - أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالعزيز عن الخبيري عن المفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لولا ان الله خلق أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن لفاطمة عليها السلام كفو على ظهر الأرض آدم فمن دونه .
ولا يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة قد طلقت ثلاث تطليقات على غير السنة ،
روى ذلك :

٩٠ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن

والصغيرة اذا طلقنا بعد الدخول عدم العدة، وذهب السيد وابن زهرة الى أن عليهما العدة .

الحديث التاسع والثمانون : ضعيف .

الحديث التسعون : ضعيف كالموثق .

وحمل على ما اذا كان من غير المخالف لما مر .

وقال في المسالك: اتفق الأصحاب على أن الطلاق المتعدد بلفظ واحد كالثلاث لا يقع بمجموعه ، وأنه يشترط لوقوع العدد تخلل الرجعة ، ولكن اختلفوا في أنه يقع باطلا من رأس أو يقع منه واحدة ويلغو الزائد، فذهب الاكثر الى الثاني، لوجود المقتضي وعدم صلاحية التغير للمانعية، وبه مع ذلك روايات كثيرة، وذهب المرتضى في القول الاخر وابن أبي عقيل وابن حمزة الى الأول، لصحیحة أبي بصير^(١).

الحكم عن موسى بن بكر عن عمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
اياك والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فانهن ذوات الأزواج .

٩١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى الوراق عن ابن أبي
عمير عن حفص بن البخري عن اسحاق بن عمار في الرجل يريد تزويج المرأة
وقد طلقت ثلاثاً كيف يصنع فيها ؟ قال : يدعها حتى تطهر ثم يأتي زوجها ومعه
رجلان فيقول : قد طلقت فلانة ؟ فاذا قال : نعم تركها ثلاثة اشهر ثم خطبها الى
نفسها .

الحديث الحادي والتسعون : موثق .

قوله عليه السلام : يدعها حتى تطهر

يمكن حمله على الاستحباب لا طمينا النفس ، اذ الظاهر صدور هذا الطلاق
من المخالف ، وهو واقع كما مر ، فلا يكون مخالفاً لقول من قال بوقوع الطلقة
الواحدة .

ويمكن أن تكون المرأة مؤمنة ، فلذا لم يجز عليها حكم طلاقهم ، والظاهر
حمل هذا الخبر على ما اذا طلق في طهر الواقعة ، كما يدل عليه قوله عليه السلام
« يدعها حتى تحيض وتطهر » .

ويدل عليه ما رواه ابن أبي عمير عن أبي أيوب قال : كنت عند أبي عبدالله
عليه السلام فجاء رجل فسأله فقال : رجل طلق امرأة ثلاثاً ، فقال : بانث منه . فقال :
فذهب ثم جاء آخر من أصحابنا ، فقال : رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فقال : تطليقة .
وجاء آخر فقال : رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فقال : ليس بشيء . ثم نظر الي فقال :
هو ما ترى . قال : قلت كيف هذا ؟ قال : فقال : هذا يرى أن من طلق امرأته ثلاثاً
حرمت عليه ، وأنا أرى أن من طلق امرأته ثلاثاً علي السنة فقد بانث منه ، ورجل طلق

٩٢ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن شعيب الحداد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل من مواليك يقرؤك السلام وقد اراد ان يتزوج امرأة وقد وافقته واعجبه بعض شأنها وقد كان لها زوج فطلقها ثلاثاً على غير السنة ، وقد ذكره أن يقدم على تزويجها حتى يستأمرك فتكون أنت تأمره. فقال أبو عبد الله عليه السلام : هو الفرج وأمر الفرج شديد ومنه يكون الولد ونحن نحتاط فلا يتزوجها .

٩٣ -- محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي ابن الحكم عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عز وجل : « ولكن لا تواعدوهن سرأً »؟ قال : يقول الرجل اواعدك بيت أبي

امرأته ثلاثاً وهي على طهر فانما هي واحدة، ورجل طلق امرأته على غير طهر فليس بشيء^(١).

وفي هذا الخبر اشارة الى الجمع بين الاخبار ، كما تظن به الشهيد الثاني رحمه الله ، وذهب الشيخ وجماعة الى وقوع الطلاق بقوله « نعم » عند سؤاله هل طلقت امرأتك ؟ لهذا الخبر .

الحديث الثاني والتسعون : صحيح .

ومحمول على الكراهة ، أو اذا كان المطلق مؤمناً ، أو كان في طهر المواقعة أو بغير شهود ، بأن يكون قوله « على غير السنة » قيداً احترامياً .

الحديث الثالث والتسعون : ضعيف على المشهور .

وقال الفاضل الاردبيلي قدس سره في آيات الاحكام: « سرأً » أي جماعاً ، عبر

فلان يعرض لها بالرفث ويوقت يقول الله عز وجل : « الا ان تقولوا قولاً معروفاً »
والقول المعروف التعريض بالخطبة على وجهها وحكمها « ولا تعزموا عقدة النكاح
حتى يبلغ الكتاب اجله » .

٩٤ - الصفار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن معاوية بن ميسرة
عن الحكم بن عتيبة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن محرم تزوج امرأة في
عدتها . قال : يفرق بينهما ولا تحل له ابداً .

عنه بالسر لانه مما يسر، والمراد المواعدة بما يستجهن، مثل عندي جماع أرضيك
أو أجامعك كل ليلة ونحوه «الآن يقولوا قولاً معروفاً» كأن المسئتي فيه محذوف،
أي: لا تواعدوهن مواعدة الامواعدة معروفة، أو الامواعدة بقول معروف. والمراد
بالقول المعروف الخطبة تعريضاً . ويحتمل أن يسراد غير الخطبة تعريضاً ، مثل
الوعد بحسن المعاشرة وغيره ^(١) . انتهى .

ثم اعلم أنه لاختلاف في عدم جواز التعريض والتصريح بالخطبة لذات العدة
الرجعية ، والمشهور جواز التعريض للمعتدة بالعدة البائنة دون التصريح ، بل
هو أيضاً موضع وفاق لهذه الآية، وصدرها هكذا: « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به
من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا توعدوهن
سراً الا أن تقولوا قولاً معروفاً » ^(٢) والتعريض هو الاتيان بلفظ يحتمل الرغبة في
النكاح وغيرها .

الحديث الرابع والتسعون : ضعيف .

ومحمول على العلم أو الدخول كما مر ، واجتماع السببين هنا لا يؤثر على

(١) زبدة البيان ص ٥٦٢ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٥ .

٩٥ - الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل له أربع نسوة وطلق واحدة يضيف إليها أخرى ؟ قال : لا حتى تنقضي العدة . فقلت : من يعتد ؟ فقال : هو . قلت : وان كانت متعة ؟ فقال : وان كانت متعة .

٩٦ - عنه عن محمد بن عبد الجبار عن العباس عن صفوان قال : سأله المرزبان عن الرجل يفجر بالمرأة وهي جارية قوم آخرين ثم اشترى ابنتها يحل له ذلك ؟ قال : لا يحرم الحرام الحلال ، ورجل فاجر بامرأة حراماً أيتزوج ابنتها ؟ قال : لا يحرم الحرام الحلال .

المشهور، إذ ذهب الأكثر إلى أنه إذا عقد المحرم على امرأة، فإن كان عالماً بالتحريم حرمت عليه أبداً، ومنهم من أطلق التحريم من غير فرق بين العالم والجاهل، وجماعة أطلقوا التحريم مع العلم ومع الدخول في حالة الجهل، والأول أظهر.

الحديث الخامس والتسعون : موثق .

قوله عليه السلام : لا حتى تنقضي العدة

حمل في العدة البائنة على الاستحباب، وكذا المتعة سواء حملت على الداخلة أو الخارجة، إلا على القول بكون المتعة من الأربع، وهو نادر .

قوله : فقلت من يعتد

لعله استبعاد منه ظناً منه أن الاعتماد مختص بالنساء، ويمكن أن يراد بالاعتداد ضبط العدد .

الحديث السادس والتسعون : صحيح .

فالوجه في هذا الخبر ما قدمناه من أنه اذا كان الفجور دون الموافقة ، فأما مع الموافقة فلا يجوز حسب ما قدمناه ، ويزيده بياناً مارواه :

٩٧ - الصفار عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط عن منصور ابن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل فجر بامرأة أيتزوج أبتنها ؟ قال : ان كان قبلة أو شبهها فلا بأس ، وان كان زنى فلا .

٩٨ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن وهب بن حفص عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقال للاماء يا بنت كذا وكذا ، وقال : لكل قوم نكاح .

٩٩ - عنه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يلاعن الرجل المرأة التي يتمتع بها .

الحديث السابع والتسعون : موثق .

الحديث الثامن والتسعون : موثق .

قوله : يا بنت كذا وكذا

أي : يا بنت الحرام ، أو يا بنت الزنا ، ولا خلاف في عدم جوازه .

الحديث التاسع والتسعون : صحيح .

ولا خلاف في اشتراط دوام العقد في لعان نفي الولد ، لأن ولسده المتمتع بها يتنفي بغير لعان ، وأما اشتراطه في لعان القذف فهو قول المعظم ، ويدل عليه روايات منها هذه الرواية .

وقال السيد : يقع اللعان بالمستمع بها لعموم الآية .

١٠٠ - عنه عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن الحسين بن حماد عن اسحاق بن عمار قال : سألته عن الرجل يتزوج أخت أخيه ؟ قال : ما أحب له ذلك .

١٠١ - البرقي عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عمرو بن أبي المقدم عن أبيه عن علي بن الحسين عليه السلام قال : « الفواحش ما ظهر منها وما بطن » ما ظهر نكاح امرأة الاخ وما بطن الزنى .

١٠٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب

الحديث المائة : ضعيف .

وحمل الكراهة بل هو الظاهر .

الحديث الحادى والمائة : ضعيف .

قوله عليه السلام : ما ظهر نكاح امرأة الاب

لعله على التمثيل ، ولما كان نكاح امرأة الاب شايعاً في الجاهلية وكانوا يتظاهرون به ، سماه الله تعالى « فاحشة » وجعله مما ظهر منها ، ولما كان الزنا مما يفعل سراً عده بطن .

قال بعض المسفرين : انهم كانوا لا يرون بالزنا في السر بأساً ويمنعون منه علانية ، نهى الله سبحانه عنه في الحاليتين . وروي قريب منه عن أبي جعفر عليه السلام أن ما ظهر هو الزنا وما بطن هو المخالة . وفي بعض الروايات ما ظهر هو ما ظهر تحريمه من ظهر القرآن ، وما بطن هو ما ظهر تحريمه من بطن القرآن .
وقيل : مطلق الذنوب سراً وعلانية ، أو أفعال الجوارح وأعمال القلوب .

الحديث الثانى والمائة : صحيح .

- عن جميل بن صالح عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ما أحب للرجل المسلم أن يتزوج ضرة كانت لأمه مع غير أبيه .
- ١٠٣ - الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : ليس للمريض أن يطلق وله ان يتزوج ، فان تزوج ودخل بها فجائز وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث .
- ١٠٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام في المرأة اذا زنت قبل ان يدخل بها ؟ قال : يفرق بينهما ولا صداق لها لأن الحدث كان من قبلها .
- ١٠٥ - وعنه بالاسناد عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام اتى برجل تزوج بامرأة على خالتها فجلده وفرق بينهما .

قوله عليه السلام : ما أحب

على الكراهة كما هو الظاهر ، وذكره الأصحاب .

الحديث الثالث والمائة : صحيح على الظاهر .

وقد مر في هذا الباب بعينه ^(١) وفي سننه علي بن رثاب .

الحديث الرابع والمائة : ضعيف على المشهور .

وعمل به الصدوق رحمه الله ، وقد مر الكلام فيه في باب العيوب .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : حمل على التفريق بالطلاق تأديباً وتعزيراً .

الحديث الخامس والمائة : ضعيف على المشهور .

١٠٦ - عنه عن العباس بن معروف عن النوفلي عن اليعقوبي عن عيسى بن عبدالله الهاشمي عن أبيه عن جده قال : قال علي عليه السلام : لا بأس ان يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس .
ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

١٠٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن عبدالله بن القاسم عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ان أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلا تزوج امرأة في نفاسها الحد .

لانه يحتمل هذا الحديث ان يكون انما اقام عليه الحد لانه واقعها قبل خروجها من دم النفاس ، دون أن يكون اقام عليه الحد لانه تزوج بها ، وعلى هذا الوجه لاتضاد بين الخبرين ، والذي يسدل على ذلك ان راوي هذا الحديث وهو عبدالله ابن سنان قد روى مثل هذا الخبر .

قوله عليه السلام : فجلده

المراد الحد مع العلم والوطىء والتعزير مع عدمهما ، وكل ذلك مع عدم تجويز المخالفة كما مر .

الحديث السادس والمائة : مجهول .

الحديث السابع والمائة : ضعيف .

قوله : لانه واقعها

فالمراد بالحد التعزير خمسة وعشرون سوطاً .

١٠٨ - روى محمد بن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المرأة تضع أيدل أن تتزوج قبل أن تطهر؟ قال: نعم وليس لزوجه أن يدخل بها حتى تطهر .

١٠٩ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد العلوي عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل له امرأتان قالت احدهما : ليلتي ويومي لك يوماً أو شهراً أو ما كان أيجوز ذلك ؟ قال : اذا طابت نفسها واشتري ذلك منها فلا بأس .

١١٠ - عنه عن أبي جعفر عن أبيه عن عبدالله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال: قال أبو عبدالله عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي زوجها وهي حبلى فولدت قبل أن يمضي أربعة اشهر وعشراً وتزوجت قبل أن تكمل الأربعة الأشهر والعشر ، فقضى أن يطلقها ثم لا يخطبها حتى يمضي آخر الاجلين فان شاء موالي المرأة انكحوها وان شاؤا امسكوها وردوا عليه ما له .

الحديث الثامن والمائة : صحيح .

الحديث التاسع والمائة : مجهول .

قوله عليه السلام : واشتري ذلك منها

أي : أرضاها بعوض .

الحديث العاشر والمائة : مرسل .

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته : يدل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الاجلين والطلاق بالمعنى اللغوي ، والأحسن أن يقرأ بالتخفيف ، فان وطأها

١١١ - عنه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد عن جعفر عن آبائه عليهم السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال : لا تجامعوا في النكاح على الشبهة ، يقول : اذا بلغك انك قد رضعت من لبنها وانها لك محرم وما اشبه ذلك فان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة .

١١٢ - وبهذا الاسناد عن جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : - وسئل عن التزويج في شوال - فقال : ان النبي صلى الله عليه وآله تزوج عائشة في شوال وقال : انما كره ذلك في شوال اهل الزمن الاول ، وذلك ان الطاعون وقع فيهم ففنى الابكار والمملكات فكرهوه لذلك لا لغيره .

حرمت عليه أبدأ، وان لم يطأها مع الجهل بالعدة أو التحريم كان لكل منهما الخيار في الرضا بتزويج جديد وعدمه .

الحديث الحادى عشر والمائة : صحيح على الظاهر .

ويدل على رجحان الاحتياط في الفروج أكثر من غيرها .

قوله : يقول

التفسير من الصادق عليه السلام أو من الرواة .

« اذا بلغك » أي : بغير ثبوت شرعي ، ولعله على الكراهة ، وان كان الاحوط العمل به .

الحديث الثانى عشر والمائة : صحيح على الظاهر .

ولعل الناس أخيراً تشأموا بنكاح الملعونة التي كانت أم الفتن والفساد وترتب علي نكاحها الشرور الي يوم التناد .

١١٣ - عنه عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق عن عمار قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له أربع نسوة فتموت احدهن فهل يحل له ان يتزوج أخرى مكانها؟ قال: لا حتى يأتي عليها أربعة أشهر وعشراً ، سئل : فان طلق واحدة هل يحل له ان يتزوج ؟ قال : لا حتى يأتي عليها عدة المطلقة .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمول على ضرب من الاستحباب ، لأنه اذا ماتت المرأة جاز للرجل ان ينكح امرأة أخرى مكانها في الحال .

١١٤ - عنه عن أحمد بن محمد بن محمد عن الوشا عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل قوم يعرفون النكاح من السفاح فنكاحهم جائز .

١١٥ - عنه عن أبي عبد الله عن منصور بن عباس عن اسماعيل بن سهل الكاتب عن أبي طالب الغنوي عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حرم الله النساء على علي عليه السلام ما دامت فاطمة عليها السلام حية . قال : قلت كيف ! ؟ قال : لأنها طاهرة لا تحيض .

الحديث الثالث عشر والمائة : موثق .

الحديث الرابع عشر والمائة : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس عشر والمائة : ضعيف .

قوله عليه السلام : لأنها طاهرة

قال الوالد العلامة طاب مضجعه : أي لم يكن من قبلها مانع من الوطء ، فلم يكن عليه السلام يحتاج الى زوجة أخرى مع رعاية حرمتها . انتهى .

١١٦ - محمد بن علي بن محبوب محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن محمد بن مضارب قال : سألت الرضا عليه السلام عن الخصي يحلل ؟ قال : لا يحلل .

ويمكن أن يكون المراد الطهارة من الذنوب وهي العصمة، أي صارت عصمتها وطهارتها من الأدناس الظاهرة والباطنة سبباً لهذا الحكم .

الحديث السادس عشر والمائة : مجهول .

قوله عليه السلام : لا يحل

قال الوالد العلامة نور الله قبره: لعل المراد حلية نظره الى المرأة ، ويمكن أن يكون المراد حلية عقده بدون الاخبار بعيبه، والاول أظهر وحمل على الكراهة . انتهى .

أقول : يمكن أن يقرأ من باب الافعال ، أي لا يكفي لكونه محللاً لاشتراط الدخول في المحل ، لكن المتعارف في هذا المعنى باب التفعيل . ويمكن أن يقرأ الخصى بكسر الخاء ، أي : جعل الانسان خصياً أو الاعم ، فيكون في غير الانسان محمولاً على الكراهة ، أو بضم الخاء جمع الخصية أي لا يحل أكلها .
ويؤيد ما ذكرنا أولاً أنه رواه في الاستبصار^(١) بهذا السند ، وسيأتي أيضاً في باب الطلاق وفيهما « يحلل » في الموضوعين ، وكان الشيخ قدس سره جرى قلمه هكذا ولم يرجع الى الأصل أو هو من النسخ^(٢) .

(١) الاستبصار ٣/ ٢٧٥ ، ح ٢١٠ .

(٢) السهو وقع في نسخة الشارح ، حيث أن في المطبوع من المتن في الموضوعين :

يحلل ولا يحلل .

١١٧ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حل يجوز أن يدخل بها قبل ان يعطيها شيئاً؟ قال : نعم اذا جعلته في حل فقد قبضته منه ، فان خلاها قبل ان يدخل بها ردت المرأة على الرجل نصف الصداق .

١١٨ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فسأل عنها فقيل له انها امتهم واسمها فلانة فقال لهم : زوجوني فلانة ، فلما زوجه عرفوا على انها امة غيرهم . قال : هي وولدها لمولاهما . قلت : فجاء اليهم فخطب اليهم أن يزوجه من انفسهم فزوجه وهو يرى انها من انفسهم فعرفوا بعدما ولدها انها امة . قال : الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد لمولى الجارية .

الحديث السابع عشر والمائة : موثق .

وقال السيد رحمه الله في شرح النافع : اذا أبرأت الزوج من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه ، وهذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب ، وحكى العلامة في القواعد والشيخ في المبسوط وجهاً بعدم الرجوع ، وهو قول لبعض العامة^(١) .

الحديث الثامن عشر والمائة : ضعيف على المشهور معتبر عندي .

قوله عليه السلام : هي وولدها لمولاهما

يمكن أن يكون المراد لزوم فك الولد بالقيمة ، أو يحمل على أنه وطأها بعد

(١) شرح المختصر النافع لصاحب المدارك مخطوط .

١١٩ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل مسلم تحته يهودية أو نصرانية أو أمة نفى ولدها وقذفها هل عليه لعان ؟ قال : لا .

١٢٠ - الحسن بن محبوب عن داود الرقي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرة نكحت عبداً فأولدها اولاداً ثم انه طلقها فلم تقم مع ولدها وتزوجت ، فلما بلغ العبد انها تزوجت اراد ان يأخذ ولدها منها وقال : انا احق بهم منك اذ تزوجت . قال : فقال ليس للعبد ان يأخذ منها ولدها وان تزوجت حتى يعتق ، هي احق بولدها منه ما دام مملوكاً ، فاذا اعتق فهو احق بهم منها .

١٢١ - أحمد بن محمد عن الحسين أنه كتب اليه يسأله عن رجل تزوج امرأة في بلد من البلدان فسألها ألك زوج ؟ قالت : لا ، فتزوجها ، ثم ان رجلا اتاه فقال :

العلم بكونها أمة وعدم اذن المولى ، بل لا يبعد أن يقال في قوله « فلما زوجوا عرفوا » اشعار بذلك .

الحديث التاسع عشر والمائة : مجهول .

ونفي اللعان فيهن خلاف المشهور ، وحمله الصدوق على الأمة الموطوءة بالملك والذمية التي يطأها بالملك .

الحديث العشرون والمائة : صحيح على الظاهر مختلف فيه .

وعليه عمل الأصحاب .

الحديث الحادي والعشرون والمائة : صحيح .

والمكتوب اليه الرضا أو الجواد أو الهادي عليهم السلام .

هي امرأتى ، فأنكرت المرأة ذلك ما يلزم الزوج ؟ فقال : هي امرأته الا ان يقيم
البينة .

١٢٢ - وعنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن
الحجاج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج وهو
لا يعلم فطلقها الاول أو مات عنها ثم علم الاخير أيراجعها ؟ قال : لا حتى تنقضي
عدتها .

١٢٣ - ابن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه
السلام قال: سئل عن امرأة كان لها زوج غائب عنها فتزوجت زوجاً قال فقال : ان
رفعت الى الامام ثم شهد عليها شهود أن لها زوجاً غائباً وان مادته وخبره يأتيها منه
وانها تزوجت زوجاً آخر كان على الامام ان يحدها ويفرق بينها وبين السذي
تزوجها . قيل له: فالمهر الذي اخذت منه كيف يصنع به ؟ قال: ان اصاب منها شيئاً
منه فليأخذه، وان لم يصب منها شيئاً فان كل ما أخذت منه حرام عليها مثل اجر الفاجرة .

١٢٤ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن
علي بن فضال عن ثعلبة و عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل
يتزوج ولد الزنى ؟ قال : لا بأس انما يكره ذلك مخافة العار، وانما الولد للصلب

الحديث الثاني والعشرون والمائة : صحيح .

وحمل على جهل المرأة أيضاً وعدم الوطىء .

الحديث الثالث والعشرون والمائة : موثق .

ويدل على أن الوطىء بذات البعل يوجب التحريم المؤبد .

الحديث الرابع والعشرون والمائة : موثق .

وانما المرأة وعاء . قلت: الرجل يشتري خادماً ولد زنى فيطأها؟ قال: لا بأس .
 ١٢٥ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب وابن بكير عن زرارة قال :
 سألت ابا جعفر عليه السلام عن نصرانية كانت تحت نصراني فطلقها هل عليها عدة مثل
 عدة المسلمة؟ قال : لا لأن اهل الكتاب هم مما ليك للامام ، أما ترى انهم يؤدون
 الجزية كما يؤدي العبد الضريبة الى مواليه؟ قال : ومن أسلم منهم فهو حر تطرح
 عنه الجزية . قلت له : فان اسلمت بعد ما طلقها فما عدتها ان اراد المسلم أن
 يتزوجها؟ قال: ان اسلمت بعد ما طلقها كانت عدتها عدة المسلمة . قلت : فان مات
 عنها وهي نصرانية وهو نصراني فأراد رجل مسلم أن يتزوجها . قال : لا يتزوجها
 المسلم حتى تعتد من النصراني اربعة اشهر وعشراً عدة المسلمة المتوفى عنها
 زوجها . قلت له : كيف جعلت عدتها اذا طلقها عدة الامة وجعلت عدتها اذا مات
 عدة الحرة المسلمة ، وانت تذكر انهم مما ليك للامام؟ قال : ليس عدتها في
 الطلاق كمثل عدتها اذا توفي عنها زوجها .

١٢٦ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب عن أبي
 بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يفوض اليه صداق امرأة

الحديث الخامس والعشرون والمائة : صحيح .

ولا خلاف في أن عدة الذمية في الوفاة عدة الحرة ، والمشهور في الطلاق
 أيضاً كذلك ، وقيل : تعتد عدة الامة لهذه الرواية .

الحديث السادس والعشرون والمائة : صحيح .

قوله عليه السلام : يلحق بمهر نساؤها

جميعه الأصحاب علي الاستحباب ، ولا خلاف في أنه يمضي حكمه ، قليلا كان

فينقص عن صداق نساؤها . فقال : يلحق بمهر نساؤها .

١٢٧ - ابن محبوب عن ابن سنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل هاجر الى دار الاسلام وترك امرأته في دار الكفر ، ثم انها بعد لحقت به أله أن يمسه بالنكاح الاول أو قد انقطعت عصمتها منه ؟ قال : يمسه وهي امرأته .

١٢٨ - محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال في المفقود : لا تتزوج امرأته حتى يبلغها موته أو طلاق او لحوق بأهل الشرك .

١٢٩ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بريد بن معاوية قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المفقود كيف تصنع امرأته ؟ قال : ماسكت

أم كثيراً ، ومع قطع النظر عن أقوال الأصحاب يمكن حمل هذا الخبر على غير الزوجين جمعاً .

الحديث السابع والعشرون والمائة : صحيح .

قوله عليه السلام : يمسه وهي امرأته

يمكن أن يكون المراد أنهما أسلما وهاجر الزوج قبلها ، والحكم حينئذ ظاهر أو أسلم الزوج وبقيت الزوجة على الكفر ، فيحمل اما على الكتابة أو على الاسلام قبل مضي العدة .

الحديث الثامن والعشرون والمائة : ضعيف على المشهور .

والمراد باللحوق بأهل الشرك الارتداد ، فانه موجب لفسخ النكاح .

الحديث التاسع والعشرون والمائة : صحيح .

وصبرت فخل عنها، وان هي رفعت امرها الى السلطان اجلها أربع سنين، ثم يكتب الى الصقع الذي فقد فيه فيسأل عنه فان خبرت عنه بخبر صبرت ، وان لم تخبر عنه بشيء حتى تمضي اربع سنين دعوي ولي الزوج المفقود ، فقيل له : للمفقود مال؟ فان كان له مال أنفق حتى يعلم حياته من موته، وان لم يكن له مال قيل للمولى أنفق عليها ، فان فعل فلا سبيل لها ان تتزوج ما انفق عليها ، فان أبي أن ينفق عليها اجبر الولي على ان يطلق تطليقة في استقبال العدة وهي طاهر، فيصير طلاق الولي طلاقاً للزوج، فان جاء زوجها قبل ان تنقضي عدتها من يوم طلقها الولي فبداله ان يراجها فهي امرأته وهي عنده على تطليقتين ، وان انقضت العدة قبل ان يجيء أو يراجع فقد حلت للزواج ولا سبيل للاول عليها .

١٣٠ - الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألته عن المفقود فقال: ان علمت أنه في ارض فهي منتظرة له ابدأ حتى يأتيها موته أو يأتيها طلاق ، وان لم تعلم اين هو من الارض ولم يأتيها منه كتاب ولا خبر ، فانها تأتي الامام فيأمرها ان تنتظر اربع سنين فيطلب في الارض ، فان لم يوجد له خبر حتى تمضي الاربع سنين أمرها ان تعتد اربعة اشهر وعشراً ثم تحل للزواج، فان قدم

قوله عليه السلام : في استقبال العدة

أي : في غير طهر المواقعة، أو في غير الحيض، اذ لا يمكن في هذا الفرض بقاؤها في طهر المواقعة ، فقوله « وهي طاهر » تأكيد وتوضيح له .

الحديث الثلاثون والمائة : موثق .

وقال في النافع : المفقود لا خيار لزوجته ان عرفت خبره أو كان له ولي ينفق عليها، ثم ان فقد الامران ورفعت أمرها الى الحاكم أجلها أربع سنين ، فان وجده

زوجها بعد ما تنقضي عدتها فليس له عليها رجعة ، وان قدم وهي في عدتها اربعة اشهر وعشراً فهو أملك برجعتها .

١٣١ - احمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن رجل أدخل جارية ليتمتع بها ثم انسي حتى واقعها أيجب عليه الحد حد الزاني؟ قال : لا ولكن يتمتع بها بعد النكاح ويستغفر الله مما اتى .

والا أمرها بعدة الوفاة ثم أباحها النكاح^(١) .

وقال السيد قدس سره : المستند خبر بريد والحلي وأبي الصباح الكتاني وسماعة ، لكن مقتضى ما عدا رواية سماعة أنها تبين بالطلاق ، وظاهرها في العدة عدة الطلاق ، وأما رواية سماعة فمقتضاها الاكتفاء بأمرها بالاعتداد ، وأن عدتها عدة الوفاة ، وضعفها بمنع العمل بها ، وجزم العلامة في القواعد بأنها تبين بالطلاق ، ومع ذلك جعل عدتها عدة الوفاة ، وهو أحوط . وهذا الحكم مختص بزوجة المفقودة فلا يتعدى الى ميراثه ولا عتق أم ولده ، وقوفاً فيما خالف الأصل على مورد النص^(٢) . انتهى .

ويمكن الجمع بين الخبرين بالحمل على التخيير .

الحديث الحادى والثلاثون والمائة : موثق .

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه : يمكن أن يكون الاستغفار للتخلي

بالاجنبية ، أو للتقصير في مبادي النسيان .

(١) المختصر النافع ص ٢٢٥ .

(٢) شرح المختصر لصاحب المدارك مخطوط .

١٣٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أحمد بن اسحاق عن ابي ابراهيم عليه السلام قال : قلت له : يكون للرجل الخصى يدخل على نسائه فيناولهن الوضوء فيرى شعورهن ؟ فقال : لا .

١٣٣ - وعنه عن محمد بن اسماعيل قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن قناع النساء الحرائر من الخصيان . فقال : كانوا يدخلون على بنات ابي الحسن عليه السلام ولا يتقنعن .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر خرج مخرج التقية والعمل على الخبر الاول ، وانما اجازوا في الخبر الثاني تقية من سلطان الوقت .

وقد روي في حديث آخر انه لما سئل عليه السلام عن ذلك فقال : أمسك عن هذا ولم يجبه .

وهذا يدل على ما ذكرناه من التقية .

الحديث الثاني والثلاثون والمائة : موثق كالصحيح على الظاهر ، اذ في الكافي

« عن محمد بن اسحاق » (١) وهو الصواب .

ويمكن حملة على ما اذا لم يكن لها مملوكاً ، بل الظاهر أنهم ممالك للزوج .

الحديث الثالث والثلاثون والمائة : صحيح .

وذكر الشيخ في المبسوط ما يدل على جواز نظر المملوك مطلقاً الى مالكته ،

ويؤيده روايات صحيحة ، وان كان قد رجع عنه أخيراً ، والاكثر على تخصيص الجواز بالخصي ، وقيل : بالمنع فيه أيضاً .

١٣٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن القواعد من النساء ما الذي يصلح لهن ان يضعن من ثيابهن؟ فقال: الجللباب الا أن تكون امة فليس عليها جناح ان تضع خمارها.

الحديث الرابع والثلاثون والمائة : مجهول .

والقواعد جمع القاعد ، لانها من الصفات المختصة بالنساء ، أي : اللاتي قعدن عن الحيض والولد لكبرهن من النساء ، حال اللاتي لا يرجون نكاحاً ، أي : لا يطمعن فيه ، والموصول بصلته في محل الرفع صفة للمبتدأ ، أو في محل الجر صفة للنساء .

« فليس عليهن جناح » أي : اثم أن يضعن ثيابهن ، فسرهما الاكثر بجلابيهن اللاتي فوق الخمار والرداء ، قالوا : قرأ أبو جعفر وأبو عبدالله عليهما السلام « من ثيابهن » ، وروي ذلك عن ابن عباس وابن جبير .

« غير متبرجات بزينة » أي : غير مظهرات بزينة ، قيل : من الزين الخفية . وفي المجمع : أي غير قاصدات بوضع ثيابهن اظهار زينتهن ، بل يقصدن به التخفيف على أنفسهن ، فاطهار الزينة في القواعد وغيرهن محظور . وأما الشابات فانهن يمنعن من وضع الجللباب أو الخمار ويؤمرن بلبس أكثف الجللاب لثلا يضعن ثيابهن ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : للزوج ما تحت الدرع ، وللابن والاخ ما فوق الدرع ، ولغير ذي محرم أربعة أثواب درع وخمار وجللباب وازار^(١) .

وعلى هذا فالفرق بين القواعد وغيرهن أن غيرهن لا يجوز لهن وضع الجللاب ونحوها اذا كن في محضر من الرجال الأجانب ، قصدن بالوضع اظهار الزينة

١٣٥ - وعنه عن القاسم بن محمد عن محمد بن ابان عن عبدالرحمن بن بحر عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا بلغت الجارية ست سنين فلا ينبغي لك أن تقبلها .

١٣٦ - وعنه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن المدبرة يقع عليها سيدها ؟ فقال : نعم .

١٣٧ - أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن موسى عن زرارة عن ابي

أولا ، فإن ظاهر وضعهن الجلباب مطلقاً ارادة اظهار شيء من ذلك .
« وأن يستعفن » أي: القواعد بترك الجلباب خير لهن من الوضع كذا قيل ،
وظاهر أكثر الأصحاب جواز النظر الى محاسن العجوزة التي لا يجوز النظر اليها من الشواب .

قال في التذكرة: وأما العجوز فقد قيل: انها كالشابة ، والاقرب أنها اذا بلغت المرأة في السن الى حيث ينتفي الفتنة بالنظر اليها جاز النظر اليها ، لقوله تعالى « والقواعد من النساء »^(١) الآية . انتهى . والاحتياط لا يترك .

الحديث الخامس والثلاثون والمائة : ضعيف .

أورده في التذكرة رواية كما مر .

الحديث السادس والثلاثون والمائة : صحيح .

معمول به .

الحديث السابع والثلاثون والمائة : ضعيف كالموثق .

جعفر عليه السلام قال : لا تحل الهبة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله .
 ١٣٨ - عنه عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما
 السلام قال : قرأت في كتاب علي عليه السلام ان الرجل اذا تزوج المرأة فزنى بها
 من قبل أن يدخل بها لم تحل له لأنه زان ويفرق بينهما ويعطيها نصف الصداق .
 ١٣٩ - عنه عن محمد بن عيسى عن أبي المعز عن سماعة عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحضره الموت فيبعث
 الى جاره فيزوجه ابنته على الف درهم أيجوز نكاحه ؟ فقال : نعم .
 ولا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من أنه اذا لم يدخل بها كان النكاح باطلا ، لانا
 نحمل هذا الخبر على من عقد ودخل بالمرأة فحيثئذ يكون نكاحه جائزاً .
 ١٤٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن رجل عن أبي بصير

ويدل على أن الهبة من خصائصه صلى الله عليه وآله كما ذكره الأصحاب .

الحديث الثامن والثلاثون والمائة : ضعيف كالموثق .

وذهب ابن الجنيد رحمه الله الى أن مطلق الزنا من الرجل والمرأة قبل العقد
 وبعده عيب يجوز معه القسح ، والمشهور خلافه .

الحديث التاسع والثلاثون والمائة : موثق .

قوله : لانا نحمل

قال الوالد العلامة قدس سره : الظاهر أن المريض زوج ابنته بجاره ، لاما
 فهمه الشيخ رحمه الله .

الحديث الاربعون والمائة : صحيح .

عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ولها زوج فاذا لم يرفع الي
الامام فعليه أن يتصدق بخمسة اصواع دقيماً .

١٤١ - عنه عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي
عليهم السلام قال : اذا اغتصب الرجل امة فاقتضها فعليه عشر قيمتها ، وان كانت
حرة فعليه الصداق .

١٤٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض اصحابنا
عن أحدهما عليهما السلام في رجل اقر أنه غصب رجلاً على جاريتة وقد ولدت

وقال في الشرائع : من تزوج امرأة في عدتها فارق وكفر بخمسة أصوع من
دقيق ، وفي وجوبها خلاف ، والاستحباب أشبه .

وقال في المسالك : القول بالوجوب للمشيخ في النهاية ظاهراً وابن حمزة
صريحاً ، وكذا العلامة في القواعد والتحرير وولده في الشرح ، والمستند رواية
أبي بصير ، وحملوا المعتدة على ذات البعل ، أما في الرجعية فظاهر ، وأما في البائنة
فلعدم فرق الأصحاب ، ولا يخفى ضعفه . ثم فرض المسألة في المعتدة دون المزوجة
مع ورود النص فيها ليس بجيد ، وأنكر ابن ادريس الوجوب . انتهى .

ثم الظاهر من الرواية أن الكفارة مع عدم الرفع الى الامام ، فيكون بدلا
من الحد ، وأطلق الاصحاب ذلك .

الحديث الحادى والاربعون والمائة : ضعيف كالموثق .

قوله عليه السلام : اذا اغتصب الرجل امرأة

في بعض النسخ « أمة » والصواب كما سيأتي .

الحديث الثانى والاربعون والمائة : مرسل كالصحيح .

الجارية من الغاصب . قال : ترد الجارية وولدها على المغصوب اذا اقر بذلك أو كانت له بيعة .

١٤٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن يحيى بن مهران عن عبدالله بن الحسن قال : سألته عن القرامل . قال : وما القرامل ؟ قلت : صوف تجعله النساء في رؤوسهن . فقال : اذا كان صوفاً فلا بأس به ، وان كان شعراً فلاخير فيه من الواصلة والموصولة .

١٤٤ - الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اعتق مملوكة له وجعل صداقها عتقها ثم طلقها قبل أن يدخل بها . قال فقال : قد مضى عتقها وترد على السيد نصف قيمة ثمنها تسعى فيه ولاعدة عليها .
١٤٥ - عنه عن يونس بن يعقوب عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اعتق ام ولد له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها . قال : يستسعيها في نصف

ويدل على أن ولد الزنا ملك لمولى الجارية ، كما ذكره الأصحاب .

الحديث الثالث والاربعون والمائة : مجهول .

ومقطوع ان كان ضمير « سألته » راجعاً الى عبدالله ، ويحتمل رجوعه الى الصادق عليه السلام كما في سائر المضمورات .

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه : يدل على كراهة الوصل ، الا أن يكون من شعر الانسان ، لبطلان الصلاة على المشهور أو للتدليس .

الحديث الرابع والاربعون والمائة : صحيح .

وظاهره جواز الابتداء بالعتق ، وقد مر الكلام فيه ، وعلى أنه بالطلاق قبل الدخول يلزمها نصف ثمنها ، كما ذكره الأصحاب .

الحديث الخامس والاربعون والمائة : موثق .

قيمتها فان ابنت كان لها يوم وله يوم من الخدمة . قال : وان كان لها ولد وله مال أدى عنها نصف قيمتها واعتقت .
 ١٤٦ - عنه عن محمد بن مارد عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتزوج الامة فنلد منه اولاداً ثم يشتريها فتمكث عنده ما شاء الله لم تلد منه شيئاً بعد ما ملكها ثم يبدو له في بيعها قال: هي امة ان شاء باع ما لم يحدث عنده حمل بعد ذلك وان شاء اعتق .

ويدل على أنه يلزم الولد نصف قيمة الام ان كان له مال، كما ذهب اليه الشيخ، والمشهور العدم . ويمكن حمله على الاستحباب ، وعن ابن حمزة أنه أوجب على الولد السعي في فك باقيها ، وهو أبعد .

الحديث السادس والاربعون والمائة : صحيح .

ويدل على أنه يشترط في الاستيلاء أن يكون العلوق في ملكه ، وفيه خلاف . قال في التحرير : لو عقلت منه في غير ملكه بحر ، بأن يطأها للشبهة أو يشتريها فيظهر استحقاقها ، فلا تصير أم ولد في الحال ، فان ملكها بعد ذلك قال الشيخ : تصير أم ولد ، وعندي فيه نظر .
 وقال : لو تزوج أمة فأحبلها ، فالولد مملوك للبائع ان اشترط رقيته والا فهو حر ، فان اشتراها معاً تحرر الولد ، قال الشيخ : وتصير الامة أم ولد ، وكذا تصير أم ولد لو اشتراها قبل الولادة^(١) . انتهى .

وبالجمله المشهور عدم الاستيلاء بذلك، وذهب الشيخ في المبسوط والخلاف الى أنها تصير أم ولد ، فعلى قوله يمكن حمل الرواية على ما اذا كانت الاولاد أرقاء لغيره بالشرط أو مطلقاً على قول .

١٤٧ - عنه عن داود الرقي عن ابي عبدالله عليه السلام في المدبرة اذا مات عنها مولاها. قال : فقال ابو عبدالله عليه السلام : عدتها اربعة اشهر وعشراً من يوم يموت سيدها اذا كان سيدها يطاها. قيل له : فالرجل يعتق مملوكته قبل موته بساعة أو بيوم ثم يموت ؟ قال فقال : هذه تعد بثلاثة اشهر أو ثلاثة قروء من يوم اعتقها سيدها .

١٤٨ - عنه عن عبدالرحمن قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها ان لها زوجاً غائباً فتركها ثم ان الزوج قدم فطلقها أو مات عنها أيتزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم ان لها زوجاً؟ قال فقال : ما أحب له ان يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره .

الحديث السابع والاربعون والمائة : صحيح على الظاهر مختلف فيه .

والمشهور بين الاصحاب أنه لو دبر الموطوءة اعتدت بعد وفاته عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ، وخالف فيه ابن ادريس ، فجعل عدتها عدة الامة ، وهذا الخبر حجة عليه ، ولو كان ضعيفاً فضعفه منجبر بالشهرة .
والمشهور أيضاً أنه لو أعتق الموطوءة اعتدت بثلاثة أقراء ، ولو لم تكن من ذوات الاقراء فثلاثة أشهر ، والروايات في ذلك كثيرة .

الحديث الثامن والاربعون والمائة : صحيح .

قوله : ولم يعلم أن لها زوجاً

حمل على عدم الوطء ، اذ ظاهر قوله عليه السلام « ما أحب » الكراهة ، بل الظاهر نفي الكراهة بتخلل المحلل ، ويمكن حمل « ما أحب » على الحرمة ولفظة « حتى » على التعليلية ، أي : لينكحها غيره ، هذا على المشهور من حرمة

١٤٩ - عنه عن مالك بن عطية عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل تزوج امرأة على بيت في دار له وله في تلك الدار شركاء . قال : جائز له ولها ولا شفعة لاحد من الشركاء عليها .

١٥٠ - وعنه عن مالك بن عطية عن ابي عبيدة عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة من اهل البصرة من بني تميم فزوجه امرأة من اهل الكوفة من بني تميم . قال : خالف امره على المأمور نصف الصداق لاهل المرأة ولا عدة عليها ولا ميراث بينهما . قال : فقال له بعض من حضر : فان أمره ان يزوجه امرأة ولم يسم ارضاً ولا قبيلة ثم جحد الامر أن يكون امره بذلك بعد ما زوجه . قال فقال : ان كان للمأمور بينة انه كان امره ان يزوجه كان الصداق على الامر لاهل المرأة ، وان لم يكن له بينة فان الصداق على المأمور لاهل المرأة ، ولا ميراث بينهما ولا عدة ولها نصف الصداق ان كان فرض لها صداقاً ، وان لم يكن سمي لها صداقاً فلا شيء لها .

ذات البعل اذا زوجها ودخل بها ، وذهب جماعة الى عدم التحريم مع الجهل ، وظاهر بعض الاخبار ذلك .

الحديث التاسع والاربعون والمائة : صحيح .

واستدل به على عدم الشفعة في المهر ، ويمكن أن يكون للقسمة ، كما هو ظاهر الخبر ، أو تعدد الشركاء كما هو الظاهر أيضاً .

الحديث الخمسون والمائة : صحيح .

ولم يعمل به بعض الأصحاب لمخالفته لاصولهم ، لان البضع انما يضمن بالاستيفاء على بعض الوجوه لا مطلقاً ، وقد وردت رواية بخصوص عقد الام أنها

١٥١ - عنه عن سعدان بن مسلم عن أبي بصير عن احدهما عليهما السلام في رجل زوج مملوكة له من رجل حر على اربعمائة درهم فعجل له مأتي درهم وأخر عنه مأتي درهم فدخل بها زوجها ، ثم ان سيدها باعها بعد من رجل لمن تكون المأنان المؤخرتان على الزوج ؟ قال : ان كان الزوج دخل بها وهي معه ولم يطلب السيد منه بقية المهر حتى باعها فلا شيء له عليه ولا لغيره ، واذا باعها السيد فقد بان من الزوج الحر اذا كان يعرف هذا الأمر فقد تقدم من ذلك على أن يبيع الامة طلاقها .

تضمن المهر وظاهرها الجميع . وحملها بعض الاصحاب على دعوى الوكالة ، واعترض عليه الشهيد الثاني رحمه الله بما ذكر . ولهذا الخبر مخالفة أخرى لما ذهب اليه أكثرهم من أن الطلاق منصف لا غير ، لكن يشكل تلك المعارضات في مقابلة الخبر الصحيح .

وهاهنا ثلاثة أقوال : لزوم كل المهر على الوكيل ، وهو اختيار الشيخ في النهاية . والثاني لزوم نصف المهر عليه ، وهو المشهور . والثالث بطلان النكاح ظاهرأ وعدم المهر ، وهو مختار المحقق رحمه الله .

الحديث الحادى والخمسون والمائة : مجهول كالحسن .

وهذا موافق لما دلت عليه بعض الروايات أن ما بقي من المهر بعد الدخول ليس للزوج مطالبتة ، وعمل بها بعض الاصحاب كأبي الصلاح ، وعمل بخصوص هذه الرواية الشيخ في النهاية ، فقال : اذا زوج الرجل جارية من غيره وسمى لها مهراً معيناً وقدم الرجل من جملة المهر شيئاً معيناً ، ثم باع الرجل الجارية ، لم يكن له المطالبة بباقي المهر ولا لمشتريها الا أن يرضى بالعقد^(١) . وتبعه ابن

(١) النهاية ص ٤٧٩ .

١٥٢ - وعنه عن علي بن رثاب عن ابي بصير وعلا بن رزين عن محمد بن مسلم كلاهما عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الذي

البراج .

والمشهور أنه لو باعها بعد الدخول كان المهر للأول، سواء أجاز الثاني أو فسخ ، لاستقراره في ملكه ، وفيه أقوال آخر . ولو باعها قبل الدخول سقط المهر لانفساخ العقد من جانب المرأة ، فان اجاز المشتري كان له المهر ، لان اجازته كالعقد المستأنف .

وقال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الظاهر أن المراد بقوله « واذا باعها السيد » أن يبعها سبب لفسخ المشتري العقد اذا كان يعرف هذه المسألة ، يعني : لما كان حكم الله جواز الفسخ فكأن الزوج أقدم عليه عالمياً بأن الامة اذا بيعت وأراد المشتري فسخ العقد بنفسه يفسخ ، فكأنه أدخل هو على نفسه ذلك .

ويؤيده ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يزوج أمته من رجل آخر ثم أراد أن ينزعها منه ويأخذ منه نصف الصداق؟ فقال: ان كان الذي زوجها منه يبصر ما أنتم عليه ويدين به، فله أن ينزعها منه ويأخذ منه نصف الصداق ، لانه قد تقدم من ذلك على معرفة أن ذلك للمولى ، وان كان الزوج لايعرف هذا وهو من جمهور الناس ، فعامله المولى على ما يعامل به مثله ، فقد تقدم على معرفة ذلك منه .

ويمكن أن يكون قوله « فقد تقدم » من الصدوق أو غيره من الرواة ، بأن يكون مثل هذا الخبر تقدم في كتبهم ، والظاهر أن الشيخ نقله من الفقيه (١).

الحديث الثاني والخمسون والمائة : صحيح .

بيده عقدة النكاح. فقال: هو الأب والاخت والموصى اليه والذي يجوز امره في مال المرأة من قرابتها فيبيع لها ويشترى. قال: فأبي هؤلاء عفا فعفوه جائز في المهر اذا عفا عنه .

١٥٣ - عنه عن ابي جميلة عن ابان بن تغلب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم تلبث بعد ما اهديت اليه الا اربعة اشهر حتى ولدت جارية فأنكر ولدها وزعمت هي انها حملت منه. قال فقال: لا يقبل منها ذلك وان ترافعا الى السلطان تلاعنا وفرق بينهما ثم لم تحل له ابدأ .

١٥٤ - عنه عن سعد بن أبي خلف الراجز عن سنان بن طريف عن أبي عبد الله

وقد مر الخبر والكلام فيه ^(١).

وقال الوالد العلامة طاب ثراه : حمل في الاخ على استحباب تنفيذ الاخت ، أو على كونه وكيلا .

الحديث الثالث والخمسون والمائة : ضعيف .

قوله عليه السلام : تلاعنا

لعل المراد ما اذا لم يثبت عند الحاكم ذلك فيحتاج الى اللعان ، والافمع ثبوت عدم الزيادة على أربعة أشهر لا لعان فيه ، كما ذكره الاصحاب .

الحديث الرابع والخمسون والمائة : حسن .

وقال الوالد العلامة قدس سره : في كتب الرجال « الزام » مكان « الزاجر » أي : من يثقب أنف البعير للمهار .

(١) تحت الرقم : ٤٩ من باب عقد المرأة علي نفسها النكاح .

الزيادات في فقه النكاح ٥٠٧

عليه السلام قال : سئل عن رجل كن له ثلاث نسوة ثم تزوج امرأة اخرى فلم يدخل بها ثم اراد ان يعتق أمة وتزوجها. قال فقال: ان هو طلق التي لم يدخل بها فلا بأس ان يتزوج اخرى من يومه ذلك . قال : وان هو طلق من الثلاث نسوة التي دخل بهن واحدة لم يكن له ان يتزوج امرأة اخرى حتى تقضي عدة التي طلقها .

١٥٥ - عنه عن اسحاق بن جرير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ان عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحل ان أتزوجها متعة ؟ قال فقال : رفعت راية ؟ قلت : لا لو رفعت راية اخذها السلطان. قال فقال : نعم تزوجها متعة . قال: ثم انه اصغى الى بعض مواليه فأسر اليه شيئاً . قال : فدخل قلبي من ذلك شيء . قال : فقلت مولاة فقلت له : أي شيء قال لك أبو عبدالله عليه السلام ؟ قال : فقال لي : ليس هو شيء تكرهه . فقلت : فأخبرني به . قال فقال : انما قال لي : ولو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء انما يخرجها من حرام الى حلال .

١٥٦ - عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام في رجل زوج

قوله عليه السلام : فلا بأس أن يتزوج

الظاهر أن المراد به الفرق بين البائن وعبر عنها بفرد منها تمثيلاً والرجعي ، فيجوز في الأول دون الثاني .

الحديث الخامس والخمسون والمائة : موثق .

وقال الوالد العلامة : يدل على جواز التمتع بالزانية ، أو المشتهرة بالزنا ، وهو أظهر ، لان الشهرة ربما كانت كاذبة وان كانت ذات راية .

الحديث السادس والخمسون والمائة : ضعيف علي المشهور .

مملوكاً له من امرأة حرة على مائة درهم ثم انه باعه قبل أن يدخل عليها قال فقال: يعطيها سيده من ثمنه نصف ما فرض لها انما هو بمنزلة دين لو كان استدانه باذن سيده .

١٥٧ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن خروج النساء في العيدين والجمعة . فقال : لا الا امرأة مسنة .

١٥٨ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها . فقال: اذا أصاب زوجها سبق فليأمرها ان تغسل فرجها ثم يمسه ان

والمشهور بين الاصحاب أن مع اذن المولى يستقر المهر في ذمته . وقيل : يتعلق بكسب العبد . واحتمل العلامة في القواعد ثبوته في رقبته ، وما تضمن من تصنيف المهر ، اماميني على أن بالعقد يثبت نصف المهر ، أو على أن الفسخ كالطلاق منصف .

ثم ان الخبر يدل على جواز الفسخ لمشتري العبد وتحتة حرة ، كما ذهب اليه الشيخ وجماعة ، وذهب ابن ادريس ومن تأخر عنه الى عدم الخيار .

الحديث السابع والخمسون والمائة : ضعيف على الظاهر .

ويدل على كراهة خروج الشابة من النساء الى العيدين والجمعة .

الحديث الثامن والخمسون والمائة : صحيح .

وقد مر الكلام فيه في كتاب الطهارة (١) .

(١) تحت الرقم : ٤٧ من باب حكم الحيض والاستحاضة ...

شاء قبل ان تغتسل .

١٥٩ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بأن ينام الرجل بين الامتين والحرتين ، انما نساؤكم بمنزلة اللعب .

١٦٠ - عنه عن محمد بن عبدالله عن عبدالله بن جعفر عن محمد بن أحمد بن مطهر قال: كتبت الى أبي الحسن العسكري عليه السلام : اني تزوجت بأربع نسوة ولم أسأل عن اسمائهن ثم اردت طلاق احدهن وتزويج امرأة اخرى . فكتب عليه السلام : انظر الى علامة ان كانت بواحدة منهن فتقول : اشهدوا ان فلانة التي بها علامة كذا وكذا طالق ، ثم تزوج الاخرى اذا انقضت العدة .

١٦١ - وعنه عن محمد بن يحيى رفعه الى أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا تلد المرأة لاقل من ستة اشهر .

الحديث التاسع والخمسون والمائة : موثق .

قوله عليه السلام : بمنزلة اللعب

اللعب بضم اللام وفتح العين جمع لعبة بالضم ، أي : كما أنك تلعب بأنواع اللعب فكذا يجوز لك أن تنام بينهما وتلعب معهما .

وقال الواو العلامة نور الله ضريحه : أي : ما يلعب بها من التماثيل ، أي : يمكن استرضاهما لقلّة العقل ، وقد تقدم كراهته في الحرتين .

الحديث الستون والمائة : مجهول .

الحديث الحادي والستون والمائة : مرفوع .

١٦٢ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال : قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له : مه . فقال الرجل : ينكح أمه واخته . فقال : نعم ذلك عندهم نكاح في دينهم .

١٦٣ - علي بن الحسن عن أيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان ابن يحيى عن شعيب العرقوفى قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم . قال : ترجم المرأة وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم قال : فذكرت ذلك لأبي بصير قال : فقال لي : والله لقد قال جعفر عليه السلام : ترجم المرأة ويجلد الرجل الحد، وقال بيديه على صدري فحكته : ما اظن صاحبنا تكامل علمه .

قال محمد بن الحسن : لا تنافي بين ما رواه شعيب عن أبي الحسن عليه السلام وبين ما سمع أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، لأن الذي سأل أبا الحسن عليه

قوله عليه السلام : لا تلد

أي : تماماً .

الحديث الثانى والستون والمائة : حسن .

الحديث الثالث والستون والمائة : موثق .

وهو مشتمل على قدح عظيم في أبي بصير، والظاهر أنه بحر، خال أبي بصير، وهذا يؤيد ما قيل في توجيه كون أبي بصير هذا واقفياً، بأنه كان واقفاً على أبي عبد الله عليه السلام، أي كان ناووسياً، فأطلق عليه الواقفي بحسب اللغة، إذ لا معنى لكونه واقفياً بالمعنى المصطلح، مع أنه مات قبل وفاة الكاظم عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة .

السلام يجوز أن يكون تزوج بالمرأة وهو لا يعلم ان لها زوجاً فأفتاه بأن ليس عليه شيء ، والذي سمع أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام يكون فيمن تزوج بها وهو يعلم ان لها زوجاً ودخل بها فأوجب عليه أيضاً الحد لان هذا زنى ، ولا تنافي بين الخبرين والفتيائين ، وانما اشتبه الامر على أبي بصير فلم يميز بين احدي المسألتين من الاخرى لظن ان بينهما تنافياً .

١٦٤ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن حمران قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بجهالة منها بذلك . قال : فقال لا ارى عليها شيئاً ويفرق بينها وبين الذي تزوج بها ولا تحل له ابداً . قلت : فان كانت قد عرفت ان ذلك محرم عليها ثم تقدمت على ذلك . فقال : ان كانت تزوجته في عدة لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فاني ارى أن عليها الرجم ، وان كانت تزوجت في عدة ليس لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فاني ارى عليها حد الزاني ويفرق بينها وبين الذي تزوجها ولا تحل له ابداً .

١٦٥ - علي بن الحسن بن فضال عن سندي بن محمد البراز وعبدالرحمن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد الحناط عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى في رجل ظن أهله انه قدمات أو قتل فنكحت امرأته وتزوجت سرية

الحديث الرابع والستون والمائة : حسن .

الحديث الخامس والستون والمائة : موثق .

وذهب الشيخ والمحقق في الشرائع^(١) الى أن الولد رق ، ويجب على الاب فكه في ما اذا ادعى الامة الحرية ، والاشهر أنه مع الشبهة يكون الولد حرراً ، ويجب على الاب قيمته يوم ولد حياً .

فولدت كل واحدة منهما من زوجها ثم جاء الزوج الأول أو جاء مولى السرية .
قال: فنضى في ذلك ان يأخذ الأول امرأته فهو احق بها ويأخذ السيد سريته وولدها
أو يأخذ رضى من الثمن ثمن الولد .

١٦٦ - وبهذا الاسناد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر
عليه السلام قال: قضى في وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب فاشتراها رجل فولدت
منه غلاماً ثم قدم سيدها الأول فخاصم سيدها الأخير، فقال: هذه وليدتي باعها ابني
بغير اذني. فقال: خذ وليدتك وابنها، فنأشده المشتري فقال: خذ ابنه يعني الذي
باعك الوليدة حتى ينفذ لك ما باعك، فلما أخذ البيع الابن قال أبوه: ارسل ابني
قال: لا والله لا ارسل ابنك حتى ترسل ابني، فلما رأى ذلك سيد الوليدة الأول
أجاز بيع ابنه .

١٦٧ - عنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر

الحديث السادس والستون والمائة : موثق .

وقد مضى في باب بيع الحيوان^(١) .

قوله عليه السلام : وليدتك وابنها

أي : لتأخذ قيمة الابن يوم ولد حياً « وخذ ابنه » أي : لتأخذ منه ما غرمت
بتغريبه ، وكأنه عليه السلام أذنه في الواقع ، فاحتمال ليظهر للناس أيضاً ، كما في
سائر الحيل .

الحديث السابع والستون والمائة : ضعيف كالموثق .

عليه السلام قال : اذا نعي الرجل الى أهله أو اخبروها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها الأول ، فان الأول احق بها من هذا الاخير دخل بها الأول أولم يدخل بها ، وليس للاخير أن يتزوج بها ابدأ ولها المهر بما استحل من فرجها .

١٦٨ - وعنه عن محمد بن خالد الاصم عن عبدالله بن بكير عن أبي جعفر

عليه السلام قال : اذا نعي رجل الى أهله أو اخبروها انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فان الأول احق بها من هذا الاخر دخل بها الاول أو لم يدخل بها ، وليس للاخر أن يتزوجها ابدأ ولها المهر من الاخر بما استحل من فرجها .

١٦٩ - وعنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر

عليه السلام قال : سألته عن امرأة نعي اليها زوجها فاعتدت وتزوجت فجاء زوجها الأول فطلقها ففارقها الاخر كم تعتد للمثاني؟ فقال : ثلاثة قروء وانما تستبرئ رحمها بثلاثة قروء وتحل للناس كلهم . قال زرارة : وذلك ان اناساً قالوا تعتد عدتين من كسل واحد عدة ، فأبى ذلك أبو جعفر عليه السلام وقال : تعتد ثلاثة قروء وتحل للرجال .

١٧٠ - الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن زرارة قال : سمعت أبا

جعفر عليه السلام يقول : ما أحب للرجل المسلم ان يتزوج ضرة كانت لامه مع غير أبيه .

الحديث الثامن والستون والمائة : مجهول .

قوله عليه السلام : وليس للاخير

أي : مع الدخول .

الحديث التاسع والستون والمائة : ضعيف كالموثق .

١٧١ - ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

سألته عن المرأة تضع أيحل لها ان تتزوج قبل ان تطهر؟ قال: نعم وليس لزوجها

ان يدخل بها حتى تطهر .

١٧٢ - علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن

رحل تزوج بامرأة فلم يدخل بها فزنى ما عليه؟ قال : يجلد الحد ويحلق رأسه

ويفرق بينه وبين أهله وينفى سنة .

١٧٣ - روى طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال :

قرأت في كتاب علي عليه السلام : ان الرجل اذا تزوج المرأة فزنى قبل أن يدخل

بها لم تحل له لأنه زان ويفرق بينهما ويعطيها نصف الصداق .

والمشهور أنه يجب عليها استيناف عدة لوطىء الشبهة بعد اكمال الاولى ،

ونسب المحقق الى بعض الأصحاب القول بالاجتزاء بعدة واحدة عنهما ، ولا يعلم

قائله .

الحديث السابعون والمائة : صحيح .

وحمل على الكراهة .

الحديث الحادى والسبعون والمائة : صحيح .

الحديث الثانى والسبعون والمائة : صحيح .

الحديث الثالث والسبعون والمائة : ضعيف كالموثق .

وقد مضى في الباب (١) .

١٧٤ - وفي رواية اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: قال علي عليه السلام في المرأة اذا زنت قبل أن يدخل بها زوجها؟ قال: يفرق بينهما ولا صداق لها لأن الحدث كان من قبلها .

١٧٥ - الحسن بن محبوب عن الفضل بن يونس قال : سألت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها فزنت . قال : يفرق بينهما وتحد الحد ولا صداق لها .

١٧٦ - عنه عن مالك بن عطية عن أبي عبيدة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل امر رجلا ان يتزوجه امرأة من اهل البصرة من بني تميم فزوجه امرأة من اهل الكوفة من بني تميم . قال : خالف امره وعلى المأمور نصف الصداق لأهل المرأة ولا عدة عليها ولا ميراث بينهما . فقال بعض من حضره : فان امره ان يزوجه امرأة ولم يسم ارضاً ولا قبيلة ثم جحد الامر أن يكون أمره بذلك بعد ما زوجه .

الحديث الرابع والسبعون والمائة : ضعيف .

الحديث الخامس والسبعون والمائة : موثق كالصحيح .

الحديث السادس والسبعون والمائة : صحيح .

وقد مر آنفاً (١) .

الحديث السابع والسبعون والمائة : ضعيف كالموثق .

وقد مر أيضاً (٢) .

(١) تحت الرقم : ١٥٠ .

(٢) تحت الرقم : ١٤١ .

فقال : ان كان للمأمور بينة انه كان امره ان يزوجه كان الصداق على الامر ، وان لم يكن له بينة كان الصداق على المأمور لأهل المرأة و لا ميراث بينهما ولا عدة عليها ولها نصف الصداق ان كان فرض لها صداقاً .

١٧٧ - طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً عليه السلام قال : اذا اغتصب الرجل امة فاقتضها فعليه عشر ثمنها ، فان كانت حرة فعليه الصداق .
١٧٨ - وروى القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد عن يعقوب الجعفي قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : لا بأس بالعزل في ستة وجوه: المرأة التي ايقنت انها لا تلد والمسنة والمرأة السليطة ، والبذية ، والمرأة التي لا ترضع ولدها ، والامة .

الحديث الثامن والسبعون والمائة : ضعيف .

وقال في المسالك : المراد بالعزل أن يجامع ، فاذا جاء وقت انزال الماء أخرج فأنزل خارج الفرج ، وقد اختلفوا في جوازه وتحريمه ، وذهب الاكثر الى جوازه على كراهية ، وقد ظهر من الخبر المعتبر في الحكم أن الحكم مختص بالزوجة الحرة مع عدم الشرط ، وزاد بعضهم كونها منكوحه بالعقد الدائم وكون الجماع في الفرج . وروى الصدوق والشيخ بأسناد ضعيف عن يعقوب الجعفي قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : لا بأس بالعزل في ستة وجوه - وذكر الخبر (١) .

لقد تم شرح المجلد الثالث من كتاب تهذيب الاحكام مع توزع البال واختلال الاحوال ، على يد مؤلفه الحقيقير محمد باقر بن محمد تقى عفى الله عن جرائمهما ، في شهر ذي القعدة الحرام ، من شهور سنة ست وتسعين بعد الالف الهجرية ، وقد كنت علقت الحواشي في سالف الزمان ، فجمعتها الان لثلاثتفرق بكرور الدهور ،

هذا آخر الجزء الخامس من تهذيب الاحكام ويتلوه في السادس كتاب الطلاق
ان شاء الله ، والحمد لله رب العالمين .

والله الموفق لكل ميسور ومعسور ، والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على
محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين .

وتم استنساخ الكتاب تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليه ، على يد العبد السيد مهدي
الرجائي ، في اليوم السادس عشر من رجب المرجب ، سنة ألف وأربعمائة وسبع
هجريه ، في بلدة مشهد الامام الرضا عليه السلام ، والحمد لله رب العالمين .

.....	٥
.....	٦
.....	٧
.....	٨
.....	٩
.....	١٠
.....	١١
.....	١٢
.....	١٣
.....	١٤
.....	١٥
.....	١٦
.....	١٧
.....	١٨
.....	١٩
.....	٢٠
.....	٢١
.....	٢٢
.....	٢٣
.....	٢٤
.....	٢٥
.....	٢٦
.....	٢٧
.....	٢٨
.....	٢٩
.....	٣٠
.....	٣١
.....	٣٢
.....	٣٣
.....	٣٤
.....	٣٥
.....	٣٦
.....	٣٧
.....	٣٨
.....	٣٩
.....	٤٠
.....	٤١
.....	٤٢
.....	٤٣
.....	٤٤
.....	٤٥
.....	٤٦
.....	٤٧
.....	٤٨
.....	٤٩
.....	٥٠
.....	٥١
.....	٥٢
.....	٥٣
.....	٥٤
.....	٥٥
.....	٥٦
.....	٥٧
.....	٥٨
.....	٥٩
.....	٦٠
.....	٦١
.....	٦٢
.....	٦٣
.....	٦٤
.....	٦٥
.....	٦٦
.....	٦٧
.....	٦٨
.....	٦٩
.....	٧٠
.....	٧١
.....	٧٢
.....	٧٣
.....	٧٤
.....	٧٥
.....	٧٦
.....	٧٧
.....	٧٨
.....	٧٩
.....	٨٠
.....	٨١
.....	٨٢
.....	٨٣
.....	٨٤
.....	٨٥
.....	٨٦
.....	٨٧
.....	٨٨
.....	٨٩
.....	٩٠
.....	٩١
.....	٩٢
.....	٩٣
.....	٩٤
.....	٩٥
.....	٩٦
.....	٩٧
.....	٩٨
.....	٩٩
.....	١٠٠

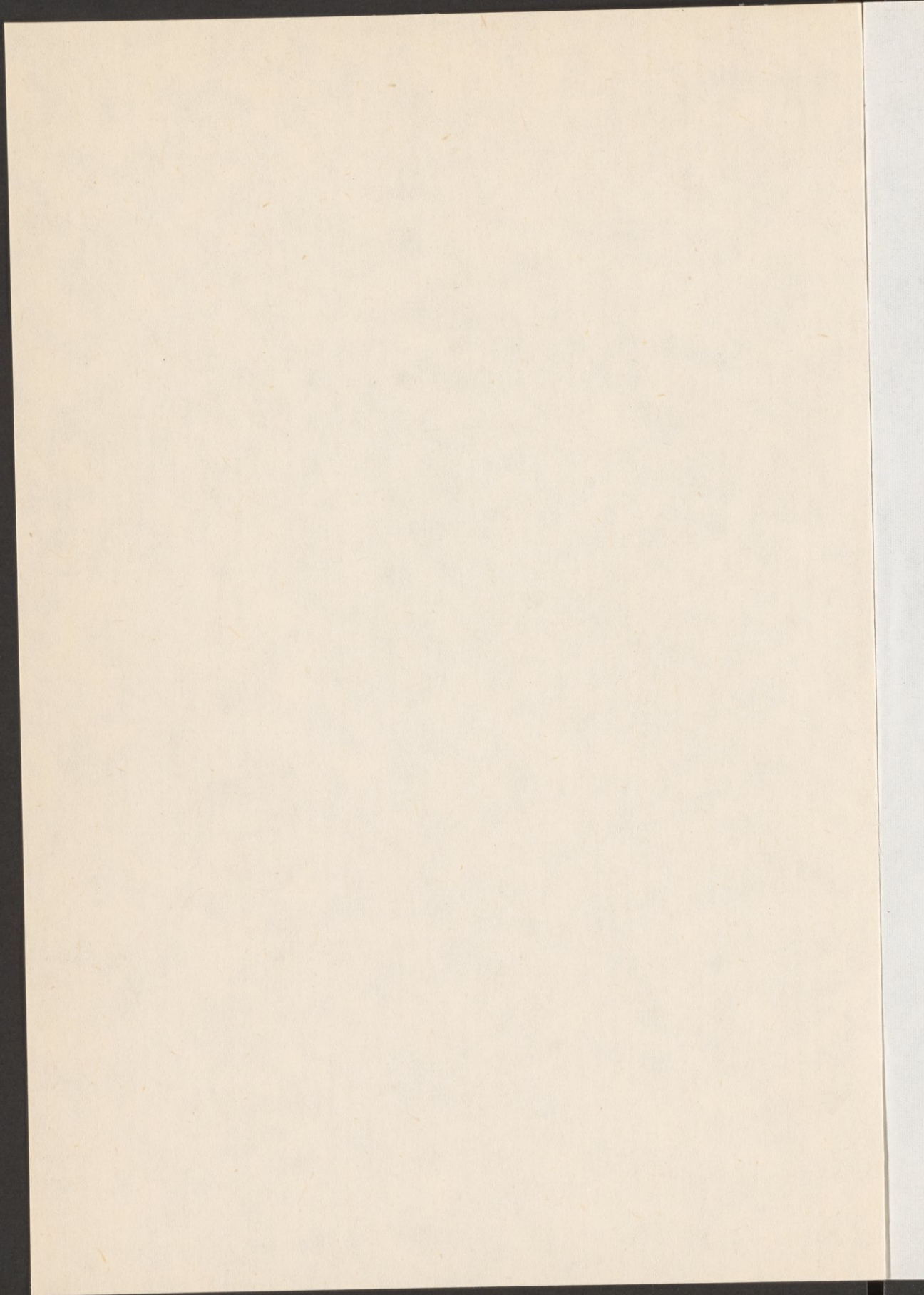
في كتاب الفقه في النكاح... وان لم يكن له بنت كان الصداق على المهر... ٧٤٥

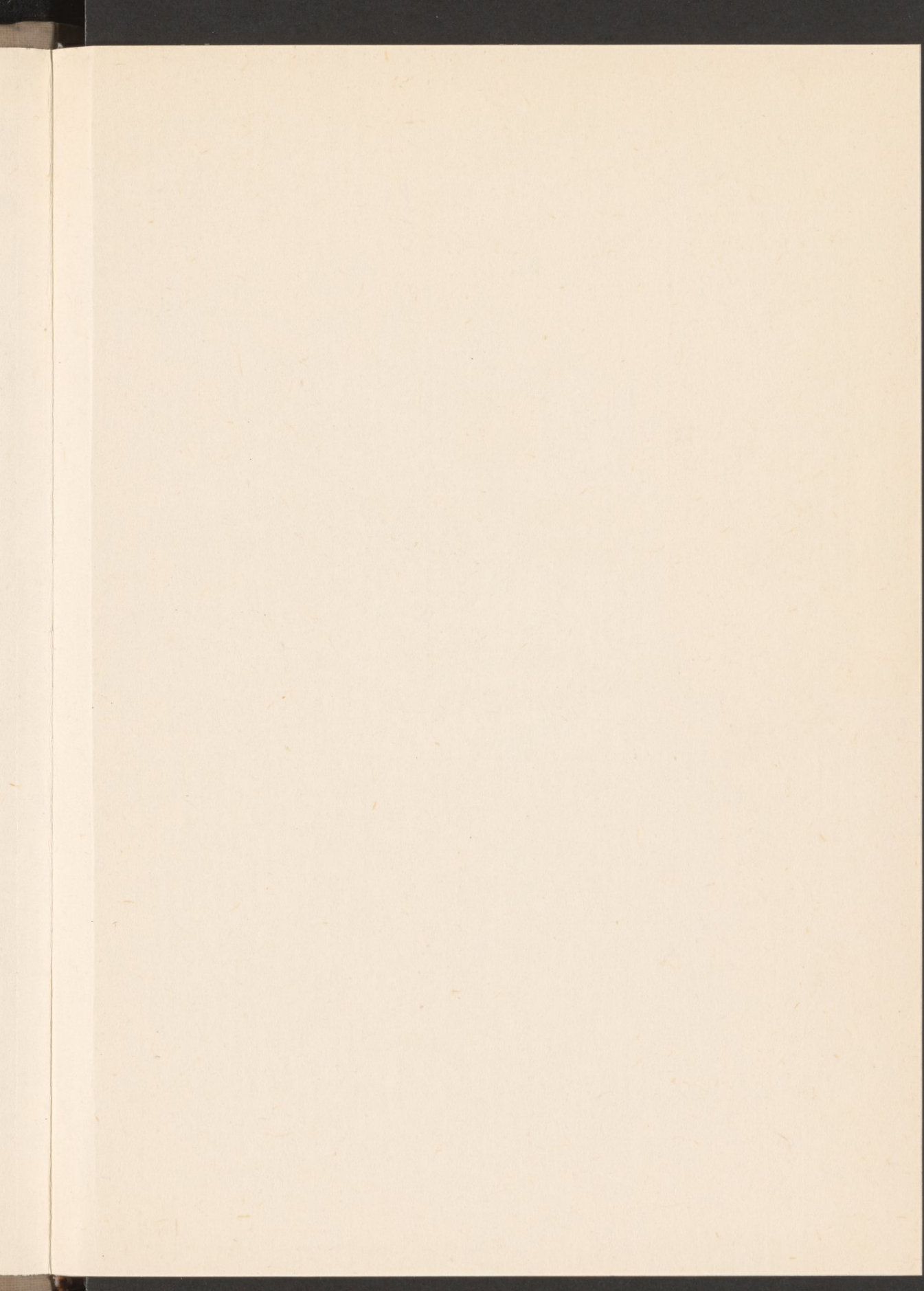
فهرس الكتاب

٧	باب السنة في النكاح
١١	باب ضروب النكاح
٢٦	باب تفصيل أحكام النكاح
٧٣	باب من أحل الله نكاحه من النساء وحرم منهن في شرع الاسلام
١١٣	باب من يحرم نكاحهن بالاسباب دون الانساب
١٤٣	باب ما يحرم من النكاح من الرضاع وما لا يحرم منه
١٧٤	باب القول في الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدو له في نكاحها
١٨٤	باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها وما يحرم من ذلك وما لا يحرم
١٨٨	باب العقود على الاماء وما يحل من النكاح بملك اليمين
٢٢٤	باب المهور والأجور وما يتعقد من النكاح وما لا يتعقد
٢٧٤	باب عقد المرأة على نفسها النكاح وأولياء الصبية
٣٠٩	باب الكفاءة في النكاح
٣١٧	باب اختيار الأزواج

- ٣٤١ باب الاستخارة للنكاح والدعاء قبله
٣٤٣ باب السنة في عقود النكاح وزفاف النساء وآداب الخلوة
٣٦٩ باب القسمة للأزواج
٣٧٧ باب التدليس في النكاح وما يرد منه وما لا يرد
٤٠٣ باب نظر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها
٤٠٦ باب الولادة والنفاس والعقيقة
٤٣٣ باب الزيادات في فقه النكاح

طبعة دار السلام مع انشاء دار السلام	١٤٦
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٤٧
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٤٨
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٤٩
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٥٠
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٥١
تاريخ دار السلام في دار السلام	١٥٢







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

